الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

العمادة

العلاقات الإيرانية – التركية بين التوافق والتوتر
مرحلة الأزمة السورية (٢٠١١–٢٠١٥) نموذجاً

رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد

علي أكبر حيدر دقماق

لجنة المناقشة

الدكتور أحمد ملي	الأستاذ المشرف	رئيساً
الدكتور عادل خليفة	أستاذ	عضواً
الدكتور كميل حبيب	أستاذ	عضواً

٢٠١٨

دليل المصطلحات الملخصة

CIA Central Intelligence Agency

JCPOA Joint Comprehensive Plan of Action

MI6 Secret Intelligence Service

NAT North Atlantic Treaty Organiza

OPEC Oraganization of the Petroleum Exporting Countries

P5+1 The UN Security Council's five permanent members (the P5); namely China, France, Russia, the United Kingdom, and the United States; plus Germany

ملخص التصميم للرسالة

دليل المصطلحات الملخصة

ملخص التصميم للرسالة

مقدمة

الفصل الأول: العلاقات الإيرانية–التركية من العمق التاريخي إلى التأثير الجيوسياسي

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الثاني: إيران وتركيا كدولتين محوريتين وقوتين إقليميتين

المبحث الثالث: الخلفية التاريخية والجيوسياسية للعلاقات الإيرانية–التركية

الفصل الثاني: الأزمة السورية من منظور السياسات الإيرانية والتركية

المبحث الأول: الأزمة السورية في سياق أحداث "الربيع العربي"

المبحث الثاني: الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأزمة السورية

المبحث الثالث: الإستراتيجية التركية تجاه الأزمة السورية

الفصل الثالث: العلاقات الإيرانية–التركية خلال الأزمة السورية (2011–2015)

المبحث الأول: عوامل التوتر بين إيران وتركيا خلال الأزمة السورية

المبحث الثاني: عوامل التعاون بين إيران وتركيا خلال الأزمة السورية

المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية للعلاقات الإيرانية–التركية

خاتمة

الملاحق

المراجع

الفهرس الأبجدي للمواضيع

الفهرس

مقدمة

تمهيد

تتسم العلاقة بين إيران وتركيا تاريخياً بالندية والتنافس على المستوى الإقليمي، إلا أنها بعد حقبة الحروب الصفوية/ العثمانية (1532–1746) لم تصل إلى الصدام المباشر، انطلاقاً من السياسة البراغماتية "التجزيئية" التي تنتهجها الدولتان في العلاقات البينية عبر فصل الجانب السياسي المتوتر عن أوجه التعاون، وفق سياسة "الفصل بين الملفات" و"تجميد الخلافات" وفي العلاقات الثنائية، نظراً للاعتبارات الاستراتيجية الأوسع. وعلى الرغم من اختلاف الأنظمة والتوجهات السياسية والمشاريع التحديثية داخل كلا البلدين، فإن العلاقات بينهما لم تتعدّ الطابع التنافسي، ما أحدث نوعا من التوازن على مبادئ غير صدامية.

في التاريخ المعاصر، أصبحت العلاقات الثنائية والجدلية بين الدولتين، تسلك مسارين متوازيين في آن، أحدهما يعمه التعاون، نظراً للواقعية التي تفرضها العوامل الجيوسياسية والجيواقتصادية المشتركة، أما الآخر فيطغى عليه التوتر بالرجوع إلى الصراع التاريخي، بل والدموي في بداياته، والاختلاف المذهبي والتباين في النظام السياسي والتموضعات الدولية والمشاريع الإقليمية المتعارضة. وبالرغم من إمكانية التأثير المحدود لأحد المسارين على الآخر، إلا أن ذلك لا يقترب من الثوابت الأساسية، الاقتصادية والأمنية على وجه الخصوص، والتي تساهم ضمن إطار موازين القوى، في إعادة الأمور إلى نصابها عند أي اختلال. يساهم ذلك في نقل التنافس بينهما غالباً إلى ساحات ثالثة مشتركة يمتلكان فيها عناصر التأثير، ويتواجهان فيها كلما اقتضت الضرورة. هذا ما حصل في سوريا بعد وصول موجة "الربيع العربي" إليها عام 2011.

شكلت الأزمة السورية، التي سيتم اتخاذها نموذجاً في الدراسة (2011–2015)، الامتحان الأكبر في العلاقات الإيرانية–التركية. ارتفع منسوب التوتر بين الدولتين، وظهرت سوريا قابعة سياسياً بين إيران وتركيا، كعربة يجرّها حصانان باتجاهين مختلفين. المثير للجدل أنه ورغم حساسية المرحلة والصراع الحاد بين المشروعين الإيراني والتركي على الساحة السورية مع بداية الأزمة خصوصاً، إلا أنه بقي محصوراً في هذه الجغرافيا، ولم تتدحرج الأمور إلى الصدام المباشر، بل وحتى لم تنقطع العلاقات أو تتوقف الاتفاقيات المبرمة بين البلدين. في سياق الحرب، فرضت الوقائع الميدانية والشراكات الاستراتيجية والأمنية بين الدولتين، خصوصا في مواجهة الطموحات الكردية، بالتزامن مع المزيد من التعاون الاقتصادي، وبعض المتغيرات التكتيكية في علاقات تركيا الإقليمية، في ظل الخلافات التركية–الأطلسية والتركية–الخليجية، تحويل الصراع إلى حال من التعاون السياسي الجزئي بين إيران وتركيا لحل الأزمة السورية برعاية روسية، لم يكن آخر فصوله، القمة الثلاثية التي عقدت في أنقرة في 4 نيسان 2018، بمشاركة رؤساء الدول الثلاث.

الإشكالية وأسئلتها

ما هي العوامل التي حالت دون حصول صدام مباشر أو قطيعة في العلاقات بين إيران وتركيا رغم الصراع الحاد بينهما على الساحة السورية بعد أزمة العام 2011؟

ويتفرع من هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة، مؤداها ما يلي:

- كيف تطورت العلاقات الإيرانية–التركية في التاريخ المعاصر؟
- ما هي حدود التفاهم والتنافس بين البلدين؟
- كيف تجلت استراتيجية كل من إيران وتركيا تجاه الأزمة السورية؟
- ما هو مستقبل العلاقات بين الدولتين في ظل الأزمة السورية؟

أهداف الدراسة

- فهم العلاقات الإيرانية–التركية من خلال قراءة تاريخ العلاقات وأبعادها الدولية والإقليمية، وأهم التحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها، خصوصاً منذ قيام الجمهورية التركية عام 1923.
- تحليل العلاقات خلال امتحانها الأكبر والمتمثل بالحرب السورية (2011–2015)، لناحية استراتيجية كل من البلدين تجاه الأزمة، وتأثيرها على حدود التعاون والتنافس بينهما.
- استشراف مستقبل العلاقات في سياق الأزمة السورية، على ضوء المعلومات والمعطيات المستعرضة، والنتائج التي توصلت إليها الدراسة.

أهمية الدراسة

- تسلط الضوء وتسهم في تعميق الفهم لدى المهتمين بموضوع العلاقات الإيرانية–التركية في مرحلة الأزمة السورية (2011–2015) خصوصاً، والذي له أهمية وأثر على المستوى الإقليمي والدولي.
- تقدم قيمة معرفية مضافة في مجال العلاقات الدولية، حيث توفر نظرياً فرصة للمهتمين والمتابعين للشأن المحلي والإقليمي والدولي للاطلاع على الوصف التحليلي لجوانب العلاقات الإيرانية–التركية، في هذه المرحلة البالغة التعقيد والأهمية.

الفرضية

استمرت العلاقات الإيرانية–التركية وفق مساري التوافق والتوتر بالرغم من الصراع الحاد بينهما في الأزمة السورية.

الصعوبات

- صعوبة الاطلاع على الأرشيف السياسي لكل من إيران وتركيا لمعرفة الخلفيات الحقيقية التي تقوم عليها الاستراتيجية الإقليمية لكل دولة منهما تجاه الأخرى وتجاه الأزمة السورية.
- قلة الدراسات التي تتناول موضوع العلاقات الإيرانية–التركية وخصوصاً في مرحلة الأزمة السورية (2011–2015) التي شملتها الدراسة الحالية. أدى ذلك للاستفادة –نادراً– من أخبار بعض الوكالات الرسمية والتقارير الصحفية.
- صعوبة مواكبة تطورات العلاقات بين الدولتين في مرحلة الحرب السورية، نظراً لسرعة توالي المتغيرات والأحداث وكثرتها.

المنهجية

إن طبيعة الدراسة القائمة تعتمد على أسلوب التحليل، لمعرفة مدى تأثير الأزمة السورية على العلاقات الإيرانية–التركية، وبالتالي فإن الدراسة ستستخدم المنهجين الآتيين:

- المنهج التاريخي:

يعتمد على تناول الكتب والوثائق والدراسات السابقة والأبحاث العلمية والمقالات حول العلاقات الإيرانية–التركية منذ الإمبراطوريتين الصفوية والعثمانية حتى التاريخ المعاصر.

- المنهج التحليلي:

لوصف وتحديد العلاقات الإيرانية–التركية خلال الأزمة السورية، وبالتالي استخلاص نتائج يمكن الاستفادة منها، ما يساهم في التوقع بمستقبل العلاقات الثنائية استناداً إلى الماضي والحاضر.

تقسيم البحث

في سبيل الإجابة عن الإشكالية المطروحة والتحقق من الفرضية، جرى تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

- الفصل الأول: العلاقات الإيرانية–التركية من العمق التاريخي إلى التأثير الجيوسياسي

جرى اعتماد المبحثين الأول والثاني للتمهيد، فالأول خُصص للإطار النظري، حيث تم استعراض النظرية الواقعية (التقليدية والجديدة)، إضافة إلى شرح توازن القوى والإستراتيجية. وفي الثاني تم تناول كل من إيران وتركيا كدولتين محوريتين وقوتين إقليميتين، لناحية المميزات الطبيعية من موقع جغرافي وسكان وحضارة، وكذلك لناحية القدرات من اقتصادية (الطاقة، الصناعة، الزراعة...) وعسكرية وسياسية.

أما في المبحث الثالث فقد تم تحليل الخلفية التاريخية والجيوسياسية للعلاقات الإيرانية–التركية. الخلفية التاريخية قُسمت إلى مرحلتين، الأولى منذ قيام الجمهورية التركية (1923) وحتى انتصار الثورة الإيرانية (1979)، والثانية منذ نهاية المرحلة الأولى وحتى أحداث "الربيع العربي" (2011). أما الخلفية الجيوسياسية فقد تناولت الاعتبارات الجيوسياسية والأبعاد الدولية والإقليمية للعلاقات بين البلدين.

- الفصل الثاني: الأزمة السورية من منظور السياسات الإيرانية والتركية

في المبحث الأول جرى تناول الأزمة السورية في سياق أحداث "الربيع العربي"، من الاضطرابات في بعض الدول العربية أواخر العام 2010، ثم انتقال شرارتها إلى سوريا والحراك الشعبي فيها وصولاً إلى الحرب.

أما في المبحثين الثاني والثالث فقد تم استعراض وتحليل كل من الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأزمة السورية على الصعد السياسية والعسكرية (التدخل المباشر وعبر الحلفاء) والاقتصادية، ثم الإستراتيجية التركية تجاه الأزمة على الصعيد نفسه (مشروعين مختلفين).

- الفصل الثالث: العلاقات الإيرانية–التركية خلال الأزمة السورية (2011–2015)

جرى في المبحث الأول شرح وتحليل عوامل التوتر بين إيران وتركيا خلال الأزمة السورية، من استنهاض الاختلافات الآيديولوجية والقومية، إلى الإجراءات التحذيرية المتبادلة، واستثمار البعد الأطلسي من قبل تركيا، والضغوط الإيرانية المضادة، وعودة التوتر عند تبدل موازين القوى. أما في المبحث الثاني فتم تناول عوامل التعاون بين الدولتين خلال الأزمة، من إدارة العلاقات الاقتصادية، إلى الملف النووي الإيراني، والمسألة الكردية في الشمال السوري، والقنوات السياسية المفتوحة، والحفاظ على الثوابت، والتدخل الروسي الذي قلب موازين القوى، والمحاولة الانقلابية في تركيا.

أما في المبحث الثالث الذي يتضمن الآفاق المستقبلية للعلاقات الإيرانية–التركية، فقد جرى استشراف آفاق التسوية السورية في ظل التقارب الإيراني–التركي، ومستقبل العلاقات بناءً على بوادر التسوية نفسها.

الفصل الأول

العلاقات الإيرانية–التركية من العمق التاريخي إلى التأثير الجيوسياسي

"إيران" و"تركيا" دولتان محوريتان وقوتان إقليميتان آسيويتان. وذلك بالاستناد إلى ما فرضته المميزات الطبيعية من موقع جغرافي وسكان وحضارة، إضافة إلى القدرات الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي تتمتع بها كلا الدولتيْن، وما أحدثته الظروف والمواقف والاستراتيجيات في تكريس ذلك.

اتسمت العلاقات الثنائية بين الدولتين منذ نشأتها في عمق التاريخ بالتنافس والصراع، ثم تحولت إلى فترات من المد والجزر فرضتها تقلبات واختلافات في التوجهات الدينية والتوازنات السياسية، في ظل اتصال لم ينقطع بحكم العوامل الحضارية المتينة، والمصالح الاقتصادية والتهديدات الأمنية المشتركة، التي شكلت الناظم الأساس لإيقاع التعاون والتنافس بينهما.

كما إن الخصائص الجيوستراتيجية المهمة التي تتأتى من الموقع الجغرافي الهام للدولتين، فضلاً عن القدرات العسكرية والاقتصادية، جعلت قوتهما الجيوسياسية مؤثرة إلى حد كبير في إقليم جنوب غرب آسيا، والذي أصبح المجال الحيوي لمصالحهما ونفوذهما. ومن ثم فإن أي متغيرات وتحولات يشهدها هذا الإقليم لا بد وأن تؤثر في هذه المصالح والسياسات، لا سيما اذا انعكس ذلك في موازين القوى الإقليمية، وأثر في طبيعة علاقاتهما، وعلى السياسات الإقليمية لكل منهما.

انطلاقاً مما تقدم، فإن الفصل الأول الذي يحمل عنوان العلاقات الإيرانية–التركية من العمق التاريخي إلى التأثير الجيوسياسي، سوف يعالج ما يلي:

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الثاني: إيران وتركيا كدولتين محوريتين وقوتين إقليميتين

المبحث الثالث: الخلفية التاريخية والجيوسياسية للعلاقات الإيرانية التركية

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

الفقرة الأولى: الواقعية

شهدت حقبة الأربعينيات من القرن العشرين تحولات عديدة، كان أبرزها ظهور الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية، الذي جاء كرد فعل على الاتجاه المثالي، الذي برز بشكل كبير في أعقاب الحرب العالمية الأولى، حيث ركّز على دراسة ما يجب أن يكون عليه المجتمع، وذلك كمعايير لمدى توافق السياسات الخارجية للدول مع الأخلاق والسلوك المثالي، المفترض أن يتم انتهاجه من دون أن تأخذ بالأمر الواقع كأساس لها، وقد نظر الاتجاه المثالي للسلوك الدولي كوحدة أساسية للتحليل، وتجاهل مبدأ القوة وتوازن القوة...

أولاً: الواقعية التقليدية

تنطلق الواقعية التقليدية من فرضية محافظة تسند إلى الطبيعة البشرية التي تتصف بالأنانية والشرور، وهو ما يدفع للقول بأن أساسها النظري يعود لفكرة توماس هوبس (Thomas Hobbes) ونيكولو ميكيافيلي (Nicolo Machiavelli)، التي تنطلق من عدوانية الإنسان وأنانيته بسعيه الدؤوب نحو تحقيق مصلحته الشخصية على حساب الآخرين. فميكيافيلي نظّر عن القوة، ميزان القوى، تشكيل الأحلاف والأحلاف المضادة، وأسباب الصراع بين مختلف المدن الإيطالية. وذلك في كتابه الشهير "الأمير"، حيث أبرز أهمية رؤية العالم كما هو، لا كما يجب أن يكون، ودعا إلى الفصل بين السياسة والأخلاق. وتجد هذه الدعوة مسوغاتها في مسؤولية الحاكم عن ضمان أمن دولته، وبالتالي تصبح الغاية –أمن الدولة– مبرراً لأية وسيلة بمقدورها تحقيق تلك الغاية، حتى وإن كانت غير أخلاقية. أما هوبس فنظّر إلى القوة كعامل حاسم في السلوك البشري عموماً وفي سلوك الدول بشكل خاص. واعتبر في كتابه "اللفياثان" أن للإنسان رغبة دائمة لامتلاك القوة، وهي لا تسكن إلا بموته، وذلك انطلاقاً من نظرته المتشائمة للطبيعة البشرية[1].

ووفق هذه الفكرة فإن الدولة وُجدت لكبح جماح الإنسان وشروره بالأنظمة والقوانين من أجل حمايته من نفسه. وبما أن الواقع الدولي كواقع النظام السياسي، ترى الواقعية بأن السياسة الدولية ليست إلا صراعا من أجل السلطة بين الدول، لذلك فإن الدولة تسعى للمحافظة على نفسها بتعظيم قوتها لقناعتها بأن النظام الدولي ليس إلا حلبة للمنافسة، وهي بهذا المنظور تهتم بأن ترى العالم كما هو كائن وليس كما يجب ان يكون.

---

[1]: أنور فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، ط1، السليمانية، 2007، ص 188-191 و200-203

ويُعتبر كل من إدوارد كار (Edward Carr) وهانز مورغنثاو (Hans Morgenthau) من أهم رواد الواقعية التقليدية. فالأول تحدث عن الواقعية باعتبارها نظرية عقلانية تهدم الأفكار المثالية عن بنية العلاقات الدولية، وذلك في كتابه (The Twenty Years Crisis 1919-1939) الذي حاول من خلاله تحليل الأسباب العميقة للحرب العالمية الثانية. ورأى بأن استعمال القوة يؤدي إلى تزايد الرغبة لمزيد من القوة، وبالتالي فإن الحروب التي تبدأ لدوافع تتعلق بالأمن سرعان ما تتحول إلى حروب عدوانية[1].

أما الثاني فاعتبر أن الأمم تسعى على الدوام لإدراك مصالحها المتمثلة في استحواذ أسباب القوة وحماية أمنها الوطني، ومن ثم تنبعث خصائص سلوكاتها في الساحة الدولية من حيثيات منسجمة منطقياً مع تلك الأهداف، بمقتضى عزم كل دولة على صيانة وجودها واستقلالها وسيادتها. وبالنسبة إلى مورغنثاو فإن السياسة من منظور واقعي تسعى إما لتحصيل القوة، الحفاظ عليها، زيادتها أو استعراضها، وذلك حسب طبيعة تلك السياسة (سياسة الوضع الراهن، سياسة امبريالية، أم سياسة الهيبة). كما يرى أن سياسة ميزان القوى هي التقنية الأكثر فعالية لإدارة القوة في نظام دولي فوضوي قائم على علاقات تنافسية بين الدول[2]. ومن ثم فإن الوسيلة الأكثر فعالية لتفادي الحروب وأعمال العدوان هي تشكيل ميزان القوى، الذي يمنع الدول عن اللجوء إلى محاربة بعضها البعض، وبالتالي يحافظ على استقرار النظام الدولي.

ثانياً: الواقعية الجديدة

بدأ منذ سبعينيات القرن الماضي العديد من دارسي العلاقات الدولية، يعبرون في تحليلاتهم عن حدوث تغيرات هيكلية في السياسات الدولية، يترتب عليها عدم صحة التركيز فقط على صراع الدول حول الأمن العسكري، الذي لا يميز بصورة ملائمة بين الفاعلين الدوليين، والعمليات، والنتائج الدولية المحورية والثانوية. فقد اقتصر اهتمام الواقعية التقليدية على الجانب العسكري-السياسي في تحليلها للعلاقات الدولية، في حين أن هناك عناصر أخرى مهمة في العلاقات الدولية، أهملت في التحليل معطيات جديدة، كالعامل الاقتصادي والاتصالات، وبالتالي بات واضحاً عدم تلاؤم افتراضات الواقعية التقليدية مع تطور النظام الدولي سياسياً واقتصادياً، لا سيما مع بروز دور فاعلين جدد من غير الموضوعات التي أحدثت تحولاً في النظام الدولي،

1: Paul Viotti, Mark Kauppi, **International Relations Theory**, Longman, New York, 5th Edition, 2012, pp. 50-51

2: James Dougherty, Robert Pfaltzgraff, **Contending Theories of International Relations**, Longman, 5th edition, New York, 2001, pp. 71-72

لدرجة لم يعد معها المنظور الواقعي التقليدي قادراً على تقديم تفسير صحيح للسياسات الدولية، لتركيزه على الدول فقط، وعلى مفاهيم القوة والصراع أساسا[1].

ومن هنا برزت تساؤلات حول جدوى ومدى ملاءمة المقاربة التي مركزها الدولة، والتي تمثل جوهر المنظور الواقعي. وقد بدأت تظهر أدبيات أجمعت على ضرورة الأخذ في الاعتبار الفواعل غير الدول، والأشكال الجديدة للتنظيم الدولي في تنظير وممارسة السياسة الدولية. هذه التحولات أدت إلى بروز تيار جديد اصطلح على تسميته بتيار الواقعية الجديدة. وقد أخذ منظرو هذا التيار في تحليلاتهم للواقع الدولي بعين الاعتبار بروز فاعلين جدد إلى جانب الدول في العلاقات الدولية، وتداخل المجال الاقتصادي مع المجال الأمني-السياسي، ومظاهر التنظيم في المجتمع الدولي.

وفي هذا السياق يعتبر كينيث والتز (Kenneth Waltz) أنه إذا كانت بنية النظام الوطني هي في الأساس بنية هرمية حيث تتموضع الوحدات الداخلية في تمايز رسمي حسب درجة سلطتها، أو حسب الوظيفة التي تؤديها، فإن بنية النظام الدولي في المقابل هي بنية فوضوية، حيث إن تموضع الدول يكون وفقا لعلاقة عمودية بين بعضها البعض، وبفضل طبيعة هذه البنية، فإن هذه الدول تجد نفسها، في حاجة إلى الاعتماد على نفسها وعلى الترتيبات التي تضمن بقاءها، وتحسن من وضعها الأمني، مهما كانت طبيعة هذه الترتيبات[2].

وشدد والتز على ضرورة الأخذ في الاعتبار الفواعل غير الدول والأشكال الجديدة للتنظيم الدولي في تنظير وممارسة السياسة الدولية، ذلك لأن تفاعل هذه الفواعل من دول ومنظمات وشركات في ما بينها، يشكل فاعلاً جديداً مستقلاً عن الأطراف المشكلة للتنظيم الدولي، هو بنية النظام الدولي. كما ينتقد والتز الواقعيين مثل مورغنثاو وهنري كيسنجر وستانلي هوفمانو، ذلك لمزجهم السياسات الخارجية للدول بمقاربتهم حول الصراع في النظام الدولي. في حين يرى أن تفسير السياسات الدولية يجب أن يتم على أساس بنية النظام من دون أي اعتبار للطابع الداخلي للدول المكونة له. ويسمي النظريات التي تفسر السياسة الداخلية نظريات اختزالية[3].

---

[1]: جهاد عودة، **النظام الدولي: نظريات وإشكاليات**، دار الهدى للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 43-44 – انظر أيضاً:
Stefano Guzzini, **Realism in International Relations and International Political Economy**, Routledge, New York, 2002, pp. 120-121

[2]: James Dougherty, Robert Pfaltzgraff, op. cit, pp. 191-192

[3]: أنور فرج، مرجع سابق، ص 362-363

وبالنسبة إلى الواقعية الجديدة، فإن الحرب سمة تاريخية حتمية ودائمة في العلاقات الدولية، وذلك لأن المقاربة الأمنية لهذا التيار تنطلق أساساً من الفوضوية للنظام الدولي، والمرادفة لحالة الحرب، وبالتالي تصبح الدول أمام مقاربة المعضلة الأمنية التي تواجهها باستمرار. فالدول، بسبب الفوضى في النظام الدولي وبالتالي اعتمادها على نفسها، تتخذ إجراءات لتعزيز أمنها، وبصرف النظر عن كونها ذات طابع دفاعي أو هجومي، فإن الدول الأخرى تفسر تلك الإجراءات على أنها خطر محتمل على أمنها الداخلي. إن حالة الشك وعدم الثقة الدائمين حيال الاستعدادات العسكرية التي تقوم بها الدول الأخرى من شأنها أن تؤدي بالوحدات الدولية إلى دوامة من الفعل ورد الفعل، أي إن الشعور بعدم الأمن، يولد مزيداً من الشعور بعدم الأمن، مما يجعل احتمال قيام الحرب أمراً ممكنا على الدوام[1].

الفقرة الثانية: توازن القوى

إن مفهوم توازن القوى يشوبه الغموض، ليس لأن تعريفه يتّسم بالغموض، بل لأن هناك العديد من التعريفات التي شرحت هذا المفهوم. ويقول الأكاديمي الأمريكي المعروف اينس كلاود إن صعوبة تحليل مفهوم توازن القوى تكمن في أن من يحاول تعريف المفهوم، غالباً ما يفشل في تقديم الإسنادات الدقيقة، وغالباً ما ينزلقون في استخدامه من موضوع إلى آخر[2]. فالبعض يحاول افتراضه كسياسة دولية مقصودة لذاتها باعتبارها إجراءً لحفظ الاستقرار الدولي، أو أنه حالة تنشأ عن اختلال القوى. في حين يعتبر آخرون أن توازن القوى ليست سياسة بحد ذاتها، فالدول لا تسعى إلى التوازن، بل تسعى إلى التفوق والهيمنة. وهناك من قال بأن التوازن هو حالة تنشأ عن إمكانية حصول دولة واحدة على تفوق ضخم، يهدد حرية الأطراف الأخرى، مما يجعلها تتجمع في محور مضاد[3].

وقد اختلف الباحثون في تعريفهم لتوازن القوى باختلاف نظرتهم اليه، فقد اعتبره البعض كسلوك من جانب دول مختلفة في إطار التعامل فيما بينهما، بينما نظر إليه آخرون كنظام في علم العلاقات الدولية. فتوازن القوى كسلوك يراد به تثبيت السياسات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار بين قوى دولية متكافئة، أو متعادلة فيما بينها في الإمكانيات أو الموارد.

---

[1]: جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 418-419

[2]: James Dougherty, Robert Pfaltzgraff, op. cit, p. 38

[3]: إسماعيل مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، المكتبة الأكاديمية، ط1، القاهرة، 1971، ص 265-266

فالبعض عرف توازن القوى بأنه "الحالة التي تتعادل فيها، أو تتكافأ عندها القدرات الذاتية لدولة مقابل دولة أخرى، أو مجموعة دول يضمها محور في مواجهة دول أخرى يجمعها محور مضاد، وبالشكل الذي تضمن هذه الحالة للدولة أو للدول المتحالفة قدرة عالية على ردع التهديدات أو السياسات الرامية إلى تغيير الأوضاع القائمة لغير صالحها وبما يحقق الأمن والاستقرار"[1]. في حين اعتبر آخرون أمثال الدكتور هويدي أن "توازن القوى ليس مجرد عملية صراع بين الدول من أجل بلوغ أعلى مراتب القوة التي تمنع دولاً أخرى من العدوان عليها أو تهديد مصالحها فحسب، وإنما هو آلية سياسية لاستقرار النظام الدولي، لأن انعدام التوازن يؤدي إلى عدم الاستقرار وإلى الفوضى والحروب واللجوء إلى استخدام القوة في العلاقات الدولية"[2].

في حين أن أرنولد توينبي يعتبر أن التوازن هو نظام من الديناميات السياسية التي تدخل حيز التنفيذ كلما قام المجتمع بالتعبير عن نفسه في دول مستقلة. ويعمل هذا النظام بطريقة تهدف إلى الإبقاء على مستوى محدد من القوى السياسية المتاحة لكل منها. وعندما تسعى إحدى هذه الدول لتجاوز المستوى المحدد والمسموح به من القوى، تتولد ضغوط تلقائية تدفع الاخرين إلى مقاومة هذا التهديد، وتكون هذه الضغوط أعنف على الدول التي في المركز وتضعف عن الدول التي تقع على هوامشه[3].

ويقول السياسي الألماني فون فاتل (Emmerich Von Vattel) إنه "انطلاقًا من الحقوق الأساسية للدول الكبرى، ووفقاً لما وصل إليه مكيافللي وهوبس فإن حكام الدول لن يسمحوا لحالة التنافس بأن تؤدي إلى زيادة مفرطة في سلطان وهيبة أحدهم على حساب الآخرين". ويرى فون فاتل أن "معاهدة أوترخت (1713) كانت النموذج الأول في اللجوء إلى مفهوم التوازن الدولي". أما الدبلوماسي البريطاني دايفيد هيوم فرأى أن "الأمم ليست ميالة دائما للعيش في حالة دائمة مع الوضع الطبيعي، وأن الأنانية الذكية ستدفع إلى تنظيم المنافسة وفق مبدأ توازن القوى، وهذه الآلية ستنظم الفوضى الدولية"[4].

ومن هنا فإن الدول التي تقبل بمبدأ التوازن تسعى دائماً إلى انتهاج سياسات تجاه بعضها البعض من أجل المحافظة على توزيع متكافئ للقوى، بحيث لا يسمح لأي منها بأن تفرض سيطرتها على الآخرين. وتنطلق

---

[1]: عبد القادر الطائي، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 113

[2]: أمين هويدي، **الصراع العربي الإسرائيلي بين الردع التقليدي والردع النووي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983، ص 18

[3]: Arnold Toynbee, **A Study of History**, Vol. 1-6, Oxford University Press, New York, 1988, p. 233

[4]: ريمون حداد، **العلاقات الدولية**، دار الحقيقة، ط 2، بيروت، 2006، ص 70

الفكرة الكامنة في نظام توازن القوى إلى أن المصلحة الوطنية تفرض على الدولة رفع منسوب مقدراتها حتى ولو على حساب غيرها من الدول الأخرى، وبما يؤدي إلى تهديد مصالحها، وهو بالمقابل ما سيدفع هذه الدول إما إلى العمل على زيادة منسوب قوتها، أو إلى الدخول في أحلاف تكون قادرة على مجابهة التحدي المشترك الذي تواجهه، وذلك لأن هذا التحالف من المفترض أن يوفر إمكانية عالية وقوة ردع فعالة، تمنع الآخرين من الاعتداء عليها[1].

ويقول مورغنثاو[*] "إن توازن القوى في الشؤون الدولية ليس إلا مظهراً معيّناً لمبدأ اجتماعي عام، تدين له جميع المجتمعات التي تضم عدداً كبيراً من الوحدات المستقلة باستقلال أجزائها المؤلفة لها، وإن توازن القوى والسياسات الهادفة إلى الحفاظ عليه ليست حتمية فحسب، بل وتؤلف عامل استقرار أساسي في مجتمع للدول المستقلة ذات السيادة. وأن ما يتمثل في توازن القوى على الصعيد الدولي من افتقار إلى الاستقرار، لا يرجع إلى خطأ في الهدف، بل إلى الأوضاع المعينة التي يجب أن يعمل المبدأ في ظلها، في مجتمع للدول المستقلة ذات السيادة"[2].

وتنقسم توازنات القوى إلى نوعين أساسيين، الأول هو توازن القوى البسيط، ويتألف عادة من دولتين متعادلتي القوى أو مجموعتين من القوى المضادة، والتي هي في حالة من التكافؤ أو التعادل النسبي. والثاني هو توازنات القوى المتعددة، وتتكون من مجموعة قوى تعمل على موازنة بعضها البعض، وليس هناك حدود على عدد المحاور أو التجمعات في ظل النظام المتعدد لتوازن القوى[3].

وتتوافق معظم الآراء على أن الاستقرار هو إحدى ثمار التوازن. فالدول تهدف إلى تدعيم استقرار عناصر النظام مع الحفاظ على تعددية العناصر، ومن هنا فإن الهدف الأساسي منه هو منع أي عنصر من تحقيق تفوق أو هيمنة على باقي العناصر، وإبقاء حالة الاستقرار الراهن. ويعتبر مؤيدو توازن القوى، أن هذا المبدأ أبقى على تعدد الدول في المجتمع الدولي، واستطاع أن يحول لفترة تزيد عن 300 عام دون انفراد دولة واحدة بالسيطرة العالمية. وبالنسبة إليهم، هذا يفسر سبب الحروب المستمرة منذ ظهور نظام الدولة القومية عام 1648، فكل هذه الحروب وقعت لعدم تمكين دولة واحدة من فرض سيطرتها على العالم. من ناحية

---

[1]: عبد القادر الطائي، مرجع سابق، ص 113

[*]: يشير مورغنثاو إلى الوسائل التي تسمح بتحقيق مبدأ توازن القوى، وهي: سياسة التعويضات الإقليمية، كتقسيم أقاليم أو ممتلكات بين القوى الأساسية، سياسة فرق تسُد، السباق على التسلح، والأحلاف.

[2]: ريمون حداد، مرجع سابق، ص 71

[3]: إسماعيل مقلد، مرجع سابق، ص 266

ثانية، يرى مناصرو هذا المبدأ أنه نجح في توفير الأداة نحو ضمان السلم الدولي بصورة لم يكن بمقدور أي وسيلة أخرى تقديمها، وأنه لولا مبدأ توازن القوى، لكان عدد الحروب التي يمكن أن تقع، أضعاف ما وقع منها بالفعل[1].

لكن بالمقابل، يركز آخرون على عنصر عدم اليقين في سياسات توازن القوى. ففكرة وجود عدد من الدول لا تستطيع إحداها أن تحصل على القوة التي تتمكن معها من إحداث اختلال في أوضاع التوازن الموجود، هي عملية آلية أكثر من أي شيء آخر، وهي بُنيت على أن حساب الدول وردود الفعل التي تبديها إزاء تصرفات بعضها البعض تتم بطريقة آلية دقيقة، وعلى نحو يتيح في كل مرة إعادة توزيع القوى، أو تجميعها بطريقة متكافئة، ليستمر معها التوازن بشكل أو بآخر. لكن عدم اليقين يرتبط بشكل أساسي بطبيعة القوة الوطنية وبالصعوبات الكامنة في تقييمها، والتي تُبنى على التخمين أكثر مما تُبنى على الواقع. ونظراً لما يحويه مبدأ التخمين من مخاطر، فهم يرون أن التكافؤ الذي يُنسب إلى تحالفات القوى، هو تكافؤ وهمي أكثر من كونه تكافؤاً حقيقياً[2].

ومن الجدير بالذكر، أن مفهوم الردع يعد الأساس الذي تبنى عليه سياسة توازن القوى، رغم الاختلاف في الشكل البنيوي الذي يتخذه النظام الدولي في ما اذا كان نظاماً قائماً على أساس التعددية القطبية، أو القطبية الثنائية. أي إن أساس التوازن الدولي هو الردع المتبادل، أو الخشية المتبادلة من الإقدام على أعمال تخل بالتوازن، ولولا وجود عامل الردع، يكون من الصعوبة بمكان الحديث عن توازن قوى أو استقرار دولي[3].

الفقرة الثالثة: الإستراتيجية

اشتهرت كلمة الإستراتيجية في العصور الحديثة، وفرضت نفسها بالأخص على صعيد اللغات الأوروبية بشكل غطى على تعاريف اللغات اللاتينو–يونانية، فقد استعمل الألمان عبارة (Strategie) في حين أن الروس استعملوا عبارة (Strategia) التي استعملها المجريون أيضاً. وتبثق هذه العبارة في الأساس من مزيج كلمتي (Strato) و(Agein) التي تعني الجيش الذي يندفع إلى الأمام، وينتج عن هذا المزيج عبارة (Strategos) أي الجنرال أو القائد، أو الرجل الذي يحتل المرتبة الأولى في الجيش. ثم تأتي صفة

---

[1]: إسماعيل مقلد، مرجع سابق، ص 277–278

[2]: المرجع أعلاه، ص 280

[3]: عبد القادر الطائي، مرجع سابق، ص 114

(Strategika) التي ترمز إلى وظائف وأعمال القائد ومزاياه. إذاً الإستراتيجية هي فن سوق الجيش، وبشكل أكثر عمومية، هي فن القيادة والإمرة[1].

هذا الارتباط ما بين الإستراتيجية والحرب انعكس على التعريفات الأولى التي أعطيت لهذا المفهوم، فقد عرفها كلاوزفيتز بقوله "الإستراتيجية هي النظرية المستعملة في المعارك في خدمة الحرب". حيث وضع هذا التعريف الإستراتيجية في ضوء مفهومه الأساسي عن الحرب من حيث إنها "استمرار للسياسة بوسائل أخرى"، أي إنه كان يرى أن "الإستراتيجية هي النظرية التي تدار بها المعارك في صورتها العامة لتحقيق الهدف السياسي للحرب"[2]. في حين يقول الجنرال فون دير غولتز "إن الإستراتيجية تضم الطرق والتشكيلات الكبرى المفروض اتخاذها بغية إيصال القوى ضمن أفضل الشروط الممكنة إلى البقعة التي سوف يجري عليها الصراع الحاسم"[3].

لكن منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت الدبلوماسية تظهر على أنها النقطة التي تعطي الإستراتيجية ثقلاً وأهمية بالإضافة إلى الحروب، حيث شهدت الإستراتيجية امتداداً هاماً لناحية السياسة، وهو ما أضاف عليها بعداً جديداً، إضافة إلى البعد العسكري الذي طبعها طويلاً. وهذا ما بدأ يظهر من خلال التعريفات التي بدأت تأخذ طابعاً أكثر شمولية كتعريف الجنرال لانغ (Lung) حيث يقول إن الإستراتيجية لا تقتصر على وقت الحروب فقط، ويقسمها إلى ثلاثة أجزاء، الأول "الإستراتيجية الإيجابية، وهي تحضير الطرق والوسائل بغية تحقيق هدف محدد من قبل الدولة"، أما الجزء الثاني فهو "الإستراتيجية السياسية، التي تشكل الاختيار للهدف الذي يفرض الاستعمال الأمثل للقوة"، أما الجزء الثالث فهو "الإستراتيجية الفاعلة، وهي الاستعمال الأمثل للقوى العسكرية والوسائل الموضوعة بتصرفها على مسرح عمليات معيّن"[4].

هذا التجاوز للبعد العسكري في تعريف الإستراتيجية فرض نفسه بعد الحرب العالمية الأولى، وتعزز أكثر بعد الحرب العالمية الثانية. وأكثر ما برز هذا التجاوز في مقاربات ليدل هارت الذي يعرّف الإستراتيجية على أنها

---

[1]: كلود الحايك، **الإستراتيجية**، الجيش اللبناني، مديرية الشؤون الجغرافية، لبنان، 2017، ص 9

[2]: ليدل هارت، **الاستراتيجية وتاريخها في العالم**، ترجمة الهيثم الأيوبي، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، 1978، ص 397-399

[3]: كلود الحايك، مرجع سابق، ص 21

[4]: المرجع أعلاه، ص 22

"فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة". إذ إن الاستراتيجية لا تعتمد على حركات الجيوش وحسب، لكنها تعتمد أيضاً على نتائج هذه الحركات[1].

ويعود هذا التطور في مقاربة مفهوم الإستراتيجية، إلى التطورات التي شهدها مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية من منتصف القرن الثامن عشر، والتي انعكست على دور الدولة وأدت إلى تطور الوظيفة التي تقوم بها، بحيث لم تعد مقتصرة على تأمين الكفاية الدفاعية، بل بات عليها تأمين متطلبات المجموعة الاجتماعية المتواجدة ضمن إقليمها. فضلا عن ذلك فإن متطلبات بناء الدولة لم تعد تقوم فقط على القوة العسكرية، بل باتت أيضاً تقوم على قوة بنيان قاعدتها الاقتصادية والاجتماعية وقدرتها على تبني سياسات خارجية متوازنة مع غيرها من وحدات المجتمع الدولي. وبالتالي بات على الدولة أن ترسم استراتيجياتها لا على أساس افتراضات الخيارات العسكرية، إنما في ضوء احتياجات ومتطلبات الواقع العملي بمختلف معطياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وبكل تؤلف فيه هذه الإستراتيجية كلاً لا يتجزأ. وهكذا ارتبطت الإستراتيجية بالسياسة العليا للدولة، وهذه السياسة في واقعها ومكنونها هي أوسع وأشمل من البعد العسكري[2].

وعليه باتت الإستراتيجية تستخدم للدلالة على الهدف الذي ينشده الفعل، إلا أن هذه الأفعال التي تسعى إلى تحقيق أهداف محددة بحاجة إلى ضبط وتنظيم وفق خطة، وصولاً إلى الهدف المراد تحقيقه. لكن بلوغ هذا الهدف لا يقتصر هو الآخر على التخطيط فقط، إنما يفترض توفّر الوسائل التي تساهم في الوصول إلى هذا الهدف. أي إن الإستراتيجية تجمع بين الهدف والوسيلة من خلال عملية التخطيط، الذي يكون الحلقة التي تربط بين الهدف والوسيلة.

من هنا يمكن تعريف الإستراتيجية بأنها "علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة، وفي إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها بهدف خلق هامش من حرية العمل تعين صنّاع القرار على تحقيق سياستهم العليا في أوقات السلم والحرب"[3].

---

[1]: أحمد علو، "الإستراتيجيا بين العسكري والسياسي"، مجلة الجيش اللبناني، العدد 246، بيروت، كانون الأول 2005، بيروت، تاريخ الدخول 2018/6/19، عبر https://bit.ly/2N2mu0g

[2]: عبد القادر فهمي، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 16-17

[3]: المرجع أعلاه، ص 20

بناءً على ما تقدم، فإن هذا التعريف يفترض توفّر مجموعة من السمات الضرورية في الإستراتيجية، وذلك لتحقيق الأهداف التي وضعت لخدمتها، بحيث تؤدي في نهاية المطاف إلى نجاح الإستراتيجية الموضوعة. وأهم هذه السمات[1]:

أ- وضوح الأهداف

ب- واقعية الأهداف

ج- عقلانية الإستراتيجية

د- مرونة الإستراتيجية

إن الانتقال والتطور في الفكر الإستراتيجي من مفهوم ضيق وتقليدي إلى مفهوم معاصر وواسع، جعل مبدأ القيادة الإستراتيجية يرتبط بمكانة الدولة في البنية الهيكلية للنظام الدولي، من حيث توزيع مراكز القوة في العالم، ذلك لأن من أبرز مهام القيادة الإستراتيجية، ممارسة عملية التخطيط الإستراتيجي الوطني، الذي يحاول استثمار موارد الدولة لتحقيق مكانة أفضل على الساحة الدولية[2].

وبشكل عام، فإن كل الأنظمة السياسية في الدول هي قيادات استراتيجية، وذلك لأنها تتحكم في مستقبل الدولة ومصيرها على كافة الأصعدة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، العسكرية، الأمنية...)، إلا أن فعالية القيادة الإستراتيجية تختلف بين دولة وأخرى، وذلك لارتباط الأمر بالقدرة والاستمرارية في التفكير والتخطيط الاستراتيجي. من هنا يمكن القول إن عملية التفكير الإستراتيجي هي العملية التي تخلق الأفكار التي تهدف إلى إيجاد الحلول لمشاكل الدولة، بينما تأتي عملية التخطيط الإستراتيجي لتنظم هذه الأفكار وتنسقها بما يفوق قدرات الدولة الوطنية وظروفها وعقيدتها السياسية، لتتبلور بعدها الإستراتيجية الوطنية التي تعبّر عن أهداف الدولة[3].

---

[1]: عبد القادر فهمي ، مرجع سابق، ص 21-22

[2]: فوزي حسين، **التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرنامج الأمن القومي للدول: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2013، ص 82-83

[3]: المرجع أعلاه، ص 84-87

المبحث الثاني: إيران وتركيا كدولتين محوريتين وقوتين إقليميتين

الفقرة الأولى: إيران كدولة محورية وقوة إقليمية

غالباً ما استعمل مصطلحا "إيران" و"فارس" للدلالة على قطر واحد، لكنهما في الواقع ليسا مترادفين تماماً، فالأول يعود إلى المرحلة التي شهدت هجرة الأقوام الآرية من موطنها الأصلي جنوبي بحر الآرال نحو الهضبة المرتفعة الواقعة أسفل بحر قزوين، فأطلقوا على الوطن الجديد اسم "إيران" ومعناها "موطن الآريين". في عصر الأكمينيين وإمبراطوريتهم القوية بقيت التسمية نفسها، إلا أن اسم الإقليم الذي أقاموا فيه ما لبث أن أطلق على الولاية بأكملها فصارت تعرف باسم "بارس" أو "فارس"، ثم أخذ الناس في كثير من الدول الأخرى يطلقون على الدولة الإيرانية اسم "فارس". وبعد عصريْ السلوقيين، والبارثيين، كان الاسم الرسمي للدولة في عصر الساسانيين هو "إيرانشهر"، ثم مع انقضاء عصور السلجوقيين، المغوليين، التيموريين، الصفويين، الأفشاريين، الزنديين، والقاجاريين... ونتيجة لتعدد الأسماء التي عرفت فيها الدولة سابقاً، طلبت الحكومة الإيرانية عام 1935 خلال العصر البهلوي من الدول الأجنبية ومراعاةً للتناسق والتوحيد أن تطلق على البلاد رسمياً اسم "إيران"، فظفرت هذه التسمية ذات الدلالة الصحيحة بالاستعمال العام، ولكن ظلت لغة البلاد تسمى اللغة الفارسية[1].

وفي العام 1979 شهدت إيران واحدة من أكثر الثورات الشعبية في القرن العشرين[2] بقيادة آية الله الخميني بحيث أطاحت بنظام "الشاه" محمد رضا بهلوي المدعوم من الولايات المتحدة الأميركية والقوى الغربية، وقد نالت الدولة على أثر الثورة الاستقلال والتحرر من النفوذ الأجنبي، وخاضت تحولاً جذرياً في نظام الحكم وفي سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية والإقليمية، وأصبحت تعرف منذ ذلك الحين باسم "الجمهورية الإسلامية الإيرانية".

---

[1]: دونالد ولبر، **إيران ماضيها & حاضرها**، ترجمة: عبد النعيم حسنين، ط2، دار الكتاب المصري (القاهرة) ودار الكتاب اللبناني (بيروت)، 1985، ص 1

[2]: نافع بشير، وطلال عتريسي، **إيران الدولة والأزمة**، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2008، ص 7 و8

أولاً: مميزات إيران الطبيعية

أ–الموقع الجغرافي

تعتبر إيران ذات موقع جغرافي مهم جداً، فهي تقع جنوب غرب آسيا بين دائرتي عرض (29–40) شمالاً وبين خطي طول (40–63) شرقاً[1]، ووفق التقسيمات الدولية تقع بين بحر قزوين والخليج الفارسي، ولها حدود مشتركة من جهة الشمال مع تركمانستان (992 كلم) وآذربيجان (432 كلم) وأرمينيا (35 كلم)، ومن جهة الشرق مع أفغانستان (936 كلم) وباكستان (909 كلم)، ومن جهة الغرب مع العراق (1458 كلم) وتركيا (499 كلم)[2]، ما يجعلها في قلب منطقة الشرق الأوسط، وعلى طريق الحرير. وهي ملتقى لتبادل السلع والبضائع بين شرق القارة الآسيوية وغربها، وبين شمال الشرق الأوسط ومركز دول آسيا الوسطى وما وراء القوقاز. أما مساحة إيران فهي تزيد عن مليون ونصف مليون كيلو متر مربع (1.648.000 كلم^2)[3]. وبهذا تحتل المرتبة الثامنة عشرة بين دول العالم من حيث المساحة[4]، وأكبر دولة بعد المملكة العربية السعودية في جنوب غرب آسيا[5]، مع الإشارة أن حدود إيران الحالية التي عينت في القرن التاسع عشر هي نتيجة لسلسلة من الحروب عجزت فيها عن حفظ نفسها أمام جيران كانوا يتفوقون عليها من حيث القوة[6].

ب–السكان

يصل عدد سكان إيران إلى نحو أكثر من سبعين مليوناً[7]، حيث تمثل نسبة سكانها حوالي 38% تقريباً من مجموع سكان غرب آسيا[*][8]. ويسكن نطاقها أجناس بشرية متباينة ذات لغات وأقوام مختلفة أهمها الفرس، والآذريون، الجيلاك المازندارنيون، الأكراد، العرب، اللور، البلوش، والتركمان... حيث تتعدى مواطن سكناهم

1: منهل عقراوي، فراس الجبوري، ومحمد الدليمي، **العلاقات التركية–الإيرانية: دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية**، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 254

2: دونالد ولبر، مرجع سابق، ص 10

3: طلال عتريسي، **الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية**، ط1، دار الساقي، بيروت، 2006، ص 19

4: نافع بشير، وطلال عتريسي، مرجع سابق، ص 12

5: منهل عقراوي، فراس الجبوري، ومحمد الدليمي، مرجع سابق، ص 254

6: دونالد ولبر، مرجع سابق، ص 9

7: طلال عتريسي، **الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية**، مرجع سابق، ص 19

*: غرب آسيا هو الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا، والذي يضم اجمالاً كلاً من الدول التالية: إيران، تركيا، السعودية، اليمن، عمان، قطر، الكويت، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، سوريا، العراق، فلسطين المحتلة، الأردن، لبنان.

8: منهل عقراوي، فراس الجبوري، ومحمد الدليمي، مرجع سابق، ص 254

أو تحركاتهم القبلية الحدود الفعلية للبلاد[1]، وبالتالي فان سكان إيران يمثلون مجموعة من الطوائف التي هاجرت إلى هذه البلاد وبقايا الغزوات المتلاحقة، ولكن بينهم في الوقت نفسه من التجانس أكثر مما بين السكان في البلاد الأخرى التي تساوي مساحتها مساحة إيران، كما يوجد ايضا اساس للاتحاد الوطني والوعي القومي في المجتمع الإيراني المتماسك والمترابط، وهذا شعور له تأثير كبير في الأدب الفارسي، وفي الحضارة والعادات والتقاليد وفي أسلوب الحياة في إيران[2].

تتميز إيران بتنوعها الديني. وقد كان الإسلام داخلها بمذهبيه الشيعي والسني هو الأعم (انتشر التسنن بين البلوش، الأكراد، والفرس...)، ثم ارتفعت نسبة الشيعة عقب الإعلان الذي أطلقه الشاه اسماعيل الصفوي (1501-1524) محددا أن المذهب الرسمي للدولة هو المذهب الشيعي، مما دفع مريديه من "التركمان" و"الأكراد" لاتباعه، علماً أن الغالبية العظمى من "الفرس" كانوا بالأصل من الشيعة[3].

وفي الشأن المعيشي، نجحت السياسات في تحسين المؤشرات الصحية والتعليمية، إلا أن المستوى الحياتي للناس ظل منخفضاً نوعاً ما، وبقي حوالي 16% من السكان يعيشون تحت خط الفقر[4].

ج-الحضارة

إيران بلد قديم تعود جذوره الحضارية إلى أكثر من خمسة آلاف عام، فقد اكتسبت الدولة مزايا ايجابية لنمو المدنية والحضارة، بينما جر ذلك في الوقت نفسه الصعاب والأزمات. فمن جهة كانت إيران ملتقى الرحل والتجار والعلماء، وملتقى التيارات الفكرية والفنية. وظلت على مدى العصور المتعاقبة متصلة اتصالاً مثمراً بالمدنيات التي كانت تنهض في أدوارها، إما في شرقها أو في غربها. ومن جهة أخرى، لبثت إيران منذ العصور الخالية المجاز الذي تهوى إليه جماعات وحشود المهاجرين إلى الغرب، كما لبثت هدف الغزاة الطامحين. وطالما اجتاح البلاد الغزو والفتح، وأفضى بها إلى الخراب، غير أن حضارتها كانت تعود إلى الانبثاق. وقد تحملت إيران أثقال موقعها الجغرافي بما لها من قدرة على المزج والهضم، والقدرة على الاندماج وتطويع العوامل الأجنبية، وقد يكون أبرز مثال لهذا الامتصاص ما جرى للمغول الذين دخلوا الهضبة

---

[1]: دونالد ولبر، مرجع سابق، ص 10

[2]: المرجع أعلاه، ص 211-212

[3]: غضنفر ركن آبادي، **الإسلام والنظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية**، ط1، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2011، ص 289

[4]: طلال عتريسي، **جيواستراتيجيا الهضبة الإيرانية: اشكاليات وبدائل**، ط1، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2009، ص 132

الإيرانية برابرة عاثوا قتلاً ودماراً، ثم صاروا بعد جيلين من المعيشة المستقرة من أشد المعجبين بجميع مظاهر الحياة الإيرانية ومن أقوى دعاتها[1].

ثانياً: قدرات إيران

أ- القدرة الاقتصادية

كان لانهيار الاتحاد السوفياتي آثار سلبية على الاقتصاد الإيراني، إذ فقدت إيران بذلك مصدراً مهماً للعون المالي والتقني، حيث كانت تتلقى منه المساعدات لبنيتها الاقتصادية وإعادة الإعمار في أعقاب حرب "الدفاع المقدس"[*] مع العراق عام 1988، كما إن بعض الدول التي ظهرت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي أصبحت تنافس إيران في الجانب الاقتصادي، نظراً لموارد الطاقة المتوافرة فيها، ولأنها تعد سوقاً محتملة للصادرات، كما تنافس إيران في الحصول على المساعدات وأموال الاستثمارات خاصة في قطاع الطاقة[2].

وبالرغم من التغيير الشامل الذي نال النظام الاقتصادي الإيراني عن طريق قطع الروابط العضوية لتبعيته للنظام الغربي، وإلغاء النظام المصرفي الموجود، وتحرير العملة الإيرانية من ارتباطها بالدولار الأميركي، وإعادة دمج البترول إنتاجاً بالاقتصاد الإيراني من خلال تغير بنية الصادرات وإعادة توزيع الأنشطة[3]، واقتران ذلك مع كافة العقوبات الاقتصادية التي تعرضت لها إيران من قبل الدول الغربية ومجلس الأمن الدولي على مر العقود الماضية، فقد حافظت على موقعها الاستراتيجي كدولة وازنة إقليمياً، يلعب الاقتصاد بقطاعاته الصناعية والزراعية، والنفط والغاز بشكل أساسي، دوراً هاماً في رسم استراتيجياتها السياسية. وبهذا تمتلك إيران ثاني أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد المملكة العربية السعودية، فقد بلغ إجمالي الناتج المحلي فيها عام 2016 حوالي 412.2 مليار دولار[4].

1: دونالد ولبر، مرجع سابق، ص 107-108

*: التسمية الإيرانية للحرب.

2: شيرين هنتر، "إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية"، دراسات عالمية، العدد 38، أبو ظبي، 2001، ص 21

3: حسين العلكيم، "العلاقات العربية الخليجية مع إيران"، السياسة الدولية، العدد 138، القاهرة، تشرين الأول 1999، ص 127

4: The World Bank in Islamic Republic of Iran, The World Bank, 1/4/2017, on 7/11/2017, in https://goo.gl/n240Wa

1. النفط والغاز

تعتبر إيران التي تطل من الجنوب على تصدير النفط وعلى عبور ناقلاته إلى دول العالم كافة المعنية بمستقبل هذا النفط، ومن الشمال على بحر قزوين الغني هو الآخر بالنفط والغاز[1]، واحدة من أهم الدول الكبرى المصدرة للنفط الذي يشكل الركيزة الأساسية للاقتصاد الإيراني، حيث يمثل ما نسبته 80% من صادرات الدولة، ويحقق ما نسبته 60% من دخلها[2]، وهذا ما زاد أسعار خامات إيران الخفيفة والتقليدية إلى أربعة أضعاف[3]. بلغ إنتاج إيران من النفط 3.8 مليون برميل يومياً[4]، وهي تمتلك 10% من احتياطي النفط المؤكد في العالم[5]. وتحتل بذلك المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية في منطقة الشرق الأوسط لناحية أكبر احتياطي عالمي للنفط الخام، كما إنها عضو في منظمة البلدان المصدرة للنفط (OPEC).

وبما أن إيران واحدة من الدول الزاخرة بالإمكانات الطبيعية والاحتياطات الضخمة من الموارد الأولية، فهي تكتسب قيمة متزايدة في الاقتصاد الدولي، وتمتلك بموازاة النفط 15% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي[6]، ليكون ترتيبها على هذا الصعيد الثاني عالمياً بعد روسيا[7]. وتشير التقديرات إلى أن احتياطات الغاز الطبيعي الإيراني تصل إلى حوالي 940 تريليون قدم مكعب. وتمتلك إيران بشكل واضح إمكانية هائلة كلاعب رئيسي في مجال الغاز الطبيعي، وسيزداد إنتاجها الحالي الذي يصل إلى 2.7 تريليون متر مكعب كل عام بشكل ملحوظ، خصوصاً إذا تم اكتشاف احتياطات مهمة كما يتوقع معظم الخبراء المستقلين[8].

---

[1]: طلال عتريسي، **الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية**، مرجع سابق، ص 19

[2]: زياد ناصر الدين، الاستراتيجية الإيرانية للدفاع الاقتصادي، الميادين.نت، 2017/1/30، تاريخ الدخول 2017/9/0، عبر https://goo.gl/crPjVL

[3]: Jeffrey Schott, Economic Sanctions Oil and Iran, PIIE, 25/7/2006, on 1/2/2016, in https://goo.gl/Z3vx5D

[4]: إيران تخطط لرفع إنتاج النفط إلى 4.5 مليون برميل يوميا، العربية، 2017/9/10، تاريخ الدخول 2017/9/28، عبر https://goo.gl/3qB3Mu

[5]: زياد ناصر الدين، مرجع سابق.

[6]: المرجع أعلاه.

[7]: طلال عتريسي، "جيوبوليتيك إيران"، شؤون الاوسط، العدد 84، بيروت، حزيران 1999، ص 4

[8]: روجر هاورد، **نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة**، ترجمة: مروان سعد الدين، ط1، مكتبة مدبولي، بيروت، 2007، ص 20

2. القطاع الصناعي

اتجهت الصناعة بعد الثورة عام 1979 نحو الداخل، حيث إن إيران تعلمت كيف تنتج محلياً الكثير مما كانت تستورده، ويتضح ذلك في مجالي المناجم والتعدين، ذلك أن موارد البلاد الهائلة من الحديد والنحاس، دفعت بالمهندسين الإيرانيين إلى ابتكار تكنولوجيات جديدة لتصنيع الفولاذ، كما إن الصناعة في إيران تشمل عدة مجالات، منها الصناعات النسيجية الكبيرة الحكومية وصناعة الآليات، بالاضافة إلى صناعات الالكترونيات والمواد الغذائية والسيارات والصناعات التقليدية والحرفية، كما إنها دخلت إلى أسواق الأسلحة.

وفي خطوة نوعية على مستوى الصناعات استطاعت إيران تطوير قطاع الطاقة النووية لتوليد الطاقة الكهربائية للاحتياجات المحلية، وذلك لضمان استمرار القدرة على تصدير النفط إلى الخارج، وللحصول على العملة الصعبة لأغراض التنمية الاقتصادية، وعليه تسعى إيران لتوليد طاقة كهربائية من المفاعلات النووية، تصل إلى 20 ألف ميغاواط عام 2020، وفي حالة النجاح في تحقيق ذلك، ستتمكن من توفير 190 مليون برميل من النفط سنويا[1]. إلا أن ملف إيران النووي أصبح منذ العام 2005 إحدى أكبر الأزمات العالمية[2]، حيث ازدادت العقوبات الدولية عليها بشكل كبير، واستمرت المفاوضات الشاقة بينها وبين مجموعة الـ5+1 لأكثر من اثني عشر عاماً، حتى أفضت إلى إبرام الاتفاق النووي في نيسان من العام 2015[*].

3. القطاع الزراعي

إن القطاع الزراعي يساهم في الاقتصاد الإيراني بنسبة 9.8% (2017) علما بأن 25% من الأيدي العاملة تعمل فيه، كما إن 25% من صادرات إيران غير النفطية زراعية، وتحتل إيران المرتبة التاسعة في آسيا من ناحية إنتاج القمح، وتمكنت من الاكتفاء الذاتي منه والتحول إلى دولة مصدرة له عام 2007، كما إنها تحولت من كونها إحدى الدول الأكثر استيرادا للشعير إلى دولة هامة في تصديره[3].

ب- القدرة العسكرية

سعى شاه إيران "محمد رضا بهلوي" إلى زيادة قدرات إيران العسكرية، في سبيل جعلها قوة إقليمية كبيرة، وقد زاد الإنفاق العسكري في عهد الشاه بشكل متصاعد وكبير، وما ساعده على ذلك هو الارتفاع في أسعار

---

[1]: عياد البطنيجي، قراءة في السياسة الخارجية الإيرانية: المحدد الاقتصادي الاقتصاد والطاقة النووية، منبر الحرية، 2010/9/21، تاريخ الدخول 2016/1/2، عبر https://goo.gl/Rfkn5Q

[2]: نافع بشير، وطلال عتريسي، مرجع سابق، ص 8

*: في 8 أيار 2018 أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الانسحاب من الاتفاق وإعادة فرض العقوبات على إيران.

[3] : The World Fact book, CIA, 15/3/2018, on 18/03/2018, in https://goo.gl/fwXu9

النفط، إلا أن المبالغة في هذا الإنفاق أدّت إلى استنزاف الثروة في إيران. وإن أغلب الصفقات العسكرية كانت معقودة مع الولايات المتحدة، كما إن المستشارين والمدربين في الجيش الإيراني كانوا من الأميركيين، والذين تجاوز عددهم 38 ألفاً. حيث كانت تستعين بالخبراء الأميركيين لتشغيل وصيانة الأسلحة المتطورة التي زودتها بها الولايات المتحدة. وقد وصل عديد الجيش الإيراني إلى نصف مليون مقاتل، وكان بذلك أقوى جيوش الشرق الأوسط وأكثرها تسليحا[1].

بعد الثورة ومع تبدل وجهة البندقية استمر الاهتمام بالمجال العسكري، وخاصة أن الثورة في مهدها خاضت حرباً مع الجوار العراقي، إضافة إلى التهديدات المستمرة من قبل الغرب وخاصة الولايات المتحدة وإسرائيل التي طالما سعت لتنفيذ ضربة عسكرية ضد إيران. عملت إيران على تقوية البنية الأساسية للصناعات الحربية، وأنشأت مصانع حديثة بالتعاون مع روسيا والصين وكوريا الشمالية[2].

وفي العام 1989 تم تشكيل قيادة موحدة للجيش والحرس الثوري، مع إعطاء الحرس وزنا أكبر في القيادة[3]، ويقدر عدد أفراد الحرس الثوري بحوالي 125 ألف عنصر إلى جانب الباسيج الذي يقدر عديده بحوالي 90 ألفاً، ويمكن الوصول بالرقم في حالات التعبئة إلى مليون. أما الجيش فلم يرتفع عدد العاملين فيه بشكل كبير[4]، ويشهد مستوى قدرات إيران العسكرية ارتفاعاً تدريجياً يتناسب مع حجمها وأهدافها على الساحة الإقليمية تعبر عنه من خلال المناورات الدورية التي تجريها براً وبحراً وجواً.

ج- القدرة السياسية

منذ فجر التاريخ كانت إيران تُعتبر حلقة الوصل ما بين شرق آسيا وشرق البحر الأبيض المتوسط. حيث كانت تزدهر حين تتمكن من لعب هذا الدور المحوري، فيما كانت تضمر وتتعرض لأزمات سياسية حين لا تتمكن من ذلك[5].

---

[1]: طلال مجذوب، **إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية 1906-1979**، ط1، دار ابن رشد للطباعة والنشر، بيروت، 1980، 384-386

[2]: نزار عبد القادر، **إيران والقنبلة النووية: الطموحات الامبراطورية**، ط1، المكتبة الدولية، بيروت، ص 101

[3]: كينيث كاتزمان، **الحرس الثوري الإيراني**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1998، ص 48

[4]: نبذة عن الحرس الثوري الإيراني، BBC، 2016/3/8، تاريخ الدخول 2017/7/1، عبر https://goo.gl/h7Zf7l

[5]: جمال واكيم، "إيران قوة إقليمية عظمى: من شرق آسيا إلى شرق المتوسط"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 147، بيروت، شتاء 2014، ص 29

وقد شهدت الهضبة الإيرانية تبدلات في أشكال الحكم على مر العصور، وصولاً إلى قيام الجمهورية الإسلامية مع انتصار الثورة عام 1979. حيث التفت حركة شعبية واسعة حول علماء الدين الشيعة، أصحاب الدور التاريخي في التأثير على الشعب الإيراني عبر الفتاوى ومن خلال تمتعهم باستقلالية مالية وسياسية عن السلطة[1]، وقد استطاعوا التأثير على المجتمع وبالتالي تمكنوا من تحريك الشارع بقوة. في البداية لم تطرح فكرة واضحة للدولة من قبل القيادة الثورية، لذلك عرفت المرحلة الأولى بالانتقالية وتميزت بالفوضى. ولكن التفاف أحزاب المعارضة والجماهير المؤمنة حول الثورة مكن من وضع الدستور، إجراء الانتخابات العامة، والسعي إلى تأسيس سلطة تنفيذية من النخب المثقفة[2].

بني النظام السياسي في إيران بعيد إعلان الجمهورية الإسلامية على الأسس التي تضمنها كتاب آية الله الخميني "الحكومة الإسلامية"، والالتزام بحتمية ولاية الفقيه في زمن الغيبة الكبرى على قاعدة الولاية النائبة عن الإمام المعصوم[*]، ما اعتبره مفكرو النظام أساساً صالحاً لتكوين الجمهورية الإسلامية، وأراد آية الله الخميني أن يعطي الشرعية للنظام الجديد عبر الاستفتاء الشعبي حول قيام الجمهورية الإسلامية، ثم عقدت انتخابات عامة لاختيار ممثلين عن الشعب من أجل كتابة دستور الجمهورية، وما إن تم الاتفاق على مسودة الدستور حتى طرح الاستفتاء شعبي[3].

تضمن الدستور الإيراني الجديد اجتهادات منبثقة عن السنة النبوية ومن القرآن الكريم وأقوال الأئمة الاثني عشر[*][4]. وإن وضع الدستور الإيراني على أسس دينية لم يمنع الإقرار بضرورة الاستفادة من معطيات

---

[1]: وليد المبيض، وجورج كتن، **خيارات إيران المعاصرة: تغريب أسلمة ديمقراطية**، ط1، منشورات علاء الدين، دمشق، 2002، ص 10

[2]: غضنفر ركن آبادي، مرجع سابق، ص 299-300

*: بالإضافة إلى مقدمة الدستور الإيراني أحصي ستة عشر مورداً فيه تناول موضوع ولاية الفقيه، كما ورد في المادة الخامسة: في زمن غيبة الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل المتقي البصير بأمور العصر الشجاع القادر على الإدارة والتدبير...

[3]: الشيماء العقالي، **نظرية ولاية الفقيه وتطبيقها في جمهورية إيران الإسلامية**، ط1، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت 2011، ص 196

*: يعود الشيعة الاثنا عشرية إلى الأئمة المعصومون الاثني عشر من نسل الإمام الأول علي بن أبي طالب والسيدة فاطمة بنت الرسول محمد بن عبد الله.

[4]: غضنفر ركن آبادي، مرجع سابق، ص 292

التقدم الديمقراطي في العالم الغربي او اقتباس ما لا يتعارض منه مع الإسلام، وقد أقر ضرورة طرح الدستور للاستفتاء العام[1].

يتسم النظام السياسي الإيراني بتعدد مجالسه، ويتميز بالمركزية، إضافة إلى قدرته على التكيف في مواجهة الأزمات العميقة، كموجة الاغتيالات التي حدثت بداية الثورة الإسلامية، إضافة إلى الحرب مع العراق التي امتدت لثماني سنوات، وقدرته على اجتياز الأزمات الاقتصادية خصوصاً سياسة الحصار التي فرضت عليه من طرف الغرب، كما إدارته الدقيقة للملفات المحلية والإقليمية والدولية.

وانطلاقاً من الموقع والثروات والقدرات البشرية والعسكرية المُشار إليها، من الصعب تجاوز إيران في أي مشروع إقليمي أمني أو سياسي أو اقتصادي. لأن بمقدورها أن تعرقل، على الأقل، ما لا تشعر معه بالاطمئنان، أو ما ينذرها بالتهميش والاستبعاد. فالاضطراب الذي شهدته على سبيل المثال منطقة الخليج ودولها في الثمانينيات كان من أهم أسبابه المحاولات الأميركية–العربية لتطويق الدور الإقليمي الإيراني[2]. هكذا ومع تراكم التجارب والأمثلة وصولاً إلى مرحلة "الربيع العربي" برهنت إيران أنها دولة مؤثرة محورياً وقوة فعالة ونافذة جيوسياسياً على الصعيد الإقليمي.

الفقرة الثانية: تركيا كدولة محورية وقوة إقليمية

تُعتبر تركيا دولة ذات عمق تاريخي، حكمها السلاطين العثمانيون من العاصمة القسطنطينية على مدى خمسة قرون تقريباً قبل انهيار الإمبراطورية العثمانية في العام 1918، وحينما بلغت قوة السلطنة ذروتها عسكرياً، سياسياً، واقتصادياً في القرن السادس عشر، استطاعت التمدد من النمسا والمجر إلى رومانيا والقرم في أوروبا، والجزائر في جنوب البحر المتوسط، لتشمل كل الأراضي بينها، غير أنه مع قدوم القرن الثامن عشر فقدت هذه الدولة تفوقها، فلم تعد قدراتها العسكرية القديمة قادرة على الصمود في وجه التطور العسكري للجيوش الأوروبية التي كانت أكثر تقدما في هذا المجال، فتتالت الهزائم وما نجم عنها من خسارة للأرض أمام القوى الأوروبية[3] لتصبح إجمالاً وبشكل تدريجي حدود الجمهورية التركية على شكلها الحالي.

تعاقبت على حكم الجمهورية التركية منذ تأسيسها عام 1923 قوى مختلفة رافقتها انقلابات عديدة، ومن أبرز الوجوه التي تولت الحكم مؤسسها مصطفى كمال أتاتورك، عدنان مندريس، عصمت اينونو، طورغت

---

[1]: غضنفر ركن آبادي، مرجع سابق، ص 298

[2]: طلال عتريسي، **الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية**، مرجع سابق، ص 19

[3]: كرم أوكتم، **تركيا الأمة الغاضبة**، ترجمة مصطفى الجمال، ط1، سطور الجديدة، القاهرة، 2011، ص 57 و60

أوزال... حيث كان لكل إدارة توجهاتها السياسية، الاقتصادية، والثقافية المختلفة، ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في 3 تشرين الثاني 2002 ضمن الانتخابات الرابعة عشرة في تاريخ تركيا، راجت المفاهيم الاستراتيجية والسياسات التي تعبر عن طموحات تركية بتبوؤ مكانة إقليمية ودولية. وتحقيق معدلات نمو في الاقتصاد فاقت التوقعات داخلياً، وتصاعد دور تركيا الفاعل ونفوذها الإقليمي، وتعزز حضورها السياسي والاقتصادي دولياً. وقد بدا من الصعب دحض الأطروحات الفكرية الجيوبوليتيكية التي عبر عنها أحمد داود أوغلو في كتابه الأكاديمي قبل توليه أي مسؤولية، ثم ظل يعبر عنها طوال السنوات التالية في مقالاته وتصريحاته في ظل مسؤولياته الرسمية قبل إقالته. وفي العام 2011 مع بدء أحداث "الربيع العربي" لم تعد تركيا بمنأى عن النزاعات الكبرى، بل ظهرت كجزء منها بوصفها انحازت إلى أطراف ضد أخرى، في تحول سياسي مفصلي، بمعزل إن كان ذلك الانحياز مبنيا على أسس مبدئية أو مصالح براغماتية[1].

أولاً: مميزات تركيا الطبيعية

أ- الموقع الجغرافي

يُعد الموقع الجغرافي من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في تحديد مكانة الدولة ومدى قوتها لناحية علاقاتها السياسية والاقتصادية. بالنسبة لموقع تركيا فإنها تقع في جنوب غرب آسيا، في نصف الكرة الشمالي بين قارات العالم الثلاث (آسيا–أفريقيا–أوروبا)، وهي تمتد بين دائرتي عرض (36–42) شمالاً، وخطي طول (26–44) شرقاً، وتبلغ مساحتها نحو (783.562 كلم^2)، وبهذا تقع وسط المكان الذي تشكل فيه تاريخ الحضارات الموجودة في المنطقة، ويتميز موقعها الجغرافي بثقل جيوسياسي بالغ الأهمية، اذ ترتبط حدودها البرية بشكل مباشر مع ثلاث مناطق هي البلقان والشرق الأوسط والقوقاز، حيث تبلغ حدود تركيا (2627 كلم) وتحيط بها ثماني دول هي: أرمينيا (268 كلم)، آذربيجان (9 كلم)، بلغاريا (240 كلم)، جورجيا (252 كلم)، اليونان (206 كلم)، إيران (499 كلم)، العراق (331 كلم)، وسوريا (822 كلم)، وفي تركيا مضيقان مهمان هما البوسفور والدردنيل[2].

لذلك تُعتبر تركيا جزءاً لا يمكن فصله عن المناطق المجاورة المذكورة، لا من حيث التراكم التاريخي ولا من حيث الموقع الجغرافي. ولذلك شغلت أهمية جغرافية لا تضاهى في السياسة العالمية خلال مراحل تاريخية

---

[1]: عماد يوسف، **تركيا استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة: مقاربة جيوبوليتيكية**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2015، ص71–72

[2]: منهل عقراوي، فراس الجبوري، ومحمد الدليمي، مرجع سابق، ص 254

طويلة، فقد كانت مسرحاً لأحداث تاريخية كبرى، وكانت مركز تحريك للقوة وتشكيل للسياسة في النظم العالمية المختلفة التي برزت في المنطقة المتوسطة بين الشرق والغرب[1].

ب- السكان

إن البيئة السكانية الشابة والديناميكية لتركيا تشكل عنصراً هاماً من عناصر مقاييس القوة التركية[2]، ويبلغ عدد سكانها أكثر من سبعين مليون نسمة، وذلك بعد أن كان عدد السكان في بداية القرن العشرين 15 مليون نسمة، ووصل في عام 2004 إلى 72.2 مليوناً، وبات يقترب حالياً من حاجز 80 مليوناً حيث سجل 79 مليوناً و814 ألفاً و871 نسمة بنهاية العام 2016 بحسب مديرية الإحصاء التركية[3]، ويتميز الواقع الديمغرافي في تركيا بتكوين ديني وعرقي متعدد. فبالنسبة للتكوينات الدينية الموجودة فيها نذكر: السنة، العلويين، اليهود، السريان... أما التكوينات الاثنية فيطغى عليها الأتراك وتشمل بالإضافة إليهم بالدرجة الثانية الأكراد، ثم إثنيات أخرى كالروم، الغجر، الدونمة، والجماعات القفقاسية، والمهاجرون البلقان، والعرب[4]...

وتعتبر القضية الكردية من أبرز المشاكل الداخلية في تركيا، حيث أثارت سياسات التمييز العرقي ردود أفعال متوترة من قبل الأكراد، فخاضوا العديد من محاولات الاستقلال أو الحصول على شكل من أشكال الحكم الذاتي، وقد تعاملت الدولة مع القضية الكردية بسياسة مزدوجة: الأولى، هي مواصلة سياسة التتريك، والثانية هي الاحتواء العسكري والأمني للحركة الكردية. وقد خلفت السياسات الكردية المعارضة مخاوف جدية من إمكانية نجاح الاكراد في الاستقلال او فرض نظام سياسي يغير من طبيعة الدولة الموروثة من أتاتورك[5]، فواجهت تركيا الكمالية هذه الثورات بقمع ساحق، وسار حكام تركيا بعد ذلك على نهج أتاتورك في تعامله مع

---

[1]: عقيل محفوض، **السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية – التغيير**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2012، ص 59-60

[2]: أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون (بيروت) ومركز الجزيرة للدراسات (الدوحة)، ط1، 2010، ص 42

[3]: عدد سكان تركيا يقترب من حاجز الـ 80 مليون نسمة، ترك برس، 2017/1/31، تاريخ الدخول 2017/8/8، عبر https://goo.gl/4nkeuJ

[4]: عقيل محفوض، **المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008، ص 67-70

[5]: المرجع أعلاه، ص 200

الأكراد[1]. وعلى الرغم من التطور والانفتاح النسبي في السياسة التركية على مشكلة الأكراد مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، كون إدارته أدركت جيداً التأثيرات السلبية لاستمرار دورة العنف مع الأكراد على موقع تركيا ضمن النظام العالمي، وعلاقاتها مع المجتمع الدولي، ولا سيما الاتحاد الاوروبي الذي تسعى أنقرة جاهدة للانضمام اليه[2]، لكن القضية الكردية عادت إلى المشهد بشكل قوي بعد أحداث "الربيع العربي" وبشكل أساسي من البوابة السورية، وسوف نفرد لاستعراض ذلك مساحة خلال البحث في الفصل الثالث.

ب- الحضارة

قامت الجمهورية التركية على الميراث العثماني، وإن بخصائص جديدة في بداية القرن الماضي، وقد أراد الجيل الأول من القيادات التركية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية بناء وعي الامة التركية على القومية التركية دون وعيها التاريخي الديني السابق، وأرادت الدولة إحداث قطيعة معرفية وثقافية وسياسية مع تاريخها القريب المتمثل بالحقبة العثمانية، ما جعل الشعب التركي بعيداً وغريباً عن الدولة التركية والحكومات المتعاقبة والأحزاب السياسية طوال القرن الماضي، فلم يتحرك مع مشروع الدولة بقدر ما تحركت المؤسسات الحكومية والأمنية والعسكرية[3]. إلا أنه حصل تحول في هذه الرؤية لدى حكومات حزب العدالة والتنمية، حيث تم التركيز على الوعي التاريخي القائل بأن الشعب التركي هم أبناء حضارة عظيمة وورثة دولة عظمى[4]. كما استطاع الحزب إعادة الهوية الإسلامية للدولة وذلك بعد صراع لم ينته بين الإسلامية العثمانية والعلمانية الأتاتوركية، مع الإشارة بأن أولى بوادر عودة الإسلامية بعد قيام الجمهورية التركية كانت مع دستور عام 1961، الذي رافقه نزوح مكثف في حينه من الأرياف إلى المدن، حيث حمل أهل الأرياف تقاليدهم الإسلامية مقدمين من خلالها الحياة المدنية الحديثة، وقد تشكلت أثناءها معالم أول حركة سياسية ذات جذور إسلامية وبرز اسم نجم الدين أربكان كزعيم لها[5].

---

[1]: محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربة في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية**، ط1، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوليف، بيروت، 1998، ص 72

[2]: محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات**، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2008، ص 88

[3]: محمد زاهد غول، **التجربة النهضوية التركية**، ط1، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013، ص 25-26

[4]: المرجع أعلاه، ص 28-29

[5]: جراهام فولر، "الحركة الإسلامية في تركيا"، مجلة الفكر الجديد، دار السلام للدراسات والنشر، لندن، 1997، ص 139-190

أخذت استراتيجية حزب العدالة والتنمية في التكامل بين العمق التاريخي والجغرافي أهمية كبيرة مع تحقيق استراتيجي حقيقي في سبيل الحصول على فرصة اكبر، من اجل التأثير في هذه الديناميكية المزدوجة كي تتحول تركيا إلى قوة وتحقق نقلة نوعية[1]، لذا فإن البعد الحضاري القائم على الموروثات التاريخية والثقافية المتناقلة عبر القرون، كان له أهمية كبيرة في توجيه سياسة تركيا واستراتيجيتها في مرحلة "الربيع العربي" بما رافقها من أحداث مفصلية كان لها تدخل غير مباشر بها، ثم أرغمت على خوض سياسة مباشرة تجاهها.

ثانياً: قدرات تركيا

أ- القدرة الاقتصادية

يُعد الاقتصاد عصب الدولة التركية، وقد عانى أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين من التضخم وعبء المديونية، ومن أزمات هيكلية كبيرة وضعف الاستثمار الخارجي، والتضخم والبطالة والفساد. وقد بلغت خدمة الدين العام 11.2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2004، في حين بلغ الإنفاق على التعليم 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2002-2004، وبلغ صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة 0.9% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2004[2]. وحتى وقت ليس ببعيد وبالتحديد في عام 2002 كانت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الذي تحدده الحكومة بمبلغ 4.3 دولار أمريكي في اليوم، تقدّر بنحو 30 في المئة[3].

وتعتمد تركيا في اقتصادها على الصناعة وتصديرها بشكل أساسي، فيما تستورد المواد الخام من الخارج خصوصاً من إيران التي تشكل العلاقة الاقتصادية معها جدلية بالنظر إلى الخلافات السياسية. وتميل تركيا إلى الحصول على ما يمكن تسميته "الريع الاقتصادي" للموقف السياسي، فهي تسلك مواقف تطلبها الولايات المتحدة ودول أوروبية مقابل مساعدات اقتصادية فضلاً عن الريع المتأتي من الموقع الإستراتيجي[4].

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في العام 2002، اتبع سياسة مالية محكمة لدعم برنامج تركيا الاقتصادي، وبالفعل خطت تركيا خطوات واسعة نحو إعادة هيكلية قطاعها المالي إلى جانب تحسين إدارة القطاع العام، واستهدفت الإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها: تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد

---

[1]: أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص 28

[2]: عقيل محفوض، **المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**، مرجع سابق، ص 61

[3]: تقرير التنمية البشرية للعام 2013، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية (UNDP)، 2013/3/14، تاريخ الدخول 2017/1/12، عبر https://goo.gl/6pS5Je

[4]: عقيل محفوض، **المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**، مرجع سابق، ص 62

التركي، تحسين كفاءة القطاع المالي وقدرته على التكييف، وترسيخ نظام التأمينات الاجتماعية ليقوم على أساس أقوى. شكلت هذه السياسة الرافعة الاقتصادية للحزب، التي مكنته من المسك بزمام الأمور. وفي دلالة على ما تقدم اعتبر تقرير التوقعات الاقتصادية العالمية الصادر عن صندوق النقد الدولي لشهر نيسان 2012، أن الاقتصاد التركي هو الأسرع نمواً في أوروبا، وأحد أسرع الأنظمة الاقتصادية نمواً في العالم بين عامي 2010 و2011، حيث سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي 9.2 و8.5 في المئة بالترتيب[1]، وتسعى الحكومة التركية إلى دفع الاقتصاد إلى المرتبة العاشرة عالمياً، والثالثة أوروبيا بحلول عام 2023 حسب وزير الاقتصاد التركي نهاد زيبكجي[2](*).

انعكست هذه السياسة إيجاباً على المجتمع، حيث أتاحت ظروفا اقتصادية شجعت قطاع البناء وصناعة الأثاث والمنسوجات والأغذية والسيارات... وهكذا تحولت الصادرات التركية إلى المنتجات التي تتطلب قدرا أكبر من التصنيع ومستوى أعلى من التكنولوجيا، وتستوعب أعدادا كبيرة من القوى العاملة[3]...

ب- القدرة العسكرية

بعد الحرب العالمية الاولى وتفكك الامبراطورية العثمانية تم تفكيك الجيش التركي بموجب معاهدة سيفر 1920. وخلال الحرب الباردة انحازت تركيا مع الغرب وانضمت إلى حلف شمال الأطلسي في العام 1952، ثم أصبحت القوة الثانية في الحلف بعد أميركا، حيث تشكل قواتها الفعلية حوالي 612 ألف عسكري و429 ألف احتياطي، وتحتل تركيا المرتبة السادسة كأقوى الجيوش عالمياً عدةً وعديداً[4]. ولعلّ أبرز أسباب هذا التسلح الضخم يعود إلى كونها كانت إبان الحرب الباردة خط التماس ما بين المحورين الغربي والشرقي.

---

[1]: توقعات بأن تسجل تركيا ثاني أعلى نسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وكالة دعم وتشجيع الاستثمار التركية ISPAT، 2013/7/18، تاريخ الدخول 2017/8/27، عبر https://goo.gl/cTyJDu

[2]: سعيد عبد الرزاق، الاقتصاد التركي يسعى إلى المرتبة العاشرة عالمياً في 2023، الشرق الأوسط، 2017/8/28، عبر https://goo.gl/yc6Axz

*: حالياً (آب 2018) يتمظهر الإضطراب الاقتصادي بهبوط قيمة الليرة التركية أمام الدولار الأميركي. أسباب هذا الانخفاض لا تنحصر بالحاجة لإجراء إصلاحات في البنيان الاقتصادي (يعتمد بنسبة 64% على الخدمات)، إنما تنطلق من عوامل سياسية بالدرجة الأولى (الحرب السورية...) على رأسها التوتر في العلاقات الأميركية-التركية.

[3]: تقرير التنمية البشرية للعام 2013، مرجع سابق.

[4]: تقرير قناة العربية عن قدرة تركيا العسكرية والمُصنفة السادسة عالمياً، 6 أكتوبر 2012، عبر https://bit.ly/2K0knvS

وتسعى تركيا إلى زيادة قدراتها العسكرية بصورة مستمرة، حيث وصلت قيمة مبيعات قطاع الصناعة الدفاعية إلى 1.7 مليار دولار عام 2016[1]. كما بلغ الإنفاق على القطاع العسكري 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2004 حسب تقديرات التنمية البشرية للعام 2006[2]، ثم ارتفع إلى 1.93% في العام 2010، وسرعان ما شهد انخفاضاً تدريجياً في الأعوام الأخيرة إلى أن بلغ 1.56% في العام 2016 وفقاً للأرقام الصادرة عن تقرير حول الانفاق الدفاعي في دول الناتو، ومن المتوقع أن يرتفع الإنفاق الدفاعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 2% وفقا لمشروع موازنة عام 2018[3].

ج- القدرة السياسية

بعد سقوط السلطنة العثمانية وتأسيس الجمهورية التركية، عانت تركيا من أزمات عدة أدت إلى طرح العديد من التساؤلات حول إمكانية استمرار تسيير البلاد انطلاقا من المبادئ الكمالية. فهذا المشروع جاء تعبيراً عن النزعة القومية، حيث سعى أتاتورك إلى نقل التجربة العلمانية الغربية وخصوصاً الفرنسية إلى تركيا عبر فصل البلاد عن التراث الإسلامي وفرض العلمانية عبر الدولة على المجتمع كمرحلة أولى، أعقبها العمل على محاربة كل نشاط ديني اجتماعي وإلغاء كل رموزه، حتى بات يُفرض على المجتمع اعتناق العلمانية عبر الدولة وأجهزتها وفي مقدمتها الجيش[4]. لكن هذه المبادئ ما لبثت ان تحولت إلى عقبة أمام تطور النظام الديمقراطي في تركيا، وكان ذلك بسبب ميل الدوائر القيادية في البلاد إلى ممارسة السياسة استنادا إلى تفسير تسلطي لهذه المبادئ، عوضا عن تفسيرها استنادا لأسس ديمقراطية منفتحة، وبالتالي فإن المساعي لبناء تركيا باتجاه مجتمع قائم على الانفتاح، ونظام ليبرالي غربي يستند إلى اقتصاد السوق، تعرضت لمجموعة من الانتكاسات بعدما أصبحت أولوية المجموعة الحاكمة تتمثل بالحفاظ على النظام القائم[5].

على أثر ذلك عاشت تركيا حالاً من الصراع المستمر في هويتها بين الأسلمة والعلمنة، إضافة إلى السعي الدائم نحو الديمقراطية. وقد استمر ذلك حتى وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، الذي أحدث تغيرات جذرية في آليات الحكم، كما في السياسة الخارجية التركية، إذ اجتهدت الحكومة التركية في إعادة تعريف

---

[1]: تركيا: مبيعات صناعاتنا الدفاعية بلغت 6 مليارات دولار في 2016، CNN بالعربية، 2017/5/9، تاريخ الدخول 2017/6/1، عبر https://goo.gl/GUCekT

[2]: عقيل محفوض، **المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**، مرجع سابق، ص 65

[3]: علي باكير، دفعة قوية لقطاع الدفاع التركي عام 2018، صحيفة القبس الكويتية، 2017/10/21، تاريخ الدخول 2018/1/3، عبر https://bit.ly/2MSVJPx

[4]: رضا هلال، **السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان**، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1999، ص 81-93

[5]: هيانتس كرامر، **تركيا المتغيرة**، ترجمة: فاضل جكتر، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001، ص 17-18

مبادئ هذه السياسة وإعطائها أبعاداً جديدة، والجدير بالذكر أن التعريفات الجديدة للسياسة الخارجية التركية لم تبق حبيسة أطرها النظرية، بل وجدت فرصتها للتطبيق والتفعيل، وأحرزت نجاحات باهرة وملموسة، ولعل أبرز هذه النجاحات هو التحول الذي طرأ على علاقاتها مع الدول العربية، التي باتت ترتكز إلى أرضية تضامنية ذات محور تعاوني بعد أن كانت تخيم عليها أجواء الخلافات والنزاعات[1].

وقد انطلقت استراتيجية حزب العدالة والتنمية التي أطلقها أحمد داود أوغلو من واقع أنّ لتركيا عمقين استراتيجياً وتاريخياً، وعلى عكس السياسات السابقة التي حبست تركيا ضمن المعسكر الغربي، وشلّت إمكانية التواصل مع المقلب الآخر أي العالم العربي والإسلامي، والمحيط الجغرافي في القوقاز والبحر الأسود والبلقان الذي كان جزءاً من الكتلة الشيوعية، لذلك كان في أولويات سياسة حزب العدالة والتنمية استعادة تركيا عمقها التاريخي والاستفادة من عمقها الجغرافي الاستراتيجي، فكان الانفتاح تجاه العرب وإيران وروسيا وبلغاريا والبلقان وصولاً إلى أفريقيا[2]، وفي ذلك كتب داود أوغلو أنه من المستحيل لدولة تواجه أزمات مستمرة مع جيرانها أن تصنع سياسة إقليمية ودولية[3].

وعليه، عملت تركيا منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم وفق سياسة تصفير المشكلات مع جيرانها قرابة العشر سنوات، معتمدة على الظروف المؤاتية وغياب التحديات غير التقليدية. ولم تكتف بعدم دخولها طرفاً ضمن أي نزاع في المنطقة المجاورة الدائمة الاضطراب، بل سعت إلى ان تكون جزءاً من الحل عبر تعزيز وساطاتها بين الاطراف المتنازعة من خلال تفعيل حضورها الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي. إلا أنه ومع نهاية العام 2010 انقلبت السياسة التركية تجاه المنطقة العربية، وبرزت تدخلاتها واضحة في أعقاب ما يسمى "الربيع العربي"[4]، وذلك بالتزامن مع ظهور حركة الإخوان المسلمين على واجهة مشهد الأزمات المستجدة في الدول العربية من تونس إلى مصر واليمن وسوريا... مما أحدث لدى تركيا تحولاً سياسياً مفصلياً خصوصاً تجاه الأزمة السورية، في إطار استراتيجية ما زالت متقلبة بحسب الوضع الميداني والمحيط السياسي. وبموازة عضويتها في حلف شمال الأطلسي، دخلت في تحالفات تارة مع بعض دول الخليج، وطوراً مع روسيا، في ظل علاقات لم تنقطع مع إيران رغم ما شابها من توترات.

---

[1]: أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص 11

[2]: محمد نور الدين، **تركيا الصيغة والدور**، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2008، ص 275-276

[3]: عقيل محفوض، **السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية–التغيير**، مرجع سابق، ص 172

[4]: عماد يوسف، مرجع سابق، ص 71

المبحث الثالث: الخلفية التاريخية والجيوسياسية للعلاقات الإيرانية–التركية

بالنظر إلى تاريخ العلاقات الإيرانية–التركية، نجد أن الخط البياني متعرج، حيث مر بمحطات ثلاث: صدام العهد الصفوي–العثماني، ثم خصام في العهد البهلوي–الأتاتوركي، ثم وئام حذر في السنوات الأخيرة، وقد كان محور الصراع بين هاتين الدولتين يتركز على محاولة بسط النفوذ والسيطرة الإقليمية، بالاعتماد على الموقع الجيواستراتيجي لكل منهما، وثقلهما المذهبي "الشيعي–السني"[1].

بين إيران وتركيا حدود برية مشتركة عبارة عن 499 كيلومتراً[2](*)، وعلى الرغم من وجود تنافس جيوسياسي وديني بين الدولتين، إلا أنه وبالنظر إلى العوامل التاريخية والجغرافية معاً، نجد أن العلاقات الإيرانية–التركية تشبه من إحدى الزوايا العلاقات الألمانية–الفرنسية، فمصائر الدول التي يجمعها الخط الجيوثقافي والجيوسياسي ذاته هي مصائر لا يمكن لها مطلقا أن تنفصل، سواء كانت هذه الدول في حالة وفاق أو حرب، لذا فإنهما لا يمكنهما إهمال بعضهما البعض حتى وإن دبت بعض الخلافات بينهما أحياناً[3].

وعلى الرغم من أن إيران كانت على مدى ألفي عام المنافس الجيوسياسي لأي مجموعة حكمت الأناضول بما في ذلك البيزنطيون، إلا أنها لم تصبح المنافس العقائدي والأيديولوجي الرئيس للدولة العثمانية إلا بعد اعتناق الصفويين المذهب الشيعي[4]. ثم تطور التنافس مع اختلاف الرؤى والتطلعات واختلاف السياسة الخارجية جذرياً ومبدئياً بين الدولتين، لكن ذلك لم يحل دون معرفتهما ضمناً أنه ليس بإمكان إحداهما إلغاء دور الثانية على كافة الصعد والمستويات[5]، لذا فإن هذه العلاقات وأمام الخلافات والتوتر الذي يعترضها بين الفينة والأخرى، حافظت على السلمية إلى حد كبير، بالاعتماد على مبدأ فصل الملفات[6].

---

[1]: إيمان دني، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص 160

[2]: برنار أوركاد، **جغرافية إيران السياسية: تطلعات الجغرافية السياسية**، ترجمة فاطمة الخوجة، ط1، جروس برس ناشرون، طرابلس–لبنان، 2012، ص 249

*: جرى تحديدها مع إبرام معاهدة قصر شيرين في العام 1639، وتتصف بالأكثر استقراراً في المنطقة حتى يومنا الحالي.

[3]: أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص 465

[4]: جراهام فولر، **الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2009، ص 150

[5]: إيراج الهي، المستشار الإعلامي في السفارة الإيرانية/ لبنان، مقابلة أجراها الباحث، بئر حسن، 2015/11/27

[6]: مجموعة الأزمات الدولية، "تركيا وإيران: صديقان لدودان وخصمان ودودان"، رأي آخر، العدد التاسع، تشرين الثاني/ كانون الأول 2016، ص 91

الفقرة الأولى: العلاقات الإيرانية–التركية في التاريخ المعاصر

دخلت العلاقات الإيرانية–التركية منعطفاً جديداً مع قيام الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك عام 1923، وتزامن ذلك مع وصول رضا بهلوي للحكم في إيران عام 1925[1].

أولاً: العلاقات منذ قيام الجمهورية التركية (1923) حتى انتصار الثورة الإيرانية (1979)

أ– مرحلة الصفحة الجديدة بين الدولتين حتى العام 1945

انتهت الدولة العثمانية فعلياً بالهزيمة التي تعرضت لها في الحرب العالمية الأولى، حيث تم عقد (هدنة مودروس) التي أدت إلى فرض الحلفاء سيطرتهم على الأراضي التركية.

وفي السنوات القليلة التي أعقبت عام 1919، حدث الكثير من التغيرات الاجتماعية والسياسية في تركيا، انتهت بإعلان الجمهورية التركية في عام 1923 وذلك بعد ان استطاع مصطفى كمال أتاتورك ان يتصدى لقوات اليونان والأرمن، ليعلن بعدها إلغاء الخلافة رسميا في العام 1924.

كان شعار أتاتورك المعلن في تلك المرحلة هو (سلام في الداخل وسلام في الخارج)، وهو شعار مثل واحداً من أهم محددات وأسس السياسة الخارجية لتركيا في تلك الفترة، حيث عملت الدولة التركية على الانشغال بخطط التحديث والتغريب وانصب تركيزها في ضرورة التخلص من آثار الماضي المرتبط بالخلافة.

وفي هذا الوقت، كانت إيران تمر بمرحلة جديدة من تاريخها الحديث، فقد شهدت طهران عملية تنصيب الشاه رضا بهلوي عام 1926، وحاول كل من النظامين الجديدين في البلدين، أن يفتحا صفحة جديدة في العلاقات بينهما، بحيث تنتهي السلسلة الطويلة من المشكلات والمشاحنات الحدودية التي كانت تدور بين البلدين[2].

من أهم العوامل التي ساهمت في التقريب ما بين الدولتين في ذلك الوقت، تأثر الشاه رضا بهلوي بأتاتورك وإعجابه به، ومحاولته الاقتداء به في عملية تحديث وتطوير المجتمع، وقد أدى ذلك إلى توقيع معاهدة الصداقة في نيسان 1926 التي تضمنت مبادئ عدم الاعتداء والحياد، وأعقب توقيع تلك المعاهدة تطور

1: Patricia Carley, "Turkey's Role in the Middle Eash", United States Institute Peace, December 2005, p. 1

2: منهل عقراوي، فراس الجبوري، ومحمد الدليمي، مرجع سابق، ص 15–23

ملحوظ في العلاقات بين أنقرة وطهران، كان من نتائجه توقيع عدة اتفاقيات لاحقة على الصعد الاقتصادية والتجارية[1].

ولكن ما عكر من صفو تلك العلاقات الودية في تلك المرحلة، أن عدداً من الحركات الكردية المسلحة قامت بإلحاق خسائر جسيمة بالجانب التركي، واتهمت أنقرة الدولة الإيرانية بتقديم المساعدة لها، ولم تعد العلاقات ما بين أنقرة وطهران إلى وضعها الطبيعي إلا في عام 1931، وذلك عندما وافقت الحكومة الإيرانية على طلب الأتراك السماح باختراق الحدود الفاصلة ما بين الدولتين في سبيل تعقب الأكراد المسلحين[2].

وفي عام 1932 وقع الطرفان اتفاقية جديدة لترسيم الحدود بينهما، تنازل بموجبها كل طرف للآخر عن بعض الأراضي، كما تم وضع أسس لعدد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية، وتم تتويج ذلك التقارب المطرد بزيارة الشاه رضا بهلوي لتركيا عام 1934.

انعكس ذلك التقارب على السياسة الخارجية لكل من تركيا وإيران، وتجسد ذلك في سحب إيران عام 1934 ترشيحها الرامي لشغل أحد المقاعد غير الدائمة في عصبة الأمم لصالح تركيا، وهو الأمر الذي ردته تركيا سريعاً في العام نفسه، عندما لعبت دوراً مهماً كوسيط لحل مشكلة الخلاف الحدودي ما بين إيران وأفغانستان، كما شهد البلدان حركة واسعة من التبادل والتعاون الاقتصادي والنشاط الثقافي... الملحوظ، وكأبرز دلالة على تطور العلاقات إعلان إيران الحداد لمدة شهر كامل عام 1934 لمناسبة وفاة مصطفى كمال[3].

في الحرب العالمية الثانية (1939–1945) أيدت تركيا موقف إيران الحيادي، إلا أن اعتبار الأخيرة ميالة للألمان من قبل الحلفاء، دفعهم للبحث بعد غزو المانيا للاتحاد السوفياتي في 21 حزيران 1941 في إمكانية استخدام الاراضي الإيرانية كطريق لروسيا، وبعد توجيه انذار للحكومة الإيرانية بطرد الرعايا الألمان، غزت كل من بريطانيا وروسيا إيران في آب 1941، وانهار جيش رضا شاه بعد مقاومة رمزية، فاحتل الحلفاء إيران، وكان الروس في الشمال والبريطانيون في الجنوب، وأجبروا رضا بهلوي على التنازل عن الحكم لابنه محمد رضا البالغ من العمر 22 عاما[4].

---

[1]: منهل عقراوي، فراس الجبوري، ومحمد الدليمي، مرجع سابق، ص 15–23

[2]: المرجع أعلاه، ص 24–25

[3]: المرجع أعلاه، ص 26–32

[4]: جون ليمبرت، **إيران حرب مع التاريخ**، ترجمة: حسين مجيد، ط1، مطبعة دار الحكمة، البصرة، 1992، ص 117

ب- الدولتان معاً في المحور الغربي حتى العام 1979

في الأعوام القليلة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، اتفقت سياستا الدولتين على السير في فلك القوى الغربية، بعد أن قامت تلك الدول بتقديم المساعدات لهما بغية إبعادهما عن الخطر الشيوعي القريب منهما[1].

وفي أثناء حكم رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق في عام 1951، ساندت الحكومة التركية بريطانيا في مسألة رفض تأميم النفط الإيراني، كما ساندت الولايات المتحدة في موقفها المعادي لسياسات مصدق الوطنية، لأن مصلحة تركيا في ذلك الوقت كانت تقضي بالسير خلف الدول الغربية العظمى بشكل كامل[2]. وبعد الانقلاب على مصدق في عام 1953، ساعدت تركيا إيران في الخروج من الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي لحقت بها[3].

عموماً خلال فترة الخمسينيات سارت الدولتان في ركب السياسة الاميركية وذلك عبر الدخول والمشاركة ضمن الأحلاف والاتفاقيات التي عقدت في المنطقة[4]. كما توطدت في هذه الفترة علاقات تركيا بالولايات المتحدة والعالم الغربي لدرجة أن الأوروبيين أخذوا ينظرون إلى تركيا "كوكيل للغرب" لمحاولتها إدامة السيطرة الغربية في المنطقة، وقد تجلى ذلك في انضمام تركيا رسميا إلى حلف شمال الاطلسي عام 1952، إضافة إلى مبادرة تركيا لعقد معاهدة دفاعية بينها وبين العراق، والتي كانت بمثابة النواة لحلف بغداد[5].

ومع ازدياد الخطر الشيوعي على الدولتين، وبمباركة من الولايات المتحدة، وقعت الدولتان بالإضافة إلى العراق وباكستان على اتفاقية التعاون والدفاع المتبادل المعروفة بـ"حلف بغداد" في عام 1955، وانضمت إليهما بريطانيا فيما بعد، ووفر الحلف التعاون المشترك بين الأطراف الموقعة عليه، وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة لم تنضم إلى الحلف وإنما كانت مشاركة في اللجان العسكرية والإشراف فقط[6].

في عام 1960، شهدت تركيا أول انقلاب عسكري في تاريخها المعاصر، وكان موقف الشاه من هذا الانقلاب حذراً بعض الشيء، وذلك لأنه كان يخشى من أن تمتد روح الثورة والانقلابات العسكرية إلى بلاده

---

[1]: منهل عقراوي، فراس الجبوري، ومحمد الدليمي، مرجع سابق، ص 33

[2]: المرجع أعلاه، ص 35-37

[3]: المرجع أعلاه، ص 40

[4]: عوني السبعاوي، **العلاقات العراقية-التركية (1932-1958)**، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1958، ص 165

[5]: نافع الحمداني، "العلاقات الإيرانية-التركية وانعكاساتها على الامن الوطني منذ عشرينات القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر"، اوراق تركية معاصرة، مركز الدراسات الاقليمية، العدد 19، الموصل، 2003، ص 28

[6]: عوني السبعاوي، مرجع سابق، ص 181

بعدما انتشرت في جارتيه تركيا والعراق، كما إن الشاه خاف من أن تنتهج الحكومة التركية الجديدة نهجاً متماشياً مع السياسات السوفياتية، ولكن تلك المخاوف تبددت تماماً عندما رد كورسل رئيس الوزراء التركي الجديد على رسالة الزعيم السوفياتي نيكيتا خروشوف بأن تركيا ستحافظ على التزاماتها الدولية، وبالذات تلك التي تنطلق من حقيقة وجودها في الحلف الأطلسي والحلف المركزي. وقد أدى ذلك إلى تعزيز العلاقات ما بين إيران وتركيا، فقامت طهران بالاعتراف رسمياً بالحكومة التركية التي جاءت بعد الانقلاب[1].

وفي إيران عمل الشاه عبر ما يسمى بالثورة البيضاء، بزعم تقويض روافد الفساد في دولته، وقام بالعديد من الخطوات الإصلاحية، مما أدى إلى حدوث موجة من الاعتراضات الواسعة النطاق من جانب رجال الدين عام 1963، حيث خرجت تظاهرات حاشدة منددة بالاصلاحات، وكان من أهم رجال الدين المشاركين في التظاهرات آية الله الخميني، الذي أمر الشاه بإلقاء القبض عليه ثم نفيه إلى تركيا. وقد أدى ذلك لتصاعد موجة من موجات الغضب الشعبي ضد تركيا فتم إرسال الكثير من الرسائل الغاضبة إلى الرئيس التركي والحكومة التركية، كما إن جميع القوى الوطنية وجهت احتجاجات شديدة اللهجة إلى تركيا بسبب ذلك[2].

وقد عبر آية الله الخميني نفسه عن سخطه للسياسة التركية في عام 1965 عندما خرج من تركيا إلى العراق، حيث قال: "إن الفساد الذي يخيّم على بلدنا يعود بجذوره إلى اليوم الذي التقى فيه رضا خان مؤسس سلالة بهلوي بمصطفى كمال أتاتورك، ولولا هذا اللقاء المشؤوم لما كان رضا خان يتجرأ على كشف الحجاب في إيران، إنني أعتقد بأن أتاتورك كان مظهراً من مظاهر الشيطان"[3]...

وبعد الانقلاب الآخر الذي شهدته تركيا عام 1971 والذي جاء نتيجة المشاكل السياسية والاقتصادية الداخلية. ونتيجة الزيادة الهائلة في أسعار النفط عام 1973، طلبت تركيا من إيران إمدادها بالنفط والقروض، فوافق الشاه على تقديم استثمارات، ولكن بشرط أن تخدم أغراض التنمية في إيران نفسها، لذا كان أسلوب الشاه في معاملة تركيا كعميل، والنابع عن عدم رغبته بتمكين الأحزاب الإسلامية فيها، قد أدى إلى فتور العلاقات بينهما. وفي العام 1974 جرى توقيع معاهدة اقتصادية مشتركة بينهما كانت بالأصل بداية لعقد

---

[1]: منهل عقراوي، فراس الجبوري، محمد الدليمي، مرجع سابق، ص 65-74

[2]: المرجع أعلاه، ص 81-88

[3]: المرجع أعلاه، ص 81-88

معاهدة دفاعية مشتركة، كما وقفت إيران ضد الولايات المتحدة في منعها تصدير الأسلحة إلى تركيا عام 1974 في أعقاب غزو الأخيرة لقبرص[1].

لقد كانت العلاقات الإيرانية–التركية في مرحلة السبعينيات قائمة على الدوافع الاقتصادية وسياسة الاحتواء الأميركية، واستراتيجية الاحلاف الغربية لاحتواء وتطويق الاتحاد السوفياتي، فكانت كل من إيران وتركيا حليفتين مهمتين في سلسلة أحلاف الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأميركية[2]، وبالرغم من عناصر التوتر المتمثلة بالطموحات الإقليمية، والتناقض العقائدي... إلا أن الدولتين لم تعمدا إلى تصعيد خلافاتهما إلى درجة التصادم، وذلك لإدراكهما أن النتائج ليست لصالحهما، فضلا عن ذلك فإن المصالح المشتركة بين البلدين التي تستلزم الاتفاق المشترك والعمل على إيجاد توازن ثنائي بينهما، لم تصل إلى درجة التفاهم السياسي المشترك[3].

ثانياً: العلاقات منذ الثورة الإيرانية (1979) حتى الربيع العربي (2011)

أ– تعاون الضرورة حتى العام 1989

اندلعت عام 1979 الثورة في إيران بقيادة آية الله الخميني، وكان هناك عدد من الأسباب التي تضافرت مع بعضها البعض لإنتاج هذه الثورة، ومن أهمها سياسات التغريب والتحديث والسير في فلك الغرب، وممارسة الحكومة الشاهنشاهية للقمع عبر عدد من الأجهزة الأمنية البوليسية مثل (السافاك)، وكانت سياسات الحكومة الأميركية قد أسهمت في تحويل صورة الشاه الإيراني إلى ما يشبه الدمية التي تحرّكها أميركا كيفما شاءت[4].

كل ذلك أدى إلى تصاعد الرفض من جانب رجال الدين الإيرانيين، وفي مقدمتهم آية الله الخميني، الذي أعلن رفضه لبرنامج الإصلاح الشاهنشاهي المعروف باسم "الثورة البيضاء"، فعمل على توحيد صفوف المعارضة تحت قيادته أثناء وجوده في المنفى، وكان يرسل أشرطة الكاسيت إلى إيران للتحريض على الشاه الذي هرب خارج البلاد في 16 كانون الثاني 1979. وفي 1 شباط 1979 عاد آية الله الخميني إلى إيران، وقام بتشكيل حكومة مؤقتة وفرض سيطرته الكاملة على الدولة، فتم إغلاق الصحف والمجلات المعارضة لفكرة الحكومة الإسلامية... وألغى آية الله الخميني جميع المعاهدات التي عقدها الشاه في السابق، كما أعلن عن

---

[1]: ديلافوروز إسرائيلوفا، "العلاقات التركية–الإيرانية بين الابعاد التاريخية والمتغيرات السياسية"، مجلة محاور استراتيجية، العدد 14، بيروت، 2007، 46–47

[2]: المرجع أعلاه، ص 46–47

[3]: منهل عقراوي، فراس الجبوري، ومحمد الدليمي، مرجع سابق، ص 119–123

[4]: المرجع أعلاه، ص 171–173

عدائه الصريح لكل من أميركا التي سماها بـ(الشيطان الأكبر) والاتحاد السوفيتي الذي سماه بـ(الشيطان الأصغر)، ولكل دول الخليج العربية التي سماها بـ(دول الإسلام الأميركي)[1].

وكان من الطبيعي أن ينتاب الأتراك القلق وهم يرون تغيّر الموقف بتلك الصورة الراديكالية في الجارة الإيرانية، فقد خافت تركيا من انتقال روح الثورة إليها، ولكن برغم ذلك فإن الأتراك قد سارعوا إلى الاعتراف بالثورة وبالحكومة الجديدة، فأرسل رئيس الوزراء التركي بولند اجاويد برقية تهنئة إلى رئيس الوزراء الإيراني مهدي بازركان، ومما جاء في تلك الرسالة: "تهنئ الحكومة التركية والشعب التركي الحكومة الإيرانية والشعب الإيراني بالحكومة الجديدة، ونأمل أن تقوم الحكومة الجديدة في فترة قصيرة على تحسين الوضع وتحقيق الاستقرار وتثقيف المجتمع ورفع المستوى المعيشي لشعبهم ونحن نؤمن بذلك ونتمنى لهم التوفيق"[2]، كما بادرت تركيا لإرسال وزير خارجيتها في 19 حزيران 1979 إلى طهران من أجل تفعيل آليات التعاون بين الدولتين لا سيما في المجال الاقتصادي والتقني[3].

واستطاعت إيران في تلك الفترة تطوير التعاون والصداقة مع تركيا، وذلك برغم جميع الخلافات الأيديولوجية والفكرية بين النظامين، فتم عقد عدد من المعاهدات الاقتصادية والتجارية، رغم أن إيران قد فرضت قيوداً وحدوداً على اختراق القوات التركية للحدود المشتركة في سبيل تعقب العناصر الكردية المسلحة[4].

وخلال أزمة احتجاز الرهائن في السفارة الأميركية في طهران، والتي حصلت في كانون الثاني 1979، رفضت تركيا طلباً أميركياً بتزويد طائراتها بالوقود وعبور الأجواء التركية واستخدام قواعدها العسكرية، كما رفض رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل طلباً أميركياً بسحب السفير التركي من إيران للضغط على الحكومة الإيرانية، وقد لاقت تلك التصرفات إشادة وترحيباً من جانب آية الله الخميني. كان السبب الرئيس في موقف تركيا الداعم لإيران، هو حاجتها للإمدادات النفطية الإيرانية من جهة، وحجم التعاملات التجارية والاقتصادية الضخم مع إيران من جهة أخرى.

---

[1]: منهل عقراوي، فراس الجبوري، ومحمد الدليمي، مرجع سابق، ص 179-183

[2]: المرجع أعلاه، ص 186-187

[3]: حقي أوغور، "تركيا وإيران... البعد عن حافة الصدام"، منشور في **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون (بيروت) ومركز الجزيرة للدراسات (الدوحة)، 2010، ص 228

[4]: منهل عقراوي، فراس الجبوري، ومحمد الدليمي، مرجع سابق، ص 188-189

وبعد فشل إحدى العمليات العسكرية الأميركية الرامية إلى تحرير الرهائن، بادر السفير التركي في إيران إلى الاجتماع مع المسؤولين الإيرانيين لحل الأزمة بالطرق الدبلوماسية، حيث تقرر الإفراج عن الرهائن بعد التعهد بتنفيذ النقاط الآتية من جانب حكومة الولايات المتحدة، وتلخصت تلك النقاط في:

-عدم التدخل الأميركي في الشأن الداخلي الإيراني.
-سحب الدعوى المقدمة من جانب أميركا ضد إيران في محكمة العدل الدولية.
-إعادة ممتلكات محمد رضا شاه إلى إيران.
-الإفراج عن الأرصدة الإيرانية المجمدة في المصارف الأميركية[1].

وفي عام 1980 حدث تغير مهم على الساحة التركية، حيث قاد الجنرال كنعان ايفرين انقلابا عسكرياً على الحكومة المنتخبة، وقد أعلنت إيران عن عدم ترحيبها بالنظام الجديد في بادئ الأمر، وهاجمت أميركا واعتبرت أن الإدارة الأميركية هي المسؤول الأول عن تدبير وتخطيط سيناريو ذلك الانقلاب[2]. وخلال الحرب الإيرانية-العراقية (1980-1988)، شهدت العلاقات تطوراً ملحوظاً، حيث اتخذت تركيا موقفاً محايداً وأعلنت ذلك في بيان رسمي[3]، كما أعلن الرئيس التركي كنعان ايفرين أن: "وجهة نظر تركيا بشأن الحرب العراقية-الإيرانية، هي ضرورة التصرف بحكمة سواء من الأطراف المتحاربة العراق وإيران أو الدول الأخرى"[4].

بعدها وُضعت العلاقات على السكة من جديد، فمثلاً لم تشارك تركيا في الدعاية المضادة لإيران بل إنها عملت على استغلال الفرص التي صنعتها الحرب، عبر إيجاد أسواق لمنتجات اقتصادها المتنامي[5]، ساعية خلال الحرب إلى تقوية علاقاتها الاقتصادية مع كل من إيران والعراق على حدة لتحقيق أكبر فائدة اقتصادية من الطرفين، ولم يخل الأمر من بعض المساعي الدبلوماسية لوقف الحرب[6].

---

[1]: منهل عقراوي، فراس الجبوري، ومحمد الدليمي، مرجع سابق، ص 192-194

[2]: المرجع أعلاه، ص 198-202

[3]: Michael Bishku, "Turkey and its Middle Eastern Neighbors since 1945", Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, Pennsylvania, 1992, p. 68

[4]: منهل عقراوي، فراس الجبوري، ومحمد الدليمي، مرجع سابق، ص 203-212

[5]: حقي أوغور، مرجع سابق، ص 228

[6]: منهل عقراوي، فراس الجبوري، ومحمد الدليمي، مرجع سابق، ص 217-218

ب- الوئام في ظل التنافس حتى العام 2003

في هذه الفترة اندلعت حربا الخليج الثانية والثالثة، واللتان كان لهما أثر كبير في تغيّر شكل وطبيعة السياسة الخارجية لكل من إيران وتركيا.

ففي الثاني من آب 1990 دخلت القوات العراقية الكويت، ما أنذر بمخاطر كبرى على الوضع الاقتصادي للدول الكبرى، ومنها الولايات المتحدة، فبقاء القوات العراقية في الكويت يعني كما قال وزير الخزانة الأميركي وقتها "أن العراق يسيطر الآن على 20% من احتياطات النفط العالمية المعروفة، ولو استولى على العربية السعودية فيسيطر على 40%... إن صدام حسين يستطيع بمجرد 20% من النفط العالمي أن يتحكم في الأسعار ويضع الولايات المتحدة تحت رحمته"، وهذا يفسّر دخول واشنطن تلك الحرب بكل ثقلها[1].

عمدت تركيا إلى تأييد الولايات المتحدة في موقفها بمنتهى القوة، لأنها كانت تخشى من الترسانة العسكرية المتطورة والقوة البشرية الضخمة عند الجارة العراقية، ورغم أن مبعوثاً عراقياً رفيع المستوى قد قام بزيارة رسمية لأنقرة في محاولة لتحييد الحكومة التركية وإخراجها من الحلف المزمع تكوينه ضد العراق، إلا أن تركيا أعلنت مشاركتها في الحرب، كما عمدت إلى تعطيل خط أنابيب البترول الذي كان ينقل مليوناً وخمسمائة ألف برميل يومياً عبر أراضيها.

أما الموقف الإيراني، فقد اتسم بالارتباك، حيث كانت طهران تخشى من التوسع العراقي في الكويت، وفي نفس الوقت لم تكن تستطيع الدخول في تحالف مع أميركا نظراً للخلافات الأيديولوجية الكبيرة ما بين الطرفين، ولجميع تلك الأسباب فقد أعلن الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني عن وقوف بلاده على الحياد[2].

وبالنسبة إلى نتائج تلك الحرب على الدولتين، نجد أن كلاً منهما قد استفاد منها بشكل مختلف، فبالنسبة لتركيا، فقد استطاعت أن تحقق عوائد ضخمة من خلال موقفها السياسي المؤيد للتدخل العسكري ضد العراق، إذ دفعت الكويت لتركيا نحو ملياري دولار، كما دعمتها السعودية بحزمة مساعدات اقتصادية مهمة، وفي الوقت ذاته وافق البنك الدولي على إعادة جدولة الديون التركية، أما على الصعيد السياسي فقد أتاحت الولايات المتحدة لتركيا الفرصة كاملة لحرية الحركة ضد الأكراد.

أما إيران، فقد أتاحت لها الحرب فرصة لزيادة نفوذها في منطقة الخليج، كما احتفظت إيران بـ 148 طائرة عراقية كانت قد لجأت إليها هرباً من التدمير خلال الحرب، واستخدمت إيران تلك الطائرات فيما بعد كورقة

---

[1]: منهل عقراوي، فراس الجبوري، ومحمد الدليمي، مرجع سابق، ص 277

[2]: المرجع أعلاه، ص 278-290

ضغط في أي مفاوضات مستقبلية مع العراق، وذلك تعويضاً عن الخسائر التي سببتها حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق. كما إن هذه الحرب قد هيأت لإيران الفرصة للتخلص من خصم قوي وعنيد في المنطقة، إذ إن تحطيم القوة العسكرية العراقية، ثم فرض الحصار الاقتصادي عليه قد أديا لإضعاف العراق بشكل كبير[1].

فضلاً عن الأهداف السياسية التي سعت إلى تحقيقها كل من إيران وتركيا، والتي كان لها تأثير على العلاقات الإيرانية–التركية. أظهرت الحرب أهمية تركيا الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة بشكل خاص والعالم الغربي بشكل عام، فضلاً عن أنّ الحرب كشفت عن تعاظم الدور التركي في المنطقة، وهو ما يتناقض مع طبيعة التوجهات الإيرانية التي ترى في الدور التركي في المنطقة اختزالا للدور الإيراني، وأن التحالف التركي–الغربي موجه ضدها بالدرجة الأولى، ويعد ذلك عاملاً محدداً للعلاقات الإيرانية–التركية.

عموماً، فإن طابع العلاقات الإيرانية–التركية كان جيداً في مرحلة التسعينيات من القرن الماضي، برغم تزايد حدة التنافس بينهما خصوصاً على ملء الفراغ الناتج عن انهيار الاتحاد السوفياتي، لكن المصالح المشتركة للجانبين دفعتهما إلى الاتفاق على قضايا مهمة مثل منع تشكيل كيان كردي في العراق[2]. ومن العوامل التي قربت بين الدولتين تخفيف حدة الخطابات الثورية بعد وفاة آية الله الخميني (1989)، وصول محمد خاتمي إلى السلطة (1999)، أسر عبد الله أوجلان في العام نفسه، والقضاء على حزب الله التركي من قبل قوات الأمن التركية (2000). كل تلك التطورات أزالت العقبات بين الدولتين وقربتهما من بعضهما البعض[3].

ج– عودة الإقليمية والتنافس المنضبط حتى العام 2011

عام 2003 اندلعت حرب الخليج الثالثة، بعد أن استغلت الولايات المتحدة حجة عدم تعاون العراق مع اللجنة الدولية المكلفة بمراقبة أسلحة الدمار الشامل لتبرير الحرب ضده واحتلاله[4].

بالنسبة للموقف التركي، فقد دعا الجانب الأميركي إلى عدم الدخول في حرب ضد العراق، ورفض تغيير النظام الحاكم فيه، كما أكد رئيس حزب العدالة والتنمية الحاكم في حينه رجب طيب أردوغان "أنه ضد توجيه

1: منهل عقراوي، فراس الجبوري، ومحمد الدليمي، مرجع سابق، ص 290–298

2: ديلافوروز إسرائيلوفا، مرجع سابق، ص 48–49

3: Mustafa Aydin, and Damla Aras, "Political Conditionality of Economic Relations between Paternalist States: Turkey's Interaction with Iran, Iraq, and Syria", Arab. Studies Quarterly، Vol. 27, No. 1&2, Winter/ Spring 2005, p. 31

4: منهل عقراوي، فراس الجبوري، ومحمد الدليمي، مرجع سابق، ص 301–315

ضربة عسكرية أميركية ضد العراق"، وعملت تركيا على التنسيق مع عدد من القوى الرافضة للحرب مثل (فرنسا، روسيا، والصين) لاستخدام حق الفيتو ضد مشروع قرار الحرب ولإفشال إمراره في الأمم المتحدة. ولكن مع تزايد الضغوط الاقتصادية من جهة وارتفاع سقف الوعود الأميركية من جهة أخرى، وافقت تركيا على دخول القوات الأميركية لأراضيها للهجوم على العراق، وفتحت لها عدداً من القواعد العسكرية المهمة، كما قدمت الحكومة التركية عدداً من التسهيلات اللوجيستية والإمدادية لتلك القوات.

بالمقابل فإن الموقف الإيراني من تلك الحرب اتسم بالحياد، فقد دعت طهران بغداد إلى فتح أراضيها للمفتشين الدوليين، لتفنيد ادعاءات أميركا وخلع ثوب الشرعية عن تلك الحرب، وكذلك أعلنت طهران مراراً عن رفضها لأي أعمال عسكرية ضد جارتها العراقية، وأدانت تلك الحرب بمنتهى القوة[1]، ويعد هذا الموقف الإيراني–التركي الرافض للحرب، والحراك الإقليمي في سبيل ذلك تطوراً لافتاً للنظر، ومفصلاً في تراجع حدة التوترات في العلاقات العربية–التركية والعربية–الإيرانية[2].

يمكننا القول إن احتلال العراق جعل الأدوار الفاعلة في المنطقة تنحصر بين إيران وتركيا في ظل غياب وضعف الدور العربي من جهة، ومن جهة أخرى دفعت الصعوبات التي واجهتها الولايات المتحدة في العراق إلى عودة الإقليمية من جديد في إطار تعددي من دون أن يطغى دور على الأدوار الإقليمية الأخرى، حيث تصاعد وبرز بشكل كبير الدور الإيراني في المنطقة منذ احتلال العراق في الوقت نفسه الذي عززت فيه تركيا دورها ومكانتها الإقليمية. وبالتالي فان كلاً من الدولتين توافرت أمامهما منافع كبيرة بعد العام 2003 دفعت بالعلاقات الثنائية بينهما إلى السير باتجاه مختلف نوعا ما عن الاتجاه الذي كانت تسير عليه تلك العلاقات في السابق.

في موازاة ذلك كان حزب العدالة والتنمية قد اعتلى الحكم في تركيا عام 2002، وقد أعطى بذلك أملاً للجماعات الإسلامية في مختلف بلاد العالم العربي من حيث إمكانية أن تتولى الحكم أسوة به باعتباره حزباً إسلامياً، مثلما أعطت الثورة الإسلامية في إيران من قبل 1979 الأمل في تلك البلاد وخاصة بين الجماعات الشيعية لكي تفوز يوما ما بنصيب في الحكم[3]، مما رفع مستوى المنافسة، وعزز سياسة التواجد السياسي الفعال في المنطقة، إلا أن المصالح الاقتصادية المشتركة بقيت حلقة الوصل الأهم بين الدولتين.

---

[1]: منهل عقراوي، فراس الجبوري، ومحمد الدليمي، مرجع سابق، ص 299

[2]: المرجع أعلاه، ص 317–318

[3]: كرم أوكتم، مرجع سابق، ص 7

وجلي أن حزب العدالة والتنمية لجأ إلى تغيير سياسته الخارجية منذ 2002 لتستند إلى خيارات أيديولوجية مع إيران فنجح في اختراق نمط العلاقة التي كانت تحكم البلدين منذ انتصار الثورة الإسلامية[1]. وقد وقعت حادثة كان لها عظيم الأثر على تقارب ملف العلاقات الإيرانية–التركية، وهي انفجار خط أنابيب غاز آذربيجان الشيء الذي جعل تركيا في حاجة ماسة للغاز الإيراني وتعاون إيران في مجال الطاقة للتغلب على تلك المعضلات[2]. وسعت الحكومة التركية إلى تغيير دفة هذه العلاقة، فوفرت فرصة جديدة للبلدين: دخل الجانب التركي على خط القضايا الكلاسيكية في الشرق الأوسط على غرار القضية الفلسطينية، وتعزيز العلاقة مع سوريا، والمشاركة في القضية الأفغانية، والارتباط بالقضايا المالية في الخليج وأمن الطاقة... ولا يمكن الاستخفاف بأهمية التقارب بين إيران وتركيا. فهو ساهم في تعزيز أمن الطاقة وفتح خط الاتصال النفطي والغازي مع أوروبا[3]، وكان أهم مؤشرات التطور ازدياد الروابط الاقتصادية وخصوصا في مجال الطاقة، واللقاءات والزيارات الرسمية المتبادلة بين مسؤولي الدولتين على أعلى المستويات، ومنح التأشيرات المجانية، واتساع نطاق التعاون الأمني.

بموازاة هذه التطورات بين البلدين التي زدات التعاون الثنائي المتعدد والمتنوع الأبعاد بينهما، كان ارتفاع طموحات الدولتين لكسب أكبر قدر من النفوذ في المنطقة وخصوصاً على أثر الفراغ الامني الذي خلفه الاحتلال الأميركي للعراق. مما جعل كلا الدولتين تدخل تحت إطار "تنافس منضبط" يسعى فيه كل طرف لزيادة ثقله وتأثيره في المنطقة وعبر وسائل وآليات مختلفة دون أن يؤثر ذلك في توسيع مجال التعاون الثنائي بينهما. ومن ثم فإن تغليب الجانب التعاوني على الجانب التنافسي في العلاقات الثنائية بات غاية ما تسعيان إليه[4].

---

[1]: محمد صدقيان، العلاقات الإيرانية–التركية والأزمة السورية، مركز الدراسات الاستراتيجية في الشرق الأوسط، 2013/12/20، تاريخ الدخول 2017/10/16، عبر https://goo.gl/RBimgn

[2]: عبد الكريم عنكير، العلاقات الإيرانية–التركية: نقاط الاتفاق والاختلاف (الحالة السورية) نموذجا، مركز المزماة للدراسات والبحوث، 2014/9/8، تاريخ الدخول 2017/1/19، عبر https://goo.gl/wgFkjf

[3]: محمد صدقيان، مرجع سابق.

[4]: Daphne McCurdy, "Turkish–Iranian Relations: When opposites Attract", Turkish Policy Quarterly, Vol. 7, No. 2, summer 2008, p.p. 87–106

الفقرة الثانية: الأبعاد الدولية والإقليمية للعلاقات الإيرانية–التركية

أولاً: الاعتبارات الجيوسياسية

لا يمكن لشخص أن يزور إيران وتركيا، من دون أن يكتشف أنهما يتقاسمان العديد من المشتركات، وخصوصاً في الجوانب الاجتماعية، وفي قضايا أخرى، ويدرك أنهما متشابهان بحضارتهما العريقة ومساحتهما الجغرافية الكبيرة واستراتيجيتهما، وكذلك بالطبيعة التعددية المذهبية والعرقية للمجتمعين[1]. كما إن تركيا مثل إيران دولة لا يمكن تحديدها في منطقة أو حصرها في إقليم جيوسياسي واحد، وتظهر المقارنة التي يمكن إجراؤها بين الوضع الجيوسياسي لكل من إيران وتركيا السمات الجيوسياسية لهاتين الدولتين، والاعتبارات الجغرافية للعلاقات الإيرانية–التركية، وذلك على النحو التالي[2]:

أ– "تقع إيران مثل تركيا على خط المرور الاساسي للاتصال الجنوبي، الآسيوي – الأوروبي، وتحقق هاتان الدولتان بديلاً للعبور إلى منطقة السهوب عبر المعبر الشمالي الذي تتحكم فيه روسيا بمفردها، وعلى نطاق جغرافي أكثر تداخلا مع حزام المناخ المعتدل السائد في الجنوب.

ب– تمتلك كلا الدولتين حدودا مباشرة مع القوقاز التي تشكل خط الانتقال المركزي الشمالي الجنوبي للقارة الأم أوراسيا، تجاور تركيا منطقة البلقان التي تجاور الضفة الغربية لخط الانتقال الجنوبي، أما إيران فتجاور خط آسيا الوسطى–أفغانستان–الهند الذي يشكل الضفة الشرقية لخط الانتقال الشمالي–الجنوبي.

ج– تتصل تركيا باثنين (البحر الأسود، والبحر الأبيض المتوسط) من أصل أربعة بحار وخلجان في القارة الأوروآسيوية، وتتصل إيران باثنين منها أيضا (بحر قزوين، والخليج).

د– تعد كلا الدولتين قوى غرب آسيوية من حيث خصائصها الأساسية، ترتبط تركيا مباشرة بأوروبا الجنوبية وترتبط إيران بجنوب آسيا، وهو ما يحمل أهمية كبرى من حيث الاتصالات الجنوبية بالقارة الأم أوراسيا.

هـ– تشكل تركيا ضمن هذا الإطار الاتصال الأوروبي لمنطقة الشرق الأوسط، في ساحة التقاء القارة الأم أفرواوراسيا، وتشكل إيران الاتصال الآسيوي لهذه المنطقة.

---

[1]: ياسر عبد الحسين، **السياسة الخارجية الإيرانية مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني**، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2015، ص 242

[2]: أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص 462–463

و– عند القيام بوضع تعريفات توظف مفاهيم جيوسياسية تم تطويرها من أجل القارة الأم أوراسيا، نجد أن هاتين الدولتين اللتين تشكلان الخط المركزي للحزام المحيطي (Rim Land) كانتا دائما تستشعران خطر روسيا القوة المهيمنة على الساحة المحورية (Heart Land) مما أثر على الخيارات السياسية الإستراتيجية لتلك الدولتين في العصر الحديث".

شهدت إيران وتركيا هجرات مكثفة بينهما على مر التاريخ في فترة السلاجقة الأتراك والطورانيين الإيرانيين. وقد هاجرت القبائل التركية إلى إيران في أعداد كبيرة من القرن العاشر إلى الرابع عشر، حيث يتحدث حوالي خمس السكان في إيران باللغة التركية التي تسمى الآذرية، وهم يسكنون الاقليم الشمالي الغربي من آذربيجان، وينتشرون بعد ذلك نحو الجنوب في صورة مثلث كبير، وهي لغة ذات قواعد يسيرة تضم كثيرا من الكلمات الفارسية، إذ أتقن عدد كبير من هؤلاء اللغة التي أعقبت الغزو المغولي أو وجدت بعد ذلك في عصور متأخرة، ويبدو من الصعب ان تضع خطاً يفصل بين العناصر التركية والعناصر الإيرانية التي تتكلم اللغة الآذرية، غير انه من المحقق ان العنصر التركي يتألف من الاتراك الإيرانيين الذي انحدروا من اسيا الوسطى، وتربط بينهم وبين الاتراك العثمانيين القاطنين في الجمهورية التركية الحديثة قرابة يسيرة من ناحية الجنس[1].

في ظل حكم القاجار شكلت مدينة اسطنبول بوابة "فارس" إلى أوروبا، وملاذ المثقفين والسياسيين المطرودين من قبل ظلم واستبداد القاجاريين. كما إن الأتراك الآذريون الذين تعود أصولهم إلى تبريز كانوا كثراً في الامبراطورية العثمانية[2].

إن الخصائص التاريخية والجغرافية المشابهة قد أثرت في التطور السياسي الحديث لكل من الدولتين على الصعيدين الخارجي والداخلي، فمن ناحية العوامل الخارجية، نجد أن كلا الدولتين شكلتا ساحة لتنافس القوى البحرية والبرية التي كانت تطور استراتيجياتها على المستوى العالمي خلال القرنين الماضيين، وفي الوقت الذي كان العثمانيون فيه ينظرون إلى التوازن البريطاني الروسي في القرن التاسع عشر باعتباره مقياسا للتدافع الحيوي الدولي، عانت إيران من مشكلات ناجمة عن تقسيمها إلى ساحة نفوذ روسي في الشمال وساحة نفوذ بريطاني في الجنوب[3]. كخلاصة نرى أنه على مر الأزمنة فإن العوامل الجيوسياسية قد شكلت ناظماً لوتائر من الشد والجذب، التي طغت على العلاقات الإيرانية–التركية منذ ما يزيد على خمسة قرون.

---

[1]: دونالد ولبر، مرجع سابق، ص 211

[2]: برنار أوركاد، مرجع سابق، ص 250

[3]: المرجع أعلاه، ص 466

ثانياً: الأبعاد الدولية للعلاقات الإيرانية–التركية

اكتسبت إيران أهمية دولية، وذلك نتيجةً للتصورات المتعلقة بخصائص الثورة الإيرانية المعادية لأميركا والنظام الدولي، وبالارتدادات التي يمكن أن تؤدي إليها هذه الثورة في دوائر التأثير الجيوسياسية وخصوصاً في الشرق الأوسط، فمع اندلاع الثورة وخروج إيران من المحور الأميركي، مروراً بأزمة الرهائن، مثلت إيران بالنسبة للغرب عنصراً من عناصر التوتر الدولي في ثمانينيات القرن العشرين، ما أدى إلى محاربة السياسة الإيرانية من قبل الولايات المتحدة، والعمل على إقصائها عن الساحة الدولية. فاقتربت من الاتحاد السوفياتي والاتحاد الاوروبي والقوى الآسيوية، وكانت جهودها ترمي إلى تشكيل ساحة سياسية خارجية، حتى حظيت بثقل واضح انطلاقاً من مرحلة الإصلاح البراغماتي الذي قاده هاشمي رفسنجاني (1989–1997)[1].

وانطلاقاً من تلك المرحلة، قامت الإدارة الأميركية بالتضييق على إيران عبر أحلافها والمنظمات الدولية بالاستناد إلى موقعها على المستوى العالمي، ولعل أبرز السبل هي فرض العقوبات الاقتصادية التدريجية والمحكمة على إيران، إلا أنها لم تستطع إلغاء دور الجمهورية الإسلامية على الساحة الدولية، فاستمرت علاقات إيران مع الدول الكبرى مثل الصين، التي ساهم حضورها كقوة دولية منذ العام 1980 في تعزيز دور إيران كقوة إقليمية، حيث إن إيران التي كانت تلعب دائماً صلة الوصل بين شرق آسيا وشرق المتوسط، استفادت من صعود الصين لتعزيز دورها الإقليمي[2]. وكذلك روسيا التي شكل التقارب الإيراني معها حافزاً في تعزيز العلاقات بين القوى الآسيوية[3].

وبعد سنوات طويلة من الحصار الاقتصادي على إيران الذي ارتفع منسوبه بفعل برنامجها النووي، والتي شهدت جهوداً دبلوماسية ومفاوضات شاقة حتى الوصول إلى خطة العمل الشاملة المشتركة JCPOA (Joint Comprehensive Plan of Action)، وإبرام الاتفاق النووي الإيراني عام 2015، الذي شكل نقلة مفصلية لإيران على المستوى الدولي، فكان بمثابة ميلاد الجمهورية الإيرانية الثانية، حيث نصت المادة الخامسة من الاتفاق بين إيران ومجموعة 5+1 (أعضاء مجلس الأمن الدولي الدائمين وألمانيا) على أنه "سوف ينتج عن الخطة رفع شامل لجميع عقوبات مجلس الأمن الدولي، وكذلك العقوبات المتعددة الأطراف،

---

[1]: جمال واكيم، مرجع سابق، ص45

[2]: المرجع أعلاه، ص45

[3]: أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص 467

والعقوبات الوطنية المتعلقة ببرنامج إيران النووي، ومن ضمنها خطوات لحرية الوصول إلى مناطق التجارة والتكنولوجيا والأموال والطاقة"[1](*).

أما بالنسبة إلى تركيا، فإن ثقلها الإقليمي يرتكز بشكل أساسي على كونها حليفاً للغرب وعضواً في حلف الناتو منذ العام 1952. وقد اتجهت في فترة الثمانينيات وبمزيد من العمق نحو المحور الاستراتيجي الأميركي، نتيجة ابتعادها عن أوروبا بفعل انقلاب العام 1980، وظلت نظرتها للاتحاد السوفياتي كأحد مصادر التهديد الدولي الرئيسية، ثم اتجهت في التسعينيات إلى توطيد علاقاتها مع "إسرائيل" ما ساهم في توتير علاقاتها مع إيران[2].

لاحقاً كان تقارب تركيا من الاتحاد الأوروبي بعد قمة "هلسنكي"(*)، فتكثيف العلاقات بينها وبين الأخير، الذي كان يحافظ دوماً على تفعيل الدور الإيراني خلافاً للولايات المتحدة. مما أدى إلى ظهور العناصر الجديدة في علاقات تركيا–الاتحاد الاوروبي–الولايات المتحدة، وعلاقات إيران–الاتحاد الاوروبي–الولايات المتحدة، لجعل العلاقات الإيرانية–التركية تصبح أحد المقاييس المهمة في التوازنات الأوروآسيوية[3].

هذه التطورات التي قد تحدث في التوازنات الدولية تتغذى من دينامية للنظام الدولي، الا انها في الوقت نفسه ترتبط ارتباطاً مباشراً بالعناصر الاقليمية للعلاقات الإيرانية–التركية، حيث ترتكز العلاقات على محاولة خلق توازن بين الخيارات الدولية وبين ضرورات التوازن الاقليمي. الجدير ذكره أن الخيارات الاستراتيجية لدى الدولتين لناحية العلاقات التركية–الاميركية من جهة، والعلاقات الإيرانية–الروسية من جهة ثانية، إضافة إلى تفكك الاتحاد السوفياتي وظهور الفراغ الجيوسياسي الاستقطابي للدولتين في القوقاز وآسيا الوسطى، وتفكك

---

[1]: الاتفاق النووي الإيراني، ترجمة وتحرير: مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، تموز 2015، ص 3

*: تجدر الإشارة إلى أن تركيا كانت قد لعبت دوراً إيجابياً في الملف النووي الإيراني، حيث استضافت اسطنبول في حزيران من العام 2011 المحادثات بين إيران ومجموعة 5 + 1، تبعتها جولات أخرى في نيسان وأيار من العام 2012 في المدينة نفسها، لكن هذه المفاوضات لم تسفر عن أي نتائج ملموسة، حيث انعقد بعدها مباشرة جولة في بغداد، ثم جولة في موسكو في تموز 2012. إلا أن الجولات الأخيرة من التفاوض تمت في جنيف بعد استئنافها في 14 تشرين الأول 2013، لمزيد من التفاصيل انظر: قناة العربية، مسار 12 عاماً من المفاوضات الإيرانية – الغربية، 2015/9/14، تاريخ الدخول 2017/4/18، عبر https://goo.gl/nPx8bC

[2]: أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص 468–469

*: بدأت مرحلة جديدة في العلاقات التركية–الأوروبية بتسجيل طلب عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي أثناء انعقاد القمة الأوروبية في "هلسنكي" يومي 10–11 كانون الاول 1999 بمشاركة رؤساء ورؤساء الحكومات في دول الاتحاد الأوروبي.

[3]: أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص 468–469

يوغسلافيا، والاجتياح الأميركي لكل من أفغانستان والعراق، لم ينعكس خلافاً وتوتراً بالكامل بين إيران وتركيا، فالضرورات الاقليمية والاقتصاد السياسي دفعت بالمسارات نحو مزيد من العقلانية، لذا كان تعزيز الترابط باستمرار مقروناً بزيادة ساحات التنافس[1].

وفي دلالة على التعاون المستمر في ظل اختلاف الخيارات الاستراتيجية والمتغيرات الإقليمية، نذكر إشارة رئيس الوزراء التركي السابق أحمد داود أوغلو بعد اجتماعه بوزير الخارجية الإيراني السابق منوشهر متكي، خلال زيارة الأول إلى إيران في أيلول 2009 أن "البلدين يرتبطان بروابط تاريخية عميقة الجذور"، كما أشار إلى المجالات المتعددة التي تطرقا إليها لتعزيز العلاقات الثنائية، من التعاون الاقتصادي إلى الأمن. أما متكي فأشار بالمقابل إلى الشراكة المتعددة الأبعاد، ووصف العلاقات الإيرانية–التركية بـ "الاستراتيجية"[2].

ثالثاً: الأبعاد الإقليمية للعلاقات الإيرانية–التركية

تقوم البنية الجيوسياسية المتعددة الاتجاهات للعلاقة بين إيران وتركيا على ثلاثة أجنحة إقليمية على الأقل هي"الشرق الاوسط، القوقاز، وآسيا الوسطى"(*)[3].

ازداد الثقل الإيراني والتركي في القوقاز وآسيا الوسطى إلى حد كبير بفضل الوضع الجديد للساحة الدولية، لا سيما بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، حيث أصبحت هذه المناطق ساحة تدافع للمصالح الروسية والإيرانية والتركية، وباتت لكل دولة أذرعها في هذه المناطق، والتي من الممكن أن تلعب أدواراً سلبية فيها، فتركيا تنظر إلى تلك المناطق على أنها ساحات ممتازة لاعادة إنتاج الأفكار القومية التركية واستعادة الأمجاد العثمانية والبوابة الرئيسية لبلوغ الصدارة الإقليمية، إضافة إلى الاستفادة من العائدات الهائلة من النفط والغاز. وبالمقابل ترتبط إيران بعلاقات تاريخية مع تلك المناطق، ويطمح الإيراني إلى ترسيخ دوره كأحد أكبر منتجي الطاقة في العالم بتمديد الروابط إلى تلك المناطق[4]، إلا أن التقارب الموجود في أصل العلاقات الإيرانية–التركية يمكن أن يلعب دوراً مهماً في حل الكثير من المشاكل في هذه المناطق كمشكلة (قره باغ) بين أرمينيا وآذربيجان[5].

---

[1]: أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص 468–469

[2]: سردار بويراز، "مقاربة العلاقات التركية–الإيرانية من منظار أوسع"، شؤون الأوسط، العدد 135، بيروت، ربيع 2010، ص 66

[3]: أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص 470

[4]: مصطفى اللباد، "العلاقات الإيرانية التركية صراع في شرق أوسط متغير"، مختارات إيرانية، العدد الأول، 2000، ص 67

[5]: حقي أوغور، مرجع سابق، ص 238

أما منطقة الشرق الأوسط فهي تضم عناصر توازن أكثر حساسية، ويشكل الحضور الإيراني والتركي ثقلاً فيها في ظل الضعف العربي، وتنفذ إيران إليها من خلال العلاقة مع الدولة السورية وحركات المقاومة الفاعلة ضمن القضية الفلسطينية، كما إن ماضي تركيا العثماني يمنحها مكانة كبيرة لدى دول المنطقة، كذلك تمتعها بخبرات وقدرات دبلوماسية وتفاوضية عالية بحكم تعدد دوائر نشاطها الخارجي، وعضويتها في العديد من المنظمات الدولية والإقليمية وهو ما يندرج في إطار ما يسميه عبد الله غول بـ "معارف التعاون الإقليمي"[1].

وتشكل العلاقات الإيرانية–التركية مفصلاً هاماً في التأثير المتبادل بين منطقة القوقاز ومنطقة الشرق الاوسط، كما تشكل مفصلاً هاماً آخر من خلال التجاذب الإيراني–العربي على الساحة الخليجية العربية، والتجاذب التركي–"الإسرائيلي"–العربي في الساحة الشرق متوسطية، من خلال الخطوط المتقاطعة بين الدولتين في هذه المناطق[2].

وعليه تختلف أولويات تركيا وإيران في السياسة الإقليمية، وكذلك في تفاعلاتها البينية، وعلى الرغم من استمرار المنافسة، والقبض والبسط بين الطرفين على النفوذ والمكانة الإقليمية، وهي ظاهرة تاريخية ومحكومة بفعل عوامل عديدة منها أنماط من التفاعل المركب، ينطوي على عوامل تقارب أو تجاذب انطلاقا من مصالح قريبة أو بعيدة المدى. وقد تمكنت تركيا من مقاربة السياسة الإيرانية في إطار براغماتية نشطة، قابلتها إيران بقدر مماثل تقريباً من المرونة السياسية والحسابات الاستراتيجية[3].

ونجحت تركيا في كسب موقع أكثر ثقة من السابق بما لا يقاس، حيث استطاعت في الأعوام التي سبقت "الربيع العربي" في أن تتحول إلى لاعب مؤثر. فمارست أدوار القوة الناعمة[*]، والوسيط في النزاعات، وبقيت على مسافة واحدة من الجميع، وحرصت على الاستقرار، والتفاعل الاقتصادي مع الجميع، أضف إلى ذلك،

1: Stephen Kinzer, "The Next Power Triangle: Why America's future partners in the Middle East should be Turkey and Iran", American Prospect, June 13, 2010, pp. 3-7

2: أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص 471-473

3: عقيل محفوض، **السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية – التغيير**، مرجع سابق، ص 336

*: تعني القوة الناعمة للدولة أن يكون لها قدرة على الجذب والضم دون الاكراه أو استخدام القوة كوسيلة للاقناع، وهي قوة روحية ومعنوية من خلال ما تجسده من أفكار ومبادئ وأخلاق ومن خلال الدعم في مجالات حقوق الإنسان والبنية التحتية والثقافة والفن، مما يؤدي بالآخرين إلى احترام هذا الأسلوب والإعجاب به ثم اتباع مصادره.

تبنيها الخطاب السياسي المعتدل، وهو ما انعكس إيجابا على الداخل التركي وعلى صورة تركيا في المنطقة والعالم[1].

إن الموقع الاستراتيجي الذي تشغله كل من تركيا وإيران الذي يتوسط قارات العالم القديم (آسيا، أفريقيا، أوروبا)، وامتلاك كلتا الدولتين قدرات ناعمة وصلبة كبيرة تضعهما في مقدمة دول الجوار الإقليمي[2]، ما يعطيهما القدرة على التأثير بالأحداث في منطقة الشرق الأوسط[3]، ومن ثم فاذا ما تعززت العلاقات الثنائية بين البلدين، فإن الاستفادة لا تقتصر على دولة واحدة منهما، بل ستشمل كلتا الدولتين، والعكس صحيح[4].

يبدو أن طبيعة العلاقات الإيرانية–التركية والملامح التي يمكن أن ترسو عليها في المستقبل لا يمكن إدراكها إلا من خلال الإطار الأوسع للسياسة الشرق أوسطية. فلقد بدأت السياسة الإقليمية والدور التركي ينحوان فيها نحو المزيد من الدينامية منذ نهاية الحرب الباردة. ويؤكد بولنت أراس وهاكان فيدان[*] أن "الحكومة التركية تبنت سياسة خارجية أكثر فاعلية من سابقاتها، إلا أن سياسات هذه الحكومات تعكس إزاء إيران إلى حد كبير استمرارا لسياسات الحكومة التركية السابقة في الثمانينيات والتسعينيات. حيث إن تركيا كانت تنظر إلى إيران، على أنها بخلاف بلدان الشرق الأوسط الأخرى، دولة قومية كبيرة ومهمة ويجب إدارة العلاقة معها، وليس مواجهتها. وهذه السياسة ترجع في طبيعتها إلى شكل العلاقة التاريخية بين البلدين، حيث إن رغبة تركيا في اتباع سياسة إدارة أو تدبير للعلاقة مع إيران بدلا من مواجهتها، تعود إلى زمن العثمانيين"[5] ولا تزال حتى اليوم أمراً لا بد منه في السياسة الخارجية، ولا سيما أن منطقة الشرق الأوسط لم تعرف يوماً الثبات أو الاستقرار بمعناه العام، ولا سيما بعد أحداث الربيع العربي (2011)، التي خلقت محاور جديدة في المنطقة. أما بالنسبة لإيران، فبالرغم من رؤيتها الخاصة في طبيعة النظام العلماني التركي، والتي ترجمتها من خلال

---

[1]: محمد نور الدين، "تركيا والمنطقة: المأزق المستمر"، شؤون عربية، العدد 151، خريف 2012، ص 55

[2]: انتوني كوردسمان، "إيران: دولة ضعيفة ام مهيمنة؟ في النظام الأمني منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية"، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2008، ص 62–66

[3]: Mohammed Ayoub, "Beyond the Democratic Wave in the Arab World: The Middle East Turko – Parsian Future", Insight Turkey, Vol 13, No 2, June 2011, p. 68

[4]: رواء الطويل، "مستقبل العلاقات العراقية–الإيرانية–التركية (1923–2007)"، منشور في **الندوة العلمية الـ (25) حول علاقات العراق الاقتصادية بدول الجوار وإمكانية تطويرها**، والمعقودة بتاريخ 28–03–2007، ط1، دار ابن الأثير، الموصل، 2008، ص 41–43

*: **بولنت أراس** هو أستاذ العلاقات الدولية في جامعة سابانجي التركية، وكاتب في مركز ويلسون الدولي بواشنطن. أما **هاكان فيدان** فهو سياسي ورجل سياسة تركي وعضو في حزب العدالة والتنمية ويشغل منصب رئيس الاستخبارات التركية.

[5]: سردار بويراز، مرجع سابق، ص 58

علاقاتها الجيدة مع التيارات الإسلامية في تركيا، وفي امتناع أي مسؤول إيراني رسمي عن زيارة ضريح أتاتورك كما تقتضي التقاليد التركية في زيارة أي ضيف أجنبي، غير أن العلاقة تتجاوز هذه الإشكاليات، فتنظر طهران إلى العلاقة مع أنقرة عبر زاوية التفاهم والواقعية. وعليه، فالاختلاف قد يبلغ أشده كما في الموضوع السوري (أزمة 2011)، لكن على مستوى العلاقات الثنائية قد يسود التطابق أو التكامل في سبيل مصلحة البلدين[1].

[1]: ياسر عبد الحسين، مرجع سابق، ص243-244

الفصل الثاني

الأزمة السورية من منظور السياسات الإيرانية والتركية

في مرحلة الحرب الباردة، كانت كل من إيران وتركيا تدوران في الفلك الأميركي، وقد استمرتا على هذه الحال معظم سنوات هذه الحرب. وبالتالي فإن كلا الدولتين لم تكونا سوى تابعتين، لا هامش لهما بالتحكم في صناعة قرارهما الخارجي. حيث كانت تركيا تتبوأ موقعاً أمامياً للولايات المتحدة والدول الأوروبية في مواجهة الاتحاد السوفياتي من خلال حلف شمال الأطلسي، وبالتوازي كانت إيران تنشط بدور شرطي الغرب لحماية النفط الخليجي، وذلك حتى انتصار الثورة الإسلامية (1979) التي حولتها إلى دولة معادية للولايات المتحدة في المعادلة الدولية.

بعد انتهاء الحرب الباردة مع انهيار الاتحاد السوفياتي، ظهر التنافس الإيراني– التركي كحالة مستمرة على النفوذ تجاه منطقة الشرق الأوسط، حيث فُتحت الآفاق أمامهما للعب أدوار هامة على الصعيد الإقليمي، وقد ساعدهما في ذلك تراجع الدور العربي. ثم ازداد تأثيرهما بعد الانسحاب الاميركي من العراق (2011) وأفغانستان (2014)، حيث شكل الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة نافذة لهما لزيادة تمددهما في المنطقة. كما ساهمت أحداث "الربيع العربي" مع نهاية العام 2010 في رفع منسوب التنافس بينهما خصوصاً في سوريا، التي انقلب فيها التنافس الناعم بين الدولتين قبل الأزمة إلى حرب بالوكالة، سارت أحداثها في ظل استمرار العلاقات المتينة بينهما على صعد أخرى، مما ساهم في كبح التدحرج نحو القطيعة النهائية.

انطلاقاً مما تقدم، فإن الفصل الثاني الذي يحمل عنوان: الأزمة السورية من منظور السياسات الإيرانية والتركية، سوف يعالج ما يلي:

المبحث الأول: الأزمة السورية في سياق أحداث "الربيع العربي"

المبحث الثاني: الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأزمة السورية

المبحث الثالث: الإستراتيجية التركية تجاه الأزمة السورية

المبحث الأول: الأزمة السورية في سياق أحداث "الربيع العربي"

اندلعت الاحتجاجات والاضطرابات ضد نظام الحكم في تونس، مع إقدام المواطن التونسي محمد بوعزيزي على إشعال النار في نفسه في كانون الأول 2010. وسرعان ما انتشرت هذه الحالة على شكل أزمات مستجدة في أرجاء منطقة الشرق الأوسط، متنقلةً من مصر إلى ليبيا فاليمن والبحرين وسوريا... وقد سميت تلك الظاهرة الجديدة باسم "الربيع العربي". حيث نجحت في إقصاء وتهديد كل الأنظمة الحاكمة في دول المنطقة. وأظهرت بوضوح أن حقبة الجمود السياسي والصمت التي سبقت ما فعله "بوعزيزي" قد انتهت، كما أشارت إلى أن مشاريع جديدة قد طرقت أبواب المنطقة[1].

الفقرة الأولى: الاضطرابات العربية بعد العام 2010

بعد الموجة الشعبية الأولى المطالبة بالحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، كانت الموجة الارتدادية التي قادتها القوى المساندة للأنظمة الحاكمة. حيث آلت إلى تعثر التحركات الشعبية نتيجة تضافر عدد من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية. ثم كانت انتكاسات المراحل الانتقالية من تونس إلى مصر، مروراً بليبيا واليمن. مما أدى تدريجياً إلى تضعضع الدول المركزية، وظهور مشاريع التفتيت، ومخاطر امتداد النزاعات المذهبية وآثارها السلبية على وحدة المجتمعات[2].

في تونس التي انهار فيها نظام زين العابدين بن علي بشكل مفاجئ، كان التيار الرئيسي للإسلاميين فيها المتمثل بحركة النهضة والتابع للإخوان المسلمين مستعداً للهيمنة على السلطة[3]. وهذا ما كان قد مهد إليه الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما خلال خطابه في القاهرة من خلال التمييز بين التطرف والإسلام المعتدل[4]، بعد أن كان سلفه جورج بوش الابن لا يميز، ويعتبر كل الحركات الإسلامية جزءاً من محور الشر. إلا أن ظهور الجهادية السلفية من جهة، واصطدام حركة النهضة المستمر مع الحركات والأحزاب

---

[1]: لبنى نبيه، وثروت حسن، "عام على الربيع العربي: التداعيات الإقليمية والدولية –دراسة إسرائيلية–"، شؤون الأوسط، العدد 142، صيف 2012

[2]: محمد حراجي، خمسة أعوام على الربيع العربي: إنجازاته وإخفاقاته ومستقبله، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الدخول 2017/10/12، عبر https://goo.gl/KgvNmS

[3]: Ibrahim sharqieh, Tunisian s Lessons for the Middle East, Foreign Affairs, 17/9/2013, on 3/9/2017, in https://goo.gl/Yvurtr

[4] : Obama's Speech in Cairo, The New York Times, 4/6/2009, on 14/10/2017, in https://goo.gl/7XtSra

القومية واليسارية من جهة أخرى، أدى إلى تراجع دور حركة النهضة، وبالتالي الإخوان المسلمين قليلاً، وذلك لصالح التحالفات العريضة، خاصة إذا ما أضفنا إسقاط حكم الإخوان في مصر كمؤثر سلبي على دور النهضة وتيار الإخوان عموماً[1].

وفي مصر، بعد إسقاط حكم حسني مبارك إثر حراك 25 كانون الثاني 2011، أدت التحولات الناتجة عن حكم الإخوان المسلمين إلى تنظيم الحراك التالي في 30 حزيران 2012 لإسقاط نتيجة الانتخابات التي أتت بالإخوان إلى الحكم، وهكذا تفجر الصراع مع الإخوان وقطر التي استقطبتهم لصالح الاستراتيجية الأميركية القائلة بتسليم المعتدلين من الإسلاميين الحكم لمواجهة الجهادية الإسلامية[2]. وقد حافظت مصر على أهميتها لدى الولايات المتحدة بالتوازي مع السعودية[3]. واستمرت بنسج التحالفات وفق الظروف والمؤثرات، محاولةً قدر الإمكان الحفاظ على دورها الطليعي في العالم العربي.

أما في اليمن، وفي أعقاب تنازل علي عبد الله صالح عن الحكم في 27 شباط 2012 بعد حراك 11 شباط 2011. لم تنجح مبادرة مجلس التعاون الخليجي، التي جرت بدفع وتعاون أميركي لتثبيت دور الرئيس عبد ربه منصور هادي ومشاركة أحزاب متعددة ليس لها تأثير جوهري في الساحة الداخلية والإقليمية، إلا بغرض إيجاد نوع من مواجهة القاعدة وخطرها. إلا أن دور أنصار الله فاجأ الجميع وأدخل على المعادلة لاعباً من خارج نادي مجلس التعاون والأحزاب التقليدية، وخاصة على حساب حزب الإصلاح، الذي يخوض صراعاً دموياً مع أنصار الله. وأصبحت اليمن مهددة بالتقسيم القبلي والتفتيت[4]. ثم ازدادت الأمور تعقيداً مع الحرب السعودية على اليمن (2015–مستمرة)، التي لاقت دعم الولايات المتحدة[5].

وفي ليبيا، بعد حراك 17 شباط 2011، تبنى مجلس الأمن الدولي في 18 آذار من العام نفسه بأغلبية كبيرة القرار رقم 1973 الذي قضى بفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا، واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين. وعلى الرغم من استغلاله من قبل حلف شمال الأطلسي للتدخل العسكري في الأزمة الليبية تحت

---

[1]: أنيس النقاش، نحو الكونفدرالية المشرقية، ورقة مقدمة إلى الحلقة النقاشية التي يقيمها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق بعنوان: "آفاق الوضع العربي الراهن: التهديدات، التحديات والفرص"، الكورال بيتش، بيروت 2014/9/23

[2]: المرجع أعلاه.

[3]: Heba Saleh, and Simon Kerr, Saudi Arabia to restart Egypt oil shipments, Financial Times, 16/3/2017, on 3/10/2017, in https://goo.gl/1rDDFi

[4]: أنيس النقاش، مرجع سابق.

[5]: The Crisis in Yemen, What you Need to Know, The New York Times, 21/4/2015, on 16/10/2017, in https://goo.gl/n5dhx4

شعار تنفيذ القرار، وحماية الشعب الليبي من الخطر الفوري، وإنشاء منطقة حظر جوي... إلا أنه ترجم ميدانياً بدعم جوي مباشر للمتمردين من خلال مهاجمة القوات الحكومية[1] مما أدى مباشرةً إلى سقوط نظام معمر القذافي. وقد تحول الحراك المدعوم أيضاً من قطر إلى حرب أهلية، أطرافها معسكر مصر والجزائر والقوى الليبية المعارضة للدور الإسلامي بشكله الجهادي والإخواني من جهة، والقوى الإسلامية الجهادية وغير الجهادية المدعومة من قطر أيضاً منجهة أخرى. ونتج عن الأزمة قبائل وميليشيات لا تأتمر بأمر الدولة[2].

ينطلق رضى الولايات المتحدة، والدعم التركي والقطري لوصول الإخوان المسلمين ابتداءً إلى السلطة في أكثر من بلد، من دراسة أعدت بعد أحداث 11 أيلول تحت عنوان دمقرطة الإسلام، حيث وصلت هذه الدراسة إلى نتيجة تقول إنه من الافضل مساومة التيارات الإسلامية المعتدلة على الحكم، شرط توظيفها في مواجهة التيارات الجهادية، وتخليها عن مفهوم الأمة والدولة الإسلامية. من هنا كان على قطر كدولة ذات وظيفة من خلال الإعلام ومراكز الإعداد والدراسات، تبني وجذب التيار الإسلامي الإخواني للعب هذا الدور البديل بمساعدة تركيا. كما جرى التحريض والتحضير لتغيير أنظمة الحكم، دون المس جوهريا في المؤسسات الأمنية والاقتصادية وبطبيعة ارتباطها بالغرب[3].

الفقرة الثانية: سوريا بين الحراك الشعبي والحرب

في آذار من العام 2011 وصلت موجة الاحتجاجات إلى سوريا. وكان الحراك الشعبي أول أشكالها. إلا أن الحكومة كانت تعتقد في البداية، أنها محصنة تجاه ما يحدث في العالم والمنطقة العربية من تحولات[4]، حيث اعتقد الرئيس بشار الأسد أن موجة "الربيع العربي" لن تصل إلى سوريا. إلا أنها وصلت بأسوأ صورها، أو تحولت إلى أسوأ صورها[5].

1: Micah Zenko, The Big Lie About the Libyan War, Foreign policy, 3/3/2016, on 4/11/2017, in https://goo.gl/vBxeKY

2: أنيس النقاش، مرجع سابق.

3: المرجع أعلاه.

4: سهام أبو مصطفى، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية 2011-2013، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر-غزة، 2015

5: سامي كليب، **الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج: الحرب السورية بالوثائق السرية**، دار الفارابي، ط4، بيروت، 2016، ص 17

اندلعت الاحتجاجات في مدينة درعا ضد النظام في سورية، وقد نسب منظرو الحراك وأقطاب المعارضة السورية ذلك إلى عدة عوامل، منها قيام حكم البعث باحتكار الحياة السياسية والاستئثار بالسلطة إبان حكم الرئيس بشار الأسد (توريث الحكم من أب إلى ابنه في سورية التي تحكم بنظام جمهوري بناءً على تعديل دستوري)، وسيطرة النظام على كافة مجريات الحياة السياسية بالكامل، واعتماد النظام على أجهزة الاستخبارات والأمن في الداخل، وانتشار المحسوبية والمنسوبية على نطاق واسع في السلطة، وعدم توزيع الثروات بالتساوي على المواطنين، إضافة إلى فشل النظام في تحقيق أي من أهدافه المعلنة سواء على الصعيد الداخلي اقتصادياً وخدمياً، أو على الصعيد الخارجي في قضية استرداد الجولان[1].

ومن وجهة نظر المعارضة، فإن الاحتجاجات توسعت في أعقاب حملة الاعتقالات التي قامت بها الأجهزة الأمنية بعد رفع شعارات معادية للنظام. وترافق هذا الأمر مع تصاعد حدة الشعارات الطائفية في التظاهرات، وهو ما أدى إلى ارتفاع وتيرة الأزمة. حيث جرى التصادم بين المتظاهرين والقوات الحكومية، وانتقلت التظاهرات إلى كل من دوما وحمص وحماه وحلب وجسر الشغور. ثم تطورت إلى مطالبة المعارضة بإسقاط النظام، محاكمة الرئيس، وإقامة نظام سياسي جديد[2]، إضافة إلى المطالبة بالإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي الذين لم تشملهم مراسيم العفو السابقة، على أن حق إبداء الرأي غير قابل للانتهاك، ومن ثم ضرورة إعلاء قيم حقوق الانسان وصونها استنادا إلى المعايير الدستورية والإنسانية بأن سوريا وطن الجميع وهي بلد التعددية بنموذجها الأمثل، وإيلاء الاهتمام بجيل الشباب السوري والاستماع إلى صوته ومتطلباته[3].

في المقابل، ألقى الرئيس السوري بشار الأسد خطابه الأول مباشرة بعد الاحتجاجات في 31 آذار 2011، وتحدث فيه عن إصلاحات يعتزم القيام بها، إلى جانب تشكيل حكومة جديدة بعد استقالة حكومة محمد ناجي عطري، وقامت الحكومة السورية بتجنيس آلاف الأكراد الذين حرموا من الجنسية في محافظة الحسكة، ورفعت حالة الطوارئ المعمول بها منذ عام 1963، وأطلقت سراح عدد من المعتقلين السياسيين. إلا أن هذه الإجراءات لم تستطع احتواء حدة الأزمة، حيث أخذت الأحدث منحى دموياً مع الانشقاقات التي حصلت عن الجيش السوري وتأسيس الجيش الحر، وبعد استخدام السلاح من قبل فصائل المعارضة التي أخذت تتكون

---

[1]: رائد زغير، **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه التغييرات في العالم العربي**، مركز العراق للدراسات، مطبعة الساقي، ط1، 2014، ص 163-164

[2]: المرجع أعلاه، ص 165

[3]: تقارير ووثائق، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، لبنان بيروت، العدد 139، صيف 2011، ص 209-210

تدريجياً، ودخول الجيش إلى مدينة حمص التي كانت فاتحة الصراع المسلح بين الدولة والفصائل المعارضة بالاشتراك مع الوكلاء المساندين لكلا الطرفين، بالتوازي مع المساعي السياسية إقليمياً ودولياً، والتي بدأت بالاستنكارات والضغوط الدولية والعربية[1] المشددة بحق الدولة السورية.

قبل الأزمة كان الرئيس بشار الأسد قد رفع مستوى الانخراط في "المشروع المقاوم" حين جاهر بنشر صورته مع الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد والأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في قلب دمشق، ورفض الإملاءات الأميركية بإقفال مكاتب حركة حماس والجهاد الاسلامي والتنظيمات الفلسطينية. ورفع مستوى الخطاب ضد "إسرائيل" وضد قادة عرب "محور الاعتدال". لعله كان يعتقد أن ذلك كفيل بحمايته وبجعل صورته كرئيس مقاوم تنتشر في أوساط الرأي العام العربي المنهارة كرامته منذ اكثر من نصف قرن بسبب الهزائم المتكررة ضد الكيان الاسرائيلي[2]. باعتقاد الدولة السورية هذه هي الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تصاعد حدة الأزمة السورية وعسكرة الحراك لإسقاط الحكومة، وليس رد فعل الأجهزة الأمنية على الاحتجاجات، والتأخر في إجراء الإصلاحات.

بالرغم من هذه الوقائع، لم يكن أسوأ المتشائمين يظن أن المظاهرات التي انطلقت من مدينة درعا ستتحول بعد أشهر إلى حرب طاحنة، يمتد شعاعها على كامل الجغرافيا السورية. حيث إن ما حدث في سوريا لم يشبه ما جرى في أي من الدول الأخرى التي طالها "الربيع العربي"، لا من حيث الإمكانات التي جرى ضخها، ولا من حيث الدول والقوى الإقليمية والدولية التي شاركت في الصراع. فقد عملت كل من السعودية وقطر وتركيا ومن ورائهم الجامعة العربية والولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي في سياسات متفاوتة ومتقلبة على إسقاط الحكومة السوري، لما لإسقاطه من نتائج هامة كونه يأتي في إطار ما يسمى "الشرق الأوسط الجديد"، لإعادة هيكلة الاستراتيجية الأميركية، كي تستمر في الإمساك والسيطرة على المنطقة لعقود إضافية[3].

وهذا ما أكده نائب رئيس الحكومة التركي الأسبق عبد اللطيف شنار الذي يعتبر من أهم مؤسسي حزب العدالة والتنمية، مشيراً إلى أن ما يسمى "الربيع العربي" هو امتداد لمشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي لم

---

[1]: 4 سنوات من عمر الأزمة السورية، روسيا اليوم RT، 2015/3/15، تاريخ الدخول 2017/3/2، عبر https://goo.gl/ki6kHt

[2]: سامي كليب، **الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج: الحرب السورية بالوثائق السرية**، مرجع سابق، ص 17

[3]: علي دقماق، إيران والسعودية: الصراع ما زال مستمراً، جريدة الاتحاد اللبناني، العدد صفر، ص 6

ولن يخدم سوى "إسرائيل" التي لم تعد تخفي تحالفها مع دول الخليج[1]. إلا أن النظام بقي صامداً ومتماسكاً بالرغم من كثرة النكسات ومحاولات الكسر، واستمر بتحقيق الانتصارات مدعوماً من قبل إيران ومحور المقاومة ومن ورائهما روسيا والصين في مجلس الأمن الدولي.

تدحرجت الأدوار والقوى من خلال معارضة سورية أريد لها الاطاحة الكاملة بالنظام، وليس إصلاحه، وخاصة بالطريق العنفي، للوصول إلى تدمير مقومات الصمود. ثم التدحرج إلى حد إفساح المجال أمام قوى السلفية الجهادية، بطرفيها النصرة وداعش، لتكونا اللاعبين الأساسيين في هذا البلد. إلا أن تنظيم داعش الذي وصل العدد الإجمالي لمسلحيه في سوريا والعراق إلى حوالي 12-15 ألفاً بحسب البنتاغون نقلاً عن ستيفين تاونسند قائد قوات "التحالف الدولي" في سوريا والعراق[2]، وتطور دوره العابر للحدود السورية-العراقية وطرحه للخلافة، أخرج بشكل تدريجي تحدياً جديداً غير متوقع وغير مرغوب، لا من قبل القوى الإقليمية الداعمة للعنف في سوريا، ولا القوى الدولية التي كانت تنتظر قطاف ثمار سقوط النظام، من دعمها أيضا لكل حراك مسلح أو سياسي يؤدي إلى هذا الهدف[3].

بالتوازي مع هذه المتغيرات كان قرار الرئيس السوري جلياً بعدم الرحيل أو التنازل، وبالقتال حتى النهاية. حيث بقي يزور المقاتلين على الجبهات أو يصلي في جوامع دمشق أمام الكاميرات في المناسبات، مستمراً في عمله من مكتبه وليس من أي ملجأ آخر.

وفي خضم هذه الأحداث والتطورات، انتقلت سوريا من لاعب إقليمي ودولي إلى ساحة لصراعات إقليمية ودولية. إلا أن الدولة السورية بكل مكوناتها لم تسقط ولا السلك الدبلوماسي السوري انشق، على الرغم من خروج مناطق من تحت السيطرة، وارتفاع حدة الاقتتال السوري-السوري، إضافة إلى اختلاط القتال بين السلطة ومسلحي المعارضة والتكفيريين والإرهاب، مع قتال مجموعات إرهابية جاءت إلى سوريا عابرة الحدود الدولية، ما دفع حلفاء الدولة السورية لدعمها عملياتياً، حيث كان في طليعتهم حزب الله اللبناني، ثم تبعته

---

[1]: سورية والعراق يتعرضان لهجمة كونية همجية خدمة لـ"إسرائيل"، سانا، 2017/3/3، تاريخ الدخول، 2017/8/4، عبر https://bit.ly/2JWlUAa

[2]: ISIS loses two-fifth of its manpower in Syria and Iraq, ANF NEWS, 2/3/2017, on 24/6/2017, in https://goo.gl/uMNWuV

[3]: أنيس النقاش، مرجع سابق.

روسيا بشكل أساسي من الجو[1]. فأخذ ميزان القوى يميل تدريجياً لصالح الحكومة بعد معركة حلب (2016) وفك الحصار عن مدينة دير الزور (2017) وصولاً إلى تعطيل مشروع "الدولة" لتنظيم داعش.

لقد كشفت مسارات التغيير في ظل ما يسمى "الربيع العربي" أن القوى الدولية الكبرى لا يعنيها دمقرطة المجتمعات العربية، وإنما تُحركها مصالحها السياسية والاقتصادية والجيوستراتيجية. وعليه، سمحت بتحول المنطقة إلى ساحة مفتوحة (النموذج السوري) لمشاريع بعض القوى الإقليمية والدولية. ويبدو أن المجال العربي بات مكشوفا أمام هذه المشاريع، ولا يملك سوى ردود الأفعال[2].

وإن من يتأمل خارطة الشرق الأوسط وموقع سوريا فيها كقوة وسط في منطقة حساسة بين الشرق والغرب، يتذكر بسرعة عبارة نابليون بونابارت: "إن سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها". يتوجب أن ينطبق هذا ملياً على مقاربة السياسات الموجهة من وإلى سوريا المحاذية لتركيا، الدولة العضو في حلف شمال الأطلسي، والمواجهة للكيان الإسرائيلي، والجارة للأردن، وللبنان، والمتاخمة للعراق، وجواره النفطي الخليجي العربي والإيراني. هذه الدولة التي تزدهر بالحضارات والتاريخ، والجيوبوليتيك الحيوي والمتطور، يصعب جعلها لاعباً ثانوياً في المعادلات الإقليمية والدولية[3].

ونظراً لكون سوريا عنصر تقاطع بين المشروعين التركي والإيراني، فقد فرضت نفسها كرقم صعب في معادلة العلاقات بين أنقرة وطهران، ليس على خلفية تباين مواقف كل منهما حيال الأزمة السورية، وإنما نتيجة الحسابات المعقدة للخسائر والمكاسب المتوقعة لكلا الطرفين حال سقوط النظام السوري[4].

ومن هنا فإن اندلاع "الربيع العربي" أعطى زخمًا جديدًا للتنافس التاريخي بين تركيا وإيران، ومع انتشار الاضطرابات والضغوط من أجل التغيير في العالم العربي، توترت العلاقات الإيرانية–التركية على نحو متزايد، وارتفع فيه مستوى الخلافات بين إيران وتركيا حول عدد من القضايا، أبرزها الأزمة السورية.

---

[1]: سامي كليب، **الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج: الحرب السورية بالوثائق السرية**، مرجع سابق، ص 17

[2]: محمد حراجي، مرجع سابق.

[3]: خطار أبو دياب، "الفوضى الاستراتيجية: النزاع السوري واحتمالات التفكك في المشرق العربي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 195، المجلد 49، كانون الثاني 2014

[4]: بشير عبد الفتاح، "الربيع العربي وإعادة هندسة العلاقات الإقليمية"، مجلة شؤون عربية، العدد 148، شتاء 2011، ص 38–48

المبحث الثاني: الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأزمة السورية

تعتبر العلاقات الإيرانية–السورية من أمتن وأقوى العلاقات في المنطقة، حيث شكلت تحالفاً تطور عبر مراحل مختلفة واستطاع تجاوز أزمات عديدة، كما توسع لأبعاد متعددة سياسية وعسكرية وأمنية واقتصادية.

وتشكل سوريا بوابة النفوذ والتأثير الإيراني، الذي يمكنه من خلالها الوصول إلى منطقة غرب آسيا، وهي طريق مرور المال والسلاح والخبرات الفنية والعسكرية لحلفاء إيران، وهذا الارتباط تحقق بفعل العلاقة الطويلة بين عائلة الأسد وإيران، كما إن العلاقة الوثيقة بينهما لم تتحقق حصراً بفعل المصالح السياسية، بل كذلك بفعل التقارب الفكري، وكان من أبرز تجليات التقارب وقوف سوريا إلى جانب إيران في حربها مع العراق (1980–1988). لذا ومع اندلاع الأزمة السورية في 15 آذار 2011، نشأت الإستراتيجية الإيرانية تجاهها من عدم التساهل في خسارة سوريا كـ "حليف كبير"، له ثقل وازن على صعيد الجغرافيا السياسية[1].

الفقرة الأولى: الإستراتيجية السياسية

لا شك أن اندلاع الانتفاضات والتظاهرات ضد الرئيس بشار الأسد، أحرج استراتيجية طهران حيال ما وصف بـ "الربيع العربي". حيث كانت القيادة الإيرانية تبدي فرحاً واضحاً بما جرى في مصر وتونس. وراحت توضح أن ذلك مستوحى من ثورتها، وفور بدء التحركات الشعبية في تونس ومصر، سارعت طهران في وصفها بـ "الصحوة الإسلامية". حيث قال قائد الثورة آية الله خامنئي في خطبة له في شباط 2011: "إن الثورات العربية تستلهم روح ونموذج الثورة الإسلامية في إيران، وبالتالي، فهي استمرار لها". وهنا تجدر الإشارة إلى أن آية الله خامنئي ليس غريباً عن الإخوان المسلمين. فهو أول من ترجم كتب سيد قطب إلى الفارسية ونصح بقراءتها[2]. كما قال علي أكبر ولايتي وزير الخارجية الإيراني الأسبق والمستشار الأعلى لخامنئي: "إن الإخوان المسلمين هم الأقرب إلى طهران بين المجموعات الإسلامية كافة"[3].

وعليه، لو لم تصل شرارات الربيع العربي إلى سوريا لكانت إيران أقل إحراجاً بالتعامل مع الثورات. حيث إنها مع تبدل المشهد والأدوار والاستراتيجيا في سوريا، قررت الوقوف إلى جانب رئيس الدولة. وبالرغم من ذلك فإن الموقف الإيراني من الأزمة السورية لم يكن مفاجئاً بالعودة إلى طبيعة العلاقات الاستراتيجية بين إيران

---

[1]: محمد نور الدين، "تركيا وسوريا: نهاية العمق الاستراتيجي"، مجلة شؤون الأوسط، عدد 139، صيف 2011، ص 17–27

[2]: سامي كليب، **الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج: الحرب السورية بالوثائق السرية**، مرجع سابق، ص 389

[3]: ميادة أبو طالب، جليل بهرامي .. مرشد الإخوان في إيران الذي يقود الحرب ضد "نظام السيسي"، موقع الموجز، 2016/2/22، تاريخ الدخول 28 نيسان 2017، عبر https://goo.gl/kWiSRs

وسوريا منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979، إذ إن إسقاط أو إضعاف النظام السوري كان سيترك تداعيات غير مريحة بالنسبة لطهران[1].

لقد اعتبرت إيران الاحتجاجات التي حصلت مؤامرة خارجية افتعلها الأعداء لضرب أمن سوريا واستقرارها. وبالرغم من ذلك فإن الدعم الإيراني العلني للنظام السوري، ترافق مع مساع إيرانية لرأب الصدع عبر الحوار السياسي. فمنذ آب 2011 أي بعد نحو 6 أشهر على اندلاع الأزمة، أعرب وزير الخارجية الإيراني في حينه علي أكبر صالحي، في مقال نشرته صحيفة "واشنطن بوست" في 11 آب 2012، عن استعداد بلاده للتوسط بين الحكومة السورية والمعارضة، مشيراً إلى استعداد طهران لاستضافة مؤتمر دولي حول تسوية النزاع المسلح في سوريا. لكنه حدد تماما موقف طهران من الرئيس السوري، مشيراً إلى "أن الفكرة القائلة بأن رحيل الأسد سيؤدي إلى انتقال سلمي للسلطة في سوريا، مجرد وهم، ومذكرا بأن المجتمع السوري يشكل فسيفساء عرقية ودينية وثقافية جميلة، محذراً من أن هذه الفسيفساء ستنقسم في حال السقوط المفاجيء للنظام"[2].

قدمت إيران دعماً ملحوظاً للنظام السوري في مواجهة الاحتجاجات ما يعني أنها حريصة على بقاء النظام. وبالتوازي مع ذلك رحبت باستعمال روسيا والصين في تشرين الأول 2011 حق النقض الفيتو في مجلس الأمن لأول مرة من أجل منع صدور قرار إدانة ضد النظام في سوريا. كما رفضت إيران المشاركة في مؤتمر أصدقاء سوريا الذي عقد في تونس في 24 شباط 2012 إذ اعتبرته تدخلاً في الشؤون الداخلية لسوريا[3].

ومن هنا فإن إيران كانت القوة الأولى على رأس القوى الإقليمية والدولية التي أعلنت صراحة وقوفها إلى جانب سوريا، حيث دعمت إيران النظام سياسيا بشكل مطلق، وأثبت التحالف مع دمشق أنها حليف كبير لإيران في المنطقة، في مقابل المواقف والاستراتيجيات الدولية (الأميركية والأوروبية...) والإقليمية (التركية والسعودية والقطرية...) التي أدت أدواراً في دعم الاحتجاجات ضد الرئيس بشار الأسد في سعي منها لإسقاط الدولة السورية[4].

---

[1]: ابتسام العامري، الدور الذي لعبته إيران في صياغة الترتيبات الأمنية وموقفها من الثورات العربية، ورقة بحثية، سلسلة الملف السياسي، قسم الدراسات الآسيوية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 301، ص 2

[2]: سامي كليب، **الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج: الحرب السورية بالوثائق السرية**، مرجع سابق، ص 399

[3]: رائد زغير، مرجع سابق، ص 172

[4]: جمال واكيم، **صراع القوى الكبرى على سورية: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011**، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط 2، بيروت، 2012، ص 62-72

وهكذا من الممكن اعتبار الاستراتيجية الإقليمية الإيرانية تجاه الأزمة في سوريا أنها تنطلق ثم تتطور من خلال جملة محددات، لعل أبرزها:

- متانة الحلف التاريخي بين إيران وسوريا، الذي استطاع الصمود أمام التحولات الدولية والمؤثرات الإقليمية، وتطور إلى مجالات متعددة.
- المخاوف من انتقال الموجة الاحتجاجية إلى الداخل الإيراني، حيث اعتقدت طهران أن فشل استراتيجية النظام في المواجهة، قد يحفز المعارضة الإيرانية من جديد لخوض مواجهة مع النظام (مماثلة لمواجهة 2009)، إذ إن ما يسمى "الحركة الخضراء" المعارضة في إيران أعلنت دعمها للتحركات الشعبية ضد النظام السوري حليف النظام الإيراني.
- المخاوف من تبعات سقوط النظام، حيث تخشى إيران من سقوط مشروعها الإقليمي بأكمله، ما يعني ضياع جهد أكثر من ثلاثة عقود من الاستثمار السياسي والمالي والايديولوجي في المنطقة العربية، إذ إن سقوط النظام السوري سينهي النفوذ الإيراني في بعض المناطق ويقلصه في مناطق أخرى[1].
- بروز الدور التركي "المنافس التاريخي" بشكل كبير، ثم تصاعده من خلال القتال الدائر في محافظة حلب، والمشكلة الكردية في الشمال السوري، وذلك بعد اعتماده لاستراتيجيات متعددة تجاه الأزمة السورية[2]...

لم توفر إيران جهداً أو مسعى على المستويات السياسية والدبلوماسية في سبيل حل الأزمة السورية، ولم تكن آخر تجليات هذه المساعي التوصل إلى عقد "محادثات أستانا للسلام في سوريا" بالتعاون مع روسيا وتركيا كدول ضامنة، والتي بدأت في كازاخستان في 27 أيار 2015. ومن الممكن الاستدلال على الموقف السياسي الصلب لإيران بوجه القوى الإقليمية والدولية العاملة على إسقاط النظام في سوريا، من خلال إدانة طهران للضربة الأميركية على مطار الشعيرات في سوريا في نيسان 2017 التي جاءت على خلفية اتهام النظام السوري باستخدام الأسلحة الكيميائية في منطقة خان شيخون بمحافظة إدلب، والتي نالت دعماً كبيراً على المستوى الدولي والإقليمي. حيث وصف مندوب إيران في منظمة الأمم المتحدة غلام علي خوشرو العدوان الأميركي على سوريا بالتصرف الخطير وغير المسؤول مما يفضي إلى تقوية الارهاب في المنطقة،

---

[1]: شنين المهدي، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي (2001–2013)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر–بسكرة، الجزائر، 2014، ص 187

[2]: محمد لادمي، التنافس التركي–الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996–2014، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر–بسكرة، الجزائر، ص 136

وكذلك اعتبر الرئيس الإيراني حسن روحاني أن العدوان المذكور يعزز العنف والإرهاب في المنطقة، إضافة إلى انعدام القانون والفوضى في العالم[1]...

ومن هنا فإن استراتيجية إيران تجاه الأزمة السورية لم تتبدل بالرغم من وصول ارتداداتها إلى الداخل الإيراني مع بداية الأزمة. حيث رفع بعض المعارضين شعارات مناوئة لسياسة الحكومة في سوريا. وقد قالت الشعارات للرئيس الإيراني الأسبق محمود أحمدي نجاد وحكومته "دعكم من سوريا واهتموا بشأننا". ولعل ما دفع إلى ذلك تراجع الوضع الاقتصادي الإيراني في ظل الأزمة السورية والحصار المستمر. إلا أن القادة الإيرانيين وبمعزل عن ذلك قرروا المضي حتى النهاية[2].

الفقرة الثانية: الإستراتيجية العسكرية

أولاً: التدخل الإيراني المباشر

كانت القراءة الاستراتيجية لإيران مع بداية الأزمة، أن استهداف سوريا هو استهداف لها وكسر لجسر تواصلها مع المقاومتين الإسلاميتين في لبنان وفلسطين. وقد ساهم في تلك القراءة ظهور شعارات في الاسابيع الأولى للتظاهرات السورية ضد حزب الله وإيران والشيعة. كما ازداد لدى إيران القلق والرغبة في الدعم المباشر، في أعقاب خطف 48 إيرانياً في سوريا في 4 آب 2012. حيث قال الجيش الحر إنهم ينتمون للحرس الثوري، بينما قالت إيران إنهم زوار وحجاج، ثم إن بعضهم من متقاعدي الحرس الثوري[3].

على أثر هذه الحادثة فهمت إيران الرسالة. فأرسلت في 7 آب 2012 سعيد جليلي مبعوث آية الله خامنئي إلى دمشق. حيث استقبله الرئيس بشار الأسد، ليعلن جليلي بعد اللقاء لمن يهمه الأمر: "إن إيران لن تسمح بكسر ضلع سوريا الأساسي في محور المقاومة"، وقد أرفقت إيران موقفها بحركة دبلوماسية في عدد من الدول الإقليمية، كانت أبرزها تركيا ومصر بغية وقف الحرب السورية[4].

وفي هذا الصدد تكشف الباحثة في "المعهد الأميركي للسلام" منى يعقوبيان أن الاتفاقية الدفاعية بين سوريا وإيران، التي يتحفظ البلدان عن تفاصيلها ليست جديدة، حتى ولو أنها وقعت رسمياً عام 2006، ذلك أنه:

---

[1]: تواصل الإدانات للعدوان الأميركي الغاشم على مطار الشعيرات، صحيفة تشرين السورية، 2017/4/9، تاريخ الدخول 2017/8/18، عبر https://goo.gl/xagvSe

[2]: محمد نور الدين، "تركيا وسوريا: نهاية العمق الاستراتيجي"، مرجع سابق.

[3]: سامي كليب، **الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج: الحرب السورية بالوثائق السرية**، مرجع سابق، ص 390

[4]: التدخل الإيراني في الملف السوري، مركز الجزيرة للدراسات، 2012/8/11، تاريخ الدخول 2017/4/3، عبر https://goo.gl/3FsTqm

"في العام 2004 كانت سوريا وإيران قد وقعتا اتفاقاً للتعاون الاستراتيجي، يشمل التعاون الأمني والعسكري، وقيل إنه يشمل صفقات لبيع الصواريخ الإيرانية إلى سوريا، فضلاً عن تعزيز التعاون الاستخباري بين سوريا وإيران التي تزود بالفعل حليفتها بالعتاد والتدريب". كما إن الباحثة في المركز الأوروبي "نظرة إلى الشرق الاوسط" ايمانويل فيسيلي تذهب أبعد من ذاك التاريخ، لتؤكد "أن أول اتفاق للتعاون العسكري بين طهران ودمشق وقع في العام 1998. وحينها أعلن وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني، أن الاتفاقية تغطي أيضا المسائل الاستخبارية والأمنية، وخصوصاً في ما يتعلق بالمجموعات المعارضة"[1]. وعليه تعتبر إيران أن إرسال مستشاريها العسكريين ووجودها العسكري في سوريا مستند إلى الشرعية الدولية، كونه جاء بناءً على دعوة من الحكومة السورية المعترف بها من الأمم المتحدة حسب وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف[2].

قبل التدخل العسكري كان بعض المستشارين الإيرانيين في علم النفس الحربي يأتون إلى دمشق مع اندلاع الأزمة في العام 2011 للمساعدة على كيفية مواجهة التظاهرات. وقد قدموا للقيادة السورية مجموعة من الوثائق والكتب والمستندات التي يمكن تعميمها على المسؤولين السياسيين والعسكريين وبعض المستشارين الإعلاميين. حيث كانت النصائح الإيرانية تصب في خانة ضرورة مواجهة العدو بأدواته، أي مواقع انترنت مقابل مواقع انترنت، تظاهرات مقابل تظاهرات، إعلام مقابل إعلام. لكنها كانت تشير أيضا إلى خطوط حمراء، كمثل عدم دخول الشرطة والجيش حرم الجامعات، وعدم سقوط قتلى في الجامعات، وعدم نزع الحجاب أو النقاب عن أي فتاة، والانتباه إلى أن العدو قد يفعل هذا لإثارة الشعور الديني، وخصوصاً عدم الدخول إلى حرمات المساجد، إذ يمكن الدخول الأمني عبر أشخاص مدنيين فقط للمراقبة وليس لانتهاك حرمة المسجد. هذه المساعدات الإيرانية منذ الأشهر الأولى للحرب في سوريا توضح أن طهران وقفت منذ البداية إلى جانب حليفتها. حتى ولو أن وثيقة جرى نشرها على موقع ويكيليكس في شباط 2012 كشفت في مضمونها "أن إيران لم تستبعد تنحي الأسد"، وقد وضع مقربون من القيادة السورية هذه الوثيقة في خانة "السعي إلى دق أسافين بين حليفين في لحظة مفصلية لكل منهما"[3].

بعد زيارة سعيد جليلي المذكورة إلى سوريا، كشفت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأميركية في 28 آب 2012، أن إيران أرسلت قادة من النخبة الإيرانية والحرس الثوري والمئات من جنود المشاة إلى سوريا لدعم

---

[1]: سامي كليب، **الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج: الحرب السورية بالوثائق السرية**، مرجع سابق، ص 390

[2]: ظريف: مستشارونا العسكريون في سوريا بدعوة من دمشق، BBC، 2018/4/4، تاريخ الدخول 2018/4/4، عبر https://goo.gl/2pzQtn

[3]: سامي كليب، **الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج: الحرب السورية بالوثائق السرية**، مرجع سابق، ص 397

الرئيس بشار الأسد في صد المعارضة المسلحة. ونقلت عن القائد في الحرس الثوري الإيراني العميد سالار أبنوش أن إيران دربت أعضاء الأجهزة الأمنية السورية في مجال الأمن والتجسس على المعارضين، وأن قرار إرسال أفراد الحرس الثوري الإيراني يأتي بعد هجمات الثوار على حلب ودمشق، والانفجار الذي أودى بحياة 4 من كبار القادة السوريين في 18 تموز 2012[*]. كما نقلت الصحيفة الأميركية المذكورة عن عضو في الحرس الثوري الإيراني أن قائد قوة القدس الجنرال قاسم سليماني ناقش مع آية الله خامنئي بأن القتال من أجل سوريا جزء حيوي من عملية الحفاظ على محور المقاومة[1].

ثانياً: التدخل الإيراني عبر الحلفاء

لم يشارك الحرس الثوري في الأزمة السورية لمساندة النظام بمفرده، إنما كان إلى جانبه من اشتهر تسميتهم بـ "الحلفاء" الذين يعملون في إطار "قوة القدس" وهم مجموع التنظيمات المسلحة التابعة لإيران في المنطقة، من أفغانستان (فاطميون) وباكستان (زينبيون) والعراق (حيدريون) ولبنان (حزب الله). إضافة إلى مشاركة الفصائل الفلسطينية الموالية للنظام السوري (فتح الانتفاضة، الجبهة الشعبية–القيادة العامة) في القتال إلى جانب الجيش السوري وقوات الدفاع الوطني واللجان الشعبية السورية.

أدركت إيران مع بداية الأزمة أن سقوط الدولة السورية قد يعرض علاقتها مع حزب الله إلى خطر كبير. حيث تعتمد الجمهورية الإسلامية على سوريا كمعبر أساسي لتمرير الأسلحة والأموال إلى حزب الله. كذلك فإن اعتراض تركيا لشحنات الأسلحة الإيرانية المرسلة إلى سوريا هو أمر يثير قلق النظام الإيراني بشكل خاص، وعليه فإن سقوط حكومة الأسد من شأنه أن يعرقل إمدادات الأسلحة الإيرانية إلى حزب الله[2].

ومن هنا فإن حزب الله الذراع الأساسي لإيران في المنطقة، يعتبر من أبرز "الحلفاء" الذين شاركوا في القتال إلى جانب الجيش السوري ومؤازرته. الحزب الذي صار مع تولي الرئيس بشار الأسد للسلطة عام 2000 حليفاً إستراتيجياً ليس بالشعار فقط، وإنما بالممارسة وبالعلاقة المباشرة والعميقة أيضاً. حيث تعددت اللقاءات

---

*: وقع الإنفجار في مبنى الأمن القومي وسط مدينة دمشق. وأدى إلى مقتل وزير الدفاع السوري داود راجحة، ونائبه آصف شوكت صهر الرئيس بشار الأسد، إضافة إلى رئيس خلية إدارة الأزمة السورية حسن تركماني، ورئيس مكتب الأمن القومي هشام بختيار. وإصابة وزير الداخلية محمد الشعار.

1 : Iran said to supply Syria with elite force, UPI, 28/8/2012, on 17/9/2017, in https://goo.gl/ES8yA4

2: Stephen Larrabee, and Alireza Nader, “Turkish–Iranian Relations in a Changing Middle East”, Natuional Defense Research Institute (RAND), California, 2013, p. 9

بين الرئيس السوري وبين الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله وإيران. وخلافاً لوالده الرئيس حافظ الأسد الذي قمع المنزلة السياسية التي حظي بها حزب الله عام 1996 بعد الازدياد المفاجئ لشعبية التنظيم في أعقاب عملية "إسرائيل" عناقيد الغضب، سمح الرئيس بشار الأسد لحزب الله بإقامة منطقة خاصة به في جنوب لبنان بعد الانسحاب الإسرائيلي عام 2000[1]...

وعلى الرغم من تلقي الحزب انتقادات حول مشاركته في الحرب السورية من خصومه في الداخل اللبناني، نذكر منها تصريح رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع عام 2013 بأن تدخل حزب الله بسوريا لن يجلب سوى الخراب للبنان[2]. كما من دول المحيط الإقليمي التي صممت على إسقاط النظام السوري، إلى الحد الذي دفع وزير العدل التركي حينها بكير بوزداغ إلى عدم التردد في وصف حزب الله بعد معركة تحرير القصير (2013) بأنه "حزب الشيطان"[3]. إلا أن الحزب اعتبر هذه المشاركة في إطار الدفاع عن المقدسات الإسلامية في سوريا ومواجهة المشروع الهادف إلى تدمير محور المقاومة. كذلك فإن "مشاركة حزب الله في الحرب السورية جاءت تلبية لدعوة النظام السوري، وهذه المشاركة أتت في إطار مكافحة الإرهاب وإنقاذ المنطقة من الخطر الإرهابي ولمصلحة سوريا والعراق ولبنان نفسه" وفق تصريح للسفير الروسي في لبنان "ألكسندر زاسبيكين" خلال مقابلة تلفزيونية[4].

وفي هذا الصدد أوضح نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم[5] في تقييم شامل لمشاركة الحزب في الحرب السورية، "أنه عندما قرر حزب الله أن يشارك في مواجهة التيارات التكفيرية والمجموعات المعادية للنظام السوري، انطلق من فكرة جوهرية لها علاقة بنصرة وحماية سوريا المقاومة، التي تعتبر جزءاً من محور المقاومة، والتي يعتبر استمرارها بصيغتها المقاومة سنداً ودعماً سواء على المستوى العسكري أو السياسي، نظراً لأهمية التواصل الجيوسياسي الموجود، ما يساعد على أن يستمد حزب الله قوته من سوريا المقاومة، فإذا لم تعد موجودة أو انقلب دورها إلى الدور الآخر المعادي من الموقع الإسرائيلي، فهذا يعني أنه سيخسر

---

[1]: سامي كليب، **الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج: الحرب السورية بالوثائق السرية**، مرجع سابق، ص 412

[2]: جعجع: تدخل حزب الله بسوريا لن يجلب سوى الخراب للبنان، العربية نت، 2017/5/29، تاريخ الدخول 2016/6/18، عبر https://goo.gl/E3UECk

[3]: محمد نور الدين، **تركيا والربيع العربي: صعود العثمانية الجديدة وسقوطها**، رياض الريس للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 2015، ص 407

[4]: سفير روسيا بلبنان نرفض إبعاد حزب الله من الحكومة، مركز الجزيرة للدراسات، 2017/11/18، تاريخ الدخول 2017/11/20، عبر https://goo.gl/FeaXqM

[5]: نعيم قاسم، نائب الأمين العام لحزب الله، مقابلة أجراها الباحث، حارة حريك، 2017/5/2

طريقاً للدعم المقاوم وحليفاً كجزء من منظومة الحلفاء، وهذا ما يؤثر على مستقبل الصراع مع العدو الإسرائيلي، وعلى النتائج التي يمكن أن يحصل عليها".

وأضاف "أن تدخل حزب الله في سوريا بعد مرور حوالي سنتين من الأزمة السورية (2013)، يعني أنه لم يكن في البداية مقرراً التدخل، طالما أن النظام يستطيع أن يعالج وضعه، ويستطيع أن يواجه هذا التحدي الدولي في الواقع، لأن هذه المجموعات المسلحة كانت مدعومة دولياً من اللحظة الأولى".

وأشار إلى "أنه عندما أحس حزب الله بالخطر على النظام السوري، وكذلك من خلال التواصل المشترك الذي كان يحصل بشكل دائم بين حزب الله والقيادة السورية، وبين حزب الله والقيادة الإيرانية والقيادة السورية، تم الاستنتاج بأن بعض المساهمة من قبل حزب الله يمكن أن تؤثر في حماية النظام وحماية الدور السوري المقاوم، ولذا بدأ تدخل حزب الله، وكان يتوسع تدريجياً بحسب الحاجة وبحسب تقدير الحزب أن المواقع التي يدافع عنها أو يحررها هي مواقع تدخل في إطار المنظومة الاستراتيجية لرؤية الحزب، أي إن الحزب لم يضع في برنامجه تحرير كامل الأرض السورية المعتدى عليها من قبل التكفيريين والمسلحين، بل ركز على الدفاع عن مفاصل أساسية تعتبر مهمة لبنية الدولة السورية، وأيضا مهمة في التواصل مع لبنان، ولذا كان الاهتمام الكبير بدمشق والقلمون وحمص وحلب كنقاط قريبة واستراتيجية ومؤثرة بكل المعاني سواء كانت المعاني المتواصلة مع المقاومة في لبنان أو المعاني الخاصة بقيام الدولة السورية".

كما قال الشيخ قاسم "إن حزب الله يعلم أنه في سنة 2012 أعلن المسلحون قرار غزوة دمشق، التي كانوا يقصدون من خلالها إسقاط العاصمة تحت عنوان أن من يأخذ العاصمة يأخذ الدولة، فكان تدخل الحزب في العاصمة هو معاكس تماماً لهدف المسلحين والتكفيريين".

واعتبر "أنه اذا ما قارنا ما حصل خلال السنوات الست وحجم مشاركة حزب الله والأثر الذي تركه حزب الله في هذه المشاركة، نجد أنه باعتراف الجميع كان لحزب الله الدور المهم في المساعدة على صمود النظام السوري ومنع سقوطه، ولا ننسى أن تجربة حزب الله مع إسرائيل كان لها الانعكاس المهم في داخل سوريا لأن مواجهة المسلحين لا تنفع بالشكل الكافي من قبل الآليات النظامية التي تعتمدها الجيوش النظامية، بينما كان حزب الله يتمتع بقدرة مرنة تنسجم مع آليات عمل المقاومة في مواجهة المجموعات المسلحة، وهذا ما حقق إنجازات مهمة وتحرير لعدة اماكن، بل حقق فائدة للجيش السوري في اكتساب خبرات جديدة وآليات عمل جديدة تنسجم مع التحدي الذي واجهوه مع المسلحين، أضف إلى ذلك استطاع حزب الله بمشاركته خلال هذه الفترة أن يحمي كل المنطقة الشرقية للبنان والمتاخمة لسوريا من جهة القلمون والقصير ولم تعد هناك إلا بقعة واحدة محصورة في عرسال (تم تحريرها بشكل كامل من قبل الجيش اللبناني وحزب الله في

آب 2017)، وهذه نقطة مهمة جعلت حماية القرى البقاعية والمنطقة بشكل عام من التكفيريين، حماية منعت إقامة إمارات كان يمكن لها أن تمتد إلى لبنان وتعطي رصيداً داعماً وتفجر الوضع الداخلي اللبناني".

وبناءً على ما تقدم أوضح نائب الأمين العام لحزب الله مجموعة الأهداف التي حققها تدخل الحزب في سوريا، أهمها ما يلي[1]:

1- "ساهم حزب الله بمنع سقوط سوريا المقاومة، وثبت دعائمها أكثر، ما يساعد سوريا الآن أن تفاوض من موقع الدولة لإعطاء صورة سوريا المستقبلية، التي يكون النظام الحالي مؤثراً أساسياً فيها، وليس على هامش النظام المستقبلي.
2- تمت حماية قرى البقاع من التيارات التكفيرية سواء من موقعها في داخل سوريا، أو من امتداداتها التي يمكن أن تنعكس على لبنان.
3- اكتسب شباب حزب الله خبرات جديدة مهمة جداً على المستوى العسكري، وعلى مستوى الإدارة المتكاملة للنيران، والتي لم تكن متوافرة عند الحزب، خاصة أن القتال في سوريا كان فيه تحرير مناطق والتثبيت فيها، وهذه من الأعمال التي لم تكن تقوم بها المقاومة في لبنان، حيث كانت تكتفي بسياسة الكر والفر، وبالتالي هذا يختلف من حيث الخبرة المحصلة في سوريا، والامكانات التي استخدمت، والتي تنسجم مع وضع المعركة.
4- اعتبر أن حزب الله وفر الحماية للبنان، لأن لبنان يتأثر بما يجري في سوريا، وعندما يتغنى العالم اليوم عن المعجزة اللبنانية، بأنه بقي مستقراً رغم ما حصل في سوريا، في الواقع هذا نتيجة أداء حزب الله، الذي منع ميدانياً انتقال الأزمة من سوريا إلى لبنان، وبوجوده في الداخل اللبناني لم يقبل أن ينجر إلى الفتنة الداخلية كجزء من آثار الحرب السورية، فتلاقى الموقفان من سوريا ومن لبنان عند نقطة مركزية اسمها الاستقرار، التي رعاها حزب الله بشكل مباشر، ما أدى إلى حماية لبنان، وهذه نتيجة مهمة.
5- استطاع حزب الله أن يكون عنصراً فاعلاً في محور المقاومة الممتد من لبنان إلى سوريا إلى إيران، ويمكن أن نضم المقاومة الفلسطينية والمقاومة العراقية وكل ما يحصل في هذه المنطقة... ليكون من نتائج دور حزب الله وعمله أنه قدم مساهمة كبيرة جداً في قوة محور المقاومة، وهذا ما برز بشكل مباشر، والآن كل العالم يتحدث عن دور إقليمي لحزب الله، وهذا الدور الإقليمي لم يتبلور إلا بالمعركة في سوريا. وهذا لا يعني أن الحزب يبحث عن دور إقليمي، وإنما النتيجة الميدانية أثبتت هذا الدور الذي انعكس بشكل مباشر على حماية سوريا، ومنع التكفيريين من تحقيق أهدافهم.

[1]: نعيم قاسم، مرجع سابق.

6- أخيراً يكفي أن ننظر إلى مشهد القرار الدولي–العربي–التركي، الذي كان يؤكد على ضرورة إسقاط الدولة السورية لمصلحة إنشاء الشرق الأوسط الجديد من البوابة السورية، لنستنتج بعد ست سنوات أن الحزب كان مشاركاً أساسياً في إسقاط مشروع الشرق الأوسط الجديد من البوابة السورية، وكذلك كان له الدور الأساس في تعطيل مشروع متكامل وخطير كانت تريده أميركا في المنطقة بما يخدم إسرائيل ومشروعها بشكل عام".

تجدر الإشارة إلى أن "إسرائيل" كانت قد عبّرت بصراحة أنها تقف وراء الحرب في سوريا، وقد جاء ذلك على لسان رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو، الذي حدد شروطاً لإقرار السلام في سوريا، وكشف أن الحرب في سوريا تستهدف المقاومة المناهضة لـ "الصهاينة"[1].

وفي إطار التشديد على أن هدف حزب الله الأساسي لا يزال تحرير فلسطين المحتلة وإزالة "إسرائيل" من الوجود، قدم الشيخ قاسم الانعكاسات الأساسية لتجربة مشاركة حزب الله في سوريا، وتوظيفها في مشروعه الأسمى، كما يلي[2]:

1- "إن الحزب اكتسب خبرات وإمكانات وقوة إضافية يمكن أن تساعد في أي حرب مستقبلية مع إسرائيل بطريقة مختلفة عن الحروب السابقة معها، وذلك لمصلحة التطور والإنجاز الأفضل والأقوى والأسرع في آن معاً.
2- نجح حزب الله في أن يبقي الميدان اللبناني في حالة جهوزية مع إسرائيل في الوقت نفسه الذي كان يشارك فيه في الأزمة السورية، حيث كان الرهان الإسرائيلي أن يغرق حزب الله في الأزمة السورية فيستنزف ويخسر قدرته على المواجهة في لبنان، فتبين أن الحزب بأدائه والنتائج التي حصلت، لم يستنزف لأنه استقطب طاقات جديدة، وإمكانات جديدة، وأيضا حافظ على وتيرة الجهوزية في لبنان مع ما يعنيه حضوره في سوريا من امتلاك مقومات إضافية تخدم جهوزية لبنان، وتخدم أي معركة مستقبلية، وهذا طبعاً إنجاز يصب في مواجهة الإسرائيلي.
3- أدار حزب الله ببراعة منظومة الردع لإسرائيل في قلب الأزمة في سوريا، وهذا يعني بأن إسرائيل لم تعد تواجه حزباً عادياً أو صغيراً، بل أصبحت تواجه منظومة متكاملة قادرة على أن تربك كل الجبهة

---

[1]: قاسم شعيب، المقاومة الواثقة والهلع الإسرائيلي، الميادين.نت، 2017/9/14، تاريخ الدخول 2018/2/1، عبر https://goo.gl/dqcsjg

[2]: نعيم قاسم، مرجع سابق.

الداخلية من أولها إلى آخرها، وهذه هي نقطة ضعف الإسرائيلي، وهذه هي نقطة الردع الموجودة لدى حزب الله.

4- في الخلاصة، ما جرى في سوريا كان ابتداءً جزءاً لا يتجزأ من ضرب الأيادي الإسرائيلية الجديدة، وفي النتيجة حصل حزب الله على قوة إضافية لمنع الاحتمالات المستقبلية الإسرائيلية في العدوان من أن تحقق أهدافها على لبنان".

كلام نائب الأمين العام لحزب الله، يوضح بأن الإستراتيجية العسكرية الإيرانية تجاه الأزمة السورية، استفادت من مجموع قوى "محور المقاومة" المحسوبة على الجمهورية الإسلامية، وعلى رأسهم حزب الله اللبناني، وذلك لتعزيز الحضور الإيراني في سوريا إلى جانب القوات الحكومية، وتوظيفها في مؤازرة الجيش السوري، وتمكينه من الصمود والتصدي ميدانياً بوجه الجماعات المسلحة المعارضة العابرة للحدود والمدعومة من دول إقليمية بشكل أساسي أبرزها السعودية وقطر وتركيا. وبالتوازي مع ذلك فإن هذه القوى التي تضع قتال "إسرائيل" على رأس أهدافها، لم تحرف وجهتها، بل اعتبرت قتالها في سوريا هدفاً تكتيكياً يخدم هدفها الإستراتيجي، وهو "إزالة إسرائيل من الوجود".

وعليه، نجد أن لمشاركة إيران وحلفائها دوراً هاماً في صمود الدولة السورية في أزمتها، حيث عملت منذ البداية بكل إرادة وتصميم على صد الهجمة بالدفاع المستميت عن سوريا الركن الأساسي في "محور المقاومة"، وقد ترافق ذلك مع توافر غطاء سياسي دولي في مجلس الأمن من قبل روسيا والصين، ما قطع الطريق على إمكانية التدخل الخارجي المباشر عسكرياً، ما وفر للنظام وحلفائه فرصة الثبات والعمل التدريجي على تغيير معادلة الصراع الميداني والسياسي. كما إن التدخل الروسي المباشر وخصوصاً الدعم الجوي للجيش السوري وحلفائه، والذي حصل في لحظة مفصلية من العام 2015 كادت تحسم المعركة لصالح أعداء الحكومة، شكل ثقلاً كبيراً في إعادة تشكيل الحرب، ونسج خيوط الشراكة الإيرانية–الروسية لتثبيت الحكومة السورية. ومن المفيد الإشارة إلى أن هذا التدخل جاء على أثر اجتماع عقد في موسكو في تموز 2015، حيث فتح أحد كبار الجنرالات الإيرانيين وهو قائد "قوة القدس" قاسم سليماني خريطة سوريا

ليشرح لمضيفه الروسي الرئيس فلاديمير بوتين كيف يمكن أن تتحول سلسلة من الهزائم التي مني بها النظام السوري إلى انتصار بمساعدة روسيا[1].

الفقرة الثالثة: الإستراتيجية الاقتصادية

كما في المساعدات العسكرية والسياسية، فإن إيران الخبيرة بتفادي الحصار الاقتصادي، بدأت باكرا التنسيق مع القيادة السورية لوضع خطة استباقية ضد العقوبات. حيث كان النفط السوري هو ابرز المستهدفين بالعقوبات، ذلك ان نسبة 90 بالمئة منه كانت تذهب إلى اوروبا والبقية إلى تركيا. وكان النفط يؤمن 25 بالمئة من الإيرادات الحكومية لسوريا قبل الأزمة. وقد سعت القيادة السورية بداية للاتفاق مع الهند لكن مسألة الضمانات حالت دون ذلك. وحتى صيف 2012 كانت خسارة سوريا بسبب العقوبات على النفط تخطت 4 مليارات دولار. حيث أوقفت الدول الخليجية استثماراتها الكبيرة التي لم تكن تقتصر على السياحة والعقارات، بل كانت تمتد إلى الصناعة والطاقة والتقنية والخدمات المالية (مثلا قطر وحدها نحو 6 مليارات دولار)، ولم تجد سوريا سوى 3 اتجاهات رئيسية هي إيران وروسيا والعراق وأيضاً لبنان، ولكن على مستويات أقل بكثير[2].

لقد شكل البعد الاقتصادي في سورية منعطفاً مهماً في مسار العلاقات مع إيران، فعندما كان هنالك محاولات من أطراف خارجية لسحب أموال ورفع الأسعار لضرب الليرة السورية، بادرت الجمهورية الإسلامية إلى بيع النفط والغاز بالليرة السورية الأمر الذي نال تقديراً كبيراً من قبل المسؤولين السوريين[3].

كذلك فإن طهران التي تمتلك خبرة مهمة في مجال الالتفاف على العقوبات، ساعدت الاقتصاد السوري عبر تقديمات مالية مباشرة، أو عبر تشجيع حكومة نوري المالكي في العراق على توسيع إطار التعاون الاقتصادي معه، خصوصاً أن بغداد كانت رفضت العقوبات الاقتصادية التي فرضتها جامعة الدول العربية على سوريا[4]... كما إن وزارة الطاقة الإيرانية ووزارة الكهرباء السورية قد وقعتا مع بداية العام الثاني للحرب

---

[1]: ليلى بسام، وتوم بيري، الدور الروسي في سوريا تبلور في اجتماع مع الإيرانيين في موسكو، وكالة رويترز، 2015/10/6، تاريخ الدخول 2017/2/24، عبر https://goo.gl/ThA2Se

[2]: سامي كليب، **الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج: الحرب السورية بالوثائق السرية**، مرجع سابق، ص 399

[3]: بيع نفط إيراني بالليرة السورية...عربش: دعم رمزي ومعنوي لعملتنا الوطنية، موقع أخبار النفط والغاز السوري لحظة بلحظة، 2011/5/9، تاريخ الدخول 2017/8/13، عبر https://goo.gl/uGSAZd

[4]: عبد الحافظ الصاوي، أثر العقوبات الاقتصادية على سوريا، مركز الجزيرة للدراسات، 2011/11/30، تاريخ الدخول 2017/9/14، عبر https://goo.gl/6Kg8Tf

(2012) مذكرة تفاهم حول توريد الطاقة الكهربائية إلى سوريا وتوريد التجهيزات لشبكات النقل والتوزيع وإنشاء مشاريع محطات توليد تقليدية وأخرى عاملة بالطاقة المتجددة[1]. وقد قدر أن حجم ما تحملته إيران في الأزمة السورية بلغ خلال عام 2012 و2013 ما بين 14 إلى 15 مليار دولار بعد أن فقدت الحكومة السورية جميع إيراداتها، كما قدرت الأمم المتحدة إنفاق إيران في سنوات ما بعد 2013 بـ 6 مليارات دولار سنوياً. ويقول صندوق النقد الدولي إن خطوط الائتمان[*] هي شكل الدعم الرسمي الوحيد الذي قدمته إيران للحكومة السورية خلال الأعوام 2011 حتى 2015، حيث قدر الصندوق مجموع مساعدات إيران للحكومة السورية في هذا الإطار بخمسة مليارات و870 مليون دولار[2].

وفي ظل الأضرار التي لحقت بمحطات توليد الكهرباء السورية بسبب الأزمة، والتي أدت إلى تقنين ساعات الكهرباء، وقّعت دمشق في 4 ديسمبر 2013 أربعة عقود في مجال الطاقة الكهربائية قيمتها أكثر من 16 مليون دولار مع شركة "سنير" و "مبنى" الإيرانيتين، لتوريد تجهيزات لصالح مشروعات في قطاع توليد الطاقة الكهربائية والتوزيع[3].

بناءً على المعطيات المتوفرة حول الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأزمة السورية، لم تترك إيران وسيلة لدعم حليفها النظام السوري إلا وقدمتها في خلال الحرب. حيث أدركت أنها هي المستهدفة وقررت خوض الحرب على أرض سوريا. ومما يمكن إضافته في هذا الإطار وفي تدعيم الرؤية الإيرانية هو قول الكاتب البريطاني الشهير روبرت فيسك، في مقال نشرته صحيفة "الاندبندنت" في 28 تموز 2012، إن "ثمة حرب أكاذيب تشنها الحكومات في الشرق والغرب على السواء، ضد سوريا، لا رغبة في وقف القتل وسفك الدماء الذي تشهده سوريا في الوقت الراهن، وإنما الرغبة في توجيه صفعة لإيران، وإن السعي وراء ضرب الدكتاتورية السورية لا يعود إلى محبة الغرب للشعب السوري او كراهيته لبشار الأسد، وليس بسبب الغضب من روسيا

---

[1]: سوريا وإيران توقعان مذكرات تفاهم في مجالات الكهرباء والصحة والمياه، دي برس، 2012/7/27، تاريخ الدخول 2017/8/13، عبر https://goo.gl/XcbYq8

*: خط الائتمان هو عقد بين مؤسسة مالية وأحد زبائنها، وبلغة أبسط هو تحديد سقف لسلفة مالية بعيدة أو قصيرة الأمد، مثلاً خط ائتمان بمليار دولار من إيران إلى سوريا يعني أن دمشق تستطيع الشراء من إيران سلعاً بقيمة مليار دولار كحد اقصى، أو تستقرضه نقداً وفق شروط العقد، لكنها في المقابل عليها أن تدفع الأرباح وفق العقد أو سداد المبلغ كاملاً في الموعد المحدد.

[2]: علي قديمي، الحرب السورية: نزيف إيران المستمر، BBC، 2018/3/1، تاريخ الدخول 2018/3/18، عبر https://goo.gl/he4f8E

[3]: شنين المهدي، مرجع سابق، ص 181

حيال موقفها ووقوفها إلى جانب النظام السوري، بل بسبب رغبة الغرب في توجيه ضربة إلى النظام في إيران من خلال ضرب حليفته سوريا"[1].

كما يمكن الإشارة أيضاً إلى تحليل صحيفة "نيويورك تايمز"، في تقرير نشرته في 24 أيار 2012، حين اعتبرت: "أن سقوط الأسد سيضعف محور إيران–سوريا–حزب الله، وهو الهدف الذي سعت اليه طويلا دول عربية توصف بأنها معتدلة، بالإضافة إلى الولايات المتحدة. وهذا السقوط سيضع حدا لأهم وآخر موطئ قدم لإيران في العالم العربي، كما إنه سيقوض دور إيران كدولة راعية للثوار في الشرق الاوسط، وهو هدف تسعى إلى تحقيقه الدول العربية المعتدلة والولايات المتحدة منذ مدة طويلة، وإن أسوأ ما قد يحدث من وجهة نظر طهران، هو أن حزب الله، الذي يعد آخر حليف ثوري لإيران وسوريا ويتمتع بنفوذ كبير في لبنان، سوف يخسر واحدة من أهم الجبهات التي تزوده بالسلاح والمال، وقد يتداعى التوازن الطائفي الهش في لبنان، مما يزيد من خطر نشوب حرب أهلية أخرى"[2].

لقد طرحت مراراً خلال سنوات الأزمة السورية فكرة مفادها "من يقود الآخر، سوريا أم إيران؟" وذلك مع ازدياد دور إيران وحضورها في سوريا. ترافق ذلك مع تصريحات إيرانية تدعم هذه الإشكالية، ومنها حديث وزير الأمن الإيراني الأسبق حيدر مصلحي بأن "إيران باتت تسيطر على 4 عواصم عربية هي بغداد وصنعاء ودمشق وبيروت"[3]. وحديث نائب قائد الحرس الثوري الجنرال حسين سلامي "إن المسؤولين في إيران ما كانوا يتوقعون هذا الانتشار السريع للثورة الإسلامية خارج الحدود لتمتد من العراق إلى سوريا ولبنان وفلسطين والبحرين واليمن وأفغانستان"[4]... مثل هذه التصريحات أثارت استياءً حتى داخل سوريا وعند بعض القيادات السياسية والعسكرية خصوصاً أن مقالات كثيرة وتصريحات راحت تقول إنه لولا إيران وحزب الله لانهزم الجيش السوري، إلا أن ذلك لم يتخط حد الانزعاج وأثبت عمق التحالف بين إيران وسوريا وقوى "محور المقاومة" وبعده الإستراتيجي.

1: Robert Fisk, Syrian war of lies and hypocrisy, Independent, 28/7/2012, on 18/1/2017, in https://goo.gl/VQBz6v

2: Neil Macfarquhar, Iran Is Seeking Lebanon Stake as Syria Totters, The New York Times, 24/5/2012, on 17/8/2017, in https://goo.gl/ZSXiHt

3: صالح حميد، وزير إيراني سابق: نسيطر على أربع عواصم عربية، العربية، 2015/4/2، تاريخ الدخول 2017/2/13، عبر https://goo.gl/rhdhvm

4: عزيز مطهري، إيران... تاريخ من التفاخر بالتدخل في شؤون دول المنطقة، الشرق الأوسط، 2017/11/4، تاريخ الدخول 2017/12/8، عبر https://goo.gl/SzXsLL

ومع تسارع أحداث الأزمة، أصبحت سوريا أبرز ساحات الصراع والتنافس في الشرق الأوسط بين القوى الدولية والإقليمية. وقد ساهمت الأزمة في رفع مستوى التحالف بين سوريا وإيران التي وقفت إلى جانب الرئيس بشار الأسد وقيادته وجيشه سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، لما يمثله دور سوريا الجيواستراتيجي كدولة حليفة من جهة، ومن جهة ثانية حلقة وصل وجسر عبور بين الجمهورية الإسلامية ومختلف قوى "محور المقاومة".

المبحث الثالث: الإستراتيجية التركية تجاه الأزمة السورية

مرت العلاقات التركية–السورية، تاريخياً بمراحل وتحولات عديدة. فمنذ "اللحظة السلجوقية"، مروراً إلى "اللحظة العثمانية" حيث كانت سوريا تقع ضمن الأراضي الواقعة تحت سيطرة الخلافة، ومن ثم وصولاً إلى "اللحظة الجمهورية" تأرجحت العلاقات التركية–السورية بين التحسن والعداء حسب المصالح والمواقف الدولية والتحالفات التي تؤثر على مواقفهما[1]. وكانت تطورات السياسة الداخلية مع الرئاسة الجديدة في سوريا (2000) ووصول "حزب العدالة والتنمية" إلى الحكم في تركيا (2002)، مع جملة التغييرات التي تبعت ذلك قد أوجدت مرحلة من التطور شكلت معقد أمل للجانبين[2]، حيث خصت استراتيجية تركيا الخارجية الحديثة سوريا بما لم تخص غيرها، وجعلتها بمنزلة "حجر الزاوية" في سياستها في الشرق الأوسط، فهي "البوابة" للعالم العربي وهي "الحديقة الخلفية" وهي "الشريك الاستراتيجي"، وترتبط معها بعلاقات الدين والتاريخ، وتتشارك معها بحدود طويلة تضم على جانبيها خليطاً من القوميات المشتركة. كما تمثل سوريا أهمية متضمنة، لم يصرح بها مسؤولو تركيا، فهي تضم "الكتلة السنية" الأكبر المحاذية لتركيا، والتي تشكل معها "حائط صد" في وجه أي استدعاء للتنافس الطائفي، وبخاصة في ما يتعلق بـ "توازن القوى الاستراتيجي" مقابل إيران التي عملت على توسيع نفوذها من لبنان إلى العراق[3].

ومن هنا، وصلت العلاقات التركية–السورية قبل نحو سبعة أشهر من بداية الاحتجاجات في سوريا إلى مستوى القمة على غالبية الصعد، إذ وقع الجانبان على عشرات الاتفاقيات، وتم فتح الحدود وإلغاء تأشيرات المرور، ومارس الجانبان معاً سياسة مشتركة هدفت إلى منع إقامة كيان كردي في المنطقة، وشكل البلدان

---

[1]: محمد التلولي، السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا 2002–2008، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر–غزة، 2011، ص 27

[2]: عقيل محفوض، **سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2009، ص 462

[3]: عماد يوسف، مرجع سابق، ص 80

"المجلس الأعلى الإستراتيجي للعلاقات". وللمرة الأولى في التاريخ تطورت العلاقات العسكرية بينهما، فبعد أن وصلت الدولتان إلى حافة الحرب عام 1998[*]، وبعدما كان الجيش التركي طوال العقود الماضية –ولا يزال– يرتبط بعلاقات وثيقة مع "إسرائيل" على شكل تحالف ضد العرب، أجرى الجيشان التركي والسوري مناورات مشتركة خلال العام 2009[1]. كما صارت تركيا وسيطاً بين سوريا و"إسرائيل"، ورعت مفاوضات غير مباشرة بينهما.

الفقرة الأولى: الإستراتيجية السياسية

اعتُبرت تركيا من أكثر المتأثرين بالحراك الذي بدأ في سوريا في أعقاب أحداث "الربيع العربي"، حيث إن منطقة شرق الأناضول فيها تشكل امتداداً جيوسياسياً طبيعياً لسوريا، وكانت قلقة من أن تنتقل الأحداث الأمنية إليها، لذلك أبدت تخوفاً في البداية من الأحداث، ودعت القيادة السورية إلى اعتماد سياسة إصلاحية. وقد تجلى المنحى غير الودي للعلاقات بين الدولتين خلال اتصال رئيس الوزراء التركي آنذاك أردوغان بالرئيس السوري بشار الأسد يوم الجمعة في 26 آذار 2011[*]، والذي دام 40 دقيقة. ومن الملاحظ أن الأسابيع الأولى للاحتجاجات، لم تشهد أحداثاً تذكر في المناطق والبلدات السورية المتاخمة للحدود مع تركيا. إلا أن الأمر كان بدأ يتغير خلال أيار وحزيران 2011، حيث أعلن أردوغان "أن ما يرتكب في سوريا يشكل فظائع لا يمكن السكوت عنها" داعيا الرئيس الأسد للتخلي عن شقيقه ماهر بعدما عده "مسؤولاً عن قمع التظاهرات". وقال "إذا استمرت هذه الفظائع لن تدافع تركيا عن سوريا في المحافل الدولية"[2].

تجدر الإشارة إلى أنه وفقاً للتوجيه الإستراتيجي الذي رسمه أحمد داود أوغلو يمتد الدفاع عن الأناضول في عمق المناطق الشمالية لسوريا، لذا بدأت تركيا بالحديث عن إقامة منطقة أمنية في شمال سوريا[3]، وبعد ذلك راحت الأحداث الأمنية تتصاعد في شمال البلاد وكان أبرزها أحداث مدينة جسر الشغور في حزيران 2011

---

*: في تشرين الأول 1998 حشدت تركيا قوات عسكرية على مقربة من الحدود الجنوبية كتعبير عن استعداد جدي وتهيئة ميدانية لعمل عسكري وشيك، معلنة عزمها على الحرب إذا لم تنفذ سوريا مطالب محددة تخص "حزب العمال الكردستاني" وزعيمه عبد الله أوجلان. وانتهت الأزمة –بعد وساطات مصرية وإيرانية– بتوقيع اتفاقات أمنية جديدة في أضنة، تضمنت تعهدات متبادلة باتخاذ اجراءات أمنية ضد عمليات "إرهابية" وأعمال عنف قد تنطلق من داخل بلد باتجاه الآخر، وإجراءات بناء الثقة على الصعيد الأمني والسياسي.

1: إيمان دني، مرجع سابق، ص 147

*: ملحق رقم (1): محضر اتصال أردوغان بالأسد 26 آذار 2011

2: جمال واكيم، **صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011**، مرجع سابق، ص 206

3: عماد يوسف، مرجع سابق، ص 83

حيث قتلت جماعات مسلحة 120 من رجال الأمن –كان هناك نحو 70 عنصر أمن في المنطقة بأسرها، أما الخمسون الآخرون ذهبوا لمساعدتهم مما أدى إلى مقتلهم جميعاً– وهذا ما دفع الجيش السوري إلى القيام بعملية أمنية واسعة النطاق هناك، في خطوة لا تتهاون مع خرق الأمن تحت ساتر الإصلاح، وقد أدى ذلك إلى تهجير الآلاف نحو تركيا[1].

وفي 9 آب 2011 سارع وزير الخارجية التركي حينها أحمد داود أوغلو لزيارة دمشق ولقاء الرئيس بشار بحضور وزير الخارجية السوري وليد المعلم[*]، وقد أوضح محضر الاجتماع المفصلي هذا بين الأسد وداود أوغلو بوادر التحول والتصعيد في الإستراتيجية التركية تجاه سوريا على ضوء الأزمة، مظهراً مسائل عديدة وهامة، أبرزها[2]:

أ– "تحذير داود أوغلو للأسد من احتمال قيام دول الأطلسي بالهجوم على سوريا كما فعلوا في ليبيا، بقوله: إن الولايات المتحدة وبريطانيا والغرب أخطأوا في ليبيا والأحوال الإنسانية تتفاقم. نخشى أن يحاولوا المضي في مسار مشابه في سوريا. وقد تلقف المسؤولون السوريون هذا التحذير بكثير من الجدية لأنه صادر عن دولة عضو في حلف الأطلسي.

ب– محاولة تركيا الضغط على الأسد لإقناعه بأن ينفتح على "الإخوان المسلمين" وأن يسمح لهم بالعمل على نحو شرعي.

ج– طرح داود أوغلو أن يتم تقاسم الصلاحيات بين الرئاسة والحكومة، وأن يُصار إلى إلغاء المادة الثامنة[*] وتعديل الدستور وإجراء انتخابات، مع نصح ضمني للرئيس الأسد بعدم الترشح للرئاسة مجدداً. تجدر الإشارة إلى أن هذه المطالب هي نفسها التي صدرت لاحقاً وبصورة أكثر دقة في بيان جنيف 1 في 30 حزيران 2012[3].

---

[1]: سامي كليب، **الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج: الحرب السورية بالوثائق السرية**، مرجع سابق، ص 206

*: ملحق رقم (2): محضر لقاء الأسد مع أحمد داود أوغلو بحضور المعلم 9 آب 2011

[2]: سامي كليب، **الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج: الحرب السورية بالوثائق السرية**، مرجع سابق، ص 245

*: كانت تنص المادة الثامنة من الدستور السوري على "أن حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية". ألغيت في دستور الجمهورية العربية الجديد 2012.

[3]: للمزيد انظر: اتفاق جنيف 1، مركز الجزيرة للدراسات، 2014/1/26، تاريخ الدخول 2016/8/16، عبر https://goo.gl/aArVxK

د- وجه داود أوغلو نصيحة للأسد بالابتعاد عن روسيا والصين. كما دفعه للتشكيك بمستشاريه الأمنيين.

هـ- قيام داود أوغلو بتحديد وقت زمني للأسد لا يتعدى الأسابيع القليلة، لإجراء الإصلاحات أو الإعلان عنها والمباشرة بها، ودعوته إلى سحب الجيش فوراً، خصوصاً من حماه، مع إشارات حول الغضب السني في سوريا".

شعر الرئيس الأسد آنذاك أن "تركيا تريد تغيير النظام السياسي وليس المساعدة على التهدئة والاصلاح، وتريد إدخال الإخوان المسلمين بقوة إلى السلطة السورية. كما أيقن بأنها تريد تعزيز دورها الإقليمي على جسر الإخوان المسلمين. وأيقن أيضاً أنها تريد تقديم نفسها أنها حامية السنة في سوريا والمنطقة وتحقيق المطالب الغربية في تقزيم الدور السوري والمساهمة في إضعاف إيران" وفق المقربين من الرئيس السوري. وما أزعج القيادة السورية أيضاً أن داود أوغلو جاء يتحدث ليس على طريقة الصديق أو الأخ الناصح، وإنما كأستاذ مدرسة يلقي دروساً في كيفية التصرف داخلياً وخارجياً، ما اضطر الرئيس الأسد لتذكيره غير مرة خلال اللقاء، أنه هو الذي يقرر متى وكيف يجب أن يتصرف"[1].

في المقابل قال مسؤول تركي مقرب من داود أوغلو "إن وزير الخارجية التركي كان يريد فعلاً تجنيب سوريا ويلات الحرب. وكان مدركاً أن ثمة قراراً دولياً بضرب النظام السوري. قال إنه جاء ناصحاً الأسد كصديق وحليف وليس كعدو، ولذلك فهو حرص على استخدام عبارات حول العلاقة الشخصية التي تربط تركيا بالأسد وحول حب الشعب له. ثم إن الإدارة التركية آنذاك كانت قد بدأت تتعرض لضغوط هائلة من حلفائها في الأطلسي لإعلان القطيعة مع سوريا، كما تتعرض لضغوط الرأي العام التركي خصوصاً بعد دخول الجيش السوري إلى مدينة حماه"[2].

ومن هنا فإن الموقف التركي حيال الأسد بقي متردداً بعض الوقت، حيث أمل الأتراك بإقناع الرئيس السوري بتقديم تنازلات سياسية، وقد كانت تركيا تعتبر أنها قادرة على تزيين مثل هذه التنازلات للأسد، ومنها على وجه الخصوص توسيع مشاركة السنة والإخوان المسلمين في السلطة. هذا في أسوا الأحوال. أما في أفضلها بالنسبة إلى تركيا فكان الطموح إلى قلب النظام بغية إقامة نظام آخر دائر في فلك النهج الإسلامي لحزب

---

[1]: سامي كليب، **الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج: الحرب السورية بالوثائق السرية**، مرجع سابق، ص 245-246

[2]: المرجع أعلاه، ص 246

العدالة والتنمية والمنظمة الإخوانية في المنطقة. كما كانت الأدبيات التركية المعلنة من قبل أردوغان وداود أوغلو لا تخفي الرغبة في عودة تركيا إلى زعامة المنطقة[1].

كل التصريحات الرسمية التركية آنذاك كانت تصب في خانة إحياء مشروع عثماني قديم في المنطقة يعم مجمل الدول العربية المجاورة وتقوده تركيا. هكذا اعتقد أردوغان ومنظر سياسته الخارجية أحمد داود أوغلو. إذ قال أردوغان على نحو لا يمكن أن يكون أكثر وضوحا: "يسألوننا عن أسباب انشغالنا بسوريا. الجواب بسيط للغاية، لأننا بلد تأسس على بقية الدولة العلية العثمانية. نحن أحفاد السلاجقة. نحن أحفاد العثمانيين. نحن على امتداد التاريخ أحفاد أجدادنا الذين ناضلوا من أجل الحق والسلام والسعادة والأخوة... وأن حزب العدالة والتنمية هو حزب يحمل في جذوره العميقة روح السلاجقة والعثمانيين"[2]. كما تساءل وزير الخارجية التركية حينها أحمد داود أوغلو في مقابلته مع الكاتب جاكسون ديهيل في الواشنطون بوست: "ما المانع من أن تعيد تركيا بناء قيادتها داخل الأراضي العثمانية السابقة، مثل البلقان والشرق الاوسط وآسيا الوسطى؟"[3].

هكذا تحدثت القيادة التركية جهاراً. إضافة إلى التناغم مع الأجندة الأميركية، والذي يظهره تصريح هام لداود أوغلو بأن: "شرق أوسط جديد يولد في المنطقة وفكر هذا الشرق الجديد سترسمه تركيا التي ستقوده إلى التغيير وفقا لما يريده الأتراك... وكما نجح حزب العدالة والتنمية في تغيير وجه تركيا خلال 10 سنوات، فإنه سينجح في تغيير الشرق الأوسط، لأن تركيا باتت قوة تغيير في المنطقة ومركزاً لصناعة القرار والمستقبل"[4].

كان هذا الطموح التركي المفرح للإخوان المسلمين والمقلق لدول عربية كثيرة بما فيها تلك التي تناصب النظام السوري العداء، مثل السعودية والإمارات والكويت وغيرها، قد تزامن مع التوسع الكبير لجماعة الإخوان المسلمين في مصر والتطرف في إدارة معظم شؤون السلطة... وفي سوريا كان الإخوان ومناصروهم

---

[1]: سامي كليب، **الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج: الحرب السورية بالوثائق السرية**، مرجع سابق، ص 202

[2]: محمد نور الدين، **تركيا والربيع العربي صعود العثمانية الجديدة وسقوطها**، مرجع سابق، ص 169

[3]: Mohammad Al-Rawashdeh, Ali Abu Romman, The Impact of the Secular Traditions on the Development of the Turkish Political System, Research on Humanities and Social Sciences, Vol. 4, No. 6, 2014, p. 63

[4]: محمد نور الدين، شركاء لا أجراء، جريدة الشرق، 2012/5/5، تاريخ الدخول 2017/1/18، عبر https://goo.gl/wE56rC

يسيطرون على معظم مقاليد الائتلاف المعارض في الخارج ويلقون ترحيباً وتأييداً في الدول الغربية التي راحت تستقبل بعض قادتهم كرؤساء للدول[1].

ومع تسارع وتيرة أحداث الأزمة السورية، أخذت تركيا تقوم بدور الأب الروحي لبعض الجماعات المسلحة في المنطقة، وهي باحتضانها التيارات الإسلامية المعارضة في سوريا أرادت أن تكون صاحبة الكلمة الفصل مستقبلًا في حال تمكن هؤلاء من سلوك طريق السلطة كما فعل رفاقهم في مصر وتونس وليبيا والمغرب. مما يعظم دون شك نفوذ تركيا المتنامي أصلًا ليس في سوريا فحسب إنما في عموم المنطقة. وعلى الصعيد الجيوسياسي وهو الأهم، رأت تركيا أن تفرد إيران بالنفوذ في العراق خاصة بعد انسحاب الأميركيين مع وجود نفوذ إيراني كبير في سوريا، سوف يطوقها بهلال نفوذ إيراني يمتد من حدود أرمينيا إلى ساحل المتوسّط[2] لذلك استثمرت هذه الفرصة الذهبيّة لتصحيح موازين القوى لمصلحتها من خلال إصرارها على إسقاط النظام المؤيد لإيران في دمشق، وإنشاء نظام بديل يكون قريباً منها ويشكّل حليفًا إستراتيجياً لها[3].

بعد أشهر قليلة على أحداث درعا، كان رئيس الحكومة التركي حينها رجب طيب أردوغان قد باشر مخاطبة الأسد بمنطق الخصومة الواضحة من خلال قوله إنه "لا يمكن بناء الحكم على الدم، لأن من يبنون حكمهم على الدم سيذهبون بالدم، ونحن نتحرك بصبر وحذر ولكن بعد الاستشارات سنقول كلمتنا الأخيرة[4]. إلا أن لهجة الخطابة هذه تحولت بعد عام على الأحداث تقريباً أي في 5 أيلول 2012، إلى حد التهديد بأنه ذاهب مع رفاقه "لتلاوة الفاتحة فوق قبر صلاح الدين الأيوبي، ثم الصلاة في باحات جامع بني أمية الكبير، وزيارة تربة الصحابي بلال الحبشي، والإمام ابن عربي والكلية السليمانية ومحطة الحجاز". ولم يكتف برمي

---

[1]: سامي كليب، **الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج: الحرب السورية بالوثائق السرية**، مرجع سابق، ص 203

[2]: Mustafa Akyol, “Turkey vs. Iran: The Regional Battle for Hearts and Minds”, Foreign Affairs, 21/3/2012, on 13/2/2016, in https://goo.gl/XgZhdD

[3]: Bulent Aliriza, Stephen Flanagan, “The End of Zero Problems? Turkey and Shifting Regional Dynamics” Center for Strategic and International Studies (CSIS), 12/4/2012, on 13/2/2016, in https://goo.gl/d1UgWf

[4]: سامي كليب، أردوغان والأسد من انتصر فعلاً؟ جريدة السفير، 2017/9/5، تاريخ الدخول 2016/12/8، عبر https://goo.gl/eRmFLq

السهام على الأسد بل وجهها أيضاً إلى المعارضة التركية بالقول: "إن أحزاب المعارضة التركية التي ناصرت النظام السوري ستخجل في القريب العاجل من زيارة دمشق"[1].

لقد تحركت تركيا تجاه المشهد السوري كواحدة من أبرز اللاعبين الإقليميين، حيث أرسلت الموفدين، واحتضنت المؤتمرات، وأمنت المنبر الإعلامي للمراقب العام لحركة الإخوان المسلمين محمد رياض الشقفة، الذي دعا منه المحتجين في سوريا إلى التظاهر ضد الحكومة[2]، ثم عملت على تنسيق جهودها مع بلدان أخرى تقدم الدعم السياسي والمالي/ المادي للمعارضة (منها الولايات المتحدة وأعضاء آخرون في حلف شمال الأطلسي وبلدان عربية كالمملكة العربية السعودية وقطر)، والأهم من هذا وذاك وضعها الخيار العسكري على الطاولة[3].

وفي السياق نفسه، يروي المعارض السوري هيثم مناع الذي كان من الساعين لتجنيب المعارضة الوطنية الحؤول دون الضغوط القطرية والتركية المؤيدة للإخوان، وفي إشارة إلى الحلف الدولي والإقليمي على سوريا الذي مزج بين الإخوان والتكفيريين لفترة يعتد بها، أنه في دراسة أجراها "المعهد الإسكندنافي لحقوق الإنسان" الذي يرأسه، تم إحصاء 250 عملية مشتركة موثقة بالفيديو نفذها الإخوان المسلمون بالاشتراك مع جبهة النصرة والجبهة الإسلامية وغرباء الشام وغيرهم الذين صاروا في ما بعد عند داعش... إضافة إلى أن أول مقابلة مع زعيم جبهة النصرة أبو محمد الجولاني كانت عبر قناة الجزيرة القطرية، التي ساهمت أيضاً في الترويج لحركة أحرار الشام[4].

ويضيف مناع في دلالة إلى الدور التركي المتصدر إلى جانب الأدوار الأطلسية والخليجية، أنه في الأيام الأولى لتشكيل التحالف الدولي ضد النظام السوري "كانت الاجتماعات تحصل في تركيا، وكان الاهتمام آنذاك منصباً على الضابط السوري المنشق رياض الاسعد. تبين لنا أن مدير مكتبه هو تركي الجنسية اسمه

---

[1]: أردوغان: سأصلي في الجامع الأموي الكبير وأزور قبر صلاح الدين.. قريبا، 2012/9/6، تاريخ الدخول 2017/4/18، عبر https://goo.gl/xQJpGb

[2]: خورشيد دلي، تركيا والأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، 2011/5/17، تاريخ الدخول 2017/1/16، عبر https://goo.gl/uQvai4

[3]: جيم زانوتي، تركيا الخلفية: العلاقات مع الولايات المتحدة، تقرير أعد للجان الكونغرس الأميركي/ نيسان 2013، ترجمة ونشر باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت، 2013، ص 51

[4]: "البوابة" تكشف أسرار التحالف التركي القطري لتدمير سوريا، موقع البوابة نيوز، 2016/5/19، تاريخ الدخول 2018/3/8، عبر https://goo.gl/pcHCCo

توفيق وهو ملازم في الأمن التركي. والغريب أنه كان هو وليس الأسعد من يقرر من يقابل الأسعد ومن لا يقابل، ولكن حين شعر الأتراك بأن مشروع الأسعد لا يكبر وأن الأردنيين وغيرهم يرفضونه، تم تشكيل غرفة عمليات في هاتاي، كان يحضر فيها ضباط من فرنسا وبريطانيا وأميركا والسعودية وقطر وتركيا والأردن، وفي بعض المرات كان يحضر ضابط إماراتي، وحين ذهب أصدقاؤنا في المعارضة فوجئوا أن من بين الحضور النائب اللبناني عقاب صقر، ولؤي المقداد، وكنا نرى في الواقع أن المال الخليجي يوزع بنسبة 70 بالمئة منه إلى أصحاب اللحى و30 بالمئة إلى غيرهم من العلمانيين أو المؤمنين بالدولة المدنية وغيرها.... لم يكن لدينا أدنى شك أن شوكة الإسلاميين هي المفضلة، حينها تعمدت كتابة مقال ثم ظهرت في مداخلة عبر BBC وقلت إن من يريد أن يجاهد فليجاهد في منزل أبيه، ثم جاءتنا فترة الأمير بندر بن سلطان وإشرافه على عمل بعض المعارضة وتنسيق الاجتماعات في الأردن، حيث كان شقيقه سلمان موجوداً مع السعوديين في قسم من فندق الفور سيزن، وفي قسم آخر كان الاميركيون وفي الثالث السوريون، وأعتقد شخصياً أن الفترة البندرية كانت واحدة من مآسي التآمر على الإنسان السوري وليس النظام"[1].

هكذا وبعد أن بادرت تركيا أوّل الأمر إلى استغلال حالة الارتباك التي عاشها النظام، للدفع باتجاه تشكيل حكومة وحدة وطنية تشمل ممثلين عن الإخوان، ما يضمن لها نفوذاً واسعاً داخلها على اعتبار أن هؤلاء حلفاء لها. ومع فشل هذه المحاولة، أعلنت أنقرة عداءها للنظام عبر احتضان معارضاته السياسية[2]، حيث استضافت القيادات السياسية للمعارضة، ورعت إعلان المجلس الوطني السوري في اسطنبول، ثم إعلان الائتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية، واستضافت مئات الآلاف من اللاجئين[3]. بعد أن أقامت مخيمات لإيواء مئة ألف نازح سوري. كل هذه الإجراءات ترافقت مع ضغوط أميركية وأوروبية وعربية على دمشق[4].

تجدر الإشارة وفي دلالة واضحة على أن محرك الإستراتيجية التركية تجاه الأزمة السورية أعمق بكثير من مجرد مناصرة "الشعب السوري" في إسقاط النظام، أنه حين دخل النزاع في سوريا عامه الثالث، اندلعت تظاهرات ضد أردوغان في تركيا بدأت في 28 أيار 2013 اعتراضا على خطة الحكومة لتطوير متنزه غيزي في ميدان تقسيم وسط مدينة اسطنبول، وتصاعدت وتيرة المظاهرات لتتحول إلى احتجاجات قوية ضد

---

[1]: "البوابة" تكشف أسرار التحالف التركي القطري لتدمير سوريا، مرجع سابق.

[2]: Damla Aras, “Turkish–Syrian Relations Go Downhill”, Middle East Quarterly, Vol. 19, No. 2, (Spring 2012), pp. 41–50

[3]: عماد يوسف، مرجع سابق، ص 85

[4]: موريال فايسباخ، وجمال واكيم، **السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، بيروت، 2014، ص 197

الحكومة في أنحاء تركيا. لم يهم أردوغان في مناصرة "الشعب التركي"، حيث وصف المتظاهرين بأنهم "غوغائيون ومخربون ورعاع "[1].

الفرة الثانية: الإستراتيجية العسكرية

عندما بدأت الأزمة تأخذ منحى أكثر عنفاً، احتضنت تركيا المعارضة العسكرية، حيث استقبلت العسكريين المنشقين عن النظام، وأقامت لهم معسكراً خاصاً، ثم استضافت قيادة "الجيش السوري الحر" لينسق أعمال الأزمة عسكرياً[2]. وسمحت الحكومة التركية لقوى المعارضة السورية باستخدام المنطقة الحدودية مع تركيا لتعزيزات وإمدادات لوجستية حسب صندوق مارشال الألماني[3]. وعرف عن رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان مساندته جبهة النصرة، إضافة إلى بعض الفصائل المسلحة الأخرى[4]. كما أخرجت المساعي القطرية والتركية قيادة حركة حماس من سوريا في مطلع عام 2012، وذلك لإضعاف النظام وتجريده من أذرعه العسكرية الحليفة، حيث كانت الإغراءات الإخوانية كثيرة من مصر وتونس وليبيا واليمن، فانقلبت الحركة من الموقع المؤيد للنظام إلى الموقع المعادي له[5].

لاحقاً جرى تداول أخبار عن عزم تركيا إقامة منطقة أمنية عازلة في شمال سوريا على غرار ما قامت به في شمال العراق (ظهرت تجليات ذلك لاحقاً من خلال عملية درع الفرات/ 2016، وعملية غصن الزيتون/ 2018). كذلك تداولت وسائل الإعلام أن تركيا كانت تُستخدم كقاعدة تدريب للمتمردين السوريين، حيث يقوم خبراء عسكريون وبريطانيون وألمان منها بتنسيق عمليات عسكرية داخل الأراضي السورية. ووفقاً لهذه التقارير فإن تركيا شكلت منطلقاً لعمليات تنظيم القاعدة ضد النظام السوري[6].

وفي ظل عدم اعتراف الإدارة الأميركية علناً بدورها في إيجاد ما أسمته وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) "خط الجرذان"، وهو قناة خلفية سريعة مؤدية إلى سوريا، واستخدمت لنقل الأسلحة والذخائر من ليبيا إلى

---

[1]: موريال فايسباخ، وجمال واكيم، مرجع سابق، ص 186

[2]: عماد يوسف، مرجع سابق، ص 85

[3]: Salwa Carmichael, Russian and Turkish involvement pushes Syrian Kurds into more isolation, Rudaw, 8/10/2015, on 18/8/2017, in https://bit.ly/2wjZ4O4

[4]: Seymour Hersh, "The Red line and the Tate Line: on Obama، Erdogan and the Syrian Rebels", London Review of Books, 17/4/2014, on 13/1/2017, in https://goo.gl/2o3b7E

[5]: سامي كليب، **الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج: الحرب السورية بالوثائق السرية**، مرجع سابق، ص 261

[6]: موريال فايسباخ، وجمال واكيم، مرجع سابق، ص 186

جنوب تركيا ثم إلى الفصائل المسلحة عبر الحدود السورية. وفي ملحق –عالي السرية ولم يُنشر– لتقرير نشرته لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ في كانون الثاني 2012، بعد هجوم قامت به ميليشيا محلية ليبية على القنصلية الأميركية في بنغازي في أيلول 2012، والذي أودى بحياة السفير الأميركي كريستوفر ستيفنز وثلاثة آخرين. وصّف اتفاقاً سرياً توصلت إليه إدارة أوباما وأردوغان في مطلع عام 2012، وهو على صلة بـ "خط الجرذان". بناءً على هذا الاتفاق، قدمت تركيا وكذلك المملكة العربية السعودية وقطر التمويل، وتولت وكالة الاستخبارات المركزية، بمساعدة جهاز الاستخبارات الخارجية البريطاني (MI6)، نقل الأسلحة من ترسانات القذافي إلى سوريا. وأقيمت شركات صورية عدة في ليبيا عمل بعضها تحت غطاء منشآت أسترالية. ووظف جنود أميركيون متقاعدون، لم يكونوا على علم دائماً بالجهة الحقيقية التي توظفهم، لإدارة عملية شراء الأسلحة وشحنها. وقد أشرف على العملية دايفيد بترايوس، مدير الاستخبارات المركزية آنذاك، الذي أنكر لاحقاً عبر متحدث باسمه حدوث مثل هذه العملية[1].

وبعد ادعاءات متكررة للحكومة التركية أنها لا ترسل السلاح إلى سوريا، كشف الكاتب في صحيفة "حرييت" التركية تولغا تانيش عن أن هذه الادعاءات غير صحيحة وتكذبها الوقائع، والوثائق أيضاً، حيث إن تركيا كانت قد أرسلت منذ حزيران 2013 أكثر من 47 طناً من الأسلحة إلى سوريا. لافتاً أنه بالعودة إلى البيانات الجمركية التي تتحدث عن التجارة المالية عبر الحدود، فإن كود "سلاح وقذائف" يحمل الرقم 93. ومشيراً إلى أن هذا موثق في وثائق الأمم المتحدة ومؤسسة الإحصاء التركية، كما إن ذلك ظهر أولاً في تقرير للأمم المتحدة اعتمد على وثائق هيئة الجمارك التركية الحدودية[2].

ففي حزيران 2013 صدرت تركيا 6.3 أطنان تحت كود "سلاح وقذائف" الرقم 9303، وفي تموز 4.4 أطنان، وفي الواحد والعشرين من شهر آب الذي حصلت فيه مجزرة الغوطة الكيماوية قفزت الصادرات إلى عشرة أطنان، وبلغت في أيلول رقماً قياسيا هو 29 طناً بالتزامن مع احتمال شن الولايات المتحدة حرباً على سوريا بتهمة استعمال السلاح الكيماوي. كما نشر الكاتب نفسه مقالاً في 26 تشرين الثاني 2013 حول البيوت الآمنة التي كان يتخذها مقاتلو "القاعدة" في مدينة الريحانية في تركيا على الحدود السورية[3].

وفي الإطار ذاته أعلن وزير الدفاع "الإسرائيلي" موشيه يعالون من أثينا أن تركيا تساعد تنظيم داعش عن طريق تهريب النفط والأسلحة والبشر واللاجئين عبر طرق غير مشروعة، مشيراً أن هنالك أدلة كافية لاتهام

1: Seymour Hersh, op. cit.

2: محمد نور الدين، **تركيا والربيع العربي: صعود العثمانية الجديدة وسقوطها**، مرجع سابق، ص 363

3: المرجع أعلاه، ص 363

تركيا بدعم تنظيم داعش وتقديم التسهيلات المالية[1]. ومما يدعم هذا التصريح حديث معهد المشروع الأميركي في آذار 2018 حول تسريبات لمكالمات هاتفية أجراها السفير التركي لتشاد أحمد قواس أشارت إلى دعم تركي محتمل لجماعة "بوكو حرام" في نيجيريا[2].

إضافة إلى أن شاحنات النقل الخارجي منذ بداية الأزمة كانت تتدفق يومياً بالعشرات محملة بالقذائف والصواريخ إلى سوريا مع منع الشرطة تفتيشها برعاية مباشرة من الاستخبارات التركية[3]. وإن ذلك لم يتوقف وبقي مستمراً حتى العام 2017، حيث أفادت وكالة سانا أن الجيش السوري نفذ بالتعاون مع الأهالي كميناً محكماً ضبط خلاله سيارة شحن من نوع "إسوزو" تحمل لوحات وأوراقاً تركية، محملة بالأسلحة والذخائر (5516 طلقة مدفع 23 مضاد للطيران و111780 طلقة رشاش BKC وعدد من قواذف RBG)، متجهة إلى تنظيم داعش في "وادي العذيب" على محور "الصبورة" بريف حماه الشرقي[4]."دور إدارة اوباما النشط في تهريب الأسلحة من ليبيا إلى سوريا، مرورا بالأراضي التركية .. وإنشاء جملة من الشركات الوهمية من قبل المخابرات التركية لتغطية تمويل وتسليح المجموعات الإرهابية" داخل سوريا. حسب تقرير مطول نشره الصحافي الاستقصائي الشهير، سيمور هيرش، يوم 25 حزيران 2017 تحت عنوان الخط الأحمر لترامب، والذي فجر حزمة من القضايا التي تدين الادارة الاميركية بناءً على مصادر موثوقة داخل البنتاغون ومجمع أجهزة الاستخبارات الاميركية[5].

ولم تكن مصادفة أن تنشر صحيفة "الواشنطن بوست" عشية صدور قرار مجلس الأمن 2170 في آب 2014 حول محاربة "داعش" و"النصرة" ومعاقبة الدول التي ترعاها حواراً مع "أبو يوسف" أحد قادة تنظيم داعش في منطقة الإسكندرون (هاتاي) التركية، الذي أوضح أن مقاتلي التنظيم تتم معالجتهم في مستشفيات

---

[1]: يعالون: تركيا تساعد تنظيم داعش عن طريق تهريب النفط والأسلحة والبشر، موقع النشرة، 2016/1/27، تاريخ الدخول 2016/1/27، عبر https://goo.gl/nSSBHx

[2]: Michael Rubin, Yes, Turkey has definitely become a rogue regime, American Enterprise Institute, 21/3/2018, on 17/4/2018, in https://bit.ly/2PbmXhS

[3]: تورط المخابرات بشحن أسلحة للمتطرفين في سوريا.. سر تركيا أم أردوغان؟ روسيا اليوم، 2015/12/30، تاريخ الدخول 2017/8/17، عبر https://goo.gl/C8Y8tz

[4]: ترابط شديد بين داعش ونظام أردوغان...وهذا ما يؤكده! موقع الحدث نيوز، 2017/3/11، تاريخ الدخول 2017/3/11، عبر https://goo.gl/9aGNFF

[5]: مخططات الولايات المتحدة في سوريا مآلها الفشل، الميادين.نت، 2017/7/2، تاريخ الدخول 2018/2/8، عبر https://goo.gl/P2rhm1

تركيا، وأن تركيا تقدم لهم التسهيلات، بل إنها قدمت كافة التسهيلات[1]. أضف إلى ذلك دعوة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في كلمة له أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف إلى إغلاق الحدود بين سوريا وتركيا لوقف إيصال الإمدادات الخارجية إلى من وصفهم بالإرهابيين على أن يشمل ذلك إغلاق الحدود أمام قوافل الاغاثة الإنسانية[2]، وحديثه حول بحثه في 9 أيار 2016 مع وزير الخارجية الأميركي حينها جون كيري سبل وقف توريد السلاح للإرهابيين في سوريا عبر تركيا وفق ما نقلت وكالة رويترز[3]. وكان لافروف قد صرح كذلك في 10 شباط 2016 أن تركيا تجري محادثات سرية مع "داعش" للتنسيق في ظل استمرار الغارات الروسية[4].

وفي سبيل تدعيم الوقائع المذكورة، نذكر تصريح وزير الخارجية القطري الأسبق حمد بن جاسم في مقابلة معه في 25 تشرين الأول 2017 عبر التلفزيون القطري، أن "أي شيء كان يتم إرساله يذهب لتركيا، وكان يتم التنسيق مع القوات الأميركية، وكل شيء كان يتم توزيعه عن طريق القوات الأميركية والأتراك ونحن والإخوة السعوديين وجميع العسكريين موجودون". لافتاً إلى أنه "من الممكن أن خطأ قد حصل، أن فصيلا قد دعم في فترة ولكنه ليس داعش"، ملمحاً في ذلك إلى العلاقة مع جبهة النصرة[5].

بعد التدخل العسكري الروسي في سوريا الذي ساهم بشكل فاعل في تقوية النظام واستمراره، أقدمت أنقرة في 24 تشرين الثاني 2015 على إسقاط الطائرة الروسية سوخوي 24 في عملية ملتبسة، حيث قالت السلطات التركية إنها اخترقت أجواء البلاد، مما عزز على أثرها من تمايز الصف الدولي بين مُعسكرين كان ثالثهما تنظيم داعش: مُعسكر حلف شمال الأطلسي (الناتو) وحلفائه، ومعسكر روسيا–إيران وحلفائه. فارتفعت حدة الصراع على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط. إلا أن روسيا قامت بعد هذه الحادثة بممارسة شتى أنواع الضغوط على تركيا حتى أعادتها إلى طاولة التفاوض. ولعل الحاجة التركية للرضى الروسي

---

[1]: محمد نور الدين، **تركيا والربيع العربي: صعود العثمانية الجديدة وسقوطها**، ص 459

[2]: روسيا تدعو إلى إغلاق الحدود بين سوريا وتركيا، BBC، 2016/3/1، تاريخ الدخول 2016/8/1، عبر https://goo.gl/aJxGox

[3]: لافروف يبلغ كيري ضرورة عدم وصول إمدادات للمتطرفين بسوريا عبر تركيا، القدس العربي، 2016/5/9، تاريخ الدخول 2017/3/5، عبر https://goo.gl/CKRLSr

[4]: لافروف: قلقون من أنشطة تركيا على حدود سوريا وأنقرة تجري محادثات مع داعش، موقع النشرة، 2016/2/10، تاريخ الدخول 2016/2/10، عبر https://goo.gl/qpob3x

[5]: لقاء حمد بن جاسم عبر برنامج الحقيقة على تلفزيون قطر، YouTube، 2017/10/25، تاريخ الدخول 2017/10/28، عبر https://goo.gl/nwN3g2

تأكدت في أكثر من مناسبة حين أرادت موسكو إيصال رسائل تحذيرية لأنقرة أو إعادتها إلى طاولة التفاوض لتأكيد تفصيل ما أو تعديل آخر، فغابت الطائرات التركية عن الشمال السوري 19 يوماً في بدايات تشرين الثاني 2016 بسبب تهديدات منظومة الدفاع الجوي السورية ولم تعد إلا بعد التفاهم مع الروس، كما تعرضت القوات التركية القريبة من مدينة الباب لأول مرة لقصف جوي أوقع ثلاثة قتلى في صفوفها في ذكرى إسقاط أنقرة للمقاتلة الروسية، الأمر الذي زاد من دلالة وأهمية الحدث[1].

وفي خضم هذه التفاهمات، أطلقت تركيا عملية "درع الفرات" فجر يوم 24 أغسطس 2016، بالتزامن مع الذكرى الـ 500 لمعركة "مرج دابق" التي تمكن فيها السلطان سليم الأول من الدخول إلى سوريا في العام 1516 في دلالة على استمرار السياسة العثمانية من قبل حزب العدالة والتنمية[2]، وقد اعتبرت هذه العملية التي أعلنت أنقرة عن نهايتها في 29 آذار 2017، نقطة تحول نحو التدخل التركي العسكري المباشر في الشمال السوري، وقد أظهرت توظيف أنقرة للمتغيرات في علاقاتها الخارجية بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها يوم 15 تموز 2016[3]، والتي حصلت تركيا خلالها على مساندة روسيا وإيران، فاستغلت تبدل تحالفاتها الدولية والإقليمية في خلق إستراتيجيات جديدة تخدم أهدافها القديمة في سوريا[4].

هدفت عملية "درع الفرات" إلى استعادة مدينة جرابلس السورية –الواقعة على الضفة الغربية لنهر الفرات والمتاخمة للحدود التركية بريف حلب الشمالي– من قبضة داعش، وتأمين المدن التركية الحدودية من نيران قصفه، ومن ثم توسيع نطاق نفوذها في أجزاء مختلفة من شمالي سوريا، خاصة ما بين كانتوني كوباني وعفرين الكرديين، مانعة إقامة شريط كردي على طول الحدود السورية–التركية يربط بين مناطق سيطرتهم شرقاً وغرباً، وضمان عدم قيام كيان لهم غرب الفرات باعتبار أن ذلك يهدد وحدة أراضيها، وتطهير الحدود من "المنظمات الإرهابية" بما فيها حزب العمال الكردستاني ووحدات الحماية الكردية، ما يساهم في زيادة أمن

---

[1]: سعيد الحاج، عن محدودية الدور التركي في معركة حلب، مركز الجزيرة للدراسات، 2016/12/12، تاريخ الدخول 2017/9/16، عبر https://goo.gl/v2TSvr

[2]: محمد نور الدين، أستاذ جامعي متخصص في الشؤون التركية، مقابلة أجراها الباحث، بئر حسن، 2017/3/23

[3]: تسلسل 15 ساعة من الانقلاب الفاشل بتركيا، مركز الجزيرة للدراسات، 2016/7/17، تاريخ الدخول 2017/8/17، عبر https://goo.gl/cUYsNN

[4]: درع الفرات.. عملية عسكرية متعددة الأهداف والجبهات، مركز الجزيرة للدراسات، 2016/9/8، تاريخ الدخول 2017/8/27، عبر https://goo.gl/QiNil2

الحدود. أضف إلى ذلك أن من أهدافها المعلنة منع حدوث موجة نزوح جديدة، وإيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين بالمنطقة. ورأى مراقبون أن "درع الفرات" كانت بداية الطريق لإنشاء منطقة آمنة داخل سوريا[1].

وفي كانون الأول 2016 شكلت سيطرة الجيش السوري على مدينة حلب لحظة فارقة جدا بالنسبة إلى النزاع وقلب موازين القوى لصالح النظام السوري وحلفائه على حساب المشاريع المعادية وخصوصاً التركي الذي تحظى مدينة حلب بالنسبة لطموحاته الإستراتجية تجاه سوريا بمكانة كبرى. وكرست هذه السيطرة أن التدخل الروسي وخصوصاً سلاح الجو أنقذ قوات الرئيس السوري من الانهيار، وأمدّها بدافع لتحقيق الانتصار في المعارك. وفي الغرب، تحول السياسيون من المطالبة برحيل الأسد بشكل فوري إلى تقديم تنازلات بفضل الانتصارات التي حققتها قواته. وتجدر الإشارة إلى أن حاجة أنقرة لموسكو في ضمان نجاح عملية "درع الفرات" شكلت العائق الرئيس أمام أي دور تركي داعم للمعارضة في شرقي حلب، حيث إن تركيا بدأت العملية بالتنسيق والتفاهم مع روسيا[2].

الفقرة الثالثة: الإستراتيجية الاقتصادية

تحظى سوريا بأهمية كبرى بالنسبة للاقتصاد التركي. وخلال حكم حزب العدالة والتنمية الذي نجح في تحويل تركيا إلى قوة سياسية واقتصادية إقليمية بعد أن كانت تابعة في كل شيء تقريباً للسياسات الأميركية والأوروبية، تطورت العلاقات الاقتصادية بين البلدين كثيراً حتى وصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى نحو ثلاثة بلايين دولار، عدا عن فتح الحدود بالاتجاهين أمام مواطني البلدين. ولا تقل أهمية عن ذلك مساهمة سوريا في التعريف بالثقافة التركية من خلال دبلجة مسلسلاتها، ومن خلال تنشيط حركة السياحة بين البلدين[3]. كما كانت تركيا مهتمة بتنويع مصادر الطاقة التي تحتاج إليها، إذ كانت تحصل على 60% من احتياجاتها من الغاز من روسيا، وعلى الرغم من محاولات أنقرة تقليل اعتمادها على الغاز الروسي، نظراً لميل روسيا إلى استخدام صادراتها من الطاقة أدوات للضغط السياسي على زبائنها، إلا أنها لم تنجح في تحقيق نتائج مهمّة. وتشكل قطر أحد البدائل المحتملة للغاز الروسي بالنسبة إلى تركيا. لكن روسيا التي تخشى تحرر زبائنها من سيطرتها على موارد طاقتهم ضغطت على سورية لرفض فكرة مد أنابيب للغاز من

---

[1]: درع الفرات.. عملية عسكرية متعددة الأهداف والجبهات، مرجع سابق.

[2]: شاشناك جوشي، الحرب في سوريا: ما هي أهمية معركة حلب؟ BBC، 2016/8/8، تاريخ الدخول 2017/9/17، عبر https://goo.gl/AT7Feo

[3]: منذر خدام، تقلبات المواقف التركية من الأزمة السورية، الحياة، 2014/2/15، تاريخ الدخول 2017/8/8، عبر https://goo.gl/uycDLL

قطر إلى تركيا وأوروبا عبر الأراضي السورية[1]، وقد قيل أن هذه الخطة كانت من الأسباب الاقتصادية الكامنة خلف الأزمة السورية، ولكنها لم تنجح في ظل عدم سقوط النظام.

وتضرب الأزمة السورية عميقا في الاقتصاد التركي، حيث عمل انتقال داعش من سوريا إلى العراق في العام 2014 وسيطرته على الموصل ومناطق أخرى على نشوء مشكلة احتجاز الرهائن الأتراك. كما إن حركة الشاحنات التركية إلى العراق تراجعت بنسبة سبعين في المئة، كما تراجعت التجارة مع العراق التي تبلغ 12 مليار دولار سنوياً، بنسبة لا تقل عن 35 في المئة بعد غزو داعش العراق[2].

وتركيا التي دعمت المعارضة السورية ومجموعاتها المسلحة، لتدخل عبر حدود الدول المجاورة، ساهمت من خلالها في تدمير ما تستطيع من بنى تحتية ومحاصيل زراعية، كما عملت بشكل ممنهج على استهداف البنى التحتية للقطاعات الاقتصادية، من خلال استهداف آبار النفط وخطوط نقل المشتقات، إضافة إلى تخريب مؤسسات القطاعات الخدمية من شبكات كهرباء واتصالات ومستشفيات ومراكز صحية، وذلك لتقويض وتخريب مكونات الدولة، وخلق فجوة بين متطلبات الشعب وقدرة الحكومة على تلبيتها، إلى جانب خلق تمزيق النسيج الاجتماعي والقضاء على التعليم وتصفية الكوادر العلمية الهامة[3]. وقد قدر البنك الدولي في تقرير صدر في 10 تموز 2017 إجمالي خسائر الاقتصاد السوري بـ226 مليار دولار، جراء الأزمة المستمرة في البلاد منذ أكثر من ست سنوات، والتي أوقعت خسائر بشرية فادحة ودماراً في البنى التحتية[4].

تجدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من التوترات التي قامت مع الدول المجاورة لسوريا مثل تركيا والأردن خلال الأزمة، بقي قدر كبير من التجارة وعمليات التهريب غير الرسمية مستمراً عبر الحدود مع هذه الدول[5]. كذلك نقلت وكالة الأناضول أن "مؤسسة البريد" التركية جهزت فروعاً لها في شمال شرق مدينة حلب، أي في

---

[1] : “Russia's Energy Plans for Turkey”, Stratfor, 20/3/2012, on 25/4/2017, in https://goo.gl/AqfcEW

[2]: محمد نور الدين، **تركيا والربيع العربي: صعود العثمانية الجديدة وسقوطها**، مرجع سابق، ص 442

[3]: رانية المدهون، تركيا وتدمير الاقتصاد العربي... سوريا نموذجا، ANN، 2014/1/16، تاريخ الدخول 2017/8/4، عبر https://goo.gl/wvDhyy

[4]: البنك الدولي: الحرب على سوريا كبدت الاقتصاد السوري خسائر لا تقل عن 226 مليار دولار، وكالة الصحافة الفرنسية، 2017/7/11، تاريخ الدخول 2017/9/13، عبر https://goo.gl/FnMcuh

[5]: سامي كليب، **الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج: الحرب السورية بالوثائق السرية**، مرجع سابق، ص 399

المنطقة المسيطر عليها من قبل الفصائل التابعة لتركيا على أثر عملية "درع الفرات"[1]، وعلى أثر عملية غصن الزيتون والسيطرة على إقليم عفرين بريف محافظة حلب السورية قررت رئاسة الوزراء التركية فتح بوابة جمركية بين ولاية هاتاي جنوبي تركيا ومنطقة عفرين، هدفها المعلن تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية وإعمار المنطقة، حسب ما نقلت وكالة الأناضول[2].

تُعدّ تركيا من أكثر دول الجوار التي استفادت من انعكاسات الأزمة السورية لتستثمر بملايين الدولارات من أموال السوريين وتشهد مدنها الجنوبية انتعاشاً غير مسبوق. وخلال الأشهر الستة الأولى من العام 2015؛ تأسس في تركيا 2026 شركة أجنبية، منها 750 شركة عائدة لرؤوس أموال سورية. وذكر بيان صادر حديثاً، عن غرفة تجارة إسطنبول، كبرى المدن التركية، أن ربع المستثمرين الجدد في المدينة كانوا من السوريين، إذ افتتح مستثمرون سوريون 1131 شركة، من أصل 4487 شركة. كما انعكس الدمار الذي شهدته مدينة حلب، شمال سوريا، ذات السمعة العريقة، صناعياً وتجارياً، إيجاباً على مدن الجنوب التركي، التي كانت تعاني من الفقر والإهمال الحكومي وضعف الاستثمارات. وتحولت مدينة غازي عنتاب، جنوب تركيا، عقب الدمار الذي شهدته حلب، إلى واحدة من أبرز المراكز الصناعية والتجارية، في تركيا. ويقول لاجئون سوريون في عنتاب إن الكثير من مصانع وورشات حلب الضخمة والمتوسطة، تم تفكيكها ونقلها إلى عنتاب، سواء من قبل أصحابها، أو من قبل بعض من امتهن السرقة والسطو، بعد دمار المدينة، وخلوها ممن يحمي منشآتها[3]. وقد لفت مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية الأنظار إلى مأساة المهجرين السوريين في أماكن إقامتهم المكتظة في تركيا، والتي تشكل "جزءاً من الصورة الأشمل" بتسليطه الضوء على "النجاح الذي حققه بعضهم على الصعيد التجاري كدليل على استفادة تركيا من تداعيات الأزمة." وأوضح أن "بضعة آلاف من المصالح التجارية المملوكة لسوريين ضخت مئات ملايين الدولارات في الاقتصاد التركي وساهمت في إيجاد فرص عمل إضافية[4].

---

[1]: مؤسسة البريد التركية تقدم خدماتها للسوريين بمناطق "درع الفرات"، يني شفق، 2017/11/24، تاريخ الدخول 2017/12/18، عبر https://goo.gl/TMJS1S

[2]: عقب تحريرها.. تركيا تقرر إنشاء بوابة جمركية مع مدينة عفرين السورية، يني شفق، 2018/3/28، تاريخ الدخول 2018/3/28، عبر https://goo.gl/VdxkyK

[3]: مهند الحميدي، الاقتصاد التركي أكبر مستفيد من الأزمة السورية، إرم نيوز، 2015/8/6، تاريخ الدخول 2018/1/8، عبر https://goo.gl/Te3A3d

[4]: Erol Yayboke, Syrian Refugees in Turkey: Beyond Burden, Center For Strategic & International Studies, 31/8/2017, on 23/1/2018, in https://bit.ly/2eSked6

وبُعَيد إسقاط تركيا للطائرة الحربية الروسية، اتهم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تركيا بإبرام صفقات نفطية مع تنظيم الدولة الإسلامية. ومن جهتها نفت تركيا جملةً وتفصيلًا اتهامات الجانب الروسي بحسب مدير المركز الثقافي التركي في بيروت جنكيز أورأوغلو[1]. كما بدأ الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، شنّ حملة مضادة على روسيا وحليفها النظام السوري، بعد أن صعدت روسيا من الاتهامات لتطال شخص أردوغان وعائلته مباشرة. وكان أردوغان قد تعهد أمام العالم بتقديم استقالته حال أثبتت روسيا مزاعمها، ورد بأن بلاده تمتلك أدلة على ضلوع روسيا في تجارة النفط مع تنظيم الدولة الإسلامية[2].

بالمحصلة فإن الوضع الاقتصادي التركي تأثر إلى حد ما من الأزمة السورية، فبعد التنمية الاقتصادية التي حصلت على أثر استلام حزب العدالة والتنمية بسبب سياسة الانفتاح على سوريا ولبنان والعراق وإيران وروسيا وغيرها، والذي انعكس نمواً في الاستثمارات والتبادل التجاري، إلا أن توتر العلاقة مع هذه الدول خصوصاً في بدايات الأزمة، وبالرغم من توافر بعض البدائل، أدى إلى تراجع في العلاقات التجارية معها.

على مدار سنوات الأزمة السورية، ظلت تركيا تائهة بين لحظات تأرجح التفاهمات الروسية/ الأميركية، وفشلت في صنع سياسة مستدامة قادرة على اختراق ساحة الأزمة السورية بما يلبي مصالحها القومية العليا، فبقيت سياستها في إطار رد الفعل. وهكذا وجدت نفسها عاجزة أمام الخطوط الحمر الأميركية، ووجدت نفسها عاجزة فيما بعد أمام التدخل العسكري الروسي الذي قلب الموازين العسكرية، إلى أن جاءت عملية "درع الفرات" (2016) ومن بعدها عملية "غصن الزيتون" (2018). ولا زالت الكفة تميل لصالح التقارب الروسي– التركي الذي شكل ضرورة إستراتيجية لكلا الطرفين، بعدما اكتشفا خلال فترة القطيعة السياسية –التي استمرت ثمانية أشهر– بينهما بعد حادثة الطائرة الروسية، أنهما بحاجة إلى بعضهما البعض، وأنه من دون تفاهم مشترك لن يستطيعا تحقيق أهدافهما في سوريا[3].

وعليه، فإن المخطط التركي تجاه سوريا في أعقاب "الربيع العربي"، من تزويد المعارضة بالسلاح والإمدادات، بالإضافة إلى إعطائها الملاذ الآمن، واحتضان الإرهاب دون منازع من خلال دعمها الجماعات الإرهابية

---

[1]: جنكيز أورأوغلو، مدير المركز الثقافي التركي في لبنان، مقابلة أجراها الباحث، وسط بيروت، 2017/3/10

[2]: محمد العتر، من يشتري نفط "الدولة الإسلامية"؟ ساسة بوست، 2015/12/8، تاريخ الدخول 2017/1/28، عبر https://goo.gl/Fm4ASw

[3]: حسين عبد العزيز، درع الفرات بين الواقع والمأمول، مركز الجزيرة للدراسات، 2017/3/12، تاريخ الدخول 2017/7/15، عبر https://goo.gl/icgUXd

وأبرزها لجبهة النصرة كفرع للقاعدة حسب معهد المشروع الأميركي[1]، وذلك من أجل تحقيق أهداف تركيا الإستراتيجية، بما في ذلك تشكيل (حكومة إسلامية سنية) تحل مكان الرئيس السوري بشار الأسد، إلا أن خسائر المعارضة الكبيرة والمتزايدة وأهمها في محافظة حلب على أثر سيطرة الجيش السوري على مدينة حلب (2016) قوض هذه المصالح الاستراتيجية الأساسية، وحقق في المقابل مكاسب عسكرية لروسيا ومحور المقاومة[2].

تجدر الإشارة إلى أن الأزمة العنيفة التي عصفت بسوريا أدت إلى زيادة التناقضات داخل دوائر القرار المؤثرة على السياسة الخارجية التركية داخل حزب العدالة والتنمية. ففيما وجهت انتقادات للحكومة التركية في بداية الأزمة لأنها لم تكن حازمة كفاية في موقفها ضد بشار الأسد، إلا أنها تعرضت لانتقادات إضافية حين دعمت جماعات مسلحة مدعومة من قطر والسعودية ومرتبطة بمنظمات إرهابية كتنظيم القاعدة.كما ظهرت أخطار على تركيا لم تكن تتوقعها، أولها ازدياد الاحتقان المذهبي بين السنة والعلويين في الداخل التركي، وتصاعد وتيرة الصدامات العسكرية مع حزب "العمال الكردستاني"، وظهور واقع كردي في شمال سوريا كان أساس تهديد تركيا بدخول سوريا عسكرياً للقضاء على الخطر الكردي[3] الذي بات على رأس أولوياتها والمحرك لتحالفاتها. والذي تذرعت به الولايات المتحدة للدخول إلى سوريا لأول مرة في التاريخ من أجل منع الاصطدام بين الأكراد والأتراك، إضافة إلى محاربة تنظيم داعش.

أما على صعيد السياسة الخارجية التركية، فمع أحداث "الربيع العربي" وخصوصاً الأزمة السورية، انهارت استراتيجية أحمد داود أوغلو "صفر مشكلات" لتتحول مع بداية الأزمة إلى "صفر جيران" مع سوريا والعراق وإيران وروسيا وأرمينيا وقبرص واليونان وحتى اسرائيل. كما انهارت سياسة الوسيط الذي كان من أهم مفاتيح تركيا للقيام بدور إقليمي، وباتت تركيا خارج التأثير، وإن تطلعاتها لتكون دولة مركز لا طرفاً قد انهارت أيضاً وعادت لتقوم بما يُطلب منها من قبل حلف شمال الأطلسي. هذا عدا عن ضرب سياسة الانفتاح التي نادى بها حزب العدالة والتنمية منذ توليه السلطة، فإذا به يتحول إلى إبراز الصورة المذهبية التي ينتمي اليها ما أدى إلى تراجع صورة تركيا في المنطقة، إضافة لفقدان الثقة بها من الغالبية الساحقة من الكتلة الشيعية في

1: Michael Rubin, op. cit

2: غيث حدادين، معهد الحرب: مكاسب الأسد في حلب تغير معطيات الصراع، الحياة، 2016/2/8، تاريخ الدخول 2016/12/4، عبر https://goo.gl/j8JnM3

3: موريال فايسباخ، وجمال واكيم، مرجع سابق، ص 196

المنطقة، وخاصة أن هذا التحول جاء في وقت حساس جداً على المنطقة في ظل تنامي الفتنة السنية–الشيعية ومخاطر تحولها إلى صدامات لا يخرج منها أحد رابحاً[1].

لقد مرت تركيا بتقلبات وتحولات وتحالفات كثيرة في استراتيجيتها تجاه الأزمة السورية، من تصدر مشروع إسقاط النظام، وصولاً إلى اتخاذها المسار السياسي كدولة ضامنة في محادثات أستانا إلى جانب روسيا وإيران. وقد ظهر واضحاً عزوفها عن إسقاط النظام في تصريح الرئيس التركي بعد قمة سوتشي مع الرئيسين الروسي والإيراني، والتي رحبت سوريا ببيانها الختامي الصادر في 22 تشرين الثاني 2017، أن أبواب السياسة تبقى مفتوحة، وأن من غير المناسب القول "أبداً" بشكل عام، دون أن ينفي إمكانية إجراء اتصال مستقبلاً بالرئيس بشار الأسد، حول "وحدات الحماية الكردية" في سوريا[2].

[1]: محمد نور الدين، "المشروع التركي: تراجع داخلي وانهيار خارجي"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 147، شتاء 2014، ص 53–55

[2]: أردوغان لا يستبعد اتصالات مستقبلية مع الأسد حول مسألة كرد سوريا، الميادين.نت، 2017/10/24، تاريخ الدخول 2017/11/24، عبر https://goo.gl/YSe9kx

الفصل الثالث

العلاقات الإيرانية–التركية خلال الأزمة السورية (2011–2015)

تتنافس كل من إيران وتركيا على الهيمنة في المناطق المجاورة المشتركة ولا سيما بلاد الشام والعراق، لكن منذ نهاية الحروب الفارسية–العثمانية، حافظ البلدان على علاقات سليمة إلى حد كبير. إلا أن المنافسة رافقت انتقالهما من عهد الإمبراطوريات إلى دولتين وطنيتين، فتصاعدت أحياناً عند التغييرات الجيوسياسية، مثل انهيار الاتحاد السوفياتي الذي فتح مجالاً للتخاصم في القوقاز وآسيا الوسطى، كذلك تفكك يوغسلافيا والاجتياحين الأميركيين لأفغانستان والعراق. وفي أواخر العام 2010 وفرت أزمات "الربيع العربي" لكلا البلدين فرصة من أجل إعادة رسم المنطقة وفقاً لمصالحهما.

ولكونهما من أكثر الدول حضوراً وتأثيراً في المنطقة، مع أحجام جغرافية وديموغرافية مشابهة وإرث حضاري مماثل، لم تنظر إيران وتركيا، إحداهما للأخرى باعتبارها تهديداً وجودياً، نظراً لاعتمادهما سياسة براغماتية تقوم على مبدأ فصل الملفات. لكن خلافاتهما الاجتماعية والسياسية والدينية... الهائلة وضعتهما في أغلب الأحيان وجهاً لوجه، كما فعل التوجه الجيواستراتيجي لا سيما علاقة تركيا بالولايات المتحدة و"إسرائيل" وعدائية إيران لكلتيهما. وعلى الرغم من الخلاف الجذري بين الدولتين في ما يخص الأزمة السورية، من تقدير المواقف المعاكسة حتى بوادر الحل المشترك، مروراً بحرب دامية بين وكلائهما في الميدان، إلا أن البلدين حافظا على العلاقات التاريخية والثقافية والاقتصادية المميزة والعميقة.

انطلاقاً مما تقدم، فإن الفصل الثالث الذي يحمل عنوان العلاقات الإيرانية–التركية خلال الأزمة السورية (2011–2015)، سوف يعالج ما يلي:

المبحث الأول: عوامل التوتر بين إيران وتركيا خلال الأزمة السورية

المبحث الثاني: عوامل التعاون بين إيران وتركيا خلال الأزمة السورية

المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية للعلاقات الإيرانية–التركية

المبحث الأول: عوامل التوتر بين إيران وتركيا خلال الأزمة السورية

شكلت الأزمة السورية تهديداً لحضور إيران وأهدافها الاستراتيجية، خصوصاً أنها قد أصبحت بنفوذها الكبير في المشرق العربي –الذي يعتبر تحالفها مع سوريا ركنه الأساس– لاعباً أساسياً، وذلك منذ مطلع القرن الحالي على الأقل، وهذا ما لا يمكنها التنازل عنه أو التفريط به بسهولة، ولذلك سخرت الجمهورية الإسلامية طاقاتها الممكنة في سبيل تحويل التهديد إلى فرصة لتعزيز حضورها الإقليمي. وينطبق الأمر نفسه على تركيا لناحية اتخاذ الفرصة في رفع مستوى حضورها الإقليمي عبر بوابة الأزمة السورية، وذلك بعد أن عادت بقوة إلى توازنات المنطقة في السنوات القليلة التي سبقت أحداث "الربيع العربي"، من خلال سياسة "تصفير المشكلات"، وبتحسين علاقاتها مع دمشق توخياً لسحبها من حلفها مع إيران. وعليه أدى تضارب التهديدات والفرص الجيوسياسية بين إيران وتركيا في سوريا إلى تدهور العلاقات مع بداية الأزمة، حيث إن حسابات أنقره الخاصة دفعتها إلى الاصطفاف الواضح مع خصوم الحكومة السورية[1]، فأعلنت في صيف العام 2011 عزمها على "إسقاط نظام البعث في دمشق، باذلة كل ما في وسعها إلى تحقيق ذلك"[2].

وقد حول المشهد سوريا إلى ساحة تحدّ وتجاذب بين إيران وتركيا، قبل أن تصبح مسرحاً لصراع القوى الإقليمية والدولية[3]، حيث ظهرت الأزمة السورية كأحد أبرز أسباب التنافس بين الطرفين في القرن الواحد والعشرين، بالاستناد إلى محفزات التعارض الخامدة بينهما، والتي ساهمت بإظهار التوتر سريعاً. انطلاقاً من التنافس التاريخي بين البلدين حول أدوارهما الإقليمية، ومروراً بالتناقضات في التحالفات الدولية واختلاف الرؤى الجيوسياسية، ثم ظهور الفراغ في بعض دول المنطقة ولا سيما بعد التغييرات التي شهدتها[4]، خصوصاً مع الانسحاب الأميركي من العراق الذي حفز القوى الإقليمية لملء الفراغ بما فيها إيران وتركيا[5].

---

[1]: مصطفى اللباد، "الصراع التركي–الإيراني على سورية والفراغ العربي"، بدايات، العددان 3–4، القاهرة، خريف 2012/ شتاء 2013، ص 13–19

[2]: Kadri Gursel, "NATO Patriot Missiles Show Turkey's Military weakness", World Armed Forces Forum, 28/12/2012, on 13/2/2018, in https://goo.gl/WnjWVN

[3]: صافيناز أحمد، "سوريا.. وتضاؤل فرص الحل السياسي"، السياسة الدولية، العدد 207، القاهرة، يناير 2017، ص 148–151

[4]: محمد إدريس، "الجوار الإقليمي والعقوبات المفروضة على إيران: تحليل للمواقف السعودية والتركية والمصرية"، شرق نامة، العدد 8، القاهرة، 2011، ص 65–66

[5]: رائد أبو داير، **استراتيجية تركيا شرق أوسطياً ودولياً على ضوء علاقتها بإسرائيل (2000–2011)**، ط1، باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، 2013، ص 332

ونظراً لكون سوريا تمثل "خط تماس" بين المشروعين الإيراني والتركي، فقد فرضت دمشق نفسها رقماً صعباً في معادلة العلاقات بين طهران وأنقرة، ليس على خلفية تباين مواقف كل منهما في بداية الأزمة حيال الأحداث فحسب، وإنما بجريرة الحسابات المعقدة للمكاسب والخسائر التي توقعها وبنى كلا الطرفين على أساسها استراتيجيته تجاه الأزمة السورية.

الفقرة الأولى: استنهاض الاختلافات الآيديولوجية والقومية

شهدت العلاقة بين إيران وتركيا توتراً في بداية الأزمة السورية، إذ ظهر اختلاف جذري في المواقف تجاه الأحداث، كما ظهر في العلن ما يتجنب الطرفان عدم إثارته في علاقاتهما، وهو أن كلاً منهما ينتمي إلى خلفية آيديولوجية/ قومية متنافسة تاريخياً مع الأخرى (شيعة/ صفوية/ فارسية–سنة/ عثمانية/ تركية). وقد بدا واضحاً أن سياسة الدولتين في الحفاظ على السياسة العقلانية لناحية العلاقات الثنائية، دفعتهما لاستبعاد فرضية أن يجري استدعاء الخلافات الآيديولوجية القديمة على هذا النحو من السرعة[1] وتوظيفها في الخلاف السياسي، وهذا بالضبط ما أثارته الأزمة السورية. وبصرف النظر عما إن كانت تركيا تبنت دعم التظاهرات والمعارضة السورية على هذا الأساس أم لا، فإن الواقع جعلها تبدو بهذا المظهر في بداية الأحداث، وبخاصة حين اصطفت القوى الشيعية مثل إيران والتنظيمات العراقية وحزب الله اللبناني إلى جانب الحكومة السورية، حيث بدا الصراع على أنه سني–شيعي، بدلاً من كونه حراكاً شعبيّاً مثل سائر أحداث "الربيع العربي"[2]. وقد بدا ذلك جلياً في قيام تركيا بتوفير الظروف الملائمة لنجاح مشروع الإخوان المسلمين الذي تتزعمه، وحديث مسؤوليها حول إعادة إحياء الخلافة العثمانية، وتصريحاتهم المتوالية المثيرة للنعرات الطائفية، وليس آخرها في كانون الأول 2015 حين اتهم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إيران بتبني سياسات طائفية في سوريا من خلال دعمها للرئيس الأسد، قائلاً "لو لم تقف إيران خلف الأسد لأسباب طائفية، لما كنا نناقش اليوم ربما قضية مثل سوريا"[3].

وقد أدت التوترات المتزايدة بين تركيا والحكومة السورية إلى خلق قلق عميق حيال ذلك في إيران. فالحكومة السورية هي أقرب حليف لطهران في غرب آسيا، إذ تعود أواصر الشراكة بين البلدين إلى بدايات الثورة

1: Bayram Sinkaya, "Rationalization of Turkey–Iran Relations: Prospects and Limits", Insight Turkey, Vol. 14, No. 2, 2012, pp. 137–156

2: عماد يوسف، مرجع سابق، ص 86

3: أردوغان يتهم إيران بتبني سياسات "طائفية" في سوريا، القدس العربي، 2015/12/27، تاريخ الدخول 2017/4/18، عبر https://goo.gl/ftMAbk

الإسلامية في إيران. وبمعزل عن الاختلاف الآيديولوجي بين البلدين، تقاسمت كل من إيران وسوريا العديد من المصالح الجيوسياسية بدءًا من معارضة نظام صدام حسين في العراق، وصولاً إلى مقاومة النفوذ والهيمنة الأمريكية–"الإسرائيلية" في منطقة الشرق الأوسط، وقد حذت سوريا حذو إيران في رعاية حزب الله الفاعل السياسي والعسكري الأقوى في لبنان، كذلك يتقاسم كل من إيران وسوريا المخاوف بشأن طموحات تركيا وسياساتها في المنطقة. وعليه، كان موقف القيادة الإيرانية جاداً وحاسماً تجاه الأزمة، مفترضاً أنه في حالة سقوط الحكومة سوف تحكم سوريا أغلبية سنية، مدعومة إقليمياً من الدول المعادية لإيران على خلفيات مذهبية، ومن الممكن أن تتبنى موقفًا عدائيًا تجاه الجمهورية الإسلامية ودورها الإقليمي، لتلتحق دمشق بقائمة العديد من البلدان العربية السنية التي تعارض النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط[1].

بموازاة ذلك فإن طهران ترجمت سياسة تركيا تجاه سوريا على أنها نتاج للطموح العثماني الجديد، حيث بدت تركيا في وقت تشهد فيه المنطقة تغييراً سياسياً سريعاً، راغبة بلعب دورها التاريخي الهام مجدداً[2]، وذلك في سبيل استعادة النفوذ على السنة المؤيدين لها وتقويتهم في المناطق التي كانت خاضعة لحكم السلف. وقد قال مسؤول إيراني في الأمن القومي إن ما تغير في سوريا بعد عام 2011 لم يكن نتيجة طبيعة الحكومة وعلاقاتها مع إيران، بل بسبب الطموحات التركية، علاوة على ذلك تلقي إيران باللوم على أنقرة لأنها لم تمنع تدفق السلفيين الجهاديين عبر أراضيها إلى سوريا، وأمنت الدعم اللوجستي والمالي لهم[3].

وبالمقابل يؤكد بعض المسؤولين في أنقرة أن إيران تسعى إلى إحياء الإمبراطورية الفارسية وهذه المرة بنزعة شيعية، وهي تفعل ذلك في الأراضي التي كانت خاضعة للعثمانيين سابقاً. ففي آذار 2015 اتهم رجب طيب أردوغان إيران بمحاربة تنظيم داعش في العراق لتحل مكانه وحسب. وتقول تركيا أيضا إن حشد إيران للميليشيات الشيعية من أنحاء المنطقة كافة لحماية حكم طائفة أقلية "العلويين" على الأغلبية "السنية" في سوريا، يعمق التوترات الطائفية ويوفر للجهاديين السنة أداة تجنيدية ملائمة[4]. واللافت أن هذه التصريحات لم تراع احتمال ردود الفعل من قبل المجموعة الوازنة من العلويين في الداخل التركي.

1: Stephen Larrabee, and Alireza Nader, op. cit, p. 9

2: Anoushiravan Ehteshami, and Suleyman Elik, "Turkey's Growing Relations with Iran and Arab Middle East", Turkish Studies, Vol. 12, No. 4, December 2011, pp. 643-662

3: مجموعة الأزمات الدولية، مرجع سابق، ص 101

4: المرجع أعلاه، ص 101

الفقرة الثانية: الإجراءات التحذيرية المتبادلة

وعلى الرغم من تلاقي مواقف الحكومتين الإيرانية والتركية بداية الأزمة في دعوة النظام للقيام بإصلاحات، إلا أن طهران ظلت تتخوف من تداعيات السقوط، حيث حذر وزير الخارجية الإيراني من أن "فراغ السلطة في سوريا ستكون له عواقب غير متوقعة على الدول المجاورة وعلى المنطقة... ويمكن أن تسبب كارثة في المنطقة وأبعد منها". وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية "لو خيرنا بين تركيا وسوريا فإننا سنختار سوريا بلا شك"[1]، كما صرّحت صحيفة "Sobhe-Sadegh" إحدى أكثر صحف الحرس الثوري تأثيراً، بأن من الأهمية بمكان أن يكون لعلاقات إيران بالحكومة السورية أفضلية على علاقتها بتركيا، لا سيما في ضوء دعم تركيا للمعارضة السورية[2].

وإلى جانب الدعم السياسي تحولت أنقرة نحو دعم المعارضة السورية بالمال والسلاح، مما ساهم في تصاعد التوتر بين إيران وتركيا، حيث شنت بعض وسائل الإعلام الإيرانية هجوماً على حكومة العدالة والتنمية وصل حد اتهامها بالنفاق وتنفيذ سياسات أميركا و"إسرائيل" لإسقاط الحكومة السورية، توطئة لتحقيق ثلاثة أهداف: أولها، فصل سوريا عن إيران بما يضع الأخيرة في مواجهة مباشرة مع الأميركيين و"إسرائيل". والثاني، إيقاف الدعم الإيراني لحركات المقاومة في لبنان وفلسطين وفك الارتباط بين إيران وحزب الله[3]. وثالثها، حمل دمشق على إبرام اتفاق سلام مع "إسرائيل" على غرار اتفاق "كامب دافيد" مع مصر، ثم "وادي عربة" مع الأردن، كمقدمة لاتفاق مشابه مع لبنان ينهي حالة المقاومة ويهيئ لحالة السلام التي تريدها "إسرائيل" وفقاً لأهوائها ومصالحها[4].

ومن العوامل الإضافية الهامة التي عززت التجاذب الإيراني-التركي على الساحة السورية، هي أن إيران تعتمد على سوريا كجسر لتمرير الأسلحة والأموال إلى حزب الله، ولذلك اعتبرت اعتراض تركيا لشحنات الأسلحة الإيرانية المرسلة إلى دمشق أمراً مثيراً للقلق[5]. فقد عملت تركيا على تفتيش الطائرات الإيرانية المتجهة إلى سوريا، إضافة إلى توليها مهمة ترتيب الضغوط الغربية على دمشق مع اندلاع الأزمة[6].

---

[1]: عقيل محفوض، **السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية-التغيير**، مرجع سابق، ص 337

[2]: Stephen Larrabee, and Alireza Nader, op. cit, p. 9

[3]: إيراج إلهي، مرجع سابق.

[4]: بشير عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 43

[5]: Stephen Larrabee, and Alireza Nader, op. cit, p. 9

[6]: عقيل محفوض، **السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية-التغيير**، مرجع سابق، ص 336

الفقرة الثالثة: استثمار البعد الأطلسي من قبل تركيا

ومما زاد الأمور تعقيداً ظهور موقف تركيا من خلال قبولها العلني في آب 2011 الانخراط في مشروع الدرع الصاروخية لحلف شمال الأطلسي، والذي كانت قد وافقت عليه مبدئياً وللمرة الأولى في الاجتماع الذي عقده الحلف في شهر تشرين الثاني 2010، لكن من دون ذكر أسماء الدول التي يستهدفها. كما أعلنت أنها ستسمح للناتو بإقامة قواعد تنصت وتجسس (رادار) في مدينة ديار بكر في جنوب شرق تركيا. ووافق القادة في دول الناتو في كانون الأول 2012 على نشر الباتريوت في مناطق قريبة من حدود تركيا الجنوبية الشرقية مع سوريا، مؤكدين بأن نشر البطاريات هو لأغراض دفاعية بحتة[1].

مثلت هذه التطورات دلالة بالغة في استهداف روسيا وإيران، حيث رأى معظم المراقبين أن نشر منظومة الدفاع الصاروخي المعتمدة لدى حلف الناتو في تركيا، إضافة إلى موافقة تركيا على استضافة رادار أميركي للإنذار المبكر في موقع متقدم نسبياً –قاعدة كورجيك القريبة من مدينة مالاتايا في شرق تركيا– هو لمواجهة التهديدات الصاروخية البالستية الكامنة التي قد تتعرض لها أوروبا من جهة إيران. وتعليقاً على هذا الموضوع، قال مسؤول بارز في الإدارة الأميركية لم يذكر اسمه لصحيفة نيويورك تايمز الأميركية، إن هذا الاتفاق بين واشنطن وأنقرة ربما يمثل "أهم قرار استراتيجي اتخذته الولايات المتحدة وتركيا في الأعوام الخمسة عشر أو العشرين الماضية"[2]. ويشكل هذا التصريح إشارة مهمة إلى أهمية المكانة الأطلسية والتحالف مع الولايات المتحدة بالنسبة لتركيا، وانعكاسها على استراتيجيتها تجاه الشرق الأوسط، بما فيها المنحى الذي اتخذته في التعامل مع أحداث "الربيع العربي" وخصوصاً تجاه سوريا.

واستناداً إلى هذه الخطوات المتقدمة في تعزيز عضوية تركيا ضمن حلف شمال الأطلسي، كررت أنقرة دعوتها للحلف التدخل في سوريا[3] على غرار ما حصل في ليبيا، حيث إنها وفي غياب البينة عن أفق الصراع، راحت تركز على تقليص فرص انتقال تأثيرات الحرب الأهلية الدائرة في سوريا إليها، فعندما أطلق الجنود السوريون في نيسان 2012 النار على مجموعة حاولت التسلل من تركيا وأجبرتها على العودة إلى خلف الحدود، وأصابت شرطياً تركياً داخل الأراضي التركية، استنجدت أنقرة بالناتو ودعته للتدخل العاجل ضد سوريا. وعندما أسقط الجيش السوري طائرة تركية من طراز (F-4) داخل المجال الجوي السوري في

---

[1]: عقيل محفوض، **السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية–التغيير**، ص 337

[2]: Tom Shanker, "U.S. Hails Deal with Turkey on Missile Sheield", New York Times, 15/9/2011, on 18/1/2018, in https://goo.gl/LeVJkv

[3]: موريال فايسباخ، وجمال واكيم، ص 216

حزيران 2012، عادت أنقرة واستنجدت بالحلف. وكررت هذا الاستنجاد عندما سقطت بعض القذائف السورية في مدينة أكجا قلعة في أيلول 2012 خلال الاشتباكات التي وقعت بين الجيش السوري ومسلحي الجيش الحر، الذين تسللوا من الأراضي التركية إلى الأراضي السورية للسيطرة على البوابة الحدودية في مدينة رأس العين السورية[1]... وكذلك أجرت تركيا مع حلفائها في الناتو مشاورات في ظل المادة الرابعة من معاهدة حلف شمال الأطلسي[*]، إلا أن غالبية الدول الأعضاء عارضت أي تدخل عسكري للحلف في سوريا[2].

وبالعودة إلى رادار الإنذار المبكر الذي نشره الأمريكيون عام 2012 في تركيا[*]، وفي تصاريح تصعيدية أعلن بعض المسؤولين الإيرانيين أن طهران سوف تستهدفه في حال أقدمت الولايات المتحدة أو "إسرائيل" على مهاجمة أهداف إيرانية بضربات جوية. وأثناء الزيارة لهما إلى طهران في أواخر آذار 2012، قال رئيس الوزراء التركي آنذاك أردوغان ووزير خارجيته داود أوغلو، إن تركيا قد تفكك الرادار خلال مهلة ستة أشهر إذا لم يتم احترام الشروط التي وضعتها أنقرة لاستضافته (في إشارة –على الأرجح– إلى الإصرار المعلن للمسؤولين الأتراك على عدم وصول البيانات التي يجمعها الرادار إلى "إسرائيل") حسب صحيفة فزغلاد الروسية[3]. تجدر الإشارة إلى أن الأراضي التركية تضم حالياً قواعد لحلف الأطلسي، منها قاعدة أنجرليك والرادارات التابعة لمشروع الدرع الصاروخي الأميركي[4].

الفقرة الرابعة: الضغوط الإيرانية المضادة

وفي السياق نفسه من التوتر السياسي بين إيران وتركيا، جاءت مساعي إيران للضغط على تركيا عبر إعادة فتح ملف اختفاء نائب وزير الدفاع الإيراني السابق علي رضا أصغري، الذي اختفى باسطنبول عام

---

[1]: حسني محلي، تركيا وتناقضات الصواريخ "الأطلسية"، الأخبار، 2012/12/17، تاريخ الدخول 2017/1/16، عبر https://goo.gl/TquyXF

*: حسب المادة الرابعة من معاهدة حلف شمال الأطلسي: ينبغي على الأطراف إجراء مشاورات فيما بينها إذا رأى أحدها أن السلامة الترابية أو الاستقلال السياسي أو الاستقرار الأمني لأي منها مهدد بالخطر.

[2]: جيم زانوتي، مرجع سابق، ص 53

*: يذكر أن الرادار هو من نوع AN–TPY–2 ويستطيع اكتشاف جميع الأجسام الطائرة على ارتفاع عالٍ على مسافة تصل إلى 1000 كيلومتر. ويرى حلف شمال الأطلسي بفضله جميع أراضي الغرب الإيراني.

[3]: Turkey's PM: NATO radar could be dismantled if conditions not respected, Atlantic council, 1/4/2012, on 1/8/2017, in https://goo.gl/MBk9er

[4]: هدى رزق، أنقرة تراهن على تغيير في سياسة أوباما الإقليمية، الأخبار، 2014/11/7، تاريخ الدخول 2017/1/13، عبر https://goo.gl/sBwYo5

2007، حيث طالب نواب إيرانيون تركيا بالكشف عن "الخاطفين الصهاينة". وذكرت وسائل إعلام أن إيران طلبت مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك لمعرفة مصير الجنرال المتقاعد بعد معلومات نشرها الصحافي الأميركي اليهودي ريتشارد سيلفرشتاين على موقعه الإلكتروني في 12 سبتمبر 2010، تحدثت عن احتمال وفاة أصغري في سجن أيالون الإسرائيلي[1].

كذلك توالت تهديدات إيران لتركيا، التي حذرها مبعوث خاص للرئيس الإيراني آنذاك أحمدي نجاد في خطوة ردعية من أن استعمال أية قواعد عسكرية تركية للهجوم على سوريا سيعرض تركيا لقصف صاروخي إيراني[*]. كذلك لاحت محاولات الاصطفاف الإقليمي التي تقودها إيران وسوريا بالتعاون مع العراق ضد التوجهات والمشاريع التركية الجديدة حيال سوريا والمنطقة ككل[2]، وتزامن ذلك مع تهديدات سوريا للحكومة التركية باستخدام ما بحوزتها من أوراق ضغط متعددة، أقلها الورقة الكردية تكتيكياً، لإجبارها على تعديل مواقفها تجاه الأزمة، وهي التهديدات التي تتسق مع تهديدات ومطالبات إيرانية سابقة مشابهة لتركيا[3].

الفقرة الخامسة: عودة التوتر عند تبدل موازين القوى

وقد ازدادت المشاحنات تدريجياً بين تركيا ودول الخليج العربية من جهة، وإيران من جهة ثانية، بفعل التطورات الحاصلة في سوريا والعراق والتي حركت تيارات الفتنة السنية – الشيعية/ العلوية التي كانت تدور تحت السطح وجرى استنهاضها كما أشرنا سابقاً. ولم ينته مفعول التلويح بهذه الورقة بحسب الظروف السياسية، حيث تجلت بعد وصول دونالد ترامب إلى الحكم في الولايات المتحدة، من خلال التصريحات الهجومية التي أدلى بها الرئيس التركي أردوغان، ووزير خارجيته جاويش أوغلو في شباط 2017، حول سعي إيران لـ "التوسع الفارسي" وتصرفها من منطلقات قومية فارسية، و"نشر التشيع" وتسويقه في سوريا والعراق، وتقويض سلامة دول خليجية، وأنها تتبنى سياسات تؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة... إلا أن رد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف كان حادا وسريعا عندما قال في 26 شباط 2017 "إن تركيا جارة ذاكرتها ضعيفة وناكرة للجميل، فهم يتهمون الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالطائفية وكأنهم تناسوا موقفنا

---

[1]: طهران تدعو أنقرة إلى الكشف عن خاطفي أصغري، 2011/1/3، الإمارات اليوم، تاريخ الدخول 2017/10/16، عبر https://goo.gl/tR5yUg

*: هذا التهديد يُستخدم للردع، إلا أنه صعب التنفيذ في ظل السياسة العقلانية التي ينتهجها البلدان والبعد الأطلسي لتركيا.

[2]: بشير عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 44

[3]: علي باكير، المسألة الكردية في التحولات التركية–السورية، العربية للدراسات والتدريب، تاريخ الدخول 2017/10/17، عبر https://goo.gl/2nev3v

في ليلة حدوث الانقلاب العسكري الأخير (تموز 2016) عندما بقينا نتابع الأوضاع حتى الصباح رغم ان حكومة تركيا ليست شيعية". وكانت الخارجية الإيرانية استدعت السفير التركي لدى طهران رضا هاكان تكين للاحتجاج على "التصريحات غير البناءة" للرئيس أردوغان ووزير خارجيته جاويش أوغلو[1].

وسرعان ما عادت العلاقات إلى طبيعتها بالرجوع إلى العقلانية التي ينتهجها الطرفان، وبدا ذلك واضحاً في تصريح جاويش أوغلو لوكالة أرنا في 1 آذار 2017، حيث قال "لن ننسى دعم إيران ووقوفها إلى جانب تركيا، حكومة وشعبا، أثناء الانقلاب الفاشل الذي وقع يوم 15 تموز 2016"، وأضاف "هناك قواسم مشتركة كثيرة بين إيران وتركيا والتعاون القائم بين الشعبين الإيراني والتركي ساهم في تطوير العلاقات الأخوية"، وختم قائلاً "البلدان يحتاجان إلى المزيد من التشاور والحوار لترسيخ العلاقات وللحيلولة دون أي سوء فهم"[2].

أمام ما تقدم فإنه بالرغم من علاقاتهما الطويلة، ظهر كل من تركيا وإيران أنهما جادان جداً خصوصاً حين يتعلق الأمر بالمناورة الإقليمية. كل طرف رأى الآخر ساعياً إلى الهيمنة، ولإعادة مجد ضاع من خلال وكلاء يمارسون العنف، فنددت إيران بدعم تركيا النشط للمعارضة في محاولة لإسقاط النظام السوري، وبذلك تعرض الرابط الاستراتيجي بين إيران وحزب الله في لبنان إلى الخطر، واتهمتها بدعم الجماعات الجهادية السنية في سوريا والسماح لمجندي تنظيم داعش بعبور أراضيها في طريقهم إلى سوريا والعراق. أما تركيا فأبدت قلقها في المقابل مما رأته دعماً إيرانياً لحزب العمال الكردستاني وفروعه في محاولة لاقتطاع منطقة مستقلة في الشمال السوري –والتي سوف يتم التطرق إليها في المبحث الثاني– ومن أعمال الجماعات والميليشيات الشيعية العراقية في شمال العراق، ما يشكل تهديداً مباشراً لاستقرار حدودها مع سوريا والعراق والسكان السنة في المنطقة[3].

إلا أنه وعلى الرغم من أن كلا البلدين أبدى التزامات تجاه أحد طرفي الأزمة، فقد أظهر الميدان أن إمكانات التأثير التركي منفرداً أقل من الإيراني في المعادلة السورية. وفضلاً عن ذلك فإن العامل الدولي قد جاء في مصلحة إيران على حساب تركيا، ففي الوقت الذي عزز موقف روسيا الداعم عسكرياً وسياسياً للحكومة

---

[1]: عبد الباري عطوان، تركيا تتراجع بعد أقل من أسبوع عن اتهاماتها لإيران بالطائفية وتقسيم العراق وسورية وتشييعهما.. لماذا إطلاق هذه الاتهامات في الأساس إذا كانت ستضطر للاعتذار عنها؟ وأين الخلل؟ صحيفة رأي اليوم، 2017/3/1، تاريخ الدخول 2018/2/18، عبر https://goo.gl/LsVkYT

[2]: أوغلو: لن ننسى دعم إيران ووقوفها إلى جانب تركيا، المنار، 2017/3/1، تاريخ الدخول 2017/3/1، عبر https://goo.gl/Ugo1e6

[3]: مجموعة الأزمات الدولية، مرجع سابق، ص 100

السورية، والذي وفر منذ بداية الأحداث بالاشتراك مع الصين غطاءً دولياً في مجلس الأمن الدولي لمنع أي قرار خلاف مصالحهما، ومن ثم التدخل الإيراني الصريح والواسع في سوريا. فإن حلفاء تركيا الغربيين نصحوا أنقرة في كل مرة بضرورة التزام الهدوء وضبط النفس. فتهديدات الحكومة التركية برد عسكري، قبل التقارب الروسي–التركي، على القصف السوري لأراضيها لم تحظ بالقبول لدى حلفائها الغربيين، بل خلقت مخاوف من تصعيد عسكري في المنطقة يخرج عن السيطرة[1].

المبحث الثاني: عوامل التعاون بين إيران وتركيا خلال الأزمة السورية

بالرغم من التدافع الإقليمي والدولي حول سوريا، إلا انه لم يؤثر على قاعدتين ذهبيتين في العلاقات الإيرانية– التركية: إبعاد السياسي عن الاقتصادي بغية الذود عن العلاقة الاقتصادية أمام تدهور العلاقة السياسية، وعدم الخلط بين الثنائي والإقليمي بهدف النأي بالعلاقة الثنائية عن المواجهات الإقليمية. هكذا حافظت إيران وتركيا على علاقة ثنائية عالية المستوى، خاصة على المستوى الاقتصادي والتبادل التجاري رغم المناكفات والمجابهات السياسية على الصعيد الإقليمي.

لقد استمر التوافق بين إيران وتركيا في قضايا متعددة، رغم التوتر في الكثير من المجالات والمواقع. فمن دول آسيا الوسطى إلى أفغانستان والعراق وسوريا إلى الحدود المشتركة، ثمة قضايا تأخذ شكل التعاون والتنسيق الأمنيين في مواجهة القوى والمجموعات التي تشكل تحدياً أمنياً مشتركاً، وهي قضايا وثيقة الصلة بالحدود وأمن الطاقة والاقتصاد والجغرافيا التي تحمل مشكلات اجتماعية وقومية وطائفية... وكل هذه القضايا لها حسابات في سياسة البلدين وأمن المنطقة واستقرارها.

وعليه، سار التعاون بين الدولتين بالتوازي مع الخلاف الحاد حول الأزمة السورية، والذي ظهر جلياً من خلال إدارة ملفاتهما المشتركة من العلاقات الاقتصادية، إلى الملف النووي الإيراني، والمسألة الكردية... والتي ساهمت مجتمعة في تشكيل صمام أمان حال دون وقوع صدام مباشر بين الدولتين.

الفقرة الأولى: إدارة العلاقات الاقتصادية

أولاً: العلاقات الاقتصادية قبيل "الربيع العربي"

دائما ما تفصل إيران وتركيا الجانب السياسي المتوتر في علاقاتهما عن ضرورات الحاجة الاقتصادية المتبادلة، ولا سيما تلك المتصلة منها بالطاقة، والتي تسهم بصورة متزايدة في تمتين العلاقات بين الدولتين،

[1]: عماد يوسف، مرجع سابق، ص 87

ويمكن الإشارة في ذات السياق تاريخيا إلى حقبة الثمانينيات، حيث توترت العلاقات إثر قيام الثورة الإيرانية، وخوف تركيا من تصدير إيران للثورة إليها، وخروج إيران من حلف بغداد، ومع ذلك كانت تركيا ممراً ومنفذاً لإيران نحو العالم الخارجي تجاريا إبان الحرب الإيرانية–العراقية (1980–1988). وفي حقبة التسعينيات وبالرغم من توتر العلاقات نتيجة اشتداد الصراع على النفوذ في منطقة آسيا الوسطى وحول طرق مرور النفط في بحر قزوين إثر تفكك الاتحاد السوفيتي، إضافة إلى التحالف الاستراتيجي الذي أقيم بين تركيا و"إسرائيل". إلا أنه عند وصول نجم الدين أربكان إلى حكم تركيا (1996–1997) تقارب اقتصاديا مع إيران، ثم انقطعت هذه العلاقات الاقتصادية بعد سقوط حكمه[1].

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا (2002)، مثبتاً نجاحه في الحكم من خلال سياسته الاقتصادية التي جعلت من تركيا واحدة من أقوى الدول عالمياً على المستوى الاقتصادي. هذه السياسة التي تولي العلاقة مع إيران أهمية كبيرة، انعكست تطورا على العلاقات الاقتصادية بين الدولتين بلغ حد الازدهار، فتوسعت بشكل كبير في العقد الماضي، حيث شملت ازديادا في مجال الطاقة والتبادل التجاري بشكل لم يشهد له مثيل في تاريخ العلاقات بين البلدين. وقد ارتفع حجم التجارة بين إيران وتركيا في تلك المرحلة من 1 مليار دولار في العام 2000 إلى 10 مليارات دولار في العام 2010[2].

وهكذا، على الرغم من أن إيران وتركيا تحملان كل عناصر الصراع، من اختلاف مذهبي ومشروع متناقض ونظام سياسي متباين وتاريخ من الصراع، إلا أن حقائق جيوسياسية وجيواقتصادية تحتم التقارب بين البلدين، فتركيا ممر لإيران وبضائعها نحو أوروبا، وإيران ممر لتركيا نحو آسيا الوسطى، كما إن التقارب الجغرافي سهّل وخفّض من نفقات النقل. وبمعزل عن الانقسام بين الدولتين حول عدد من القضايا الإقليمية، إلا أن العلاقات الاقتصادية بينهما بقيت قوية، وتعوّض التوترات الناجمة عن الخلافات الجيوسياسية.

لكن سياق سياسة العقوبات الغربية المفروضة على إيران والضغوط التي مورست على تركيا، جعلت هذه الأخيرة تقلص من تعاملاتها الاقتصادية مع إيران. إلا أنه سرعان ما ظهر واضحا أن تركيا لا يمكنها الاستمرار من دون الإمدادات الإيرانية، وأن العقوبات تؤثر على مصالحهما الاقتصادية المشتركة. لذا عملت تركيا على التقليل من أضرار العقوبات الدولية بالنسبة لإيران، وتأكيدها عدم الامتثال للعقوبات الاقتصادية

---

[1]: مصطفى خضري، العلاقات الاقتصادية التركية الإيرانية "دراسة استشرافية"، مركز التفكير الاستراتيجي، 2015/12/23، عبر https://bit.ly/2Mxr2wi

[2]: المرجع أعلاه.

المفروضة ضدها. وعليه صوتت في 9 حزيران 2010 ضد قرار مجلس الأمن رقم 1929 الذي دعا إلى تشديد العقوبات الاقتصادية ضد إيران[1].

وتعتبر الطاقة الدافع الأهم لدى الطرفين لتوسيع العلاقات الاقتصادية بينهما، فتشكل إيران مجهزاً كبيراً لتركيا من النفط الخام وفي الصدارة من بين 22 بلدا نفطيا، وتمثل ما يقرب من 40 في المئة من واردات تركيا من النفط الخام[2]. كما إن إيران هي ثاني أكبر مورد للغاز الطبيعي إلى تركيا بعد روسيا[3]، وقد كانت الرغبة في تقليل هذا الاعتماد على الطاقة الروسية وتنويع مصادر التوريد دافعا مهما وراء العلاقات الاقتصادية الوثيقة، التي طورتها تركيا مع إيران في العقد الماضي. وخصوصاً أن تركيا تعاني من ندرة في الموارد الطبيعية تحديدا النفط والغاز، ما يجعلها أكثر اندفاعا نحو تعزيز العلاقات مع إيران[4]. وقد أكد ذلك رئيس الحكومة الأسبق داود أوغلو "إن تركيا ذات الاقتصاد النامي والمحاطة بمصادر النفط بحاجة إلى الطاقة الإيرانية كامتداد طبيعي لمصالحها القومية"، وبالتالي فإن اتفاقات تركيا في الطاقة لا يمكن أن تكون مرهونة بعلاقاتها بدول أخرى[5].

إضافة إلى ما تقدم فإن إيران تؤيد بناء مشروع خط أنابيب "نابوكو"[*] الذي تعد فيه تركيا طرفاً محورياً لكونه يمر من أراضيها. ولا سيما أن الخط سيعمل على نقل الغاز الإيراني ومصادر الطاقة من القوقاز وآسيا الوسطى عبر تركيا إلى دول أوروبا، وبالتالي يفتح أسواقاً جديدة للنفط الإيراني[6]، ويأتي الدعم الذي تقدمه إيران للمشروع ليعزز العلاقات الاقتصادية بين إيران وتركيا[7].

---

[1]: عوديد عيران، "تركيا وإسرائيل" في التقرير الاستراتيجي الإسرائيلي 2010، ترجمة مركز القدس للدراسات والإعلام والنشر الالكتروني، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، ط1، بيروت، 2011، ص 133

[2]: Stephen Larrabee, Alireza Nader, op. cit, p. 31

[3]: Hiam Malk, Turkey and the Middle East: Rebalancing Interests, In "Turkey's Evolving Dynamics", Center for Strategic and International Studies, Washington, March 2009, p. 44

[4]: Omer Taspinar, and Others, "Turkey and Iran: Assessing the New Regional Diplomacy", D.C: The Booking Institution, Washington, 15/6/2010, p. 26

[5]: رائد أبو داير، مرجع سابق، ص 332-333

*: مشروع خط لنقل الغاز من الشرق الأوسط والبحر الأسود عبر تركيا إلى أوروبا، بدأ الإعداد له في شباط 2002، ويبلغ طوله 3300 كيلومتر.

[6]: Anthony Cordesman, and others, op. cit, p. 12

[7]: حقي أوغور، مرجع سابق، ص 235

تجدر الإشارة إلى أن علاقات تركيا في مجال الطاقة مع إيران، شكلت مصدر قلق كبير للولايات المتحدة، وهو ما انعكس على العلاقات الأميركية–التركية. ففي العام 2008، خلصت أنقرة إلى اتفاق مع إيران بشأن تصدير الغاز الإيراني إلى أوروبا والاستغلال المشترك لاحتياطيات الغاز في إيران. وبموجب الاتفاق، تستثمر تركيا 5.5 مليار دولار في حقل فارس الجنوبي في إيران لإنتاج 20–35 مليار متر مكعب من الغاز سنويا. وكان من المقرر أن تتلقى أنقرة حقوق تشغيل ثلاثة حقول غاز في حقل فارس الجنوبي. إلا أن الولايات المتحدة اعترضت بشدة، فوضعت تركيا الاتفاق على الرف استجابة للضغوط الأميركية[1].

ثانيا: تحصين العامل الاقتصادي

مع اندلاع الأحداث في سوريا عام 2011 والصراع الحاد حولها بين الطرفين، حيد الإيرانيون ملف التعاون الاقتصادي مع تركيا عن الخلاف السوري، حيث دعا وزير الصناعة والتعدين والتجارة الخارجية الإيراني علي أكبر محرابيان خلال فعاليات المؤتمر الوزاري الثاني لمجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية[*]، الذي انعقد في اسطنبول يوم الرابع من تشرين الأول 2011، كلاً من مصر وتركيا لتدشين تعاون ثلاثي لاستغلال الإمكانات البشرية والموارد الاقتصادية المتاحة للدول الثلاث[2].

وفي الإطار نفسه قال رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان في كانون الأول 2012 "إن تركيا لن تمتثل لشروط العقوبات ضد إيران فيما يتعلق بمسألة شراء الغاز". حيث استشعرت تركيا تهديداً بتداعيات فرض عقوبات اقتصادية ضد إيران، لأنها مرتبطة مع إيران بعلاقات تجارية ومصالح امتداد الطاقة، كما إنها مرت بمحنة مماثلة عندما فرضت العقوبات لسنوات طويلة على العراق بعد أزمة الخليج عام 1990[3]. هذا الرابط الاقتصادي بين الدولتين شكل حبل النجاة لإيران خلال ظروفها الأكثر إيلاماً في العصر الحديث، الحرب مع العراق (1980–1988) وفي أوج العقوبات المتعلقة ببرنامجها النووي (2011–2013).

1: Saban Kardas, "Turkish–Iranian Energy Cooperation in the Shadow of U.S. Sanctions on Iran", Eurasia Daily Monitor, Vol. 7, Issue 144, 27/6/2010, on 19/12/2017, in https://bit.ly/2MLfbOb

*: منظمة دولية تضم ثماني دول إسلامية هي مصر ونيجيريا وباكستان وإيران وإندونيسيا وماليزيا وتركيا وبنغلادش، تأسست في تركيا عام 1997، وهي تهدف إلى تدعيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول المنظمة.

2: بشير عبد الفتاح، "الربيع العربي وإعادة هندسة العلاقات الإقليمية"، شؤون عربية، العدد 148، شتاء 2011، ص 47

3: رائد أبو داير، مرجع سابق، ص 332–333

في العام 2011 وصل حجم الاستيراد التركي من النفط الخام الإيراني 1.8 مليون طن[1]، كما تم التوقيع في 30 تشرين الأول 2011 على عقود جديدة لزيادة صادرات النفط الإيراني إلى تركيا بمستوى 7.5 مليون طن سنويا[2]. وعليه بلغت قيمة التبادل التجاري بين البلدين نحو 8.4 مليارات دولار خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2016[3]. وبرغم التوتر السياسي الذي خيم على علاقات البلدين، فإنهما يسعيان لزيادة حجم التبادل التجاري ثلاثة أضعاف ليصل إلى 30 مليار دولار بحلول العام 2020[4]. وكان وزير الجمارك التركي بولنت تفنكجي قد صرح بأن التبادل التجاري مع إيران زاد 30% بعد رفع العقوبات التي كانت مفروضة عليها[5].

وفي العام 2013 أعلنت الدولتان عن النية لإقامة مشروع لمد أنابيب نفط وغاز من الأهواز في إيران إلى تركيا. وفي مؤتمر صحافي تلا لقاءه وفداً من الكونغرس الأميركي، أعلن وزير الطاقة التركي في حينه تانير يلديز أنه ليس هنالك من بديل لبلاده عن النفط الإيراني، وشدد على عزم بلاده استثمار 130 مليار دولار أميركي في هذا المجال خلال العقد التالي. والجدير ذكره أن التجارة النفطية شكلت نصف حجم التجارة بين البلدين للعام 2012 والبالغ 21.9 مليار دولار[6].

وكانت تركيا في العام 2012 تحت ضغط من إدارة أوباما، قد عملت على تخفيض وارداتها من النفط الإيراني، الذي تعتبره إيران عمدة صادراتها مما يجعلها أكثر تأثراً بأي تغيير يحصل في أسعار النفط وفق الكاتب التركي إيرول تايماز. وقد واجه قطاع الطاقة الإيراني أزمة خطيرة بسبب العقوبات الدولية والأحادية الجانب المفروضة على البنك المركزي الإيراني. والتي مثلت واحدة من أخطر التحديات التي واجهت

1: Anthony Cordesman, and Others, "The United States and Iran: Competition Involving Turkey and the South Caucasus", Center for Strategic International Studies, Washington, 4/8/2011, pp. 12-13

2: كارول نحلة، هل تستطيع أسواق النفط والغاز التكيف مع إيران الصاعدة؟ مركز كارنيغي، 2014/10/30، تاريخ الدخول 2018/1/12، عبر http://ceip.org/2JWBbEk

3: التبادل التجاري بين إيران وتركيا بلغ 8 مليارات دولار خلال 10 أشهر، وكالة ارنا، 2016/12/5، تاريخ الدخول 2017/1/30، عبر https://bit.ly/2teDHuX

4: إيران تدعو لتبادل تجاري بقيمة 30 مليار دولار، وكالة أنباء فارس، 2016/3/6، تاريخ الدخول 2017/1/30، عبر https://bit.ly/2MzokX8

5: تركيا: 30% نمو التبادل التجاري مع إيران منذ رفع العقوبات، العربية، 2016/8/10، تاريخ الدخول 2017/1/30، عبر https://bit.ly/2t7SmZ0

6: موريال فايسباخ، وجمال واكيم، مرجع سابق، ص 210

الاقتصاد الإيراني. كما وجدت إيران صعوبة متزايدة في الحصول على الائتمان لنشاطها التجاري. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدول والشركات الأجنبية مرت بأوقات صعبة على نحو متزايد لدفع مقابل مشتريات النفط من إيران. مما ساهم في تراجع صادرات إيران النفطية وفقا لبعض التقارير[1].

هذه الضغوط المتزايدة دفعت أنقرة إلى بيع الذهب لإيران للالتفاف على الصعوبات المرتبطة بالدفع بالدولار، حيث اعتبر الأتراك ذلك مساعدة لإيران في المبادلات التجارية مع الخارج. ووفقا للبيانات الصادرة عن معهد الإحصاء التركي (تركستات)، فقد ارتفعت صادرات الذهب التركية إلى إيران إلى ستة مليارات دولار في الأشهر السبعة الأولى من عام 2012، بما يشكل 75 في المئة من إجمالي قيمة الصادرات التركية إلى طهران. وعندما جذب خبر المبيعات هذا اهتمام وسائل الإعلام، تحولت إيران إلى إنشاء شركات وهمية في دولة الإمارات العربية المتحدة لشراء الذهب من تركيا. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة قد استهدفت تجارة الذهب أيضا[2].

وبالتالي فإن واردات تركيا من النفط والغاز الطبيعي الإيراني لم تحقق ارتفاعاً كبيراً، وبالرغم من إصلاحات الدعم في إيران، إلا أن قدرتها على تصدير كميات أكبر من الغاز الطبيعي إلى تركيا بقيت محدودة. إذ باتت البنية التحتية قديمة للغاية ومستهدفة على الدوام، بالتخريب المنتظم من قبل المتمردين الأكراد. إضافة إلى ذلك، فقد منعت العقوبات الدولية إيران من استغلال مصادرها من الغاز الطبيعي. وإن كانت هناك بعض الاستثمارات التركية الكبيرة، فإن الشركات التركية تتردد في الاستثمار في قطاع الطاقة الإيراني على نطاق واسع[3].

ويعد حجم التبادل التجاري الآخر الذي لا يتصل بالطاقة بين إيران وتركيا كبيرا أيضا. فبالإضافة إلى النفط والغاز، تصدر إيران منتجاتها الصناعية إلى تركيا، حيث بلغ حجم صادرات إيران من البضائع إلى تركيا ما قيمته 4.5 مليارات دولار تقريباً خلال الأشهر السبعة الأولى من العام 2017. ووفقا لمنظمة ترويج التجارة في إيران، تأتي تركيا كخامس أكبر وجهة لصادرات إيران غير النفطية. وفي المقابل، تصدر تركيا ما قيمته 3 مليارات دولار من البضائع إلى إيران سنوياً، بما في ذلك المنتجات الزراعية والسيارات وقطع غيار

1: Erol Taymaz, “Economic Cooperation for Stability in the Caucasus Prospects for Abkhazia – Turkey Economic Relations” Caucasian Center for Strategic Studies, Ankara, 2009, p. 5

2: Stephen Larrabee, Alireza Nader, op, cit, p. 32

3: Ibid, p.32

الآلات. كما حققت الشركات التركية استثمارات كبيرة من الاقتصاد الإيراني في قطاعات أخرى، بما في ذلك العقارات[1].

ومع ذلك فإن الاقتصاد الإيراني المغلق يطرح صعوبات كبيرة للمصدرين الأتراك. وتشمل هذه المشاكل الرسوم الجمركية المرتفعة على السلع الاستهلاكية، والتغييرات المتكررة في معدلات الرسوم الجمركية، والتأخيرات في استلام تصاريح الاستيراد، وأسعار الوقود المبالغ فيها أثناء النقل، والتأخير لفترات طويلة عند بوابات الجمارك. وقد تسببت هذه العقبات في الحد من الأعمال التجارية للعديد من المصدرين مع إيران والبحث عن أسواق أكثر ملاءمة لمنتجاتها[2].

ثالثاً: آفاق العلاقات الاقتصادية

بالتوازي مع المعضلة السورية، يواصل البلدان تطوير علاقاتهما بما يخدم مصلحتيهما الاقتصاديتين أولا. فإيران حريصة على مواصلة سياستها الانفتاحية التي بإمكانها أن تنعكس مردودات فورية ولاحقة على الوضع المعيشي للمجتمع الذي عانى كثيرا من الحصار والعقوبات، ولا يوجد أفضل من تركيا الجارة وباب إيران إلى الغرب، لترجمة هذه التطلعات. وتركيا بدورها في أمس الحاجة إلى تدعيم اقتصادها، في فترة تتعرض الليرة التركية لضغوطات غير مسبوقة، وتتراجع في البلاد مؤشرات النمو الاقتصادي مع ازدياد البطالة والاستثمارات الخارجية، خصوصا بعد فضيحة الفساد التي لم تنته فصولها. وتجد تركيا في إيران شريكا مؤاتيا يساعد الرئيس أردوغان على تجاوز الصعوبات الاقتصادية التي تشكل مصدر ضعفه الأساسي في الداخل. وقد ترجم الطرفان هذه المصلحة المتبادلة بتوقيع العديد من الاتفاقيات ولا سيما في مجال النفط والغاز الطبيعي[3].

وفي أعقاب خروج إيران من عبء الثقل الاقتصادي الذي أنهكها إثر رفع العقوبات الجزئي نتيجة الاتفاق النووي عام 2015، بدا أن البلدين ملتزمان بتعزيز تجارتهما الثنائية، مع تسييج خلافاتهما الإقليمية. لكن القدرة على فعل ذلك من المحتمل أنها لعوامل عديدة أهمها: المخاوف المشتركة تجاه الانفصال الكردي، والمصالح المتشابكة في صوغ النظام السياسي في سوريا. قد يكون الأول قرّبهما أكثر أما الثاني فباعدهما أكثر، في حين أن عدم اليقين بشأن مصير الصفقة النووية مع قدوم الإدارة الأميركية الجديدة (2017) التي

---

[1]: التبادل التجاري بين تركيا وإيران يرتفع 16% خلال 7 أشهر، ترك برس، 2017/7/6، تاريخ الدخول 2017/11/12، عبر https://bit.ly/2HSs42k

[2] :Stephen Larrabee, Alireza Nader, op. cit, p. 32

[3]: محمد نور الدين، **تركيا والربيع العربي: صعود العثمانية الجديدة وسقوطها**، مرجع سابق، ص 405-406

يبدو أنها منكبة على كبح النفوذ الإقليمي لطهران، يهيمن على الأهمية الحيوية لارتباطاتها الاقتصادية ويظلل علاقاتها العامة[1].

الفقرة الثانية: الملف النووي الإيراني

تحول البرنامج النووي الإيراني إلى قضية مثيرة للجدل بين إيران والغرب بعد كشف منشآت نووية غير معلنة في نطنز وآراك في آب 2002، حيث أظهرت المعطيات أن إيران كانت تبني منشأة لتخصيب اليورانيوم، ومفاعلًا للماء الثقيل. وقد أثارت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعض المخاوف حول فشل الحكومة الإيرانية في التوافق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ووجود مواد نووية غير معلنة في إيران[2].

أولا: الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني

أقلقت التطورات التي رافقت ظهور البرنامج النووي الإيراني المسؤولين والنخبة الأمنية في تركيا، بما في ذلك رئيس هيئة الأركان العامة، ودفعتهم إلى التعبير عن مخاوفهم، واصفين البرنامج بأنه يمثل تهديداً للأمن الإقليمي، والمصالح الوطنية لتركيا. ومع ذلك، فإن حكومة حزب العدالة والتنمية الذي تزامن وصوله إلى السلطة مع فتح الملف النووي الإيراني على الساحة الدولية، كانت حريصة على تحسين العلاقات الاقتصادية مع إيران، متبنية سياسة الانتظار والترقب. كما اعترفت تركيا بحق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية، شرط تشغيلها بموجب الاتفاقات الدولية، ومعاهدة حظر الانتشار النووي، ودعت إلى حل دبلوماسي للقضية. وساهم انزعاج تركيا من الغزو الأميركي للعراق المؤثر على أمنها القومي في تبني رؤية معتدلة إلى البرنامج الإيراني وبصورة لا تنسجم مع المواقف الغربية، وإلى حد بدا معه الموقف التركي كما إنه محامي دفاع عن هذا البرنامج[3].

ونتيجة الضغوط الغربية والأميركية على وجه الخصوص، إضافة إلى القلق من ارتفاع التوتر بين إيران والولايات المتحدة إلى الحد الذي فاقم من عدم الاستقرار الإقليمي، وبالتوازي مع الرغبة التركية النابعة من خلفيات اقتصادية في المحافظة على علاقات حسن الجوار مع إيران، قررت تركيا أن تؤدي دور الوسيط من

---

[1]: مجموعة الأزمات الدولية، مرجع سابق، ص 95-96

[2]: قادر أوستن، "**سياسة تركيا تجاه إيران: بين الدبلوماسية والعقوبات**"، تركيا من الداخل، المجلد 12، عدد 3، بغداد، 2010، ص 19-26

[3]: محمد نور الدين، "تركيا والموقف من احتمالات توجيه ضربة عسكرية إلى إيران"، شؤون الأوسط، العدد 136، صيف 2010، ص 51-61

أجل التوصل إلى حل سياسي للخلاف النووي يخفف عنها المهمة الصعبة المتمثلة في تحقيق التوازن بين الحلفاء المقربين، ويمنع الآثار الضارة المحتملة للمواجهة بين إيران والغرب.

وفي هذا الصدد، استضافت تركيا اجتماعًا في أنقرة في نيسان 2007، بين خافيير سولانا، المفوض السامي للاتحاد الأوروبي في حينه والمسؤول عن المفاوضات مع إيران، وعلي لاريجاني، كبير مفاوضي إيران آنذاك. وبعد أن كررت تركيا الاعتراف بالحقوق النووية الإيرانية، طلب مسؤولوها من نظرائهم الإيرانيين أداء دور إيجابي خلال المفاوضات، وزيادة التعاون مع وكالة الطاقة الذرية من أجل تبديد المخاوف الغربية المختلفة. ومع ذلك، بقيت جولات عدة من المفاوضات غير حاسمة، وأصدر مجلس الأمن عددا من القرارات[*]، بقصد فرض عقوبات محدودة على إيران بسبب برامجها النووية والصاروخية، ومطالبتها بوقف برنامجها لتخصيب اليورانيوم وبالتعاون الكامل مع الوكالة.

حصلت جولات تفاوض عديدة بين إيران ومجموعة 5+1 (الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، إضافة إلى ألمانيا)[1]، إلا أنها باءت بالفشل، ما دفع تركيا إلى محاولة التوسط رسميا بين الطرفين، وذلك لمنع ظهور التوترات ولحل النزاعات من خلال القنوات الدبلوماسية. وفي زيارة إلى واشنطن عام 2008 أعلن رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان أن تركيا اعتمادا على تجربتها السابقة يمكنها التوسط رسميا بين الولايات المتحدة وإيران[2].

وعلى الرغم من أن هيلاري كلينتون، وزيرة خارجية الولايات المتحدة حينها، رحبت بمحاولة تركيا للوساطة، إلا أن إيران رفضتها علناً، إذ قال الرئيس الإيراني آنذاك أحمدي نجاد: "لا حاجة إلى وساطة تركيا"[3].

هذا التصريح الإيراني لم يثن الحكومة التركية عن تبني موقف كان يُنظر إليه بوصفه مواليا لإيران، وقد حذر رئيس الوزراء في حينه رجب طيب أردوغان الغرب وفي مناسبات عدة بأنه منافق، لأنه يمتلك الأسلحة

---

*: أهم القرارات 1696 (2006)، 1737 (2006)، 1747 (2007)، 1803 (2008)، و1835 (2008).

1: Oliver meier, European Efforts to Solve the Conflict over Iran's Nuclear Programme: How Has the European Union Performed? EU Non-Proliferation Consortium, February 2013, No. 27, on 13/3/2018, in https://bit.ly/2JT5WKI

2: وائل مصطفى، الموقف التركي غير المسبوق والتساؤل الغربي الكبير، مركز الجزيرة للدراسات، 2009/3/3، تاريخ الدخول 2008/11/14، عبر https://bit.ly/2JW4UNI

3: طهران ترفض وساطة أنقرة لتحسين العلاقات مع واشنطن، مركز الجزيرة للدراسات، 2009/3/12، تاريخ الدخول 2017/11/16، عبر https://bit.ly/2JRr9AV

النووية ويلتزم الصمت تجاه بعض الدول النووية الأخرى التي ليست طرفا في معاهدة حظر الانتشار النووي، وذكر أن لا أحد لديه الحق في تهديد إيران بسبب برنامجها النووي السلمي[1]. ومع ذلك، أصبحت تركيا في الواقع الوسيط بعد فشل المفاوضات بين إيران ومجموعة 5+1، حيث واصلت الضغط على إيران لتقديم تنازلات وأجرت باستمرار محادثات مع مسؤولين من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي ومسؤولي الوكالة الدولية للطاقة الذرية[2].

ثانياً: الوساطة التركية في التفاوض حول البرنامج النووي

في نيسان 2010، وبناءً على طلب من الرئيس الأميركي آنذاك أوباما، وافقت البرازيل على المشاركة في جهد الوساطة التركية. حيث تولت كل من البرازيل وتركيا إقناع إيران بالتوقيع على "إعلان طهران" في 17 أيار 2010 بوصفه إطارا لصفقة التبادل بين مجموعة فيينا وإيران، والذي يتضمن موافقة إيران على مبادلة الوقود النووي بضمانة تركيا والبرازيل، وقد اعتبر ذلك الاتفاق انتصارا كبيرا للديبلوماسية التركية والبرازيلية. ومع ذلك، وجدت مجموعة فيينا الإعلان غير كاف، ورفضوه كونه لا يلبي تطلعات الولايات المتحدة لمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية، علما أن أردوغان حينها كان يحاول ترجمة رسالة من اوباما إليه يشجعه على مثل هذا المسعى، ورد سبب الاعتراض الغربي إلى "الغيرة" من النجاح التركي[3]. وقد تبع ذلك جولة جديدة من قرارات مجلس الأمن (أهمها القرار RES 1929/ 10 حزيران 2010) الذي فرض عقوبات شديدة على إيران بسبب برنامجها النووي، إلا أن تركيا التي كانت تشغل أحد المقاعد الموقتة في مجلس الأمن قامت بالتصويت ضده، وكذلك فعلت البرازيل في حين أن لبنان امتنع عن التصويت[4].

بعد أن أصيبت تركيا بخيبة أملٍ من رفض "إعلان طهران"، واعتماد عقوبات جديدة ضد إيران، انتقدت علنا الغرب، إذ قال وزير الخارجية آنذاك داود أوغلو: "إن رفض الإعلان الذي أنجز كل ما طالب به مسؤولون غربيون تقريبا، يعني أن الغرب يرغب في المحافظة على احتكاره للتقنية النووية"[5]. إضافة إلى ذلك، اتهمت

1: Mustafa Kibaroglu and Selim C. Sazak, "Business as Usual: The U.S.–Turkey Security Partnership, Middle East Policy", Vol. 22, No. 4, winter 2015, pp. 98–112

2: بيرم سينكايا، "**موقف تركيا ضد برنامج إيران النووي ومبادلة اليورانيوم**"، تحليل الشرق الأوسط، المجلد 2، العدد 18، (حزيران 2010)، ص 66–78

3: محمد نور الدين، "تركيا والاتفاق النووي"، شؤون الأوسط، العدد 151، ربيع/صيف 2015، ص 42–44

4: عقيل محفوض، **السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية–التغيير**، مرجع سابق، ص 321

5: برهان كور أوغلو، ردود الأفعال الدولية ووجهة النظر التركية منها، مركز الجزيرة للدراسات، 2010/7/3، تاريخ الدخول 2017/11/3، عبر https://bit.ly/2JNQk7s

تركيا الدول الغربية بالتصرف بنفاق لأنها لم تعترف بحقوق إيران النووية السلمية، في حين أنها تجاهلت في الوقت نفسه أسلحة نووية غير معلنة لدى إسرائيل. وعلاوة على ذلك، أصبحت تركيا تنتقد العقوبات التي صاغتها قلة من البلدان، وأجبر باقي أعضاء الأمم المتحدة على اعتمادها، كما انتقدت تركيا أيضا العقوبات نفسها، بحجة أنها ستكون غير حاسمة، ولكن من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من تطرف إيران المعزولة[1].

بعدها توقفت محاولات تركيا النشطة في الوساطة بعد رفض إعلان طهران، وعادت إلى لعب دور المسهل. ومن أجل دعم جهود التوصل إلى حل دبلوماسي، استضافت جولة جديدة من المفاوضات في اسطنبول، في كانون الثاني 2011، بين كاثرين أشتون الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسات الأمنية في حينه التي تمثل مجموعة 5+1، وسعيد جليلي كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين وقتها[2]. أعقبها جولات مفاوضات جديدة بين الطرفين في اسطنبول، في نيسان عام 2012. وبسبب التوترات بين أنقرة وطهران نتيجة خلافاتهما بشأن السياسات الإقليمية ولا سيما في ما يتعلق بسوريا، تغير مكان المفاوضات اللاحقة. ومع ذلك، استضافت تركيا محادثات في مستوى منخفض بين الطرفين في اسطنبول، في تموز 2012[3].

وفي آب 2013، أصبح الشيخ حسن روحاني رئيساً جديداً لإيران، وبعد أن وعد بالتوصل إلى حل دبلوماسي للخلاف النووي. التقى الرئيس التركي آنذاك عبد الله غول، نظيره الإيراني في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول 2013. ثم التقى وزير الخارجية حينها داود أوغلو أيضا بوزير الخارجية الإيراني جواد ظريف. طلبت تركيا من إيران الاضطلاع بدور بناء في التوصل إلى حل في سوريا، وأعلنت استعدادها لتسهيل المفاوضات بين مجموعة 5+1 وإيران، التي كان من المتوقع استئنافها في غضون مدة زمنية قصيرة. وقد بدأت المحادثات بين مجموعة 5+1 وإيران في تشرين الثاني 2013 في جنيف، جنبا إلى جنب مع محادثات سرية بين إيران والولايات المتحدة. ولكن هذه المرة لم تؤد تركيا دورا كبيرا في عملية التفاوض، غير تشجيع الطرفين بالتوصل إلى حل سلمي[4].

---

[1]: محمد نور الدين، "تركيا والموقف من احتمالات توجيه ضربة عسكرية إلى إيران"، مرجع سابق.

[2] : Iran nuclear talks start in Turkey, The guardian, 21/1/2011, on 12/8/2017, in https://bit.ly/2Mrqnwl

[3]: Aaron Stein, Turkish-Iranian Relations: From “Friends with Benefits” to “It’s Complicated”, Insight Turkey, 1/10/2012, on 8/9/2017, in https://bit.ly/2JTqIJN

[4]: سوريا بين إيران وتركيا، الميادين.نت، 2013/11/2، تاريخ الدخول 2017/12/14، عبر https://bit.ly/2JS5YP6

وعلى الرغم من الزيارات الرفيعة المستوى بين أنقرة وطهران، خسرت القضية النووية منزلتها البارزة في العلاقات بين تركيا وإيران. ومع ذلك، أعرب مسؤولون أتراك وإيرانيون عن سعادتهم بالإنجازات الأولية في المحادثات بشأن البرنامج النووي الإيراني، ومعارضتهم المشتركة لوجود أسلحة الدمار الشامل في المنطقة. وشكر المسؤولون الإيرانيون تركيا على دعمها للبرنامج النووي الإيراني، ومساعيها الرامية إلى إيجاد حل سياسي ورفع العقوبات عن إيران[1]، أكثر من ذلك، قال ظريف: "إن تركيا قدمت نموذجا جيدا لعلاقات حسن الجوار بين إيران والدول المحيطة بها"[2].

وبعد عشرين شهرا من المفاوضات، وافقت إيران مع مجموعة 5+1، على خطة عمل شاملة مشتركة في فيينا، في 14 تموز 2015. وهكذا، حل الخلاف الذي طال أمده بين إيران والغرب من خلال القنوات الدبلوماسية. وبناءً عليه، وافقت إيران على الحد من نشاطها لتخصيب اليورانيوم وفتح منشآتها النووية للتفتيش أمام وكالة الطاقة الذرية بموجب البروتوكول الإضافي، مقابل إزالة العقوبات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني[3].

ثالثاً: تأثير الاتفاق على العلاقات الإيرانية–التركية

أثار الاتفاق بين إيران والغرب اهتماما واسع النطاق حول العالم. ومع ذلك، انقسم الرأي العام التركي، والنخبة في وجهات نظرهم تجاه الآثار المحتملة للصفقة على تركيا. وكان جزء كبير من النخبة قلقا من الآثار المترتبة للاتفاق بشأن العلاقات بين إيران وتركيا حول الشؤون الإقليمية، وقلقين من أن الصفقة ستطلق يد إيران في السياسة الإقليمية وهو ما يجعلها أكثر قوة وعدوانية[4].

جاء ذلك في ظل تصريحات تصعيدية لبعض السياسيين الإيرانيين، دعوا فيها القوة الإيرانية المتنامية في المنطقة إلى السيطرة على أربع عواصم عربية[5]، وانتشار وجهات النظر التي اعتبرت بأن الولايات المتحدة

---

[1]: إن حكومة جمهورية تركيا وجمهورية إيران الإسلامية تنشر الإعلان المشترك بينهما، رئاسة الجمهورية، 2014/6/10، تاريخ الدخول 2017/12/8، عبر https://bit.ly/1tZ4XoZ

[2]: تأمل إيران بأن ترى المزيد من الخطوات للأمام في المحادثات النووية، رويترز، 2014/12/17، تاريخ الدخول 2017/12/6، عبر https://reut.rs/2tkGDXl

[3]: خطة العمل المشتركة الشاملة، فيينا، 2015/7/14، تاريخ الدخول 2017/12/9، عبر https://bit.ly/2LVcMfv

[4]: إبراهيم كارا غول، الدبابات سوف تصل الكعبة، يني شفق، 2015/8/12، تاريخ الدخول 2018/1/8، عبر https://bit.ly/2t2teDT

[5]: سامية نخول، إيران توسع إمبراطورية إقليمية قبل الاتفاق النووي، رويترز، 2015/3/23، تاريخ الدخول 2017/8/2، عبر http://clc.to/ZyTVmQ

قررت أن تصطف مع إيران في السياسة الإقليمية، التي ساعدت في وجود خطاب سلبي في تركيا حول الاتفاق[1]. وعلى الرغم من ذلك، أبدت نسبة كبيرة من النخب التركية، تفاؤلا في ما يتعلق بنتائج الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (1+5). باعتبار أن الصفقة تقلل من التوتر بشأن البرنامج النووي وتخفف اضطرار تركيا إلى موازنة علاقاتها بين إيران والغرب. أضف إلى ذلك أن الاتفاق سينهي –على الأقل مؤقتا– الأخطار المحتملة على الأمن التركي الناجمة عن إيران النووية[2].

إضافة إلى ذلك، فإن إعادة دمج إيران للسياسي والاقتصادي في النظام الدولي مع رفع العقوبات، من شأنه أن يحسن الأوضاع الاقتصادية، والأمنية في أنحاء المنطقة. وبالنظر إلى حقيقة أن تركيا تحاول أن تكون مركزا هاماً للطاقة، فإن تحسين العلاقات بين إيران والغرب من شأنه أن ييسر المشاركة الإيرانية في خطوط أنابيب الغاز العابرة للحدود الوطنية. فإذا كانت العملية الحالية ينبغي أن تؤدي إلى عضوية إيران في منظمة التجارة العالمية، فستوضع معايير تجارية، تلزم إيران باتخاذ إجراءات تؤدي إلى تخفيض التعرفات الجمركية وتسهيل دخول البضائع، ما يؤدي إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين إيران وتركيا.

أما بالنسبة لمقاربة الحكومة التركية للاتفاق فلم تكن حاسمة، وكان بعض المحللين يطلق عليها بأنها "التفاؤل الحذر"[3]. وقد هنأ الرئيس أردوغان، نظيره الإيراني في مكالمة هاتفية. وأعرب رئيس الوزراء آنذاك داود أوغلو عن سعادته بالصفقة، ووصف رفع العقوبات بأنه تطور إيجابي. مذكرا الناس بأوجه التشابه بين الصفقة الأخيرة، و"إعلان طهران" الذي جرى بوساطة تركيا والبرازيل، أضاف قائلا: "كنت أتمنى لو تم التوصل إلى هذا الاتفاق في وقت سابق"[4]. ومع ذلك، أثارت الآثار غير المؤكدة للاتفاق في سياسات إيران الإقليمية، المخاوف التركية، حيث ذكر مولود تشاويش أوغلو، وزير الخارجية، بأنه يرحب بالصفقة، ولكنه طالب إيران بـ "مراجعة دورها، وبخاصة في سورية، والعراق، ولبنان، واليمن"، وطلب منها أن تتخلى عن

---

[1]: الإندبندنت: أميركا تصطف مع إيران على حساب إسرائيل والسعودية، BBC، 2015/7/15، تاريخ الدخول 2017/11/1، عبر https://bbc.in/1fldcWT

[2]: علي باكير، الاتفاق النووي الإيراني في حسابات تركيا المستقبلية: الفرص والتحديات، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/8/11، تاريخ الدخول 2017/9/8، عبر https://bit.ly/2JIjcSC

[3]: حذر وتفاؤل بـ إيران ما بعد الاتفاق، الأخبار، 2015/7/15، تاريخ الدخول 2017/9/18، عبر https://bit.ly/2tiqnGi

[4] : World leaders welcome Iran nuclear deal, AA, in 18/1/2018, on 14/07/2017, https://bit.ly/2JPOL8Z

السياسات الموجهة طائفياً. وهنأ بيان رسمي، صادر عن وزارة الخارجية، الأطراف بالتوصل إلى حل دبلوماسي، وأكد أن "التنفيذ الكامل للاتفاق، أمر حيوي للأمن الإقليمي، والاستقرار والسلام"[1].

وفي الواقع، كانت تركيا تتهم إيران لبعض الوقت بالسعي للهيمنة في المنطقة، لزعزعة استقرار دولها، وانتهاج أجندة طائفية. وفي إحدى المناسبات قبل زيارته إلى طهران في نيسان 2015، اتهم الرئيس أردوغان، إيران بأنها "تسعى للسيطرة" على المنطقة، وطالبها بسحب قواتها، والمستشارين من سورية، والعراق، واليمن. كما طالبها باحترام وحدة أراضي تلك البلدان[2]. وأثار مسؤولون أتراك أيضا مخاوف مماثلة في ما يتعلق بالسياسات الإقليمية الإيرانية في مناسبات مختلفة. وفي كانون الثاني 2016 وبعدة الترحيب برفع العقوبات المفروضة على إيران، طالب رئيس الوزراء في حينه داود أوغلو، إيران بـ "مساهمة بناءة" في السياسة الإقليمية. وأعرب عن أمله في أن هذا التطور مهد الطريق نحو "منظور لبذل جهود مشتركة تهدف إلى إنهاء الدمار، والعنف في المنطقة". وقد تكررت الدعوة التركية إلى إيران لتساعد في إعادة الأمن، والاستقرار في المنطقة" في بيان لوزارة الخارجية، والذي أضاف بأنه يجب على إيران التصرف "بمسؤولية بطريقة لا تشجع على التفكك"[3]. وأثناء مخاطبته السفراء الأتراك الذين يعملون في البلدان المختلفة في كانون الثاني 2016، أكد الرئيس أردوغان، انتقاداته للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة. وذكر أن إيران ما زالت "تستخدم الصراعات في سورية، والعراق، واليمن من أجل توسيع دائرة نفوذها في المنطقة"، واتهمها بـ "تحويل الانقسامات الطائفية إلى صراعات عبر إشعال فتيل مسار جديد وخطر"[4].

على نحو مفاجئ، ساءت العلاقات بين إيران وتركيا في عقب الصفقة. وبعبارة أخرى، فإن اتجاه الصراع والمنافسة هيمن على العلاقات بين أنقرة وطهران، على الأقل لمدة من الوقت. حيث ألغى وزير الخارجية الإيراني ظريف زيارته المقررة إلى أنقرة في آب 2015 في اللحظة الأخيرة، وذكر أن الزيارة ألغيت بسبب عدم وجود ما يكفي من الوقت للقاء المسؤولين الأتراك، لأن الرئيس أردوغان في اسطنبول، بينما كان رئيس

---

[1]: ترحيب عالمي بالاتفاق النووي الإيراني، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/7/14، تاريخ الدخول 2017/8/3، عبر https://bit.ly/2JGNbKJ

[2]: الدوائر السياسية في إيران تنشغل بـ"عاصفة الحزم" وبالرد على مواقف أردوغان، CNN، 2015/3/27، تاريخ الدخول 2017/9/2، عبر https://cnn.it/2ta73dW

[3]: باسم دباغ، تركيا ترحب برفع العقوبات الاقتصادية الغربية عن طهران، العربي الجديد، 2016/1/17، تاريخ الدخول 2018/2/1، عبر https://bit.ly/2JSf4M1

[4]: Turkey has paid the heaviest price in the strunggle against terror, Presidency of the Republik of Turkey, 12/1/2016, on 1/2/2018, in https://goo.gl/s3okXs

الوزراء داود أوغلو ووزير الخارجية تشاويش أوغلو في أنقرة. ومع ذلك، أفيد أن الرئيس أردوغان لم يوافق على اللقاء في ردة فعل على بعض الأخبار غير الملائمة عن أسرته التي ظهرت في وسائل الإعلام الإيرانية الرسمية[1]. والتي تبعها اتهامات متبادلة بين مسؤولين رفيعي المستوى في أنقرة وطهران، وانتقادات شديدة لبعضهم في وسائل إعلام رسمية أو موالية للحكومة[2].

وبعد أن عززت إيران علاقتها مع روسيا انطلاقا من دعم الحكومة السورية، وفي ظل تنامي العداوة بين روسيا وتركيا، أصبحت الأخيرة قلقة جدا من تنامي التعاون الروسي–الإيراني في سورية. لذلك قامت تركيا بتعزيز علاقاتها مع المملكة العربية السعودية، لتربك طهران. وبالنظر إلى الاستقطاب في المنطقة في مدى العقد الماضي بين المعسكرين اللذين تقودهما كل من إيران والسعودية، أدت العلاقات المتنامية بين أنقرة والرياض إلى بعض المخاوف في الجانب الإيراني.

مقابل الاتجاه المتصاعد من الصراع والتنافس في عقب الاتفاق النووي، استمر في الوقت نفسه، اتجاه من التعاون والحوار أيضا في التأثير في العلاقات الإيرانية–التركية. وبالرغم من تفاقم الخلافات السياسية بين أنقرة وطهران، استدار عدد كبير من رجال الأعمال الأتراك نحو إيران بعد الصفقة. إلى جانب الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لها مصلحة منذ مدة طويلة في السوق الإيرانية، وبدأت الشركات التركية العملاقة أيضا بإظهار اهتمامها بإيران. إضافة إلى ذلك، فإن التطورات الإقليمية الجديدة، بما في ذلك توطيد الحكم الذاتي الكردي في شمال سورية، نبهت كلاً من طهران وأنقرة إلى خطورة القضية على الأمن القومي لكل منهما. وفي الوقت نفسه، قلل تورط القوى العظمى المتزايد في الأزمة السورية دور إيران وتركيا على أرض الواقع، ما أدى إلى استياء ضد الولايات المتحدة وروسيا في طهران وأنقرة.

نتيجة هذه التطورات، زار رئيس الوزراء داود أوغلو طهران في آذار 2016. وفي طريقه إلى طهران، تحدث عن أهمية التعاون مع إيران، لا سيما في ما يتعلق بالقضايا الاقتصادية. وأكد داود أوغلو أيضاً أهمية الحوار بين إيران وتركيا وحتى في قضايا الخلاف. وأشار إلى أن الخلافات بين البلدين حول القضايا الإقليمية هي طبيعية جدا، ولكن عدم وجود تفاعل أمر غير عادي. وفي طهران، قال داود أوغلو علناً: "لا

---

[1]: وسائل إعلام تنشر صوراً لنجل أردوغان مع قياديين في "داعش"، RT، 2015/11/27، تاريخ الدخول 2017/7/2، عبر https://bit.ly/1HuUhLI

[2]: Dorian Jones, Turkey–Iran Tensions on Rise, VOA News, 19/8/2015, on 1/3/2018, in https://goo.gl/e7dGdr

ينبغي أن نترك مصير المنطقة لقوى من خارج المنطقة"، في مؤشر على الاستياء من الولايات المتحدة وروسيا[1].

أعطت زيارة داود أوغلو لطهران، قوة دفع جديدة للعلاقات بين إيران وتركيا، وتبع ذلك زيارة الرئيس روحاني إلى أنقرة في نيسان 2016. وجدير بالذكر أن هذه الزيارة أتت في عقب مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في اسطنبول، والذي وجهت خلاله انتقادات شديدة لإيران بسبب الهجمات ضد البعثات الدبلوماسية السعودية في إيران، ولدعمها المزعوم للإرهاب، وتدخلها في الشؤون الداخلية لدول إسلامية أخرى[2].

في مقابل تلك الانتقادات، ذهب روحاني إلى أنقرة لعقد اجتماعات ثنائية رسمية. حيث ترأس الرئيس أردوغان والرئيس روحاني الاجتماع الثالث لمجلس التعاون الأعلى الذي جمع عددا من الوزراء من البلدين معا لمراجعة العلاقات الشاملة. وفي نهاية الاجتماع، وُقعت ثماني مذكرات تفاهم واتفاقات حول القضايا المتنوعة. وجدد الطرفان أيضا التزامهما بزيادة المبلغ الإجمالي للمعاملات الاقتصادية الثنائية إلى مستوى 30 مليار دولار أميركي خلال مدة زمنية قصيرة[3].

وقد أشار الرئيس أردوغان إلى وجود خلافات حول "قضايا معينة"، معتبراً أن البلدين يجب أن يقلصا الخلافات ويزيدا القواسم المشتركة بينهما. وسمى روحاني الخلافات بين إيران وتركيا، حول بعض القضايا الإقليمية "اختلافات بسيطة في الرأي"، وشدّد على التزام البلدين كليهما "بتعزيز العلاقات بينهما في المجالات جميعها". والعمل على تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين حول القضايا الاقتصادية والطاقة، وتحدث روحاني ونظيره التركي، حول تلاقي المصالح من أجل المحافظة على السلامة الإقليمية لدول المنطقة، ووضع حد للحرب في المنطقة، والقتال ضد الإرهاب[4].

---

[1]: داود أوغلو: تعاملنا مع إيران يمنع دخول الأجانب إلى المنطقة، روسيا اليوم، 2016/3/5، تاريخ الدخول 2017/12/15، عبر https://goo.gl/Tp4yPr

[2]: أردوغان وروحاني يتفقان لحل أزمات المنطقة، مركز الجزيرة للدراسات، 2016/4/16، تاريخ الدخول 2017/4/8، عبر https://goo.gl/S9YZ6E

[3]: المرجع أعلاه.

[4]: المرجع أعلاه.

وبناءً عليه، فإن تركيا انطلقت في موقفها بشأن البرنامج النووي الإيراني من قاعدة "براغماتية"، وهو ليس نتيجة قناعة أو رغبة في وجود إيران قوية وذات تقانة نووية تنافسها جديا في منطقة الشرق الأوسط وغيرها. وإنما بهدف أن تسير تركيا في هذا الموضوع إلى الحد الذي تحقق فيه أكبر مكاسب مادية ومعنوية من إيران، وفي الوقت نفسه تتفادى أي صدام متعجل "أو عالي التكلفة معها"[1].

الفقرة الثالثة: المسألة الكردية في الشمال السوري

لقد أدى تصاعد التهديدات الإقليمية الناجمة عن الأزمة السورية وتمدد داعش إلى استشعار أخطار جسيمة في طهران من مآلات تلك التطورات. ورغم أن مستوى الشعور بالتهديد من قيام فدرالية كردية في الشمال السوري يختلف من أنقرة إلى طهران[*]، فإن الهواجس المشتركة باتت تحرك الدولتين لتنسيق أكبر. وتشير شعبية الرئيس التركي ودعم جزء كبير من الشعب التركي له، إلى أنه لو كتب للمحاولة الانقلابية النجاح، كانت ستدخل تركيا حالة من الضعف والمواجهات الداخلية. ومن الواضح أن ذلك أيضاً يصب في نفس اتجاه ازدياد الشعور بالتهديد من مخاطر تقسيم دول الإقليم. لذلك كما أشرنا سابقاً فإن من الأسباب الإضافية لتبني إيران موقفها من الانقلاب، ترجيحها بقاء حكومة متماسكة على حكومة كان أحد سيناريوهاتها المستقبلية يتمثل في عدم الاستقرار والمجابهات الداخلية[2].

في هذا الوقت، وضع الطرفان جانباً القضية الأكثر خلافية التي بدت غير قابلة للحل: "مصير الأسد". بالتزامن مع استمرار استراتيجية طهران ميدانياً بالإصرار على أن أي عملية انتقالية سريعة بعيدة عن مشاركة الأسد قبل بسط الاستقرار في البلاد، من شأنها أن تؤدي إلى حالة من الانهيار والفوضى التي لن تنفع سوى الجهاديين السنة. ومن جانبها استمرت استراتيجية تركيا على الأرض بالإصرار على رحيله وفق وجهة نظرها بأن خسارات الأسد في ساحة المعركة ستزيل الحاجة إلى التسوية أو على الأقل تحسن شروط الصفقة[3]،

---

[1]: عقيل محفوض، **السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية–التغيير**، مرجع سابق، ص 323

*: ارتفع منسوب خوف أنقرة من احتمالية انتقال العدوى إلى هضبة الأناضول المحاذية للشمال السوري، حيث يعيش أكثر من 15 مليون مواطن كردي –نسبة الأكراد في تركيا تتراوح بين 18 و23 في المئة بحسب التقديرات– يطالبون بحقوقهم المواطنية واللغوية وهويتهم الثقافية التي حرموا منها بموجب الدستور التركي. أما في إيران فمستوى التهديد أقل، حيث يشكل الأكراد حوالي 7 في المئة من مجموع السكان، وهم مدموجون في المجتمع الإيراني ويشعرون بالرضى، وينص الدستور الإيراني في البندين 15 و19 على حق الأقليات في استعمال لغاتها في المجالات التعليمية والثقافية، إلا أن هذا لا يعني نزعاً نهائياً لجذور الطموحات الكردية بإقامة كيان ذاتي لهم في إيران، وبالتالي زوال التهديد الذي يشكله طموح الأكراد للانفصال.

[2]: حسن أحمديان، مرجع سابق.

[3]: مجموعة الأزمات الدولية، مرجع سابق، ص 102

وقال إبراهيم قالن كبير المستشاريين لدى أردوغان آنذاك "تخليه عن السلطة هو المكون الرمزي والعملي الأساسي لأي عملية انتقالية مقبولة". وبدلاً من ذلك، توافق الطرفان على التركيز في ماهية النظام السياسي (رئاسي أو برلماني) وآلية المشاركة في السلطة الذين يمكن أن ينجحا في سوريا بعد الصراع. لكن بعد جولتين على أعلى المستويات أدى التدخل العسكري لتركيا في شمالي سوريا "عملية درع الفرات" إلى تعطيل المحادثات وتفاقم عدم الثقة، وعبر المسؤولون الإيرانيون عن مفاجأتهم بأن تركيا لم تعلمهم بالعملية، رغم حضور مسؤول إيراني رفيع المستوى في أنقرة قبل يوم من العملية، حيث كانت تركيا متخوفة من أن تقدم إيران على تحذير "وحدات الحماية الكردية"[1].

إلا أنه انطلاقا من مفهومي التفهم والحرص على أهمية الدور التركي حال جديته في التسوية السياسية، غض الشريكان الروسي والإيراني الطرف عن العملية التي تشارك فيها فصائل سورية من المعارضات المسلحة تحت إمرة تركية. وأهدافها المعلنة، مقاتلة كل من داعش والوحدات الكردية، لمنعها من استكمال وصل الكانتون الكردي، المحاذي للحدود التركية وتحديدا بين عين عرب (كوباني) شرقي مدينة جرابلس ومنطقة عفرين الواقعة غربي بلدة أعزاز[*]. وهذا الأمر عملياً، لا يضير روسيا وإيران، كون داعش عدواً مشتركاً لهما، والأكراد الساعين إلى الانفصال، هم بالدرجة الأولى حلفاء الولايات المتحدة –وهذا ما يساهم في إحباط الخطط الأميركية في شمال وشرق سوريا التي لا تتوافق حاليا مع الأجندة التركية– فضلاً عن أضرار الكيان الكردي على وحدة كل من إيران وسوريا[2]...

أولا: فدرالية الشمال السوري

أخذ الملف الكردي، الذي يُعد من أكثر المسائل الجيوبوليتيكية الشائكة في المنطقة، يتجه إلى مزيد من التعقيد على مسرح الأحداث السورية. فمع انتقال عملية توظيف الأكراد من يد الحكومة السورية، وتحولها إلى ثغرة، شكلت جسر عبور لـ "الوجود الأميركي" في المعادلة السورية، راحت أحلام الكرد في ظل تراكم إنجازاتهم الميدانية، تتنامى من تحقيق "الإدارة الذاتية" إلى تأسيس "فدرالية" ضمن "نظام حكم فدرالي". وبالتزامن مع نجاح محور المقاومة في الصمود والتصدي لمشاريع المحور المقابل على أشكالها، وعلى رأسها المشروع التكفيري، تنتهز الإدارة الأميركية وحلفاؤها فرصة تنفيذ المخطط "الإسرائيلي" القديم/ الجديد، الذي يقضي بتحويل دول المنطقة إلى كيانات هشة، من خلال تقسيم المقسم منها، وذلك عبر البوابة الكردية.

---

[1]: مجموعة الأزمات الدولية، مرجع سابق، ص 103

*: ملحق رقم (3): خريطة توزع السيطرة والنفوذ في سوريا حتى 2018/3/19

[2]: محمد خواجة، مرجع سابق.

وقد تحرك المشهد الكردي في سوريا إلى الواجهة تدريجيا، منذ اندلاع الأزمة الحالية في العام 2011. التي أضعفت من قدرة الحكومة على الإمساك بالجغرافيا في كل المناطق، حيث عملت على الانسحاب المفاجئ جزئيا من مناطق تواجد الأكراد في شمال شرق سوريا وشمال غربها على الحدود مع تركيا. ما أفسح المجال أمام "القوى المحلية" التي تولت رفع الأعلام الكردية على الإدارات والمؤسسات والمباني التي سيطرت عليها، وظهورها على شكل "حماية ذاتية" في البداية، ومن ثم ممارستها نوعا من السيطرة على الأرض كإقامة الحواجز والتفتيش بالتوازي مع تحضيرات وتدريبات لكوادر خاضعة لها لإدارة هذه المناطق والعمل على توسيع نطاق سيطرتها، وهو الأمر الذي واكبه النظام بالاعتراف بحقوق الأكراد، وعلى رأسها منح الجنسية السورية لمئات الآلاف منهم، كانوا محرومين منها سابقاً. كما ساعد النظام "القوى المحلية" لمنع الفراغ الأمني في مواجهة "الجماعات التكفيرية"[1].

وبالتوازي مع العمليات الميدانية، واتساع القوة العسكرية لدى الأكراد انطلاقاً من معركة عين عرب "كوباني" الواقعة شمال شرقي محافظة حلب المتاخمة للحدود التركية–السورية، والتي شكلت نقطة تحول مفصلية[2](*)، ثم التحالف مع العشائر العربية في منطقة الجزيرة، لتصبح "وحدات الحماية" الركيزة الأساسية لـ "قوات سوريا الديمقراطية" ذراع الولايات المتحدة في حربها ضد داعش، مروراً بتوظيف الأكراد من قبل موسكو بوجه أنقرة، بعد إسقاط الطائرة الروسية سوخوي 24 عام 2015. تكوّن لدى الأكراد مشروع سياسي، يرأسه "حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني" التنظيم الكردي الأهم في سوريا، والذي يُعد الفرع السوري لـ "حزب العمال الكردستاني" وتعتبر "وحدات الحماية" جناحه العسكري[3].

---

[1]: علي باكير، المسألة الكردية في التحولات التركية–السورية، معهد العربية للدراسات والتدريب، 2012/8/22، تاريخ الدخول 2018/1/12، عبر https://goo.gl/ob7goR

[2]: تركيا والأكراد وداعش والنظام السوري والجيش الحر كلهم في عين العرب، 2014/10/8، تاريخ الدخول 2018/2/8، عبر https://goo.gl/R4z7Pc

*: معركة عين العرب (2015) ويطلق عليها البعض مجزرة كوباني، كانت سلسلة من العمليات التفجيرية والهجمات على الفصائل المسلحة الكردية من قبل تنظيم الدولة الإسلامية. قبيل تمكن المقاتلين الأكراد بعد معارك عنيفة من استعادة عين العرب في كانون الأول 2015 وعدد كبير من القرى والبلدات المحيطة، فاعتبرت الضربة الأقوى التي تلقاها تنظيم الدولة الاسلامية في سوريا، من الناحيتين الرمزية والعسكرية، منذ توسعه وسيطرته على مناطق واسعة فيها في صيف العام 2014.

[3]: علي دقماق، فدرالية الشمال السوري بين الأحلام الكردية والحسابات الدولية، جريدة الاتحاد اللبناني، العدد 19، 2017/10/13، ص 7

وقد أخذ البرنامج السياسي ينمو تدريجياً، ففي العام 2013 أعلن الحزب مشروعه للإدارة الذاتية في ثلاث مقاطعات. ثم في آذار 2016 تحول المشروع إلى قيام "الفيدرالية" في الشمال السوري، ضمن نظام سياسي فيدرالي يطالبون به في سوريا. وبما أن هذه المناطق لا تقتصر على السكان الأكراد، مما يصعب الحديث عن إقليم كردي متصل الأطراف، تبدلت التسمية من "فيدرالية كردية" إلى "فيدرالية جغرافية" تتألف من ثلاثة أقاليم (الجزيرة، الفرات، وعفرين) وقد انطلقت في أيلول 2017 انتخابات من ثلاث مراحل بهذا الصدد (تبدأ باختيار لجان الأحياء الصغيرة التي تعرف باسم "الكومنتات"، ثم انتخاب مجالس محلية للمقاطعات التي يتألف منها الإقليم، وتنتهي في كانون الثاني 2018 بانتخاب مجلس تشريعي للإقليم الذي يسميه الأكراد "روج افا" أي غرب كردستان)[1].

أمام هذا الوقائع فإن الحكومة السورية، التي تتشارك مع قوى المعارضة برفض التقسيم، وعلى لسان وزير الخارجية وليد المعلم، عبرت عن استعدادها للتفاوض مع الأكراد، على نظام "إدارة ذاتية" في إطار حدود الدولة. وبالمقابل أبدت "الهيئة التنفيذية للفيدرالية الديمقراطية لشمال سوريا" ترحيبها بالتفاوض متمسكة بطرح "النظام الديمقراطي الفيدرالي" الذي تراه حلاً شاملاً لكل سوريا. وجاءت هذه التصريحات التي شهدت مباركة روسية، في ظل السباق الميداني بين "الجيش السوري" وحلفائه من جهة و"قوات سوريا الديمقراطية" من جهة ثانية، وصولاً إلى إعلان الأخيرة عن تحرير الرقة (2017)، الذي أثار شكلاً ومضموناً الكثير من التساؤلات وعلى وجه الخصوص لناحية توظيفه ضمن المخطط الأميركي/ الكردي في سوريا حيث اعتبرت الحكومة السورية أن المدينة "خرجت من احتلال إلى احتلال"[2].

ثانيا: تأثير مشروع الفدرالية على العلاقات الإيرانية–التركية

خلاصة المشكلة لدى كل من إيران وتركيا، أن الأكراد في هاتين الدولتين يشكلون ثقلاً رئيسياً، وهذا يعني أن حصول أي من هذين المكونين على حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة، سيعني تهديد وحدة الأراضي في كل من إيران وتركيا. لذلك فإن الرفض الإيراني قاطع تجاه مشروع الفدرالية، بالرغم من بعض الحسابات التكتيكية في العلاقة الإيجابية مع الأكراد مطلع الأزمة، والتي تصب في إطار التنسيق مع الحليف

---

[1]: عبد الباري عطوان، "الفدرلة" قد تبدأ بسورية ثم تركيا وإيران.. وأردوغان بلع الطعم مثل عرب "الثورة العربية".. والأكراد يريدون إحياء معاهدة "سيفرز" التي وعدتهم "بوطن قومي" وألغاها أتاتورك.. وكوباني وأخواتها البداية، 2016/3/19، تاريخ الدخول 2018/2/1، عبر https://goo.gl/ZVReoq

[2]: علي دقماق، فيدرالية الشمال السوري بين الأحلام الكردية والحسابات الدولية، مرجع سابق.

الاستراتيجي المتمثل بالحكومة السورية. أما تركيا فتشددها تجاه المشروع الكردي على حدودها الجنوبية في الشمال السوري هو مضاعف عن التشدد الإيراني.

وعليه مع بداية الأزمة السورية، أثار التحرك الكردي في سوريا الجانب التركي سريعا، وانصب النقاش الداخلي العام والرسمي على الموضوع الكردي نظرا لحساسيته البالغة داخل تركيا، كما لمفاعيله وانعكاساته الخطيرة، فلم يترك المسؤولون الأتراك مناسبة إلا وأعلنوا فيها معارضتهم لأي دعم لـ "وحدات الحماية الكردية" الذي من شأنه أن يعزز "مشروع الفيدرالية" على الحدود التركية الجنوبية، ولم توفر أنقرة جهوداً دبلوماسية أو عسكرية في هذا الصدد، وذلك بالتزامن مع تتالي هجمات حزب العمال الكردستاني خلال السنوات القليلة الماضية منذ اندلاع الربيع العربي وآخرها الحرب التي نشبت صيف 2016 بين الطرفين في جنوب شرق تركيا، بالتوازي مع حصول تطور كمي ونوعي في حجم العمليات وطريقة تنفيذها، وتخوف أنقرة من حرب بالوكالة يتم التخطيط لها ضدها من قبل أطراف خارجية منها إيران باستخدام الورقة الكردية[1].

وقد ارتبط الخلاف الرئيسي بين الرئيس أردوغان والولايات المتحدة بالأكراد، حيث إن الولايات المتحدة التي حط جيشها في سوريا لأول مرة في التاريخ من البوابة الكردية تحت ذرائع محاربة تنظيم داعش الإرهابي، ومنع الاصطدام بين الأكراد والأتراك، تولت دعم الأكراد عسكريا بشكل كبير دون الاستماع إلى اعتراض تركيا، كما إن محاولة الانقلاب في تركيا (تموز 2016) جاءت لتوسع من دائرة هذا الخلاف، ما ساهم في تقرب الرئيس التركي من روسيا في سبيل منع تحول الأكراد إلى قوة إقليمية. ولم تكن دعوة أردوغان إلى الاشتراك مع روسيا في الحرب ضد داعش سوى محاولة لمنع هذا الامتياز عن القوات الكردية التي أثبتت كفاءة عالية (عين عرب ومنبج)[2].

ومن أبرز شواهد التربص التركي الدقيق للطموحات الكردية في الشمال السوري، رفع الصورة الضخمة لزعيم "حزب العمال الكردستاني" عبد الله أوجلان على "دوار النعيم" وسط مدينة الرقة في تشرين الأول 2017، بعد إعلان السيطرة على المدينة من قبل "قوات سوريا الديمقراطية"، حيث عبرت أنقرة عن اعتراضها على هذه الخطوة، كما طالب رئيسها رجب طيب أردوغان الولايات المتحدة بتفسير لرفع الصورة، حيث دانت الأخيرة عبر "البنتاغون" رفع صورة أوجلان، مؤكدة أن "قوات سوريا الديمقراطية" لا توافق على رفع صور هذه الرموز

---

[1]: ألان روديي، لماذا لا يزال الأكراد تحت سيطرة إيران رغم تحررهم في العراق وسوريا؟ المركز الفرنسي للبحث الاستخباراتي، 2017/9/9، تاريخ الدخول 2018/1/25، عبر https://goo.gl/NBrvMi

[2]: مصطفى صلاح، تركيا وإيران: تقارب الأضداد ضد الأكراد، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2017/10/8، تاريخ الدخول 2018/3/1، عبر https://goo.gl/PU5yj1

حسب تعبيرها، ما أجبر الأخيرة التخفيف من الحدث، فاعتبرته عملاً فردياً، يهدف إلى توجيه رسالة للمجتمع الدولي، ولفت نظره لقضية أوجلان المريض، والذي لا يحظى باهتمام السلطات التركية[1].

من جهتها إيران وبالتوازي مع بعض الهجمات المسلحة في مناطقها الكردية، تعرف أنه إذا قامت لأكرادها دولة مستقلة، فإن العدوى الانفصالية من الممكن أن تنتقل حتماً حتى إلى الأذريين، وبالطبع إلى البلوش، وإلى العرب... وإلى كثير من القوميات الأخرى، حيث ستتعرض قوة إيران الحالية للتقلص، ما يؤدي إلى إضعاف دورها الإقليمي. وهذا ينطبق بالتأكيد على تركيا التي يشكل فيها الكرد مكوناً رئيسياً إلى جانب المكونات القومية الأخرى ومن بينها عرب لواء اسكندرون الذي بعد إلحاقه بتركيا "الأتاتوركية" في عام 1939 أعطي اسماً تركياً جديداً هو: "هاتاي". وبالتالي فإن تركيا لن تسمح للأكراد أو لغيرهم بالانفصال عنها وحتى إن اضطرت لخوض عشرات الحروب الطاحنة المتلاحقة، إذ إنها من وجهة نظرها تدافع عن كيانها وعن وجودها[2].

وفي هذا الصدد حققت تركيا تقابلاً مع إيران، تبلور في توقيع البلدين اتفاقاً مشتركاً لمحاربة الإرهاب لا يستثني حزب العمال الكردستاني، وتركز الدولتان جهودهما على نقطة أساسية في الملف السوري وهي وحدة الأراضي ومركزية الحكم في سوريا بعد إنجاز حل سياسي، رغم أن الخلاف بينهما يشمل كل النواحي في الشأن السوري إجمالا باستثناء الخطر الكردي الذي أصبح يهدد أمنهما القومي بشكل مباشر[3].

وعليه فإن التخوف من الخطر الكردي في سوريا هو من الأولويات لدى الأتراك وكذلك لدى إيران وإن بدرجة ثانية، كما يرى الأتراك أن الأكراد هم العنصر الوحيد الذي يريد تقسيم سوريا. ويتشارك الروس معهم في القلق من تقسيم سوريا، لذلك هناك تصريحات مشتركة إيرانية روسية تركية على وحدة الأراضي السورية[4].

ولقد تعزز الخطر الكردي في المنطقة على أثر الاستفتاء الذي جرى في أيلول 2017 في إقليم كوردستان في سبيل الانفصال عن العراق الذي كان له دور كبير في تدمير "المشروع التكفيري". حيث مثلت زيارة اللواء محمد باقري رئيس الأركان الإيراني إلى تركيا في آب 2017 تأكيدا على التفاهمات المشتركة تجاه الاستفتاء المذكور، وإمكانية امتداده إلى العديد من الدول كسوريا وأيضًا تركيا وإيران. حيث تعد زيارة باقري تلك أول

---

[1]: علي دقماق، فيدرالية الشمال السوري بين الأحلام الكردية والحسابات الدولية، مرجع سابق.

[2]: صالح القلاب، "مشكلة الأكراد مع تركيا وإيران وليست مع العرب والعراق وسوريا!"، الشرق الأوسط، العدد 14331، 2018/02/22

[3]: ألان روديي، مرجع سابق.

[4]: عقدة الأكراد وراء توافق تركي–إيراني على وحدة سوريا، صحيفة العرب، العدد 10364، 2016/8/13، ص 1

زيارة لرئيس هيئة أركان في الجيش الإيراني لتركيا منذ الثورة الإيرانية في عام 1979. ما يبرهن على مدى الاهتمام الثنائى تجاه الملف الكردي. وتجدر الإشارة إلى أن السياسة الخارجية لكلا الدولتين جاءت انعكاسا لمحصلة من التفاعلات والسياسات الداخلية لكليهما تجاه الأكراد، حيث تعمل الدولتان من خلال استراتيجية مقاومة ومواجهة الأكراد داخل القطر الواحد وخارجه[1].

ثالثا: آفاق المشروع الكردي

أمام ما تقدم فإن تركيا المتضرر الأكبر من المشروع الكردي في سوريا، والتي تقع مناطقها الكردية على تماس مباشر مع أكراد سوريا، لا توفر جهداً في تصديها لمشروع "الفيدرالية" فتعيد رسم تحالفاتها الدولية والإقليمية، دفاعاً عن أمنها القومي، وتتوغل عسكرياً في الشمال السوري عبر درع الفرات (آب 2016) وغصن الزيتون (كانون الثاني 2018) بالاستناد إلى التفاهمات مع روسيا وإيران تحت إطار مباحثات آستانا والتعاون في تثبيت مناطق خفض التوتر في سوريا. أما إيران، فهي حازمة جداً في الملف الكردي، إلى درجة تسليمه لقائد "قوة القدس" اللواء قاسم سليماني شخصياً[2].

مما لا شك فيه أن الأميركي، وفي ظل تراجع مشاريعه التي كان يحركها "علناً" أو "سراً" بوجه محور المقاومة في سوريا، بدءاً من المعارضة المعتدلة، مروراً بالنموذج الثوري، وصولاً إلى المشروع التكفيري وعلى رأسه "تنظيم داعش"، بات يلوّح بالورقة الكردية، كآخر ورقة ضغط في المنطقة، يهدد من خلالها كلاً من وحدة العراق وسوريا وصولاً إلى تركيا وإيران. وبالرغم من التلاقي مع المصالح الأميركية فإن محاولة أكراد سوريا فرض أمر واقع ليست سهلة، خصوصا إذا أمعنوا في قراءة التحذير الذي وجهه إليهم السفير الأميركي السابق في سوريا روبرت فورد خلال مقابلة مع صحيفة "ذا ناشيونال الإماراتية" في آب 2017، بأن الولايات المتحدة لن تستخدم قواتها للدفاع عن الكرد، كما نصحهم في إجراء مفاوضات مع الحكومة السورية[3].

ومن هنا فإن المنطقة الكردية السورية غير المستقرة، والتي تتجاذبها مجموعة من القوى الفاعلة والتوازنات على الأرض وإقليمياً ودولياً، تفرض على أكراد سوريا إعادة دراسة مشروعهم، والتراجع إلى مشروع "الإدارة الذاتية" ومستلزماتها، وأن يستمروا بعلاقات جيدة مع الحكومة السورية، مستفيدين من وقائع التجربة الأخيرة في كوردستان العراق التي فشلت باستعادة كركوك إلى حضن الدولة المركزية، على الرغم من أن ظروفها كانت أقوى، فلا يمكن أن يحققوا أدنى حد من المكتسبات وهم محاطون بالأعداء من كل جانب.

---

[1]: مصطفى صلاح، مرجع سابق.

[2]: عقدة الأكراد وراء توافق تركي–إيراني على وحدة سوريا، صحيفة العرب، مرجع سابق.

[3]: علي دقماق، فيدرالية الشمال السوري بين الأحلام الكردية والحسابات الدولية، مرجع سابق.

الفقرة الرابعة: القنوات السياسية المفتوحة

ظهر تناقض في المصالح والسياسات بصورة جذرية بين إيران وتركيا في سوريا، وبدا أنهما في حرب غير مباشرة أو بـ "الوكالة"، إذ يدعم كل منهما طرفاً مناقضاً، ما أسهم في إطالة أمد الصراع ودمر بنية سوريا وهجر بعض شعبها. وكان لهذا الاختلاف الظاهر تأثيره في العلاقة بينهما، ربما على صعيد الثقة على الأقل. فقد لوحظ أن المصالح الكبرى التي تجمع الطرفين قد منعتهما من أن تنتقل هذه الحرب إلى صراع مفتوح مباشر بينهما، أو قطيعة أو توتر حاد في العلاقات، فسعت تركيا من جهتها إلى تدارك أي أثر سلبي على هذه العلاقة، حيث قام أحمد داود أوغلو بزيارة طهران في تشرين الثاني 2013، ثم أيدت تركيا الاتفاق النووي الإيراني مع الغرب برغم تجاهل دورها، وهذا ما يمكن أن نسميه خيار "الفصل بين الملفات"[1].

وكانت الحكومة الجديدة للرئيس حسن روحاني قد طرحت من جهتها مبادرة لحل الأزمة السورية في أيلول 2013، وقدم وزير الخارجية جواد ظريف إلى نظيره التركي داود أوغلو ما اعتبره خطة شارك فيها قائد "قوة القدس" في الحرس الثوري اللواء قاسم سليماني، لكن بعد أشهر من الدبلوماسية، كانت النتيجة صفراً، وقال ظريف "اتفقنا على كل تفصيل[*] باستثناء بند في المرحلة الأخيرة من الخطة التي تدعو إلى انتخابات تراقبها الأمم المتحدة. أراد القادة الأتراك حرمان الأسد من المشاركة... فأشرت إلى أن ذلك يجب أن لا يكون محط قلق مع وجود انتخابات مراقبة دولياً، ولا سيما إن كان الأسد، كما تقول تركيا، يحمل سجلاً مروعاً ولا تقبل به سوى الأقلية. لكن داود أوغلو رفض... وذهبت جهودنا سدى"[2].

لم يصدق المسؤولون الأتراك بأن الأسد سيوافق على قيادة مرحلة انتقالية من شأنها أن تؤدي إلى خروجه من السلطة. الأكثر أهمية، هم اعتبروا أن الديناميكيات العسكرية والوقت يصبون في مصلحتهم. وقال الرئيس التركي وقتذاك عبد الله غول: "لم تسع حكومتنا إلى الاتفاق مع إيران لأنها اعتقدت بأن الأسد سيسقط في غضون أشهر قليلة". من وجهة نظر أنقرة، أن خسارات الأسد في ساحة المعركة كانت ستزيل الحاجة إلى التسوية أو على الأقل تحسن شروط الصفقة[3].

---

[1]: عماد يوسف، مرجع سابق، ص 88

*: جرى الاتفاق على وقف إطلاق نار، حكومة وحدة وطنية، وإصلاح دستوري يهدف إلى تقييد الصلاحيات الرئاسية.

[2]: Julian Borger, Iran and Turkey's secret talks on Syria reveald, The Guardian, 13/12/2016, on 28/1/2017, in https://goo.gl/BbyPrP

[3]: مجموعة الأزمات الدولية، مرجع سابق، ص 102

وفي أكبر دلالة على تحييد الملف السوري عن مجمل العلاقات بين الدولتين، وفي ظل التواصل الدبلوماسي والزيارات المتبادلة التي لم تنقطع بينهما، قال السيد علي خامنئي خلال استقباله رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان في 29 كانون الثاني 2014 في طهران: "إن الأخوة والمحبة والصداقة الحالية بين إيران وتركيا لا مثيل لها في القرون الأخيرة". وقد رد أردوغان: "إننا نعتبر إيران وطننا الثاني"[1].

الفقرة الخامسة: الحفاظ على الثوابت

اختلف كل من إيران وتركيا في تقييم الأزمة السورية وفي مقاربتها. بالرغم من أن مكانة سوريا من الناحية الأمنية–الاستراتيجية وأهميتها في إيران تفوق مكانتها في تركيا. فهي حلقة الردع الأولى للأمن الإيراني. وهي تساهم في الحفاظ على المصالح الجيوبوليتيكية الإيرانية وامتصاص تهديدات الدول الخارجية، الولايات المتحدة وإسرائيل على وجه التحديد. ولذا، وقفت إيران بحزم إلى جانب سوريا لإنهاء أزمتها. أما بالنسبة إلى تركيا، ليست سوريا مصدر تهديد خارجي أو درع رادع لأي تهديدات إقليمية. وترتبط الأزمة السورية في تركيا بأمنها الداخلي (مشكلة اللاجئين السوريين، والقضية الكردية...). فأهمية سوريا في حسابات إيران تختلف اختلافاً جذرياً عن أهميتها في حسابات تركيا. وعليه، تتباين رغبة تركيا في تغيير الحكومة السورية عن استراتيجية إيران. وحري بالبلدين أن يتفقا على حل الأزمة السورية الذي يصب في مصلحتهما. ناهيك أن الحفاظ على الحكومة السورية مهم جداً لأمن المنطقة واستقرارها. فسقوطها يسبب مشاكل قومية وطائفية للبلدين، منها مشكلة الأكراد والخلاف السني–الشيعي[2].

وعليه، لم تتدهور علاقات طهران وأنقرة طوال الأزمة السورية. صار عتب لا قطيعة، وصدرت تصريحات تحذيرية وردعية كانت سرعان ما تطويها الزيارات المتبادلة للتباحث في الملفات المشتركة الأكثر أهمية (الاقتصاد، الطاقة، الأمن...) والتي تصب في خانة تذييل العقبات في القضايا الإقليمية ومنها الساحة السورية. وقد استمرت الفكرة الإيرانية المعلنة في الاستراتيجيات البعيدة المدى، والتي مفادها أنه لا بد للعالم الإسلامي من اللقاء، إذ تريد طهران تعزيز الروابط السنية–الشيعية لإنشاء حلف عالمي جدي، منطلقة من أن جزءاً كبيراً من أسباب الفتن المذهبية في المنطقة إنما يستهدف دورها ودور حلفائها. أما في الاستراتيجية القصيرة المدى، كانت ترى أن مصلحتها القصوى تكمن في التقارب مع التيارات السنية الأقل تطرفاً في

---

[1]: خامنئي لأردوغان: أواصر قلبية بين تركيا وإيران، CNN، 2014/1/29، تاريخ الدخول 2017/2/13، عبر https://goo.gl/bgBEh2

[2]: كيهان برزكر، العلاقات الإيرانية–التركية والأزمة السورية، الحياة، 2014/1/1، تاريخ الدخول 2017/3/18، عبر https://goo.gl/nzczyR

المنطقة، ومن بينها "الإخوان المسلمون" وحركة "حماس" لوقف الحرب في سوريا، وسحب بساط الفتنة المذهبية، وتعزيز موقفها في المفاوضات النووية، والحفاظ على وهج دورها الفلسطيني ومواجهة السعودية[1].

لقد تم احتواء آثار تضارب السياسات، والمستوى غير المسبوق من الصراع غير المباشر بين إيران وتركيا في الميدان السوري، وبمعزل عن التصعيد المتبادل من تصريحات ومعادلات ردعية، أثبت البلدان أنهما ليسا على استعداد لتعريض العلاقات الثنائية للخطر، حتى على خلفية قضية "حساسة" مثل الحرب الأهلية التي عصفت بسوريا في الأعوام الماضية. وقد انصب اهتمام إيران على وجود حكومة سورية مستقلة غير واقعة في المجال الاستراتيجي للولايات المتحدة، ومستمرة عبر حزب الله في دعم القضية الفلسطينية، وسعي الفلسطينيين لإقامة دولتهم. ولم تنظر إلى دوافع تركيا بأنها متعارضة بالضرورة مع تلك الأهداف، خصوصاً حين يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية انطلاقاً من الخلفية الإسلامية وتوظيفها ضمن سياسة حكومة العدالة والتنمية في العلاقات التركية–"الإسرائيلية"[2]. وعليه، ليس مستغرباً قيام رئيس المخابرات التركية هاكان فيدان عام 2012 بتسريب معلومات استخبارية مهمة لإيران بخصوص شبكة تجسس تعمل لصالح الموساد داخل إيران، الأمر الذي دفع طهران لتصفية هذه الشبكة بالكامل، لتصبح أقوى ضربة وجهتها إيران في حرب الاستخبارات مع "إسرائيل" بمساعدة تركيا[3].

الفقرة السادسة: التدخل الروسي وقلب الموازين القوى

ومع التدخل الجوي الروسي في 30 أيلول 2015 الذي لا يمكن اعتبار التغيير الذي أحدثه في سوريا عملية عابرة في مسار الأزمة السورية، بل شكل تبدلاً في الواقع الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط وشرقي المتوسط[4]. حيث رفد قدرات الجيش السوري وحلفاءه، مساهماً في تمكينهم من تحرير الجزء الأكبر من ريف اللاذقية، ومساحات كبيرة من أرياف حلب وحماه ودرعا وغوطتي دمشق ثم مدينة حلب... فأحدثت إنجازات الميدان تعديلاً استراتيجياً لمصلحة الدولة السورية، وحائلاً دون تحقيق أهداف تركيا وحلفائها، خصوصاً عند

---

[1]: سامي كليب، **الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج: الحرب السورية بالوثائق السرية**، مرجع سابق، ص 391

[2]: آرشين مقدم، العلاقات التركية–الإيرانية: أخوة إسلامية أم تنافس إقليمي؟ مركز الجزيرة للدراسات، 2013/5/9، تاريخ الدخول 2017/4/1، عبر https://goo.gl/NeSX7F

[3]: Jonthan Lis, Turkey Blames Israel for Report It Leaked Intelligence to Iran, Source Sayes, Haaretz, 19/10/2013, on 17/1/2017, in https://goo.gl/WGNPMy

[4]: نزار عبد القادر، "الشراكة الروسية–الإيرانية في سوريا تأثيرها على الوضع الجيواستراتيجي في الشرق الأوسط"، الدفاع الوطني اللبناني، العدد 29، كانون الثاني 2017، ص 5–42

إسقاط تركيا لمقاتلة روسية في 24 تشرين الثاني 2015، حيث لامست العلاقات الروسية–التركية حدود القطيعة، وأقدم الرئيس بوتين على قطع كل أشكال التعاون مع تركيا، مطالباً قيادتها بالاعتذار[*] والتعويض. ما أدى إلى التراجع الكبير للدور التركي في الملف السوري. فعلى المستوى العملياتي، أضعف تكثيف الطيران الروسي طلعاته بغية الرد على أي تحرك تركي إلى جانب دخول منظومة الدفاع الصاروخي، قدرة تركيا على أي تحرك. كما ظهر الأكراد –الهاجس الأمني والعسكري الأكبر لدى تركيا– كطرف وازن في الحرب السورية[1]، ولربما كان للاستراتيجية التركية تجاه الحكومة السورية خلال الأزمة دور فعال في ذلك.

ساهم مجموع التطورات المستجدة التي توجها التدخل الروسي، في ظهور تركيا كلاعب بديل على الساحة السورية، حيث ظهر على المستوى الدولي برودة في العلاقات مع الحلف الأطلسي والولايات المتحدة –أبرز أسبابها التوتر الناتج عن سياسة الأخيرة في التسليح المتواصل لوحدات الحماية الكردية[2]– إضافة إلى العدائية تجاه الدول الفاعلة في الاتحاد الأوروبي. والعدائية على المستوى الإقليمي مع السعودية نتيجة استئثارها بقادة المعارضة، وتراجع مستوى التعاون مع إيران، وتأزم الأوضاع مع العراق ومصر. واكتمال المشهد مع انتقال موجات التفجير المتنقلة إلى داخل المدن التركية والتي طالت منشآت عامة ومراكز عسكرية وأمنية وأهدافاً مدنية، أدت إلى زعزعة الاستقرار الأمني والاقتصادي[*]، وقد اتهمت تركيا حزب العمال الكردستاني وتنظيم داعش بتنفيذ أعمال التفجير والقتل والاغتيال، وليس آخرها اغتيال السفير الروسي في تركيا أندريه كارلوف[3]. وعليه، فقهت أنقرة في تلك المرحلة واقع أن دخولها الميدان كلاعب أساسي بات مهمة صعبة، كما أبرزت تصريحات كل من أردوغان ورئيس وزرائه في الأشهر التالية لفرض روسيا عقوبات اقتصادية على أنقرة توجهاً جديداً ليس في الملف السوري فقط، بل على المستوى الإقليمي أيضا[4].

---

*: أرسل أردوغان اعتذاره الضمني إلى بوتين عبر رئيس إقليم داغستان في 27 حزيران 2016، ما أدى إلى التعافي التدريجي للعلاقات الروسية–التركية.

[1]: حسن أحمديان، إيران وتركيا حسابات ثنائية وإقليمية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2016/8/22، تاريخ الدخول 2017/8/13، عبر https://goo.gl/9n89EQ

[2]: جاويش أوغلو: غصن الزيتون تمنع توسع الإرهاب نحو أوروبا والولايات المتحدة، جريدة الوطن، 2018/4/7، تاريخ الدخول 2018/4/7، عبر https://goo.gl/Wd1xev

*: تكفي الإشارة إلى تراجع قيمة العملة التركية إلى حد لامس فيه الدولار سقف الأربع ليرات بداية العام 2017.

[3]: محمد خواجة، "العلاقات الروسية–التركية عبء التاريخ وبراغماتية المصالح"، دراسات باحث، العدد 57، بيروت، شتاء 2017، ص 15–31

[4]: حسن أحمديان، مرجع سابق.

الفقرة السابعة: المحاولة الانقلابية في تركيا

وبعد قرابة خمس سنوات من التصعيد المتبادل بين إيران وتركيا في سوريا، والتي تخللتها بعض اللقاءات ومساحات الحوار، ظهرت فرصة ملائمة أمام حوار إيراني–تركي بعد محاولة الانقلاب في تركيا في تموز 2016، فقد أدى دعم إيران السريع لأردوغان إلى إعادة الدفء للعلاقات واستئناف المحادثات بشأن سوريا. وعلى الأغلب، ساهمت المصالحة التركية–الروسية وتقدم "وحدات الحماية الكردية" في شمالي سوريا... في إنتاج تحولات لدى أنقرة لناحية سياستها تجاه الأزمة السورية[1].

كانت إيران من أوائل الدول التي اتصلت عبر وزير خارجيتها محمد جواد ظريف بنظيره التركي جاويش أوغلو منذ الساعات الأولى للمحاولة الانقلابية، وأكدت وقوفها إلى جانب الشرعية المنتخبة من الشعب في بلد مسلم، وبعد ساعات قليلة من الانقلاب كان ظريف يعبر في تغريدة له عن قلقه الشديد من الأزمة التي تشهدها تركيا، حيث قال "إن الاستقرار والديمقراطية والأمن أمر حيوي بالنسبة إلى الشعب التركي"، مؤكداً "أهمية الوحدة وضبط النفس في مثل هذه الظروف"، وأضاف "إن الدفاع الشجاع للشعب التركي عن الديمقراطية وعن حكومته المنتخبة أثبت أن الانقلابات العسكرية لا مكان لها في المنطقة وأن مصيرها هو الفشل المحتوم"[2]. وانطلاقاً من تحليل عقلاني، فإن السبب الأساس الذي دفع طهران إلى اتخاذ هذا الموقف من الانقلاب، هو أطر التعاون والروابط الاستراتيجية مع حكومة حزب العدالة والتنمية ذات الخلفية الإسلامية، والتي من الصعب أن توفرها أي حكومة بديلة في تركيا، خصوصاً أن مجموعة الضباط المتمردين لم تكن سوى أداة في حرب سياسية بين أردوغان والداعية الديني فتح الله غولن، ومن خلفه الولايات المتحدة.

وخلال زيارة رسمية قام بها ظريف إلى تركيا في 12 آب أغسطس 2016 التقى خلالها نظيره جاويش أوغلو والرئيس أردوغان شكر جاويش أوغلو إيران "حكومة وشعباً على وقوفهم إلى جانب تركيا ضد محاولة الانقلاب الفاشلة" فاندفعت تركيا باتجاه التجاوب مع الانفتاح الإيراني عليها، وتكثفت الزيارات بينهما، واتفقتا على إبقاء اللقاءات السياسية مستمرة، وكذلك الأمنية في ما خص الأزمة السورية[3].

---

[1]: مجموعة الأزمات الدولية، مرجع سابق، ص 103

[2]: محمد نور الدين، **انقلابات تركيا: من عدنان مندريس إلى رجب طيب أردوغان**، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، بيروت، 2016، ص 165

[3]: جاويش أوغلو: أمن إيران من أمن تركيا ومتفقون على وحدة سوريا .. وظريف: نرحب بتقارب أنقرة مع موسكو، CNN، 2016/8/12، تاريخ الدخول 2017/4/17، عبر https://goo.gl/zv8qKM

المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية للعلاقات الإيرانية–التركية

ظلت العلاقات الإيرانية–التركية تاريخياً، تتأرجح بين الصعود والهبوط، التنافس والحرب، وما يُعرف باسم التوتر المضبوط. ويختصر فلاديمير مينورسكي(*) توصيف العلاقة بين الأتراك والإيرانيين بأنها مثل "الماء والزيت" لا يمتزجان أبداً[1]. ومع ذلك، فالبلدان يعتمدان على بعضهما البعض نظراً للمعطيات الجيوبوليتيكية المشتركة والضرورات التي تفرضها معطيات الاقتصاد السياسي والحقائق الإقليمية...

الفقرة الأولى: آفاق التسوية السورية في ظل التقارب الإيراني–التركي

في السنوات الأولى من عمر الأزمة، أدى النهج غير المرن الذي اتبعته إيران، والمعارضة التركية المستمرة للحكومة السورية إلى تدهور حاد في العلاقات الإيرانية–التركية[2] لناحية الملف السوري وأصبح الميدان هو الفيصل بينهما. إلا أنه مع ارتقاء التعاون العسكري غير المسبوق بين روسيا وإيران في سوريا إلى مستوى لا يمكن للاعب محلي أو حتى إقليمي التصدي له، والذي يشير أن الدولتين تصران على إحداث تغيير يؤدي إلى إنهاء الأزمة، وأن تركيا قرأت هذا الواقع بدقة واستجابت له في الآونة الأخيرة، وأمام الوقائع والمتغيرات الميدانية في صالح الحكومة السورية، ظهر التغير في الرؤية التركية تجاه الأزمة السورية بشكل جذري في مبادرتها خلال شهر آب 2016 التي ركزت على وحدة أراضي سوريا أولاً، ومواجهة إرهاب داعش ثانياً، وحكومة غير طائفية في سوريا ثالثاً. والملاحظ أن المبادرة المذكورة لم تأت على ذكر ضرورة تنحي الرئيس الأسد كما جرت العادة. ومن هنا يمكن القول بأن تغيير الاستراتيجية التركية بات أمراً واقعاً[3].

وقد قلب هذا التحول الأولوية التركية المعلنة إلى حالة وفاق مع إيران، فبعد فصول من الدعم الإيراني والتركي لشركاء ووكلاء محليين، أكان في حلب أو الرقة أو غيرها من المناطق... حاولت كل من طهران وأنقرة البناء على مصالح مشتركة كهزيمة –أو على الأقل– إضعاف تنظيم داعش والحد من صعود الأكراد السوريين الطامحين إلى الفدرالية. وبذلك قطع الطريق أمام التوترات الطائفية، وارتفاع مستوى الاقتتال، وتنامي عدم الاستقرار في المنطقة واحتمال أكبر –حتى عن غير عمد– المواجهة العسكرية بينهما، حيث

---

*: فلاديمير مينورسكي (1877–1966) هو مستشرق روسي، تخصص في دراسة الفارسية والكردية.

[1]: بولند كينش، **إيران: تهديد أم فرصة؟** ترجمة: غمزة جوشكن، دار تيماشيا ينلاري، اسطنبول 2012، ص 87–88

[2]: Stephen Larrabee, and Alireza Nader, op. cit, p. 11

[3]: حسن أحمديان، مرجع سابق.

تتصادم دائرتا النفوذ لديهما. حيث اعتبر احتمال قيام طائرة بدون طيار إيرانية بقتل أربعة جنود أتراك في شمالي سوريا في تشرين الثاني 2016، حسبما ادعت تركيا، تصعيداً محفوفاً بالخطر[1].

تراجعت أنقرة على ما يبدو خطوات إلى الوراء في وقت يتعمق فيه افتراق المصالح –مرحلياً– بينها وبين الولايات المتحدة، وخطت طهران خطوة إلى الأمام في سبيل إعادة التوازن إلى معالجة المعضلة السورية والتوصل إلى حل سياسي للأزمة. وكان من أبرز تجليات هذه الانعطافة "محادثات آستانا" التي انطلقت منذ كانون الثاني 2017 وتبعاتها. وليس آخرها القمة الثلاثية التي عقدت في أنقرة في 4 نيسان 2018 بمشاركة رؤساء الدول الثلاث الروسي فلاديمير بوتين والإيراني حسن روحاني والتركي رجب طيب أردوغان، وقد أوضح البيان المشترك الصادر عن المذكورين عمق التعاون والتنسيق والمساعي المشتركة بين روسيا وإيران وتركيا في سبيل الحفاظ على وحدة سوريا واستقلالها ووحدانية الحل السياسي، وتحقيق وقف شامل لإطلاق النار، ودعم مسيرة جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة[2].

وجاء التعبير الأوضح عن اللقاء عبر تغريدة لوزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، قال فيها إن القمة "الحاسمة" تضمنت "التجديد المشترك لالتزام السيادة والاستقلال والوحدة والسلامة الإقليمية والطابع غير الطائفي لسوريا. والبناء على إنجازات آستانا وسوتشي[*] لتأمين وقف دائم لإطلاق النار ودفع العملية السياسية". وشكلت الرؤية العامة المشتركة للبلدان الثلاثة ضابطاً لمسار تسوية مختلف شق طريقه بعد تعثر خطط الثنائية الروسية–الأميركية. وبالرغم من أن القمة تبطن الكثير من الخلافات التفصيلية ضمن الملف السوري والإقليمي، والتي لم تخفها في حديث الرؤساء الثلاثة. فبينما صوب الرئيس رجب طيب أردوغان على الوجود الكردي في الشمال السوري و"ضرورة الوقوف على مسافة واحدة من كل التنظيمات الإرهابية"، أكد نظيره الإيراني حسن روحاني، ضرورة عدم إخلال أي عمليات عسكرية بوحدة سوريا، بما فيها العمليات التركية في عفرين، مطالباً بعودة الأراضي إلى سيطرة الحكومة السورية. إلا أن القاسم المشترك في تصريحات الرؤساء الثلاثة وفي البيان الختامي للقمة، كان التلميح إلى الدور الأميركي السلبي في ما يخص

---

[1]: مجموعة الأزمات الدولية، مرجع سابق، ص 92

[2]: البيان المشترك للقمة التركية الروسية الإيرانية حول سوريا، وكالة الأناضول، 2018/4/4، تاريخ الدخول 2018/4/4، عبر https://goo.gl/1yuzUo

*: "مؤتمر الحوار الوطني السوري" عقد في 2018/1/30 في مدينة سوتشي الروسية من أجل التمهيد لحل سياسي في سوريا.

وحدة التراب السوري. وهو موقف تكرس في ظل فشل المحاولات الأميركية للتوفيق بين حليفيها الكردي والتركي[*] ضمن إطار مصالحها[1].

كل المؤشرات توحي بأن القمّة تعمق أكثر نواة تحالف شرقي يقرّب تركيا أكثر من روسيا وإيران ويبعدها عن الأميركيين في ظل التنافس "الأطلسي–الأطلسي" خصوصاً حول القضية الكردية في الشمال السوري[*]، واستمرار التخبط الأميركي بين وزارة الخارجية والبيت الأبيض ووزارة الدفاع حول المصالحة مع تركيا والانسحاب من سوريا. غير أن المفاجأة هو ما سبق القمة، من تمنّ روسي على الرئيس بشار الأسد بالمشاركة فيها، على ما أكدت مصادر روسية رفيعة المستوى لجريدة الأخبار، ليتوج التمني محاولات تركية متكررة خلال الأشهر التي سبقت القمة التقرب من دمشق، وإعادة العلاقات مع الحكومة السورية، في الوقت الذي "تحتل" فيه تركيا أراضي سورية. وبالرغم من تأكيد الروس للرئيس الأسد ترحيب أردوغان إلا أن "الرئيس السوري اعتذر من روسيا عن عدم المشاركة في القمّة لأسباب عديدة" بحسب المصدر نفسه. في المقابل، رفض أكثر من مصدر سوري التعليق على الأمر، فيما أشار أحد المصادر للصحيفة نفسها إلى أن "سوريا غير مستعدّة للمصالحة مع أي دولة من دول العدوان طالما أنها تعتدي ولا تزال تعتدي على سيادتها"[2].

أمام ما تقدم فإن روسيا وإيران الساعيتين بجدية إلى تسوية سياسية، ولو بشرط أن تكون اليد العليا للدولة السورية وقيادتها، تدركان أنه من دون شراكة تركيا من الصعب تحقيق هذه الغاية، نظراً لامتداد حدودها المشتركة مع سوريا على 822 كلم، وتبعية أغلبية الجماعات المسلحة إليها، بما فيها الجماعات ذات المنبت القاعدي، مثل حركة أحرار الشام ونور الدين زنكي[*] وجيش المجاهدين وغيرها، الناشطة في الشمال السوري... وبالتالي انطلاقاً من السياسة البراغماتية للقيادة التركية، ومع توافر الجدية لديها بأن استمرار الحرب على سوريا لم يعد في مصلحتها، وأن الحل المتمثل بإسقاط الرئيس الأسد لم يعد متاحاً. وجدت أنقرة في التوافق والتنسيق مع كل من روسيا وإيران منفذاً للحصول على "الحصة" الممكنة في أعقاب تحقيق

---

*: بالرغم من التوتر فإن قنوات الاتصال بين الجانبين الأميركي والتركي حول الموضوع الكردي جيدة ومفتوحة، بناءً على حديث قائد القيادة المركزي الأميركية الجنرال جوزيف فوتيل بتاريخ 2018/4/3، بحسب وكالة الأناضول، تاريخ الدخول 2018/4/9، عبر https://goo.gl/stLnTD

1: "ثلاثية أنقرة": تعزيز التوافقات... في وجه واشنطن، الأخبار، 2018/4/5، العدد 3436، ص 18

*: تحظى "الوحدات الكردية" إلى جانب الدعم الأميركي، بدعم فرنسي وبريطاني وألماني...

2: فراس الشوفي، الأسد رفض عرضاً روسياً لحضور "قمة أنقرة"، الأخبار، 2018/4/6، العدد 3437، ص 20

*: بتاريخ 2018/2/18 أعلن عن اتحاد حركة أحرار الشام مع حركة نور الدين زنكي في إطار ما سمي جبهة تحرير سوريا، وذلك بعد التوترات بين "الزنكي" وهيئة تحرير الشام (القاعدة).

التسوية الشاملة للأزمة السورية... وبالرغم من ذلك، فإن الحذر يبقى واجباً من سلوكيات القيادة التركية وعلى رأسها الرئيس أردوغان، الذي لا يخفي نياته التوسعية تجاه مناطق شمالي العراق وسوريا، بخاصة محافظتي حلب والموصل. حيث إن العقلانية التي برزت في بعض مواقفه الأخيرة تجاه سوريا، ممكن أن لا تكون وليدة تبدل القناعات التي سميت استدارة، بقدر ما هي مراعاة لعدم الاصطدام مجدداً مع روسيا حليفة الحكومة السورية، وكذلك الأخذ بالاعتبار التهديدات الأمنية المباشرة، ومتغيرات الميدان لغير مصلحة الحلف الذي تتصدره تركيا إقليمياً، والجماعات المسلحة التابعة لها، والتي لا تزال تحظى بدعمها، أقله حتى الآن[1].

الفقرة الثانية: مستقبل العلاقات في ظل بوادر التسوية السورية

بالرغم من الصراع الحاد بين المشروعين الإيراني والتركي على الساحة السورية مع بداية الأزمة (2011)، إلا أنه بقي محصوراً في هذه الجغرافيا حتى حولته الوقائع الميدانية والتهديدات الأمنية المشتركة، بالتزامن مع بعض المتغيرات التكتيكية في الأبعاد الدولية والإقليمية للعلاقات الإيرانية–التركية، إلى حال من التعاون السياسي الجزئي لحل الأزمة السورية برعاية روسية. وانطلاقاً من السياسة البراغماتية "التجزيئية" التي تنتهجها الدولتان في العلاقات الثنائية نظراً للاعتبارات الاستراتيجية الأوسع[2]، استمرت العلاقات بينهما وفق سياسة تجميد الخلافات والفصل بين الملفات، حيث أصبحت العلاقات البينية منذ أكثر من قرن، تسلك مسارين متوازيين في آن، أحدهما يعمه التنافس والآخر يطغى عليه التوتر، دون تعارضهما، مع عدم استبعاد إمكانية التأثير المحدود لأحدهما على الآخر في السياق العام للعلاقات، لكنه لا يقترب من الثوابت الأساسية التي كرسها الطرفان، الاقتصادية والأمنية على وجه الخصوص، والتي تأخذ منحى تصاعدياً بمزيد من التعاون الاقتصادي والأمني، خاصة في مواجة الطموحات الكردية. وعليه، يمكن وضع سيناريوات مستقبلية للعلاقات الإيرانية–التركية بعد مرور أكثر من ست سنوات على الحرب السورية وظهور بوادر نهايتها، تتلخص في سيناريوين اثنين:

- السيناريو الأول: انعكاس آثار أطر وأوجه التعاون الإيراني–التركي بشكل مباشر على الجهود المشتركة بين الدولتين في حل الأزمة السورية، خصوصاً في إطار مساعي الحل الثلاثي الروسي–الإيراني–التركي. وهذه الشراكة الكبيرة بين البلدين من الممكن أن تؤدي إلى تحالف استراتيجي بالاشتراك مع روسيا، قد يمهد فيما بعد لتأسيس نظام إقليمي جديد.

---

[1]: محمد خواجة، مرجع سابق.

[2]: مركز استخباراتي أميركي: احتمال تصاعد الحرب بالوكالة بين تركيا وإيران، ترك برس، 2018/2/14، تاريخ الدخول 2018/3/20، عبر https://goo.gl/XgBeU1

- السيناريو الثاني: رغم التقارب في وجهات النظر الإيرانية–التركية بالاشتراك مع روسيا تجاه الأزمة السورية، إلا أنه يبقى في الإطار السطحي والتكتيكي، حيث إن خلافات ضمنية بين الأطراف الثلاثة تجاه الملف السوري وصيغة الحل، تخفي خلف الاجتماعات الثلاثية المتكررة ملامح للتوتر، ويمكن أن تظهر إلى العلن في أي وقت. وهذا ما يمنع تحول هذه الشراكة وتطورها إلى تحالف استراتيجي.

السيناريو الأقرب والأرجح هو الثاني، والسبب الأهم البعد الاستراتيجي لتركيا دولياً وإقليمياً ضمن المحور الغربي، والذي يتجلى بعضويتها في حلف شمال الأطلسي وطموحها المستمر بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد يشير المحلل السياسي البريطاني آدم غاري في مقال له نشره في دورية "أورينتال ريفيو" إلى أن الشراكة بين إيران وتركيا قد بنيت على أساس مجموعة من الضرورات الاقتصادية والأمنية، فضلا عن أهداف مماثلة لمشروعات التجارة والطاقة. ولن تتحول هذه الشراكة إلى تحالف رسمي ما لم تترك تركيا –أو حتى تترك تركيا– حلف الناتو[1]. كما إن حجم التباينات بين إيران وتركيا، سواء على مستوى المشروع السياسي والمذهب والنظام السياسي وتاريخ صراعي بامتياز، بل ودموي في بداياته، والحقائق الجيوسياسية، تعيق بدرجة كبيرة إمكانية حدوث تحالف استراتيجي بالمعنى السياسي بين الدولتين.

لذلك يرجح بقاء الوضع على ما هو عليه، دون الحؤول من استمرار السعي لتحقيق أهداف الشراكة الروسية–الإيرانية–التركية في حلحلة الأزمة السورية، مع إمكانية حدوث مزيد من التوتر السياسي ينتج عن تقلبات في الموقف التركي عند ظهور ما يشير إلى قلب موازين القوى لصالح المحور الغربي، إلا أن هذه التوترات لن يكون لها تداعيات نوعية، سواء على المستوى الدبلوماسي أو الاقتصادي، بل وحتى على لقاءات المسؤولين السياسيين. وفي شاهد على ذلك نلحظ أول تصريح تركي رسمي تعليقاً على الهجوم الصاروخي الذي نفذته الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا صبيحة 14 نيسان 2018 على منشآت ومراكز تابعة للحكومة السورية[*]، حيث وصف بيان الخارجية التركية الحدث بأنه رد مناسب على الهجوم الكيميائي المفترض في مدينة دوما

---

[1]: أهم الأسباب التي تعيق إنشاء تحالف تركي–إيراني، وكالة سبوتنيك، 2017/12/24، تاريخ الدخول 2018/3/1، عبر https://goo.gl/JuLE73

*: تعرضت سوريا فجر السبت 14 نيسان 2018، إلى قصف صاروخي شنته وحدات القوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية، في وقت أعلنت القيادة العامة للجيش السوري أن الضربة الثلاثية، شملت إطلاق حوالي 110 صواريخ باتجاه أهداف سورية في دمشق وخارجها، وأن منظومة الدفاع الجوي السورية تصدت لها وأسقطت معظمها.

بالغوطة الشرقية لدمشق[*][1]، ولفت الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في إطار اتهامه "النظام السوري" بالهجوم إلى وجوب محاسبته قائلاً "إننا نرى أن الضربات لسوريا عملية صائبة لأننا لا نقبل بمقتل الأبرياء ويجب محاسبة الفاعل"[2]. بالمقابل أشار بيان صادر عن الكرملين بعد مكالمة هاتفية بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره الإيراني حسن روحاني إلى أن "هذا العمل غير القانوني يلحق ضرراً بآفاق التسوية السياسية في سوريا"[3]. وكان الرئيس الإيراني قد اعتبر في أول تعليق له على الهجوم بأن "العدوان سيجر وراءه تداعيات خطيرة ومدمرة"[4].

لعل التصريحات التركية العلنية جاءت لإرضاء الداخل التركي، ولا علاقة لها بالتوجهات السياسية الخارجية، وذلك بعد التعاطف الإنساني للرأي العام التركي مع مقاطع فيديو وصور[*] أثيرت حول "الهجوم الكيميائي" المحتمل حاله حال الكثير من شعوب الدول العربية والأجنبية. إلا أنها دون أدنى شك تعيد التذكير بالتوجه الاستراتيجي الحقيقي لأنقرة، حليفة الولايات المتحدة و"إسرائيل" والعضو في حلف شمال الأطلسي الذي لم يهدأ طموحه بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. في حين تقف إيران في موقع العداء المطلق لأميركا وترفع شعار إزالة "إسرائيل" من الوجود.

---

*: كانت دمشق قد سارعت إلى نفي مسؤوليتها عن الهجوم، ووصف مصدر رسمي اتهام الحكومة السورية باستخدام تلك الأسلحة بـ "مسرحيات الكيماوي"، حسبما نقلت عنه وكالة الأنباء السورية (سانا)، سكاي نيوز بالعربية، 2018/4/8، تاريخ الدخول 2018/4/12، عبر https://goo.gl/FDxz9q

1: الخارجية التركية: أنقرة ترحب بالعملية الثلاثية الأميركية الفرنسية البريطانية على سوريا، وكالة سبوتنيك، 2018/4/14، تاريخ الدخول 2018/4/14، عبر https://goo.gl/Qx5JDR

2: أردوغان: العملية العسكرية على سوريا صائبة وفي مكانها، النشرة، 2018/4/14، تاريخ الدخول 2018/4/14، عبر https://goo.gl/3JwJTA

3: بوتين وروحاني يؤكدان أن الضربة على سوريا تلحق ضرراً بالتسوية السياسية، وكالة سبوتنيك، 2018/4/15، تاريخ الدخول 2018/4/15، عبر https://goo.gl/YUtFCf

4: الرئيس الإيراني حسن روحاني: العدوان على سوريا سيجر وراءه تداعيات خطيرة ومدمرة، الميادين.نت، 2018/4/14، تاريخ الدخول 2018/4/14، عبر https://goo.gl/DYJ2xy

*: الفيديو الأبرز الذي تداولته وسائل التواصل الاجتماعي أظهر مقتل عائلات بأكملها جلهم أطفال ونساء. وقد اتهمت روسيا على لسان مندوبها لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ألكسندر شولغين الاستخبارات البريطانية بفبركته، والذي لم يستبعد تورط الأجهزة الأمنية الأمريكية أيضا في إخراج الفيديو، مشيراً إلى أن روسيا تمكنت من تحديد متورطين في تصوير الفيديو بدوما، RT، 2018/4/16، تاريخ الدخول 2018/4/16، عبر https://goo.gl/ezciQL

خاتمة

تظهر دراسة العلاقات الإيرانية–التركية وتحليلها، أنه لا يمكن الحديث عن صراع أو تعاون بنيوي على المدى الطويل بين الدولتين، حيث إنهما في حال من التنافس الدائم الذي تسوده حسابات عقلانية تحقق فوائد ومصالح محددة للطرفين. هذا لا يمنع من أن تتحول العلاقات باتجاه المزيد من التعاون، أو باتجاه الصراع وفقاً لهذه المصالح. وبما أن إيران وتركيا دولتان محوريتان في المنطقة، فإن لكل منهما استراتيجيتها الخاصة، وبالتالي فإن تباين السياسات في الكثير من الملفات والقضايا الدولية والإقليمية أمر طبيعي، انطلاقاً من المعطيات التاريخية والمقومات الجيوسياسية، ولا سيما في هذه المرحلة التي شهدت الكثير من التنافس والتجاذب الدولي والإقليمي على الشرق الأوسط.

وقد أثبتت الدولتان أن لهما القدرة على التأثير بالأحداث في النطاق الإقليمي، من خلال قنوات الاتصال الشاملة بينهما والخبرة الطويلة في عقد الصفقات الجيواستراتيجية، ومشاركة التجارة الشاملة، والأكثر أهمية رؤية مصلحة مشتركة أساسية في الأخطار المحتملة من أراضي جيرانهما، الأمر الذي يجعل مستقبل المنطقة يعتمد على ما يتخذ من قرارات في طهران أو أنقرة، وكذلك على العلاقات بين الدولتين وعلى السياسات المتبناة من جانبهما تجاهها.

وعلى الرغم من الشحن الطائفي في المنطقة، الذي اشتد بعد أحداث "الربيع العربي"، لم تنح العلاقات الإيرانية–التركية منحى الصراع، ومع أن تركيا عضو فاعل في الحلف الدولي المقابل لإيران، والذي يعمل على تقويضها في المنطقة لمصلحة "إسرائيل"، إلا أن العلاقات بين الدولتين ما زالت في إطار الحفاظ على التنافس وليس تصعيد المواجهة، حيث إن ميزان القوى الإقليمي ومساعي البلدين الدائمة إلى ضبطه، يحولان دون وقوع صدام مباشر بينهما مهما كان الخلاف كبيراً.

اختلفت كل من إيران وتركيا في تقييم الأزمة السورية (2011) منذ نشوئها، وفي مقاربتها، وفي بناء استراتيجياتهما تجاهها، نظراً للأهمية التي تتمتع بها سوريا في حسابات إيران واختلافها اختلافاً جذرياً عن أهميتها في حسابات تركيا. ما أدى إلى صراع حاد بين السياسات الإيرانية والتركية على الساحة السورية، إلا أن ميزان القوى تمكن من منع حدوث صدام مباشر بين إيران وتركيا في سياق الأزمة السورية، وبقيت المواجهة بينهما محصورة في الجغرافيا السورية، حتى حولتها الوقائع الميدانية، والشراكات الاستراتيجية والأمنية في مواجهة الطموحات الكردية خصوصاً، والمزيد من التعاون الاقتصادي، بالتزامن مع المتغيرات التكتيكية في علاقات تركيا الإقليمية، إلى حال من التعاون السياسي لحل الأزمة السورية برعاية روسية.

بناءً عليه، وفي ظل استمرار توازن القوى الإقليمي تاريخياً في ضبط الإيقاع بين إيران وتركيا وصولاً إلى الإمتحان الأكبر المتمثل بالأزمة السورية، فإن الترجيح الأهم هو استمرار العلاقات الإيرانية–التركية وفق مساري التوافق والتوتر المتوازيين في آن، على الرغم من التوترات الدائمة والناتجة عن كثرة المتغيرات والمستجدات، مرحلياً في الميدان السوري على وجه الخصوص.

وفي ختام الدراسة لا بد من الإشارة إلى الاستنتاجات التالية:

أولاً: عندما يتحرك أحد عوامل التوتر تأخذ العلاقات منحى التباعد مع الحفاظ على ثوابت التعاون المشتركة التي كرسها الطرفان، الاقتصادية والأمنية على وجه الخصوص، والتي تساهم ضمن إطار موازين القوى في إعادة الأمور إلى نصابها، أما عندما يتصدر أحد ملفات التعاون فتنجلي مظاهر التقارب في السياق العام للعلاقات بين البلدين في ظل عدم استبعاد التأثير المحدود لعناوين التنافس حتى ولو كانت خامدة، مع الإشارة إلى أن شكل العلاقات بين الدولتين يأخذ هذا المنحى منذ حوالي أربعة قرون، ما يعد في مقاييس العلاقات الدولية إيجابياً واستثنائياً.

ثانياً: يعتبر الاقتصاد من أهم عوامل التعاون الثابتة والراسخة بين إيران وتركيا، نظراً للعوائد الكبيرة الناتجة عنه، وانعكاسها على السياسة الداخلية لكلا الدولتين، التي تسمو على أي قضايا خلافية حتى ولو كانت بحجم الأزمة السورية، وهو "صمام الأمان" الذي تسارع الدولتان إلى ضبط ميزان القوى بينهما انطلاقاً منه وحفاظاً عليه. وبفضله لا تحصل تداعيات نوعية لأية توترات، ويبقى تطويره أول الملفات الحاضرة في العلاقات الإيرانية–التركية.

ثالثاً: الاختلاف المذهبي والصراعات التاريخية أوراق يتم استدعاؤها من قبل الدولتين لتوظيفها في تحقيق سياسات كل منهما الداخلية، وفي الميادين الإقليمية الخلافية. وفي الأزمة السورية كان يشتد الصراع ميدانياً وسياسياً عندما يرتفع الخطاب الطائفي وتتشكل الأحلاف المذهبية، خصوصاً عند محاولة تركيا تدشين تحالف سني بالتعاون مع دول الخليج، وفي مقدمتها السعودية، للجم التمدد الإيراني وحلفائه الشيعة في المنطقة وإسقاط الحكومة السورية. وبالمقابل فإن التوترات داخل المجال السني التي حالت دون استمرار الحلف بين الإخوان المسلمين ودول الخليج وعواقب كسر التوازن المذهبي، شكلت عاملاً مساعداً في التقارب الإيراني–التركي. كما تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من النزعة الوطنية–القومية القوية لكلا الدولتين المعطوفة على إرث إمبراطوري، إلا أنهما تجتنبان أي محاولة للعب بالتوازنات الداخلية لكليهما مهما بدا أن هناك أوراقاً قابلة للاستخدام (العلويون في تركيا والآذريون في إيران على سبيل المثال).

رابعاً: تسعى تركيا لإقامة نوع من التوازن بين مساعدة الولايات المتحدة على احتواء النفوذ الإيراني الإقليمي من جهة، والمحافظة على علاقات سياسية واقتصادية طبيعية نسبياً مع إيران من جهة ثانية. فيما تعتمد إيران سياسة "الاحتواء" كأفضل وسيلة للتفاعل مع تركيا حليف الولايات المتحدة والعضو في حلف شمال الأطلسي، وذلك تجنباً للدخول في صراعات غير متوازنة معها، ولأنها ثانياً انطلاقاً من المصالح المتبادلة تعتبر ظهيراً إقليمياً مهماً استطاعت إيران من خلاله في بعض المراحل تقليص حدة الضغوط الدولية والإقليمية المفروضة عليها بسبب طموحاتها النووية والإقليمية. وهذا لم يمنع تركيا من توظيف تحالفاتها الدولية في استراتيجيتها تجاه الأزمة السورية، ما فاقم الصراع مع إيران، إلا أن العلاقات عادت واتجهت نحو التعاون بين إيران وتركيا برعاية روسية في ظل التباعد التركي–الأطلسي خصوصاً في الملف الكردي، المتزامن مع التقارب الإيراني–الروسي والتفوق الميداني الذي أنتجه في الملف السوري.

خامساً: كان لقلب موازين القوى الميدانية لمصلحة الحكومة السورية بدعم من إيران ووكلائها ميدانياً وتحت الغطاء الجوي الروسي تأثير كبير على تبدل الموقف التركي خصوصاً بعد معركة حلب (2016)، ما جعله عاملاً أساسياً في انضمام تركيا إلى مساعي التسوية السياسية في الملف السوري إلى جانب روسيا وإيران ضمن إطار مفاوضات آستانا، والسعي الدائم من أجل حماية وحدة أراضي سوريا وإيجاد حل سياسي دائم لأزمتها.

سادساً: تتقارب كل من إيران وتركيا عند ظهور قضايا أمنية مشتركة تشكل تهديداً استراتيجياً لسيادة الطرفين، وفي مقدمتها المسألة الكردية، وقد شكل المشروع الكردي على الحدود التركية الجنوبية فرصة لأنقرة في لعب دور ميداني جديد في الشمال السوري يعيد التوازن مع إيران ويحقق نوعاً من تكافؤ الحصص معها، وذلك بعد حجز مقعد في حل الأزمة السورية تحت رعاية روسيا الأقرب إلى إيران من تركيا، والتي لها قدرة التأثير الأكبر في رسم سياسة سوريا المستقبلية. كما سارع في هذا التحول التركي الخلافات التركية–الأطلسية والتركية–الأميركية، وامتعاض أنقرة الكبير من الدور الذي لعبته واشنطن مع وحدات الحماية الكردية، فانضمت تركيا إلى محادثات آستانا كي لا يكون التصرف في الشمال السوري على حسابها، وهي تعلم أن الغرب سيراعيها، لكن التقارب مع روسيا وإيران يشكل لها حدوداً أكبر من تلك التي يسمح بها الغرب والولايات المتحدة في القضاء على كافة مصادر التهديد الناتجة عن الأزمة السورية.

الملاحق

ملحق رقم (1): اتصال أردوغان بالأسد 26 آذار 2011[1]

مقدمات الاتصال

اتصل أردوغان بالأسد يوم الجمعة في 26 آذار 2011، دامت المكالمة 40 دقيقة وذلك بعد شهر تماماً على آخر اتصال جرى بين الرجلين للإعداد آنذاك لمحادثات تقنية تركية–سورية. لم تكن الأجواء ودية بين الرجلين بسبب تصريحات أردوغان التي كرر فيها الانتقادات لكيفية المعالجة الأمنية للاحتجاجات السورية إضافة إلى مقالات سورية عديدة راحت تنتقد أردوغان وتدخله في السياسة السورية، وقيام سوريين وبدعم من النظام بمسيرات أمام السفارة التركية في دمشق للتنديد بأردوغان ومواقفه.

قبل هذا الاتصال أيضاً كانت الخارجية السورية قد استدعت السفير التركي في دمشق لتسجيل تحفظها وشجبها لتصريح سابق لأردوغان، وللحصول على رد من السلطات التركية على قول رئيس الوزراء التركي: "إن تركيا لا تريد حلبجة أخرى في سوريا"، لكن أنقرة لم ترد على الخارجية السورية ما زاد من غضب هذه الأخيرة على اعتبار أن في عدم الرد "غروراً تركياً لا مبرر له ونيات عدوانية واضحة" وفق مصدر في الخارجية[*]. غير أن السلطات السورية حافظت على نبرة هادئة ساعية لعدم دفع الأتراك إلى مزيد من التشدد.

محضر الاتصال

في تفاصيل تلك المكالمة التي امتدت إلى 6 صفحات كاملة[*] نقرأ التالي:

* عدد أردوغان بالتفصيل ومن خلال تقرير كان يقرأ منه في خلال المكالمة الهاتفية، عدداً من التصرفات السورية المسيئة إلى علاقات البلدين ومنها مثلاً الهتافات التي قيلت أمام السفارة التركية والشتائم والكلام البذيء الذي كتب على حائط المركز التجاري التركي في دمشق، إضافة إلى المقالات آنفة الذكر وبعض التسريبات. كان رد الأسد أن لا علم له بكل ذلك وأنه سيتابع الأمر ويحقق فيه ويتخذ الإجراءات المناسبة.
* قال أردوغان للأسد: "إننا يا أخي بشار بنينا معك علاقة مضى عليها سنوات، وأصبحت هذه العلاقة شخصية بيننا وبين زوجتينا، وكبار المسؤولين في بلدينا، ونحن قمنا بكل ما بوسعنا لمساعدتك،

---

[1]: سامي كليب، **الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج: الحرب السورية بالوثائق السرية**، مرجع سابق، ص 215–221

*: تحدث للإعلامي سامي كليب.

*: حصل الإعلامي سامي كليب على نصها من دبلوماسي تركي شرط عدم نشرها كاملة.

وتعاونا في موضوع عملية السلام، والعراق ولبنان وملفات أخرى، ونحن نود الاستمرار بمساعدتك لأني أعتبرك أخاً لي، غير أني اليوم غير قادر على مساعدتك إن لم تقدم شيئاً".

* قال أردوغان أيضاً: "نحن يا أخي نريد لك أن تقود بنفسك مسيرة الإصلاح في سوريا، وقد اتصل بي الرئيس أوباما ليأخذ رأيي حول الأوضاع في سوريا باعتبارنا بلداً مجاوراً، فنصحته بالتروي، وبإعطائك فرصة، ولا بد أنك قرأت خطاب أوباما وهو لم يقل قطّ إنه عليك التنحي بل أكد تعويله عليك لقيادة مسيرة الإصلاح، وهذا موقف المجتمع الدولي بأسره".

* تابع أردوغان: "هناك أمور لم يعد من الجائز تأجيلها، منها إطلاق سراح السجناء السياسيين، وإقرار قانون أحزاب، ووضع قانون عصري للصحافة، والسماح بحرية التعبير وحرية التجمع، لا يمكن الاستمرار بقتل الناس كل يوم جمعة، لقد قتل 40 شخصاً يوم الجمعة الماضي".

الرئيس السوري الذي كان يستمع دون مقاطعة أردوغان، استاء من هذه العبارة الأخيرة المتعلقة بقتل الناس، فقاطعه قائلاً: "قتل 18 شخصاً يوم الجمعة الماضي، ولكن البعض يعمد إلى تضخيم الأعداد، وغالبية القتلى هم من رجال الأمن"، رد رئيس الوزراء التركي بالقول: "إن الأعداد لا تغير من واقع أن هناك قتلاً للمدنيين والحل يكون بالإصلاح، ونحن جاهزون لمساعدتك، قمنا في السابق بإرسال وفود تقنية ونحن جاهزون لفعل ذلك مجدداً في حال طلبتم ذلك".

* أخذ الأسد دفة الكلام. راح يشرح لمحادثة التركي ما قام به حتى الآن. قال: "نحن قمنا ونقوم بالكثير من أجل الإصلاح وهذا ليس مرتبطاً بالأحداث الجارية حالياً، وإنما هي حركة ممتدة كما تعلم منذ المؤتمر الأخير لحزب البعث، وهناك رزمة إصلاحات قادمة ومنها قانون للأحزاب غير أنه بحاجة إلى بعض الوقت، فقانون الأحزاب مثلاً بحاجة إلى ستة أشهر ونحن لا نود أن نتسرع لئلا نقع في الفراغ". قاطعه أردوغان: "لماذا ستة أشهر ألا يمكن أن تختصر المدة إلى ثلاثة أشهر مثلاً؟ الوقت عامل مهم، ونحن نود المساعدة، ولكن الوضع لا يمكن أن يستمر هكذا".

* نصح أردوغان أيضاً الأسد : "بالتواصل مع السوريين الموجودين في الخارج، حتى لو كانوا معارضين". لم يعلق الأسد وإنما حرص في نهاية المكالمة على إبداء مشاعر الود لرئيس الوزراء التركي شاكراً له اهتمامه ومتمنياً البقاء على التواصل، وقد فوجئ الأتراك بعد المحادثة أن الأسد لم يتطرق قطّ إلى مؤتمر المعارضة السورية الذي كان سيعقد في تركيا، وإنما تمنى على أردوغان أن

يتروى في إطلاق المواقف خصوصاً العلانية والإعلامية والتحقق من المعلومات التي تصله لأنه ربما ثمة مصلحة للبعض في تشويه ما يجري.

تحليل مرتبط

شعر الأسد بأن أردوغان يريد دفعه للتواصل خصوصاً مع الإخوان المسلمين في الخارج على أساس أنهم التيار الأبرز حالياً في حركة المعارضة التي كانت لا تزال في بدايتها. فهم نصائح أردوغان بالإصلاح وغيرها على أنها محاولة تركية لفتح الأبواب السورية لمشاركة الإخوان في السلطة. وهو ما بقيت أوساط أردوغان تنفيه تماماً (بما في ذلك الذين التقاهم الإعلامي سامي كليب في العام الثالث للحرب). قالت تلك الأوساط إن الهدف التركي كان آنذاك تشجيع السلطة السورية على لقاء المعارضة بكل أطيافها في الخارج وليس الإخوان المسلمين فقط، فنحن كنا نرى أن تصلب الأسد والتوجه إلى الخيار الأمني سيؤديان إلى توسيع رقعة الحرب وسيؤثران أيضاً في أمننا التركي".

كان العماد حسن تركماني، معاون نائب رئيس الجمهورية السورية المكلف بالعلاقات مع تركيا قد استدعى قبل مكالمة أردوغان مع الأسد السفير التركي في دمشق. قال له إنه يستدعيه بناءً على توجيهات الرئيس الأسد للتأكيد أن سوريا لا تود تعكير صفو علاقاتها مع تركيا ولكنها فوجئت برد الفعل التركي السريع على الأحداث، وبأنها تبني موقفها على غير حقيقة ما يجري فعلياً على الأرض.

وفي خلال اللقاء بين تركماني والسفير التركي، تمنى المسؤول السوري أن يبادر أردوغان للاتصال بالأسد لأنه هو الذي بادر بالانتقاد ولا يجوز أن يكون الأسد هو المبادر بالاتصال. وما تجنب الأسد قوله لأردوغان في خلال المكالمة الهاتفية، كان تركماني قد بحثه مع السفير التركي. تمنى أيضاً أن تمتنع السلطات التركية عن السماح للمعارضة السورية بعقد مؤتمر لها في انطاليا في أواخر شهر أيار 2011، وجرت اتصالات أمنية واستخبارية سورية رفيعة مع الأتراك حول هذا الأمر.

بالفعل تجاوبت أنقرة بعد يومين مع التمني السوري لجهة اتصال أردوغان بالأسد. أجرى وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو اتصالاً بنظيره السوري وليد المعلم. كانت الذريعة مسائل تتعلق بقضايا المياه بين البلدين، إلا أن الهدف كان إبلاغ المعلم بأن أردوغان سيتصل بالأسد. رحب الوزير السوري مؤكداً حرص القيادة السورية على الحفاظ على أفضل العلاقات بين البلدين. وجرى الاتصال الآنف الذكر.

بعد الاتصال الهاتفي بين أردوغان والأسد، سادت فترة من انعدام التواصل. لم يهنئ الأسد رئيس الوزراء التركي بفوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات. راح بعض الدبلوماسيين الأتراك في دمشق يقولون لمن يزورهم: "إن النظام في سوريا غير قادر على اتخاذ الإجراءات التي يطالبه الناس بها".

كان الأتراك يراقبون تطور النقاش الجاري آنذاك في دمشق حول إلغاء المادة 8 من الدستور التي تقول بقيادة حزب البعث للدولة والمجتمع. حاولوا مع بعض الدول الأخرى "النصح" بإلغاء المرسوم التشريعي رقم 49 الصادر عام 1980 الذي ينص على عقوبة الإعدام لمن يثبت انتسابه إلى حركة الإخوان المسلمين. لم يعلقوا كبير اهتمام على قانون العفو الذي أصدره الأسد معتبرين أن "المطلوب إلغاء تجريم الأعمال ذات الطابع السياسي وليس العفو عن مرتكبيها، وإلا نصبح أمام وضع يخرج فيه الناس من السجن ليعودوا إليه بعد أيام".

كان الجمر آنذاك قد بدأ يغلي تحت رماد العلاقات التركية–السورية. تارة تصدر اتهامات للأتراك بالتورط في أحداث جسر الشغور، وتارة أخرى تستدعي الخارجية السورية السفير التركي كي لا تسمح بلاده لبعثة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان بلقاء اللاجئين السوريين على الأراضي التركية. بين هذه وتلك ترتفع حدة انتقادات المحللين السوريين لدور تركيا. ترتفع أيضاً وتيرة التظاهرات أمام السفارة التركية في دمشق ومحاولة اجتياز سورها، وصولاً إلى رفع بعض المتظاهرين شعار استعادة لواء اسكندرون.

التهبت الأوضاع بين البلدين. وقعت حادثة دبلوماسية لافتة آنذاك وبقيت طي الكتمان. فبعد أن رشحت سوريا الدكتور عبدالله الدردري نائب رئيس الوزراء السابق لاعتماده سفيراً لها في أنقرة، عادت وسحبت الترشيح وأبلغت السفير التركي في دمشق بأن السبب هو تحقيقات بفساد مالي يطال الدردري، وأن الأسد نفسه مهتم بهذا التحقيق.

في تلك الفترة بالضبط كان أردوغان يشعر بأنه يزداد قوة بعد انتخابات عززت شعبيته للمرة الثالثة في الحكم على رأس حزب العدالة والتنمية. لم يتردد في توظيف ذاك النصر لطموحاته الإقليمية والإسلامية، قال إن "انتصارنا هو انتصار للقدس ودمشق وبيروت"، وهذه عبارات استجدت على خطاب هذا القائد الإسلامي التركي ولم يكن لهل مثيل قبل الربيع العربي.

راحت قناعة القيادة السورية تزداد يوماً بعد آخر بأن الهدف التركي–القطري هو العمل على إيصال الإخوان المسلمين إلى السلطة مهما كان الثمن. يختصر الوزير وليد المعلم هذه القناعة بقوله: "لأننا رفضنا خلال جولتي أوغلو عندما كان وزيراً للخارجية أن نتعامل مع حركة الإخوان المسلمين الإرهابية لينضموا إلى

السلطة في سوريا، قاموا بشن هذه الحرب الشعواء على سوريا على أسس عقائدية فقط. كنت أقول لكل من ألتقيه.. أراهنكم أن تركيا لن تحارب داعش لأسباب عقائدية.. وبالفعل حتى اليوم هي تعلن ذلك ولكن لا تحاربها، بل ما زالت تقدم لداعش والنصرة وأحرار الشام الدعم المالي والسلاح والتدريب.. حتى إنها لكي تتجاوز وجود جبهة النصرة على لائحة الإرهاب الأممية، أسست ما يسمى جيش الفتح في الشمال لكي تتجاوز هذه الفكرة. تركيا لا تنظر أبعد بقليل أن الإرهاب سيرتد عليها"؟

ملحق رقم (2): محضر لقاء الأسد مع أحمد داوود أوغلو بحضور المعلم 9 آب 2011[1]

محضر اللقاء

بدأ الوزير التركي باستعراض التجربة الديمقراطية التركية ومراحل تطورها ناصحاً بأن يتم نقل هذه التجربة إلى سوريا (مع العلم أن في التجربة التركية دوراً بارزاً لحزب العدالة والتنمية الحاكم أي للإخوان المسلمين الأتراك).

ثم بدأ أوغلو كلامه كالآتي: إذا كنتم تعتقدون أنكم ينبغي أولاً أن تستعيدوا ترسيخ الأمن ثم تقوموا بالإصلاحات، فإن ذلك اليوم قد لا يأتي. الإجراءات الأمنية ستتسبب في إجراءات مضادة، والإجراءات المضادة ستستدعي المزيد من الإجراءات الأمنية، وهكذا سيتم تدويل القضية السورية، ينبغي أن أقول إن تركيا لا تدعم السنة فقط في سوريا، بالنسبة إلينا كل السوريين أشقاء، بصرف النظر عن انتمائهم الديني أو العرقي. ليس لدينا سياسة على هذا النحو. هل استعملنا سياسة كهذه في العراق؟ لو كنا نتبنى هذه السياسة السنية لكنا عملنا ضد إيران، بينما نحن لم نفعل. ليس هناك سياسة كهذه لدى حكومتنا. هذا هو التحدي بالنسبة إلينا في سوريا. كيف يمكن أن نجعل من سوريا قصة نجاح؟ رسالتي الآن هي ما يلي: أولاً التحول الديمقراطي وتنفيذ جميع السياسات الإصلاحية. للأسف فإننا خسرنا بعض الوقت. كنت أعتزم القدوم بعد خطابكم الأخير الذي كان ممتازاً. لكن لسوء الحظ كنتم قد بدأتم عملياتكم بالقرب من حدودنا، وكان سيساء فهم الزيارة. للأسف في البداية كان المتظاهرون يطالبون بإصلاح النظام، الآن أخشى أنهم يطالبون بإسقاط النظام، لم تكن هذه الشعارات في شباط وآذار ونيسان. ستكون الأمور أكثر صعوبة في تشرين الأول وتشرين الثاني. بحلول ذلك الوقت، لن تظل المسألة محلية، بل ستصبح دولية. سيحاول البعض استغلال هؤلاء لزعزعة الاستقرار والتسبب بالمشاكل. هذه باختصار مخاوفنا بشأن سوريا.

سأنتقل الآن إلى البعد الإقليمي. نحن صدمنا عندما بدأتم العمليات في حماه قبل يوم واحد من رمضان. كنا نأمل أن يكون رمضان شهر سلام. أفهم أن الوضع في حماه قد يكون محرجاً، وأفهم أنه قد يكون هناك بعض المشاكل في دير الزور، لكن الشروع في العملية قبل يوم واحد من رمضان أضاع كل الفرص. نحن امتنعنا عن إصدار البيانات والتصريحات لمدة شهرين، وأنا اقترحت ذلك على رئيس الوزراء، وذلك من أجل إعطاء فرصة، رغم دخول 11 ألف شخص إلى تركيا، ورغم مطالبة عدة بلدان بالذهاب إلى تلك المخيمات. البريطانيون والألمان طلبوا ذلك. كنت أقول لا أريد أن أرى ممثلاً أجنبياً واحداً في تلك المخيمات، ولا الصليب الأحمر ولا أي صليب على الإطلاق، ليس لأني ضد صليب المسيحية، لكن ذلك سيعني التدخل.

---

[1]: سامي كليب، **الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج: الحرب السورية بالوثائق السرية**، مرجع سابق، ص 222-247

وكنا دائماً نصف السوريين الذين يدخلون تركيا بالضيوف وليس باللاجئين. امرأة واحدة ذهبت إلى هناك لأنها كانت تمثل الأمم المتحدة. بان كي مون طلب ذلك. لو منعناها لقالوا بأننا نخفي شيئاً. الآن، اقتراحنا المتواضع هو جعل رمضان شهر سلام ووقف جميع العمليات وسحب جميع القوات المسلحة من المدن. وحتى لو تظاهروا، دعهم يتظاهروا ما لم يستعملوا العنف. التظاهرات دون عنف تحقق الاسترخاء. وبمناسبة شهر رمضان، نقترح إطلاق سراح السجناء، وهذا سيخفف من حدة التوتر أيضاً. في هذه الأثناء بادروا إلى إطلاق حوار سياسي حقيقي. أعرف ما يحاول نائب الرئيس فعله. نعرف أيضاً ما تقولونه أنتم من أن هناك جنوداً حقاً قتلوا ورجال شرطة قتلوا. لماذا لا يدين أحد ذلك، إلخ، هذه ذرائع جيدة، زيارة السفير الأميركي إلى حماه خطأ لكن لا داعي لانتقادها.

المعلم: هذا إذا كانت مجرد زيارة وليس تدخلاً.

أوغلو: لا ينبغي أن نحكم على ذلك، العملية هي التي تحكم، وليام هيغ اتصل بي مرات عديدة وتوسل إلي أن أصرح بأن سوريا باتت تشكل أزمة إقليمية، لكني لم أفعل. سيادة الرئيس، إذا كان لديكم مشكلة مع أي بلد في العالم، سنقف إلى جانبكم ضد إسرائيل. لكن إذا كان لديكم مشكلة مع شعبكم لا نستطيع اتخاذ الموقف نفسه. عليكم إقناع شعبكم. بالنسبة إلينا لا نستطيع الانحياز. عندما كان هناك حصار لغزة من رفع الصوت عالياً ضد الحصار، رئيس الوزراء أردوغان. إذا أتت الأخبار نفسها من مصر، سيرفع صوته. وإذا أتت من سوريا سيرفع الصوت. عندما يتعلق الأمر بسوريا، عندما يقتل المدنيون أو يختفون، مهما كانت الأسباب، فإن بعض شرائح المجتمع السوري أقلّه تتوقع من تركيا أن تقول شيئاً، المعارضة ستقول ما لا تقوله لأن المعارضة هي المعارضة، أفضل طريقة هي الشروع في عملية سياسية.

الأمر يبدو مختلفاً من وجهة نظر المجتمع الدولي. أريد أن أقول شيئاً حول الوضع الدولي لإكمال الصورة. كما قلت، العديد من البلدان تتصل بنا. حتى عندما أعود اليوم، سيتصلون للسؤال عن موقفنا. حتى الآن نحاول أن نكون معكم. الأمور تتغير في مجلس الأمن. الولايات المتحدة وبريطانيا والغرب أخطأوا في ليبيا والأحوال الإنسانية تتفاقم. نخشى أن نحاول المضي في مسار مشابه في سوريا من خلال نزع الشرعية وأن يجعلوا صديقنا العزيز الرئيس الأسد شخصاً كالقذافي يمكنه السيطرة على كامل سوريا دون أن يكون له مكان في المجتمع الدولي. هذا سيجعل الوضع الداخلي في سوريا أكثر سوءاً، لأن الناس، ليس في سوريا وحدها، بل في الخارج، يعتقدون أنك معزول شخصياً، وهذا سيفرغ رزمة الإصلاحات التي لديك من أي معنى. نحن رفضنا ذلك، وقلنا لهم إننا نثق بالرئيس الأسد، لكنه بحاجة إلى مزيد من الوقت. لكن بصراحة، استمر هذا الوضع حتى رمضان. بعد رمضان لن نستطيع الاستمرار في هذا الوضع، الرأي العام التركي

غاضب. الناس يوقفونني في الطريق ويقولون لي: كيف يمكن أن تقبلوا بذلك؟ الجيش السوري يقتل المسلمين في رمضان. سواء كان هذا صحيحاً أو غير صحيح، فإن هذا هو الانطباع. وحماه تحمل رمزية قوية. لو كنت هنا لتوسلت إليك، سيادة الرئيس، ألا تقوم بأية عملية في حماه خلال رمضان. لا أعلم ما يقترحه عليك مستشاروك الأمنيون، لكنهم ارتكبوا خطأ كبيراً. في تركيا لو سألت أي شخص قبل ستة أشهر عن الرئيس الأسد لكان سيقول إنه أفضل صديق لتركيا وأفضل صديق لرئيس وزرائنا. أما الآن، فالجميع يتساءل لماذا يتم فعل هذا في رمضان في حماه. هل يريد أن يثبت أنه لا يخشى أحداً وأنه يستطيع أن يفعل ما يشاء؟ بالأمس طرح عليّ هذا السؤال من قبل نواب من حزبنا في البرلمان. أشخاص يحبونك ويحترمونك. أرجو ألا تثق بروسيا أو الصين أو أي بلد آخر إذا قالوا إنهم سيدافعون عنك أو يحمونك. سأعطيك مثالاً. في 15 شباط كنا في روسيا في اجتماع مع وزارة الخارجية الروسية. في ذلك الوقت كنا نحاول التوسط بين القذافي وأهل بنغازي، وكنا ننصح القذافي بإجراء انتخابات. وكنا نتعرض لانتقادات بسبب علاقتنا بالقذافي. سألناهم عن الحل الممكن في ليبيا، كان ذلك قبل بدء عملياتهم بأقل من أسبوع. قالوا إنهم ضد أي قرار ضد ليبيا، لكنهم في هذه الأثناء، كانوا قد جمدوا أصول القذافي. لكن كونهم ضد أي قرار لا يعني شيئاً. قالوا اليوم إن سعر برميل النفط 120 دولاراً، إذا وصل إلى 140 دولاراً فسنتخلص من أي ديون. كل ما يهم هذه الدول هو مصالحها.

أنا رأيتكم قبل أيام في الحلم. لأن سوريا في أحلامنا. كل فرد سوري في قلبنا. أما بالنسبة إلى روسيا فالمسألة مسألة مصالح إستراتيجية. أكرر، ما نريده هو جعل رمضان شهر سلام، ثم سحب القوات من المدن، ثم حرية التعبير، وإجراء الانتخابات وبعض الالتزامات. عندئذ يمكنكم الخروج من هذا المأزق، من هذه الحلقة المفرغة. أما إذا كانت المسألة مجرد التزامات لفظية ومتابعة الإجراءات الأمنية كالمعتاد فستحل كارثة في المنطقة بأسرها.

الأسد: دعنا نصف ما قلته، أولاً أنا لا أفعل شيئاً لنفسي، أنا أبني علاقتي مع الشعب، وأنا هنا بفضل الشعب. لست هنا بفضل الجيش أو الاستخبارات أو الولايات المتحدة أو أي جهة أخرى. أنا هنا بفضل الشعب السوري. وينبغي أن تكون علاقتي جيدة بالشعب كي أستمر رئيساً. ثانياً، أنا لا أخطط للبقاء رئيساً مدى الحياة. ثم إني لا أشعر أنني رئيس، بل أشعر أنني مدير مشروع، وهكذا أبني علاقتي الطبيعية مع الناس دون أية عوائق. واذا لم تعرف هذا عني لا تستطيع تحليل ردود فعلي على الواقع. فيما يتعلق بما قلته حول الإصلاحات الديمقراطية، فإننا لا نختلف معك. وإذا كنت غير مقتنع بأي شيء فإني سأقول ذلك. هذه قناعتي، وأنا أريد أن أمضي في ذلك الاتجاه. وسأمضي فيه. أنا لا أعمل من أجل تحقيق الشعبية، أنا أعمل من أجل الشعب السوري، أنا لا أعتبر نفسي زعيم قبيلة، أو أي شيء من هذا القبيل. الأمر الأكثر أهمية في

سوريا هو المواطنة. عندما تبدأ بالحديث عن أقليات وأكثريات، هنا مكمن الخطر في سوريا، وأنت تضيع وقتك. ومفهوم المواطنة اعترته الكثير من المشاكل على مدى عقود، لكن علينا أن نعزز هذه المواطنة. أنت مواطن سوري، إذاً هذه هي هويتك، لأن في سوريا هناك إسلاماً ومسيحية وطوائف أخرى أصغر، هذه هي طريقة تفكيري.

عندما بدأنا بالحديث عن الإصلاح لم نتحدث عنه لأن لدينا أزمة، بدأنا بالحديث عنه لأن أغلبية الشعب السوري بحاجة إلى الإصلاح. هذا ليس جزءاً من الأزمة. التقِ الموالين والمعارضين والجميع يتحدث باللغة نفسها لأن الجميع بحاجة إلى الإصلاح. لكن السؤال الأهم هو ما نوع الإصلاح الذي نريده؟ قمنا بإعداد قانون الإعلام، وعرض على الحكومة، ثم أعيد للنقاش من جديد، إذاً المسألة بحاجة إلى النقاش.

التقيت الكثير من المتظاهرين، وكنت أسألهم ما الذي تريدونه. كانوا يجيبون بأنهم يريدون تغيير النظام. ولا نريد تغييرك أنت. بعض الذين يريدون تغيير النظام هم من البعثيين. في حزبي. النظام يعني أشياء مختلفة بالنسبة إلى مختلف الناس. كنت دائماً أطرح السؤال التالي: أي نوع من الإصلاح تريدون؟ كانوا يقولون: نريد قانون أحزاب. حسناً أي قانون أحزاب تريدون؟ أي قانون انتخاب تريدون؟ قلت حسناً، دعونا نناقش الموضوع. لم يكن لدى أحد أية رؤية. حتى المعارضة. قلت لنفعل ذلك على مرحلتين: في الأولى نجري انتخابات دون الدوائر الانتخابية لأنه ليس لدى أحد رؤية بعد. الآن لدينا قانون أحزاب قد لا يكون جيداً جداً، لكن عندما بدأنا بتنفيذه بدأنا نرى بعض المشاكل، والأمر نفسه ينطبق على الإعلام وغير ذلك. بعد ذلك نمضي نحو الدستور. قلنا لنمض نحو الحوار الوطني لإيضاح الرؤى حول ما نريده، لأنه مهما فعلت فسيخرج البعض ليقول هذا ليس جديداً.

الحوار لم يكن حواراً بين الحكومة والمعارضة. هناك السلطة وهناك المعارضة وهناك أغلبية الشعب في المنتصف. الحوار هو بمثابة المظلة بحيث يتحدث الجميع عن الإصلاح الذي يريدونه. وكان ذلك واضحاً لأنه تم بثه على الهواء على التلفزيون. لكن لماذا قاطعت المعارضة اجتماعات الحوار الوطني؟ كانوا يريدون منبراً ليقولوا بأنهم يريدون تغيير الدستور وهذا القانون وذاك القانون. لكني قلت كل ذلك في خطاب ولذلك لم يعد لديهم شيء يقولونه في المؤتمر. ولذلك قرروا عدم المشاركة ودون تقديم أي تبرير. بالنسبة إليّ المشكلة ليست في الحكومة وليست في المعارضة. إنها مشكلة وطنية. ينبغي التعامل مع الشعب السوري برمته بطريقة شاملة. المعارضة السورية ضعيفة جداً. وهي تصبح أكثر ضعفاً خلال الأزمة وليس العكس. ذهبت إلى حلب والتقيت الكثير من الناس. لديهم عدد قليل من الأشخاص في دمشق. وبالتالي فنحن نتعامل مع الشعب السوري بشكل عام. ونحن نتحرك في عملية الإصلاح.

لدينا 3 قوانين فيما يتعلق بالأحزاب والانتخابات والتظاهرات. قلت للناس إنه عليهم تغيير هذه الثقافة. إذا كانوا يريدون التظاهر، عليهم مراجعة الوزارة والحصول على إذن. وقلت للوزير، إذا لم يتقدم أحد بطلب إلى الوزارة عليك أن تبحث عنهم. علينا التظاهر كما يتظاهر الناس في أي بلد في العالم. هناك قواعد وهناك مواعيد. كل ما يقولونه هو أنهم يريدون إسقاط النظام. في البداية كانوا يبحثون عن الإصلاح، أما الآن فالمشكلة مختلفة. الآن هناك المتظاهرون وهناك المسلحون. هذا ما تغير، خصوصاً في جسر الشغور حيث هاجموا قوات الأمن وقتلوا نحو 120 شخصاً. لا أحد يقبل هذا. كان هناك نحو 70 عنصر أمن في المنطقة بأسرها. الخمسون الآخرون ذهبوا لمساعدتهم فقتلوا جميعاً في كمين. وهكذا ينبغي التمييز بين الإصلاح وبين خرق الأمن. ليس لدينا حل أمني، لم نؤمن يوماً بذلك. بدأت المشكلة في 15 آذار وفي أقل من 5 أيام يريدون إجراء جميع الإصلاحات. الأمر بحاجة إلى وقت. يقولون إننا تأخرنا، طبعاً الأمر بحاجة إلى وقت. أنت تتحدث عن ديمقراطيتكم وعمرها أجيال، أما هنا فيريدون تحقيق الديمقراطية خلال أسابيع. هذا لا ينفع. أنا أتفق مع تحليلك، لكن التحليل ينبغي أن يستند إلى الواقع، وإلا فسيكون تحليلاً جيداً لكن لا علاقة له بالواقع. قلت ذلك لرئيس الوزراء عندما تحدث عن تلك المرأة التي تقول إنها قتلت، كيف تعرف أنها قتلت؟ قال: لقد رأيت مقطع فيديو. هذا لا يكفي. لديك استخبارات، واستخباراتك تقول لك إن هذا غير صحيح. ينبغي أن يكون لديك معلومات. لدينا الآن أمران: أولاً، الإصلاح يحقق تقدماً، لكن الإصلاح لن يغير الوضع على الأرض. سنمضي إلى الأمام، سنجري انتخابات، وسيكون لدينا أحزاب وكل شيء، والجميع يدعم ذلك.

لقد فقدنا حتى الآن نحو 600 شخص معظمهم من الجيش والشرطة والأمن. لم نكن نحن الذين صعّدنا. هم الذين صعّدوا منذ اليوم الأول في حماه. كان هناك 17 رجل شرطة ولم يكن هناك عناصر أمن ولا جيش. وتركناهم ثلاثة أشهر وهم يخربون ويدمرون. أنتم لا تقبلون بأمور كهذه في تركيا. والذين قتلوا في حماه قتلوا من قبل هؤلاء الأشخاص الذين كانوا يدافعون عن أنفسهم. ماذا يمكن أن نفعل؟ إذا كان رمضان، فهل نتركهم ليقتلوا، لقد قمنا بالحرب ضد إسرائيل عام 1973 في رمضان، رمضان لا يعني ألا تدافع عن نفسك؟

أوغلو: كان ذلك ضد إسرائيل.

الأسد: وهنا كنا نرد على المسلحين الإرهابيين لنحمي بلدنا وأمننا. هل تطلبون من رجال الأمن أخذ إجازة في رمضان عندما يكون لديكم إرهابيون. هذا غير واقعي. الأمر لا يتعلق برمضان، لا تستطيع التحدث عن الإصلاح والفوضى في الوقت نفسه. الإصلاح بحاجة إلى الاستقرار والنظام. هناك أخطاء، نعم هناك أخطاء، وقد ذكرت ذلك في خطابي ولدينا لجنة خاصة للتحقيق في هذه القضايا. جيشنا ليس جيش أقلية،

الجيش يضم أفراداً من جميع الفئات. الخدمة العسكرية تشمل كل مكان في سوريا وكل طائفة، وهم يقاتلون. لو كان هناك هذا التقسيم الذي يتحدثون عنه في وسائل الإعلام لما كان الجيش موحداً. هناك بعض الضباط الذين ذهبوا إلى تركيا، لكن هؤلاء لا يمثلون الجيش، أنا لا أحاول أن أقلل من أهمية المشاكل التي نواجهها، لكن لا ينبغي المبالغة فيها أيضاً، لدينا مشكلة من المهم أن نضعها في سياقها الصحيح حسب حجمها الحقيقي وألا ننخرط في مقاتلة طواحين الهواء كدون كيوشوت.

ثم إننا لسنا بحاجة لأحد ليدافع عنا، بما في ذلك تركيا، لأن المشكلة هي بشكل أساسي مشكلة سورية. لا نعتمد على روسيا ولا على الصين. حتى ولو قامت عشر ثورات ضدنا، سأقوم بمهمتي، ومهمتي كرئيس هي حماية الشعب وتطبيق القانون. إيران ليست جزءاً من هذا الموضوع، ولن تكون جزءاً منه ولا تستطيع أن تكون جزءاً منه. هذه مشكلة سوريا بالكامل. هناك مشاكل، ليس كل رجل أمن شخصاً جيداً، لا يمتلكون جميعاً الوعي اللازم. لدينا أخطاء. لقد التقيت عائلات الضحايا وتحدثت معهم. الناس ضد ما يحدث. يقولون إنهم لا يريدون ثورة ولا يريدون الإرهاب. المشكلة هي أنه عندما يدخل الإرهابيون إلى المدن يتوقف كل شيء. المدارس ينبغي أن تبدأ خلال أسابيع قليلة. والجامعات ستفتح أبوابها. توقفت مصالح الناس، وأصبح علينا نقل جميع الخدمات إلى الريف. ينبغي أن تكون الرسالة في رمضان لهؤلاء بالسماح للناس بأن يعيشوا حياتهم واستمرار تقديم الخدمات لا أن يقوموا بالتخريب والحرق. لقد حرقوا كل شيء، أرسلنا أربع كتائب من الجيش لحماية المصارف لأنهم أرادوا سرقة المصارف. هذا ما حدث في حماه.

حماه تختلف عن دير الزور. في دير الزور لم يكن هناك مشاكل في البداية. كان هناك تظاهرات صغيرة، لكن القاعدة دخلت من العراق والسعودية. دير الزور قريبة من الحدود. العائلتان الرئيستان في دير الزور هما العاني والراضي. وهما عائلتان عراقيتان. ولذلك هناك صلات قوية بمدينة القائم العراقية، وهي أحد مراكز القاعدة في العراق. بسبب المشاكل في جسر الشغور، نقلنا وحدات الجيش إلى هناك، فبدأ المسلحون بقتل رجال الشرطة بشكل يومي. توجهنا إلى زعماء العشائر علهم يحاولون حل المشكلة. حاولنا كثيراً، لم تنجح العشائر. هم طالبوا بإرسال الجيش، لكننا لا نستطيع إبقاء الجيش هناك، لأن هذا ليس في مصلحتنا وليس في مصلحة الناس. أعتقد الآن سيكون الوضع أفضل.

الآن ما العلاقة بين الإصلاح وهذه المشاكل. في الواقع هما أمران مختلفان: الإصلاح والمسلحون. إذا كانت الأغلبية تدعم الإصلاح فإن ذلك يساعد على عدم توسيع الصراع وربما تقليص رقعته. هذا هو الأثر على المدى القصير، عندما يتحقق الإصلاح يصبح هناك مؤسسات أفضل. جزء من المشكلة أن لدينا نحو 64 ألف شخص خارج على القانون. بعضهم محكوم بالإعدام وبعضهم بالسجن مدى الحياة. هؤلاء خارج

منظومة الدولة. معظم المسلحين ينتمون إلى هذه الشريحة. هناك مهربون يهربون من أوروبا إلى تركيا ومن ثمة إلى السعودية. لو كان لدينا مؤسسات أفضل لكانت المخاطر أقل. لدينا الآن قانون الإدارة المحلية. عندما تصبح الإدارة المحلية أفضل، هذا يجعل الأمر أسهل عليّ، لأن الناس ينتخبون إدارتهم المحلية. عندما وضع الدستور السوري لعام 1972 كان عدد السكان في سوريا 6 ملايين، الآن بلغ عدد السكان 22 أو 23 مليون نسمة. هناك فرق هائل. أمر آخر، عندما قُتل جنودكم عام 2007، قلت في تصريح لي إننا لا نقبل بذلك وإننا ندين ذلك. وكان هناك رد فعل سيِّيء وقوي في سوريا. قلت إن هذه هي سياستنا. بينما لم نسمع أي إدانة من تركيا لمقتل جنودنا. نحن لا نتوقع منكم تأييدنا، لكن عندما يقتل 120 من جنودنا لم نسمع أي إدانة منكم. هل تعتقد أن أي سوري يمكن أن يقبل بهذا. المسألة مسألة أخلاقية ولا علاقة لها بالمعارضة. مجلات أميركية من تلك التي تنتقدنا نشرت وقائع الحادثة وحملت المسؤولية للمسلحين، بينما لم نسمع شيئاً من تركيا. هذا يؤثر في مصداقية مواقفكم. كيف يكون من حقكم الدفاع عن طائرة تتعرض لهجوم من قبل حزب العمال الكردستاني في العراق ولا يكون لي الحق في الدفاع عن شعبي. لا أتوقع منكم دعم موقف، أتحدث من الناحية الأخلاقية. لقد بنينا علاقة تاريخية مع تركيا، وهي علاقة بين شعبين وليست بيني وبين الرئيس أو رئيس الوزراء، وينبغي أن يكون هناك معايير.

عندما يقول إن المشكلة السورية قضية داخلية (تركية)، أعرف ما يعنيه، لكن ذلك يبعث برسالة خاطئة. نحن بلد آخر، وهذا يتعلق بكرامتنا كسوريين، وأنتم تفهمون ما تعنيه الكرامة. لو كنت أتحدث مع الأميركيين، لفهمت ذلك. هذه المسألة لا تعني لهم الكثير، أما أنتم فينبغي أن تعرفوا ما تعنيه الكرامة. لقد حدث هذا غير مرة، وتحدثنا عبر الهاتف، وأخبرته بذلك بصراحة. علينا أن نكمل ما بدأنا به كبلدين. لا تدعموني شخصياً. هذه مشكلة سوريا ونحن نحلها. أنا لا أريد أن أتخذ خطوات جزئية. أنا لا أحب الركض، أنا أمشي، لا أعتقد أن عليّ أن أفعل شيئاً لأن لدينا مخاوف. أنا لا أؤمن بالربيع العربي. أعلم أن لدينا تراكمات، لدينا مشاكل، ونحن بحاجة إلى الإصلاح. لماذا تحدثنا عن المشاكل نفسها عام 2005؟ لم يكن هناك ضغوط، ورغم ذلك كنا نتحدث عن ذلك لأننا نؤمن بذلك. تأخرنا لأننا بطيئون، لأننا كسالى، لدينا بيروقراطية، هذا أمر آخر. نحن نتقدم إلى الأمام. نعلم أننا دون هذه الإصلاحات فإن سوريا ستكون عرضة للخطر.

أنا لست قلقاً بسبب الأزمة، أنا قلق بسبب ما حدث قبل الأزمة وما سيحدث بعد الأزمة. الأزمة عارض صحي. إذا كنت تشعر بالألم في معدتك، قد تكون لديك مشكلة صغيرة وقد يكون لديك سرطان. لا يكون العلاج بأخذ الحبوب، بل يبدأ بالتشخيص لمعرفة مسببات الألم، لا خلاف بيننا بشأن الإصلاحات، قد يكون الاختلاف تقنياً. عندما تقولون إنكم أشرتم عليّ بالإصلاح ولم أقبل كيف تحلل ذلك؟ ينبغي أن تكونوا دقيقين. عندما تحدثنا عبر الهاتف سابقاً (مع أردوغان) قال إني أستمع إلى مستشاري أو إلى الأجهزة الأمنية. في

الواقع أنا أستمع إلى الناس حتى ولو كان لدي 50 من أفضل المستشارين في سوريا، فإن هذا لا يعني أننا نعرف ما نفعل. أنا أتحدث إلى الجميع، اليمينيين واليساريين والمتطرفين والأشخاص الذين يعملون ضدي. وعندما أرسلت الجيش لم يكن لدي أي خيار آخر سوى إرسال الجيش. حتى لو كان لدينا ديمقراطية لما تغير من الأمر شيء، يستمرون في الهجوم لأنهم يريدون القتل. هؤلاء الأشخاص لا يهمهم الإصلاح.

أوغلو: سيادة الرئيس، على سبيل المثال، حزب العمال الكردستاني يهاجمنا ونهاجمه، لكن ليس هناك ضحايا مدنيون، نحن نقاتلهم في الجبال.

الأسد: علينا التمييز بين المبدأ والممارسة. أنتم تدافعون عن أنفسكم ضد حزب العمال الكردستاني ونحن ندافع عن أنفسنا. الفرق من الناحية العملية هو أن لديكم الكثير من الخبرة ونحن ارتكبنا أخطاء. أنا لا أدافع عن الممارسات. أنا قلت إننا ارتكبنا أخطاء. وأقول ذلك علناً. أنا أتحدث عن المبدأ. هناك فرق بين الحكم على المبدأ والحكم على الممارسة. يمكن أن تقول إن الممارسة كانت سيئة، لكن لا تستطيع القول إننا تبنينا مبادئ خاطئة. هذا ما أعنيه. أنتم تقاتلونهم في الجبال بعد سنوات طويلة. هنا قتالنا ضدهم حديث العهد.

أوغلو: أتى إلينا أشخاص يحظون بالاحترام، لا نريد أن نذكر أسماءهم، وأخبرونا بأنهم خائفون. وقالوا إنهم تحدثوا إلى السيد الرئيس لأن ثمة أخطاء كبيرة ترتكب. وقد أشاروا إلى بعض القادة العلويين. أنا تحدثت إليهم فرداً فرداً.

الأسد: لكني أنا من أعيش في سوريا.

أوغلو: أنا أتحدث عن أشخاص في الإدارة السوريّة، وهم قلقون حيال حماية منظومة الدولة. ما أعنيه سيادة الرئيس أنه ما لم يكن هناك صحافة حرة، فإن التأويل سيستمر. في جسر الشغور، قال البعض إنهم هوجموا من قبل الشبيحة أو الميليشيات غير النظامية عندما أرادوا الهرب من الجيش. سيادة الرئيس ينبغي أن نكون صريحين بعضنا مع بعض، الوضع الأمني يزداد سوءاً. كلما فرضتم إجراءات أمنية أكثر ازداد الوضع سوءاً. الوضع الأمني عندما أتيت في المرة الأولى كان أفضل مما كان في أيار، وأيار كان أفضل من حزيران وحزيران أفضل من تموز.

الأسد: في الواقع، السبب يعود إلى أننا لم نفرض إجراءات أمنية أشد بين أيار وتموز. المهم أن نعطيك المعلومات الصحيحة. الأمور تتحسن كثيراً عندنا، نتدخل بسبب المسلحين وبسبب بعض القضايا الأخرى.

أوغلو: لماذا لم يأت هؤلاء المسلحون العام الماضي؟

الأسد: لأنهم سوريون وموجودون هنا.

أوغلو بسبب الربيع العربي.

الأسد: لا، في البداية بدأوا بالتظاهر، ومع كل خطوة من خطوات الإصلاح كان يحدث تصعيد. نحن لا نقول إننا لسنا بحاجة إلى الإصلاح، وقد قمنا بالعديد من الخطوات. وقد أعلنا قانون التظاهر قبل شهرين، لكنه لم يحدث أي أثر. هؤلاء الأشخاص ليسوا بحاجة إلى الإصلاحات. أصدرنا القانون قبل الذهاب إلى حماه. ما يحدث هو العكس تماماً. في حماه، تركناهم يتظاهرون لمدة شهرين. كانوا يفعلون ما يشاؤون وكانوا يدمرون مدينتهم.

نحن لنا الحق في حماية أمننا، وعلينا المضي قدماً في الإصلاحات. لم أقل إن الأمرين ينبغي أن يكونا متزامنين، الإصلاح هو الإصلاح وينبغي أن يمضي قدماً وفقاً للجدول الزمني للإصلاحات.

أوغلو: لكن المشكلة في التطبيق، غداً، بعد صدور قانون الأحزاب هذا، يمكن أن تقول بعض الأحزاب إنه ينبغي إلغاء المادة الثامنة.

الأسد: لا، ذلك يتعلق بالدستور.

أوغلو: إذا كان هناك احتكار، كيف يمكن لهذه الأحزاب الجديدة أن تتشكل.

الأسد سيستغرق الأمر بضعة أشهر، لأننا في أزمة، بدأوا بالطريقة المعاكسة. هم الذين يضغطون. بالنسبة إليّ كان الأفضل البدء بالدستور، لكن المعارضة هي التي تضغط. هل تعرف ما هي المادة الثامنة. إنها تعطي حزب البعث قيادة الدولة والمجتمع. هناك مادة أخرى تتعلق بكيفية انتخاب الرئيس. قيادة حزب البعث هي التي ترشح الرئيس. هناك 23 مادة تتعلق بانتخاب الرئيس. لا تستطيع إلغاء المادة الثامنة دون المسّ بكل تلك المواد. إذاً القضية ليست في المادة الثامنة، ينبغي تغيير الدستور بالكامل. أنت تتحدث عن نظام بأكمله، رئاسي، برلماني أو غير ذلك. بالنسبة إلي ليس هناك مشكلة، لكن الضغوط كانت منصبة على المطالبة بقانون الأحزاب.

أوغلو: في مصر، التقيت رئيس لجنة صياغة الدستور، وقال لي الخطوة الأولى ينبغي أن تكون الذهاب إلى الانتخابات، يمكن إجراء تعديل للذهاب إلى الانتخابات، وقد تم إجراء ذلك التعديل من قبل لجنة في تلك الحالة. الأمر المهم هنا، سيادة الرئيس، أن تعلن مرحلة انتقالية من هذا النظام السياسي إلى نظام سياسي

آخر. ويتم إجراء العملية الانتقالية على مسارات. خلال العملية الانتقالية يمكن تعليق الدستور أو تعديله، وهذا يمكن أن يخلق المناخ الملائم.

الأسد: كيف يمكن للبلد أن يبقى بدون دستور؟

أوغلو: في عام 2014، ستجري انتخابات رئاسية. لا أعلم ما هي مخططاتكم، لكن إذا كنتم تعتزمون إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، أرجو أن تتذكروا أن الأمر المهم هو أنكم الآن لا ترون نهاية النفق. أنكم ترون الأخبار عن مقتل مئة شخص، الجيش يهاجم، المسلحون يهاجمون، الخ. ما نقترحه هو أن تبين للناس نهاية النفق. أخبر شعبك والمجتمع الدولي بذلك. أنا شخصياً حمتني المعارضة عندما قررت القدوم إلى دمشق بعد أحداث حماه. هم اتصلوا برئيس الوزراء أردوغان، وخرجوا في تظاهرات ورفعوا لافتات كتب عليها "لا تذهب إلى سوريا" كنت أعتزم القدوم، لكني أجلت ذلك بسبب العمليات.

الأسد: أنت أجلت؟

أوغلو: نعم، لأني الوحيد الذي يزور سوريا هذه الأيام. كنت قد أعلنت نيتي القدوم إلى سوريا، فخرجوا في تظاهرات يطالبونني بعدم القدوم، الأمر المهم هو أنه لو كان لدينا من الوقت شهر أو شهران، خمسة أشهر، خمسة أعوام، كان بإمكاننا إعادة تنظيم الشؤون الأمنية والاستخبارية، المهم الآن هو كسب قلوب الناس. ليس جميعهم، لكن أغلبيتهم ينبغي أن يكونوا إلى جانبك. كي يفعلوا ذلك ينبغي أن تكون لديهم الثقة. نحن قلقون لأنه بعد فترة سيقول العديد من الناس، بعض الوزراء الأوروبيين، يقولون ستذهب إلى هناك، افعل ما بوسعك. لا نريد أزمة أخرى، يقولون ذلك لتركيا ليس لأنهم يريدوننا أن نفعل شيئاً ما، لكن إذا استطعت كسب قلوب الناس، إذا استطعت التوجه إلى المجتمع الدولي، يمكننا كسب بعض الوقت.

الأسد: لكن المشكلة هي أنكم تريدوننا أن نفعل ذلك على طريقتكم. قلتم انتخابات. قلنا حسناً. قلتم تعديل دستور، قلنا حسناً. الآن تسألني لماذا ينبغي أن تصدروا القانون قبل تعديل الدستور. سواء كانت هذه طريقة صحيحة أو خاطئة، إنها الطريقة السورية في فعل الأشياء. لا تستطيع أن تطلب مني أن أفعل الأمور على طريقتكم. يمكن أن نتحدث عن العناوين الرئيسية، لكن لا تستطيع أن تقول لي كان ينبغي على الرئيس أن يفعل هذا قبل ذلك.

أوغلو: نستطيع فقط القول مثلاً حرية الصحافة، حرية المجتمع.

الأسد: لكن كيف تفعل ذلك خارج القانون.

أوغلو: هذا هو القانون، لكن من الناحية العملية، عندما يكون هناك تظاهرات وهناك ممثل واحد للصحافة العالمية، من الصحافة التركية، يمكن أن يقول إن هناك مسلحين يستخدمون العنف. ماذا نقرأ في الصحف كل يوم؟ الناس يتظاهرون ويواجهون بالدبابات. عندما يرى رئيس الوزراء هذه الصور، ماذا يقول كرجل صاحب ضمير؟ إن الأجهزة الأمنية تخدع أخي بشار.

الأسد: لكن في الأشهر الأولى سمحنا للصحافة بالعمل، فكانوا يصورون كل شيء عكس الواقع. يقولون إنّ هناك 200 ألف شخص في مكان ما بينما يكون في الواقع خالياً تماماً. في النهاية قررنا أن نعمل وفق مصالحنا.

أوغلو: الآن يمكن أن تقول إن الجيش سينهي عملياته في حماه ودير الزور وسيعود إلى ثكناته، ومن الآن فصاعداً ستكون بلادنا مفتوحة أمام الصحافة، وبوسع الجميع أن يرى ما يحدث. إننا لا نخفي شيئاً وفي هذه الأثناء فإن جميع أولئك الذين ارتكبوا جرائم سواء من المسلحين أو الشبيحة أو أي طرف سيعاقبون. لكني أؤكد لشعبي أنه سيكون هناك سوريا حرة وديمقراطية مع نهاية هذا العام. وأنا أخطط لفعل ذلك. لقد أعددنا هذا القانون وذاك القانون. وسيكون هناك قانون جديد للانتخابات، وبعد ذلك سيكون هناك برلمان جديد، وبعده دستور جديد. وأنا نفسي كرئيس للبلاد ليس لدي طموح شخصي. سنذهب إلى الانتخابات البرلمانية، وسيكون هناك برلمان جديد وحكومة جديدة ورئيس جديد للوزراء يتمتع بسلطات معينة وليس كما في السابق. سنتقاسم السلطة مع البرلمان. هذا سيخفف من أعبائك، لأنه إذا حدث خطأ ما، فإن الناس سيحملون المسؤولية لرئيس الوزراء أو البرلمان، أما اليوم فأنت مسؤول عن كل شيء.

الأسد: لذلك فإن الديمقراطية جيدة بالنسبة إليّ، ستسهل عليَّ إدارة سوريا.

أوغلو: ويمكن أن تقول إنه لن يكون هناك أية قيود على تشكيل الأحزاب السياسية. أي شخص يستطيع تشكيل حزب سياسي. أعلم أن لديكم حساسية خاصة تجاه الإخوان المسلمين، لكن إذا اجتمع أفراد وشكلوا حزباً جديداً كذاك الذي أسسوه في مصر تحت اسم "الحرية والعدالة" حتى هؤلاء يمكنهم تشكيل حزب. هذا سيبين للناس الضوء في نهاية النفق. إذا كان الهدف هو الوصول إلى سوريا تتمتع بالاستقرار والرخاء، هذا هو الطريق الوحيد. المشكلة الآن هي أن السنة يخشون أنه إذا استمر هذا النظام في الحكم فإن القمع سيستمر ضدهم؛ بدورهم العلويون والمسيحيون وحتى الدروز يشعرون أنه إذا تغير النظام فإنهم سيتعرضون للقمع. إذا استمرت الأوضاع على هذا المنوال فإن سوريا ستعاني، وتركيا ستعاني والمنطقة ستعاني، عندما زرنا حلب، وكنت تقود سيارتك وتجول دون حراسة، كانت تلك صورة بشار الأسد، الرئيس السوري، لكن ما نراه الآن يغير هذه الصورة بشكل جذري.

الأسد: أنت تتحدث عن صورتي في الخارج، أستطيع أن أعالج ذلك فيما بعد. الأكثر أهمية بالنسبة إليّ الآن هي صورتي في الداخل.

أوغلو: نعم، لكن هل تستطيع قيادة سيارتك في حماه اليوم؟

الأسد: أستطيع أن أفعل ذلك، جميع من يأتي للقائي، والمتظاهرون وغيرهم يسألونني، لماذا يتم تفتيشنا ولم نمر من خلال أجهزة أشعة المراقبة. أنا لم أتغير.

أوغلو: الآن، الأمر أشبه بسباق بين مشروعك بفرض الأمن وتنفيذ الإصلاحات من جهة والمسلحين من جهة ثانية.

الأسد: لا أتفق معك، لا ينبغي أن نفعل ذلك بسرعة. لا يمكنك القفز فوق الواقع، كنا بحاجة إلى قوانين، وبحاجة إلى الحوار حولها. قد أكون بطيئاً لكني أريد أن أكون واثقاً مما أفعل، وإلا سيتم تحميلي المسؤولية إذا حدثت أي مشكلة. بعد أن أصدرنا هذه القوانين، شعر الناس بأننا جادون، وأعلنا أن الحكومة أكملت قانون الإعلام. في مقابلة مع التلفزيون السوري تحدثت عن الدستور. الناس يتحدثون عن المادة الثامنة. إلغاء المادة الثامنة يتطلب تغيير الدستور بأكمله. تغيير الدستور بحاجة إلى حوار. كيف نقوم بالخطوة الأولى حول المادة الثامنة؟ دعونا نجري استفتاء حول المادة الثامنة أولاً. رغم أن الناس كانوا يرغبون بتغيير الدستور، لم يكونوا يعرفون كيف يفعلون ذلك. أردت أن يأخذ الناس القرار.

أوغلو: لكن لا تجعل ذلك يستغرق شهراً أو حتى أسبوعين. إذا كان بالإمكان أن تجري مقابلة خلال يومين وقم بالاستفتاء خلال رمضان، يستحسن أن تصدر بياناً قريباً جداً بأنك ستسحب الجيش.

الأسد: لا أستطيع أن أقول هذا اليوم ستنسحب هذه الكتيبة، وفي ذلك اليوم ستنسحب كتيبة أخرى. هذه ليست وظيفتي كرئيس للجمهورية.

أوغلو: يمكن للجيش أن يعلن ذلك، وأن العمليات ستنتهي. يمكن القيام بذلك غداً إذا أمكن. إذا حدث هذا التغيير بعد زيارتي مباشرة، يمكن عندها أن نكسب بعض الوقت. الناس يسألوننا الآن. وسأخطط ما يمكن أن نقوله للصحافة أو لأولئك الذين سيتصلون بنا. على الأرجح سيتصل الرئيس أوباما برئيس الوزراء. سيتصل الأخ نبيل العربي. سيتصل العديد من الأشخاص. يمكن أن أقول للصحافة، على سبيل المثال، بأننا تبادلنا الآراء الصريحة مع السيد الرئيس وأننا سنتابع الأحداث في الأيام والأسابيع القادمة. نأمل أن تتوقف

العمليات، وسيتم تفعيل العملية السياسية، ولكن لن يكون هناك المزيد من الضحايا المدنيين. هذا ما سنقوله للصحافة، وفي الاتصالات الخاصة سأقول إن الرئيس بشار الأسد ملتزم بسحب الجيش من المدن.

الأسد: هذا يعتمد على الوضع، ومتى نستطيع حلّ المشكلة، ليس لدينا نية باستعمال الجيش. ينبغي أن يكون هذا واضحاً. قد يأتي أشخاص من الخارج يطلقون النار على الجيش فيرد الجيش.

أوغلو: سأقول لرئيس الوزراء إن الرئيس بشار الأسد سيجري مقابلة صحفية خلال الأيام القليلة القادمة.

الأسد: خلال عشرة أيام إلى أسبوعين. قلت لك هذا هو الجدول الزمني الذي وضعته أنا، قد يكون بطيئاً، لكن هذا جدولي الزمني.

أوغلو: في هذه الأثناء، هل يمكن إصدار قانون الإعلام. يمكن أن تكون المقابلة بعد عشرة أيام، لكن يمكن أيضاً إصدار قانون الإعلام خلال أسبوع، وسحب الجيش وإنهاء العمليات. بعد عشرة أيام تجري مقابلة صحفية وتعلن بداية العملية الإصلاحية وتحدد موعداً واضحاً للانتخابات.

الأسد: هذا هو السؤال الرئيس. علينا أن نرى التوقيت الأمثل، كما قلت، يمكن أن أفعل ذلك خلال شهر، على سبيل المثال. أعني الانتخابات. يمكن أن نقول الشهر التالي. لن يكون هناك مشكلة.

أوغلو: ينبغي مناقشة ذلك مع المعارضة أيضاً، مع أولئك الذين سيشكلون أحزاباً سياسية.

الأسد: تلك هي المسألة. أنا قلق من أنني إذا قلت إن الانتخابات ستجري الشهر المقبل، لن يستطيعوا تهيئة أنفسهم.

أوغلو: يمكن أن نقول الشهر المقبل بهدف تشجيعهم.

الأسد: المسألة لا تتعلق بالمعارضة فقط، بل بكل من يرغب في تشكيل حزب. هناك العديد ممن يرغبون في تشكيل أحزاب سياسية.

أوغلو: لكنهم خائفون الآن. العديد من الإسلاميين يخشون أن يتم اعتقالهم. وهذا بيننا، هل نقترح أن نتصل نحن أيضاً بالمعارضة لتشجيعهم على تشكيل أحزاب سياسية.

الأسد: سأتحدث عن ذلك في المقابلة. في الواقع لقد اجتمعت المعارضة ثلاث مرات في دمشق دون إذن منا، وهاجموا الحكومة، ووصفوني بالدكتاتوري، لم يتعرضوا لشيء. إنهم يبالغون.

أوغلو: بوسعنا أن نخبر هؤلاء الناس حول حماه وحول حرية الصحافة ودير الزور. هذا سيغير الأمور. يمكن أن نقول إن الرئيس بشار سيسحب قواته من المدن ويسمح بوصول وسائل الإعلام إلى هذه المدن، حماه ودير الزور... الخ.

الأسد: عندما يريد أي صحفي القدوم إلى سوريا سيكون بحاجة إلى تأشيرة دخول. أنا لا أتحدث عن الصحافيين الأتراك الذين لا يحتاجون إلى تأشيرة. أما بالنسبة إلى الصحافيين الآخرين فهم بحاجة إلى تأشيرة. إذا قلنا ذلك سيعتقدون أن بوسع كل صحافي أن يأتي.

أوغلو: هناك صحافيون عرب لا يحتاجون إلى تأشيرة أيضاً، كمراسلي العربية أو ما شابه.

الأسد: لكن بعد أن ننهي العمليات، وذلك لسبب واحد هو أنه إذا كان الجيش موجوداً لا يستطيعون التحرك بحرية.

أوغلو: لكنك ستنهي العمليات خلال عشرة أيام.

الأسد: المسألة ستستغرق وقتاً بسبب العدد المحدود من ناقلات الدبابات التي لدينا. هذا كل ما هنالك.

أوغلو: اليوم هو الثلاثاء، إذا تم الانسحاب حتى يوم الجمعة فإن يوم الجمعة سيكون أكثر سلمية.

الأسد: سأسأل الجيش طبعاً.

أوغلو: لكن لمصلحتك فإن يوم الجمعة سيكون أكثر سلمية. إذا سحبت الجيش قبل يوم الجمعة فإن يوم الجمعة سيكون أقل توتراً.

الأسد: طبعاً.

أوغلو: لنقل إذا بدأت الانسحاب غداً أو بعد غد، يمكن للجيش أن يعلن يوم الجمعة أن العمليات توقفت، وليكن يوم الجمعة مفتوحاً للتظاهرات دون أي ضحايا.

الأسد: لكن بالنسبة إلى التظاهرات، هناك قانون، وينبغي الحصول على الموافقة. لا نستطيع القول: فليخرج من أراد للتظاهر. لا، القانون هو القانون.

أوغلو: لكن إذا كان هذا يوم الجمعة، فإنهم سيخرجون ساعة أو ساعتين بعد الصلاة.

الأسد: يمكن أن يفعلوا ذلك لكن هذا لا يعني أن نشجعهم.

أوغلو: لكن إذا كان من الممكن أن تأمر الجيش بعدم التدخل يوم الجمعة المقبل.

الأسد: لا أستطيع أن آمرهم بعدم التدخل. هناك قانون. إذا تظاهروا دون إذن، فسيحيلونهم إلى المحكمة. هذا هو القانون. إذا تظاهروا دون إذن فإنهم يخالفون القانون.

أوغلو: وبالتالي سيكون هناك المزيد من القتل.

الأسد: كما قلت لك، لا يحدث قتل في التظاهرات، سيعتقلون ويحالون إلى المحكمة. لدينا مئات الأشخاص من الذين تظاهروا في دمشق في السجن، ولم يقتل أحد. أنا أميز بين القتال والقتل وتطبيق القانون. لدينا تظاهرات في سوريا كل يوم، وليس هناك قتل كل يوم.

أوغلو: كل يوم يقتل 100 شخص، 200 شخص.

الأسد: لا، هذا ليس صحيحاً، أريد أن أكون واضحاً، لا أستطيع أن أسمح بشيء غير قانوني. لكن سنحاول عدم التدخل. قبل شهرين لم نتدخل. كانوا يتظاهرون كل يوم بالآلاف، عشرة آلاف، عشرين ألفاً، وفي أحد الأيام كانوا سبعين ألفاً، ولم نفعل شيئاً. لكنَّ هناك شيئاً غير قانوني، فحتى لو لم أفعله لن أخبرك بذلك.

أوغلو: المهم هو ما تفعله.

الأسد: لنفترض أني قلت إني لم أر شيئاً، لكن لا أستطيع أن أقول إن ذلك مسموح، لا أعد بذلك.

أوغلو: في بعض الأحيان نطلب من الشرطة عدم التدخل.

الأسد: لكن لا تذهب وتخبر أوباما بأنك طلبت من الشرطة عدم التدخل.

أوغلو: ما سنقوله هو انسحاب الجيش، ووصول وسائل الإعلام.

الأسد: بعد الانسحاب.

أوغلو: ثم سيجري الرئيس بشار مقابلة صحفية يعلن فيها إلغاء المادة الثامنة من خلال استفتاء، ويدعو المعارضة لتشكيل أحزاب سياسية.

الأسد: ليس المعارضة، جميع من يرغب في تشكيل أحزاب سياسية.

أوغلو: اليوم لدينا حقبة سياسية جديدة. أولئك الذين يريدون المشاركة، بدلاً من التظاهر بوسعهم الانضمام إلى أحزاب سياسية، ثم نذهب إلى الانتخابات. فكر في ذلك لكني أعتقد أنه سيكون جيداً أن تعطي موعداً قرب تشرين الثاني أو كانون الثاني، لإجراء انتخابات برلمانية، وسيتم تقاسم السلطات مع رئيس الوزراء المنتخب. كما في النظام البرلماني. وسيضع البرلمان الجديد دستوراً جديداً، وكرئيس لسوريا سأخضع لأحكام هذا الدستور. بهذا نقدم ضوءاً في نهاية النفق. وسيبدأ الناس بالتفكير أن من الأفضل اختيار هذه الطريقة، التي ستحقق الاستقرار وخريطة طريق واضحة، بدلاً من الذهاب إلى التظاهرات. وهنا يتم الفصل بين المسلحين وأفراد الشعب. ومهما قرر الشعب سأقبله. إذا استطعت قول ذلك خلال أسبوع سيكون ذلك جيداً.

الأسد: انا الآن أستعد للمقابلة، أستطلع آراء الناس حول ما يريدونني أن أفعل، لأني أتحدث دائماً عما يريد الناس أن يعرفوه. من جهتي أستطيع أن أفعل ذلك غداً، لكني لا أريد أن أجري مقابلة حول مواضيع لا يكترث لها معظم الناس، الأمر الوحيد الذي ينبغي العناية بتوقيته هو الانتخابات، ليس من أجلنا، نحن لا مشكلة لدينا. ينبغي أن نفعل شيئاً يرضي أولئك الذين يريدون المشاركة في الانتخابات.

أوغلو: هل تقترح أن نتحدث إلى البعض في المعارضة؟

الأسد: لا، لا مشكلة، حتى مع المعارضة الخارجية، فاروق الشرع علاقته طيبة بالمعارضة، بالطبع لن يكون هناك إجماع، لكني سأجري مسحاً سريعاً لنحدد الموعد، لأننا لا نستطيع التمديد للبرلمان دون تحديد موعد نهائي، هذا غير واقعي، ليس بالنسبة إلى الانتخابات فقط، بل بالنسبة إلى صورة الدولة. لذلك لا نستطيع فعل ذلك بسرعة.

أغلو: إذاً كنت بحاجة إلى مساعدتنا بالنسبة إلى المصالحة الوطنية.

الأسد: لا.

أوغلو: إذاً سيتم إصدار قانون الإعلام قريباً. وسيجري السيد الرئيس مقابلة يطرح فيها إلغاء المادة الثامنة والإصلاحات الدستورية وتاريخاً واضحاً للانتخابات البرلمانية خلال الأيام العشرة المقبلة. ثم سيجري استفتاءً حول التعديلات الدستورية، خلال ثلاثة أسابيع ربما.

الأسد: ليس لدينا تاريخ محدد بعد.

أوغلو: تاريخ محدد للانتخابات والإصلاحات الأخرى.

الأسد: تماماً، سنشكل لجنة تصوغ دستوراً جديداً تماماً يعرض على الاستفتاء. سيكون هناك استفتاء آخر على الدستور الجديد.

أوغلو: إذا أردت سيادة الرئيس، وكما فعلنا من قبل، يمكن أن يكون هناك رسالة قصيرة قبل المقابلة مفادها أنك ستتقاسم السلطة مع رئيس الوزراء المنتخب.

الأسد: ماذا تقصد بتقاسم السلطة. لم يتم بعد تحديد شكل النظام الذي سنخرج به: رئاسي، برلماني.

أوغلو: على عكس الفترة الماضية، سيكون لرئيس الوزراء المنتخب صلاحيات حكومية.

الأسد: لكن في النظام الرئاسي لا يتم انتخاب رئيس الوزراء، يتم انتخاب البرلمان.

أوغلو: بعد الانتخابات البرلمانية وإقرار الدستور، من سيكون رئيس الوزراء؟

الأسد: هذا يعتمد على النظام.

أوغلو: ولهذا أقول إنه في النظام الديمقراطي، ينبغي أن يكون رئيس الوزراء هو زعيم الأغلبية البرلمانية.

الأسد: نعم، لكن هذا في النظام البرلماني، نظامنا ليس برلمانياً، في النظام البرلماني لرئيس الوزراء صلاحيات أكبر من صلاحيات الرئيس.

أوغلو: هل تفضل النظام البرلماني أم الرئاسي؟

الأسد: بالنسبة إلى المعارضة السورية، المهم بالنسبة إليهم هو البرلمان، لأنهم يستطيعون تقاسم السلطة من خلال البرلمان. بالنسبة إليّ كرئيس ليس لدي مشكلة، أما بالنسبة إلى الناس، وهذا انطباعي الآن، ينبغي أن يبقى الجيش والأجهزة الأمنية والسياسة الخارجية من صلاحيات الرئيس. حتى الآن لم يخبرني أحد أي الخيارات أفضل: أن يكون هناك رئيس وزراء منتخب أو نظام رئاسي، مع الأخذ في الاعتبار من لديه مقاعد أكثر في البرلمان. بالنسبة إليّ فإن النظام ينبغي أن يتم اختياره من قبل الشعب. ولذلك قلت إنه حتى المادة الثامنة يقرر مصيرها بموجب استفتاء. لا أريد أن أكون دكتاتوراً يتخذ إجراءات ديمقراطية.

أوغلو: في آذار عندما بدأت الأحداث اتصل رئيس الوزراء بالقذافي وقال أخي العزيز، طبعاً هو يخاطبه كذلك لكنه ليس مثلك بالنسبة إلى رئيس الوزراء. في ذلك الحين كانت المعارضة تسيطر على بنغازي. قال له أخي القائد أرجوك أن تفعل شيئاً الآن، قبل أن يفوت الأوان. ادع لانتخابات وشارك بالانتخابات. رد القذافي/ سيادة رئيس الوزراء أنا لست رئيساً، أنا لست جزءاً من العملية السياسية، لكن الناس يحبونني. أنا

القائد، أنا لا أشغل منصباً كي أتخلى عنه. قال له رئيس الوزراء، هذا أفضل. شارك بالانتخابات كشخص يحظى بالاحترام. واذا كان الناس يحبونك فسيختارونك. سيشارك مرشحون آخرون. إذا فاز شخص آخر فلن يحملك أحد المسؤولية أنت أو سيف الإسلام. وستنقذ نفسك وعائلتك وبلدك. لكن إذا تمسكت بالسلطة وظل ابنك يمارس سلطته، بعد فترة ستحدث مشاكل. نحن نحاول ان نجنبكم هذا. لم يصغ لرئيس الوزراء. بعد أربعة أشهر كان نحو 10 آلاف شخص قد قتلوا أو جرحوا، وباتت ليبيا مقسمة باتوا الآن في الوضع الذي قال رئيس الوزراء إنه سيحدث.

الآن، إن إعطاء صورة واضحة سيحدث أثراً إيجابياً. طبعاً وضعك يختلف عن وضع القذافي. الناس يحبونك. لكن في هذه الأوضاع فإن المسلحين أو القاعدة أو أي عناصر مفسدة أخرى يمكن أن تستغل الوضع. الأمر المهم الآن أن نمنع شيطنة بشار الأسد وجعله يبدو كالقذافي أو حتى كأحمدي نجاد. الآن هو أنت شخصياً تمر بلحظة بالغة الحساسية. إما ان تصبح بطل الديمقراطية، ويمكنك أن تعترف بأن ثمة أخطاء ارتكبت.

الأسد: جيد، لكني أقوم بما أقوم به على طريقتي، لأني شخص حذر ودقيق. لدي جدول زمني جيد. عندما حددت نهاية آب، قال لي العديد من الناس، لماذا حددت هذا الوقت المتأخر. لم أكن أضيع وقتاً. أردت أن أدرس الأمور بعناية. هكذا أعمل.

أوغلو: سيادة الرئيس، نحن نثق بصدقكم وإلا لما كنت هنا. أنا لم أذهب لزيارة القذافي، ولم أذهب لزيارة مبارك. أتيت إلى هنا. بالنسبة إلينا مبارك كان قضية خاسرة، ليس بسبب الرفض الشعبي فقط بل أيضاً بسبب سياساته وعلاقته بإسرائيل. نحن نحترم سياساتك حيال غزة وحماس، وهكذا فأنت في تصنيف مختلف. لا تتخيل سيادة الرئيس مقدار الضغوط التي تمارس علينا. أحياناً يغضب رئيس الوزراء ويتصل بي ليقول: أخ أحمد هل تعلم أن 200 شخص قد قتلوا اليوم في درعا أو دير الزور. أحاول تهدئته بالقول: دعنا نتحقق. تصله الكثير من المعلومات. هناك الكثير من الأتراك من أصل سوري يعيشون في تركيا. بعضهم يبعث لي رسائل قصيرة يقولون فيها، إنكم لا تحركون ساكناً.

ذهبت إلى مصر والسعودية وإيران. كنت أخطط للقدوم إلى سوريا، لكن كان لدينا هناك أداء مراسم القسم في البرلمان التركي، ثم بدأت عملياتكم، فتأجلت الزيارة حتى تنتهي العمليات. بعض المعلقين قالوا إن وزير الخارجية داود أوغلو ذهب إلى إيران للاتفاق مع الإيرانيين على قمع الشعب السوري، ولذلك فهم صامتون عما يجري. صمتنا لمدة شهرين، لأننا اتفقنا مع الإيرانيين على دعم المخابرات السورية في قمعها للشعب السوري. تعرضنا لانتقادات في الصحافة التركية لأننا ظللنا صامتين. الآن لم يعد بإمكاننا البقاء صامتين.

أما أن نقول إننا قدمنا مقترحاتنا للرئيس بشار الأسد وهو التزم بالنظر في جميع هذه المقترحات. ونأمل أن يتم تنفيذ ما اتفق عليه خلال الأيام القادمة. أرجو أن تُري العالم ثقتك بنفسك سيادة الرئيس. أنا متأكد أن شعبك سيختارك رغم وجود مرشحين آخرين. وتكون تلك إشارة إلى المجتمع الدولي بأن الرئيس بشار لا ينوي الاستمرار في النظام القديم نفسه، بل سيُخضع نفسه للعملية الديمقراطية الجديدة.

د. بثينة شعبان (مستشارة الرئيس): أنا متأكدة أن النتيجة ستكون أكثر بكثير من 50 بالمئة إلى 70 بالمئة.

أوغلو: ولهذا تحدثت إليكم وقلت إنكم تمثلون كرامة الأمة العربية. ما كنت لأذهب للقاء القذافي والتشاور معه، ولا مع مبارك ولا بن علي. سوريا تحتل مكانة خاصة لدينا.

الأسد: بلغ تحياتي إلى السيد رئيس الوزراء والسيد الرئيس.

تحليل مرتبط

يوضح محضر الجلسة هذا بين الأسد وأوغلو مسائل عديدة مهمة أبرزها: تحذير أوغلو للأسد من احتمال قيام دول الأطلسي بالهجوم على سوريا كما فعلوا في ليبيا، بقوله: "إن الولايات المتحدة وبريطانيا والغرب أخطأوا في ليبيا والأحوال الإنسانية تتفاقم. نخشى أن يحاولوا المضي في مسار مشابه في سوريا". تلقف المسؤولون السوريون هذا التحذير بكثير من الجدية لأنه صادر عن دولة عضو في الحلف الأطلسي.

يوضح المحضر أيضاً محاولة تركيا الضغط على الأسد لإقناعه بأن ينفتح على الإخوان المسلمين ويسمح لهم بالعمل على نحو شرعي. الأهم من كل ما تقدم هو أن أوغلو طرح منذ ذلك اللقاء وكانت الأحداث السورية لا تزال في أشهرها الأولى أن يتم تقاسم الصلاحيات بين الرئاسة والحكومة، وأن يصار إلى إلغاء المادة الثامنة وتعديل الدستور وإجراء انتخابات مع نصح ضمني بعدم الترشح للرئاسة مجدداً. وهي المطالب نفسها التي سنجدها لاحقاً وبصورة أكثر دقة في بيان جنيف 1. كما إن أوغلو وكما يلاحظ من هذا المحضر ينصح الأسد بالابتعاد عن روسيا والصين كما يدفعه للتشكيك بمستشاريه الأمنيين. واللافت أن أوغلو يحدد وقتاً زمنياً للأسد لا يتعدى الأسابيع القليلة لإجراء تلك الإصلاحيات أو الإعلان عنها والمباشرة بها، كما يدعوه لسحب الجيش فوراً خصوصاً من حماه مع إشارات لها معان كثيرة حول الغضب السني الكامن.

شعر الأسد آنذاك أن "تركيا تريد تغيير النظام السياسي وليس المساعدة على التهدئة والإصلاح، وتريد إدخال الإخوان المسلمين بقوة إلى السلطة السورية. أيقن بأنها تريد تعزيز دورها الإقليمي على جسر الإخوان

المسلمين. أيقن أيضاً أنها تريد تقديم نفسها أنها حامية السنة في سوريا والمنطقة وتحقيق المطالب الغربية في تقزيم الدور السوري والمساهمة في إضعاف إيران" وفق المقربين من الرئيس السوري.

أزعج القيادة السورية أيضاً أن أوغلو جاء يتحدث "ليس على طريقة الصديق أو الأخ الناصح، وإنما كأستاذ مدرسة يلقي دروساً في كيفية التصرف داخلياً وخارجياً، ما اضطر الرئيس الأسد لتذكيره غير مرة أنه هو الذي يقرر متى وكيف يجب أن يتصرف".

من تلك المقابلة، تأكدت القيادة السورية وفي مقدمها الأسد أن ثمة مشروعاً لتغيير النظام في سوريا بغية تسليمه للإخوان المسلمين أو جعلهم يتولون أبرز المناصب وفي مقدمتها رئاسة الحكومة.

في المقابل يقول مسؤول تركي مقرب من أوغلو "إن وزير الخارجية التركي كان يريد فعلاً تجنيب سوريا ويلات الحرب. كان مدركاً أن ثمة قراراً دولياً بضرب النظام السوري ما لم يقرر من تلقاء نفسه الإسراع. قال إنه جاء ناصحاً الأسد كصديق وحليف وليس كعدو ولذلك فهو حرص على استخدام عبارات حول العلاقة الشخصية التي تربط تركيا بالأسد وحول حب الشعب له. ثم إن الإدارة التركية آنذاك كانت قد بدأت تتعرض لضغوط هائلة من حلفائها في الأطلسي لإعلان القطيعة مع سوريا كما تتعرض لضغوط الرأي العام التركي خصوصاً بعد دخول الجيش السوري حماه".

بعد هذا اللقاء، أدرك الأسد أن العلاقة مع تركيا ذاهبة إلى القطيعة، وأن ثمة شيئاً كبيراً يطبخ في الأطلسي ودول أخرى. ازداد قناعة بأن عليه الانكفاء إلى الداخل وعدم إيلاء الاهتمام للخارج. هل كان قراراً صائباً؟ ازداد قناعة أيضاً بأن ثمة تحالفاً فعلياً بدأ يرتسم بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية والإخوان المسلمين وأن قطر تلعب دوراً في ذلك... ربما لم يكن مخطئاً.

ملحق رقم (3): خريطة توزع السيطرة والنفوذ في سوريا[1]

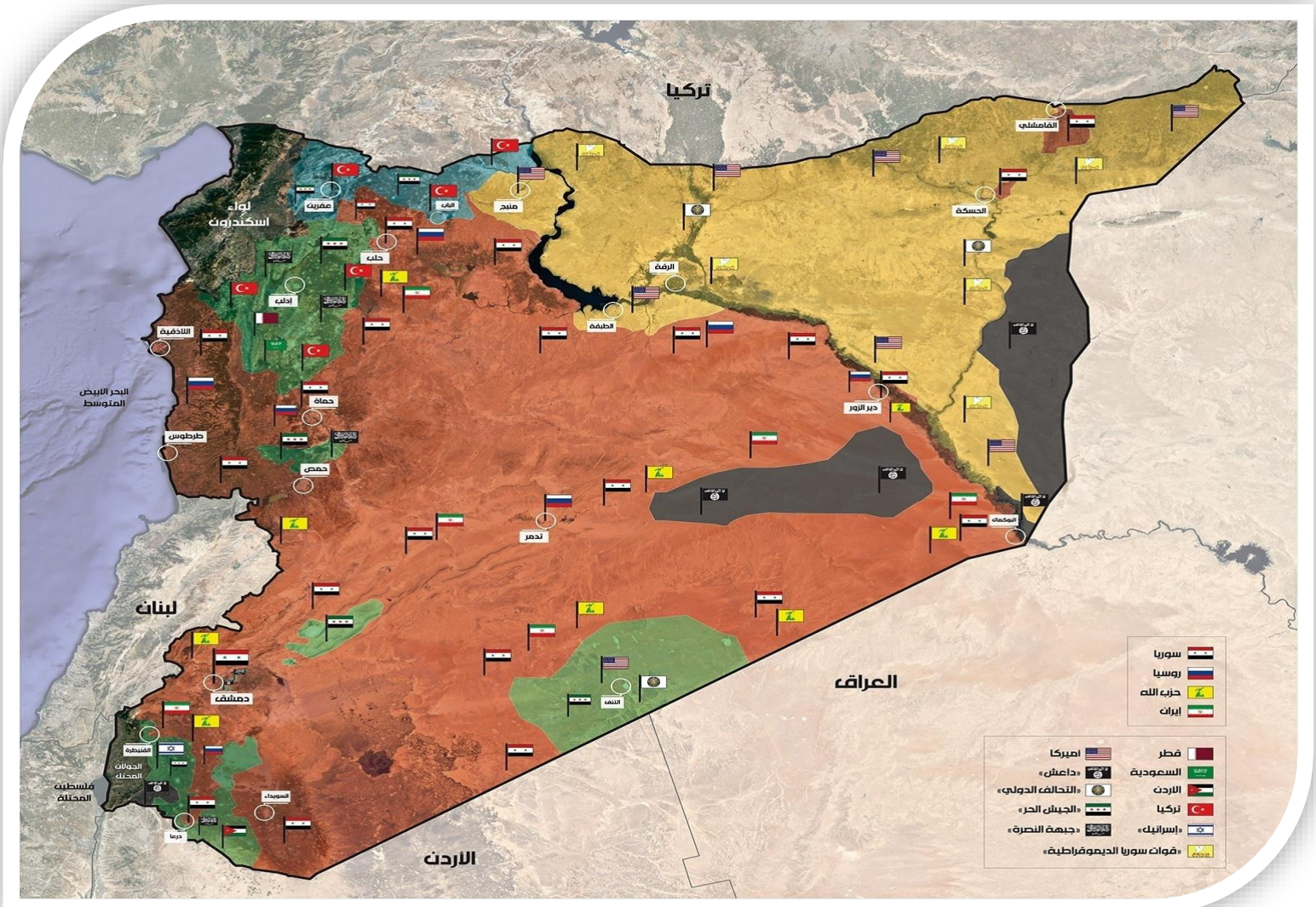

[1]: سنان عيسى، خريطة توزع السيطرة والنفوذ في سوريا، الأخبار، 2018/3/19، تاريخ الدخول 2018/3/19، عبر https://bit.ly/2LRws3C

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- المؤلفات

- أبو داير (رائد)، **استراتيجية تركيا شرق أوسطياً ودولياً على ضوء علاقتها بإسرائيل (2000-2011)**، ط1، باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، 2013.
- الحايك (كلود)، **الإستراتيجية**، الجيش اللبناني، مديرية الشؤون الجغرافية، لبنان، 2017، ص 9.
- السبعاوي (عوني)، **العلاقات العراقية-التركية (1932-1958)**، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1958، ص 165.
- الطائي (عبد القادر)، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- الطويل رواء، "مستقبل العلاقات العراقية-الإيرانية-التركية (1923-2007)"، منشور في **الندوة العلمية الـ (25) حول علاقات العراق الاقتصادية بدول الجوار وإمكانية تطويرها**، والمعقودة بتاريخ 2007/3/28، ط1، دار ابن الأثير، الموصل، 2008.
- العقالي (الشيماء)، **نظرية ولاية الفقيه وتطبيقها في جمهورية إيران الإسلامية**، ط1، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت 2011.
- المبيض (وليد)، وجورج كتن، **خيارات إيران المعاصرة: تغريب أسلمة ديمقراطية**، ط1، منشورات علاء الدين، دمشق، 2002.
- أوركاد (برنار)، **جغرافية إيران السياسية: تطلعات الجغرافية السياسية**، ترجمة فاطمة الخوجة، ط1، جروس برس ناشرون، طرابلس-لبنان، 2012.
- أوغور حقي، "تركيا وإيران... البعد عن حافة الصدام"، منشور في **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون (بيروت) ومركز الجزيرة للدراسات (الدوحة) 2010.
- أوكتم (كرم)، **تركيا الأمة الغاضبة**، ترجمة مصطفى الجمال، ط1، سطور الجديدة، القاهرة، 2011.
- بشير (نافع)، وطلال عتريسي، **إيران الدولة والأزمة**، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2008.
- بيليس (جون)، سميث (ستيف)، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.
- حداد (ريمون)، **العلاقات الدولية**، دار الحقيقة، ط 2، بيروت، 2006.

– حسين (فوزي)، **التخطيط الإستراتيجي للسياسة الخارجية وبرنامج الأمن القومي للدول: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2013، ص 82–83.

– داود أوغلو (أحمد)، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون (بيروت) ومركز الجزيرة للدراسات (الدوحة)، ط1، 2010.

– دني (إيمان)، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014.

– ركن آبادي (غضنفر)، **الإسلام والنظام السياسي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية**، ط1، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2011.

– زاهد غول (محمد)، **التجربة النهضوية التركية**، ط1، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013.

– زغير (رائد)، **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه التغييرات في العالم العربي**، مركز العراق للدراسات، مطبعة الساقي، ط1، 2014.

– عبد الحسين (ياسر)، **السياسة الخارجية الإيرانية مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني**، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2015.

– عبد القادر (نزار)، **إيران والقنبلة النووية: الطموحات الامبراطورية**، ط1، المكتبة الدولية، بيروت.

– عتريسي (طلال)، **الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية**، ط1، دار الساقي، بيروت، 2006.

– عتريسي (طلال)، **جيواستراتيجيا الهضبة الإيرانية: اشكاليات وبدائل**، ط1، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2009.

– عقراوي (منهل)، الجبوري (فراس)، والدليمي (محمد)، **العلاقات التركية–الإيرانية: دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية**، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

– عودة (جهاد)، **النظام الدولي: نظريات وإشكاليات**، دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2005.

– عوديد (عيران)، "**تركيا وإسرائيل**" **في التقرير الاستراتيجي الإسرائيلي 2010**، ترجمة مركز القدس للدراسات والإعلام والنشر الالكتروني، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، ط1، بيروت، 2011.

– فايسباخ (موريال)، واكيم (جمال)، **السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، بيروت، 2014.

- فرج (أنور)، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، ط1، السليمانية، 2007.
- فولر (جراهام)، **الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2009.
- فهمي (عبد القادر)، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- كرامر (هيانتس)، **تركيا المتغيرة**، ترجمة: فاضل جكتر، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001.
- كليب (سامي)، **الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج: الحرب السورية بالوثائق السرية**، دار الفارابي، ط4، بيروت، 2016.
- كينش (بولند)، **إيران: تهديد أم فرصة؟** ترجمة: غمزة جوشكن، دار تيماشيا ينلاري، اسطنبول 2012.
- ليمبرت (جون)، **إيران حرب مع التاريخ**، ترجمة: حسين مجيد، ط1، مطبعة دار الحكمة، البصرة، 1992.
- مجذوب (طلال)، **إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية 1906-1979**، ط1، دار ابن رشد للطباعة والنشر، بيروت، 1980.
- محفوض (عقيل)، **السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية-التغيير**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2012.
- محفوض (عقيل)، **المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008.
- محفوض (عقيل)، **سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2009.
- مقلد (إسماعيل)، **العلاقات السياسية الدولية**، المكتبة الأكاديمية، ط1، القاهرة، 1971.
- نور الدين (محمد)، **تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربة في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية**، ط1، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوليف، بيروت، 1998.
- نور الدين (محمد)، **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات**، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2008.
- نور الدين (محمد)، **تركيا الصيغة والدور**، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2008.
- نور الدين (محمد)، **تركيا والربيع العربي: صعود العثمانية الجديدة وسقوطها**، رياض الريس للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 2015.

– نور الدين (محمد)، **انقلابات تركيا: من عدنان مندريس إلى رجب طيب أردوغان**، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، بيروت، 2016.

– هارت (ليدل)، **الاستراتيجية وتاريخها في العالم**، ترجمة الهيثم الأيوبي، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، 1978، ص 397–399.

– هاورد (روجر)، **نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة**، ترجمة: مروان سعد الدين، ط1، مكتبة مدبولي، بيروت، 2007.

– هلال (رضا)، **السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان**، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1999.

– هويدي (أمين)، **الصراع العربي الإسرائيلي بين الردع التقليدي والردع النووي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983.

– واكيم (جمال)، **صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط2، بيروت، 2012.

– ولبر (دونالد)، **إيران ماضيها & حاضرها**، ترجمة: عبد النعيم حسنين، ط2، دار الكتاب المصري (القاهرة) ودار الكتاب اللبناني (بيروت)، 1985.

– يوسف (عماد)، **تركيا استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة: مقاربة جيوبوليتيكية**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2015.

ب– الدوريات

– أبو دياب خطار، "الفوضى الاستراتيجية: النزاع السوري واحتمالات التفكك في المشرق العربي"، السياسة الدولية، العدد 195، المجلد 49، كانون الثاني 2014.

– أحمد صافيناز، "سوريا.. وتضاؤل فرص الحل السياسي"، السياسة الدولية، العدد 207، القاهرة، يناير 2017، ص 148–151.

– إدريس محمد، "الجوار الإقليمي والعقوبات المفروضة على إيران: تحليل للمواقف السعودية والتركية والمصرية"، شرق نامة، العدد 8، القاهرة، 2011، ص 65–66.

– إسرائيلوفا ديلافوروز، "العلاقات التركية–الإيرانية بين الابعاد التاريخية والمتغيرات السياسية"، مجلة محاور استراتيجية، العدد 14، بيروت، 2007، 46–47.

– الحمداني نافع، العلاقات الإيرانية–التركية وانعكاساتها على الامن الوطني منذ عشرينات القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر، اوراق تركية معاصرة، مركز الدراسات الاقليمية، العدد 19، الموصل، 2003، ص 28.

– العامري ابتسام، الدور الذي لعبته إيران في صياغة الترتيبات الأمنية وموقفها من الثورات العربية، ورقة بحثية، سلسلة الملف السياسي، قسم الدراسات الآسيوية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 301، ص 2.

– العلكيم حسين، "العلاقات العربية الخليجية مع إيران"، السياسة الدولية، العدد 138، القاهرة، تشرين الأول 1999، ص 127.

– اللباد مصطفى، "العلاقات الإيرانية–التركية صراع في شرق أوسط متغير"، مختارات إيرانية، العدد الأول، 2000، ص 66.

– اللباد مصطفى، "الصراع التركي–الإيراني على سورية والفراغ العربي"، بدايات، العددان 3–4، القاهرة، خريف 2012/ شتاء 2013، ص 13–19.

– أوستن قادر، "سياسة تركيا تجاه إيران: بين الدبلوماسية والعقوبات"، تركيا من الداخل، المجلد 12، عدد 3، بغداد، 2010، ص 19–26.

– باكير علي، دفعة قوية لقطاع الدفاع التركي عام 2018، صحيفة القبس الكويتية، 21–10–2017.

– بويراز سردار، "مقاربة العلاقات التركية–الإيرانية من منظار أوسع"، شؤون الأوسط، العدد 135، بيروت، ربيع 2010، ص 66.

– تقارير ووثائق، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، لبنان بيروت، العدد 139، صيف 2011، ص 209–210.

– خواجة محمد، "العلاقات الروسية–التركية عبء التاريخ وبراغماتية المصالح"، دراسات باحث، العدد 57، بيروت، شتاء 2017، ص 15–31.

– سينكايا بيرم، "موقف تركيا ضد برنامج إيران النووي ومبادلة اليورانيوم"، تحليل الشرق الأوسط، المجلد 2، العدد 18، (حزيران 2010)، ص 66–78.

– عبد الفتاح بشير، "الربيع العربي وإعادة هندسة العلاقات الإقليمية"، شؤون عربية، العدد 148، شتاء 2011، ص 38–48.

– عبد القادر نزار، "الشراكة الروسية–الإيرانية في سوريا تأثيرها على الوضع الجيواستراتيجي في الشرق الأوسط"، الدفاع الوطني اللبناني، العدد 29، كانون الثاني 2017، ص 5–42.

– عتريسي طلال، "جيوبوليتيك إيران"، شؤون الاوسط، العدد 84، بيروت، حزيران 1999، ص 4.

– فولر جراهام، "الحركة الإسلامية في تركيا"، مجلة الفكر الجديد، دار السلام للدراسات والنشر، لندن، 1997، ص 139–190.

– كاتزمان كينيث، الحرس الثوري الإيراني، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1998، ص 48.

– كوردسمان انتوني، "إيران: دولة ضعيفة ام مهيمنة؟ في النظام الأمني منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية"، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2008، ص 62–66.

– مجموعة الأزمات الدولية، "تركيا وإيران: صديقان لدودان وخصمان ودودان"، رأي آخر، العدد التاسع، تشرين الثاني/ كانون الأول 2016، ص 91.

– نبيه لبنى، وثروت حسن، عام على الربيع العربي: التداعيات الإقليمية والدولية –دراسة إسرائيلية–، شؤون الأوسط، العدد 142، صيف 2012.

– نور الدين محمد، "تركيا والموقف من احتمالات توجيه ضربة عسكرية إلى إيران"، شؤون الأوسط، العدد 136، صيف 2010، ص 51–61.

– نور الدين محمد، "تركيا والمنطقة: المأزق المستمر"، شؤون عربية، العدد 151، خريف 2012، ص 55.

– نور الدين محمد، "تركيا والاتفاق النووي"، شؤون الأوسط، العدد 151، ربيع/صيف 2015، ص 42–44.

– نور الدين محمد، "تركيا وسوريا: نهاية العمق الاستراتيجي"، مجلة شؤون الأوسط، عدد 139، صيف 2011.

– نور الدين محمد، "المشروع التركي: تراجع داخلي وانهيار خارجي"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 147، شتاء 2014، ص 53–55.

– هنتر شيرين، "إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية"، دراسات عالمية، العدد 38، أبو ظبي، 2001، ص 21.

– واكيم جمال، "إيران قوة إقليمية عظمى: من شرق آسيا إلى شرق المتوسط"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 147، بيروت، شتاء 2014، ص 29.

ج– المقالات

– الشوفي فراس، الأسد رفض عرضاً روسياً لحضور "قمة أنقرة"، الأخبار، 2018/4/6، العدد 3437، ص 20.

– القلاب صالح، مشكلة الأكراد مع تركيا وإيران وليست مع العرب والعراق وسوريا! الشرق الأوسط، العدد 14331، 2018/02/22.

– "ثلاثية أنقرة": تعزيز التوافقات... في وجه واشنطن، الأخبار، 2018/4/5، العدد 3436، ص 18.

– دقماق علي، إيران والسعودية "الصراع ما زال مستمراً"، جريدة الاتحاد اللبناني، العدد صفر، ص 6.
– دقماق علي، فيدرالية الشمال السوري بين الأحلام الكردية والحسابات الدولية، جريدة الاتحاد اللبناني، العدد 19، 2017/10/13، ص 7.
– عقدة الأكراد وراء توافق تركي–إيراني على وحدة سوريا، صحيفة العرب، العدد 10364، 2016/8/13، ص 1.

د– الاتفاقيات الدولية

– الاتفاق النووي الإيراني، ترجمة وتحرير: مركز البيان للدراسات والتخطيط، تموز 2015، ص 3.

هـ– التقارير الرسمية

– زانوتي جيم، تركيا الخلفية: العلاقات مع الولايات المتحدة، تقرير أعد للجان الكونغرس الأميركي/ نيسان 2013، ترجمة ونشر باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت، 2013، ص 51.

و– الندوات

– النقاش أنيس، نحو الكونفدرالية المشرقية، ورقة مقدمة إلى الحلقة النقاشية التي يقيمها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق بعنوان: "آفاق الوضع العربي الراهن: التهديدات، التحديات والفرص"، الكورال بيتش، بيروت 2014/9/23.

ز– رسائل الماجستير

– أبو مصطفى سهام، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية 2011–2013، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر–غزة، 2015.
– التلولي محمد، السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا 2002–2008، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر–غزة، 2011، ص 27.
– المهدي شنين، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي (2001–2013)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر–بسكرة، الجزائر، 2014، ص 187.
– لادمي محمد، التنافس التركي–الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996–2014، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر–بسكرة، الجزائر، ص 136.

ح- المقابلات الخاصة

- إيراج الهي، المستشار الإعلامي في السفارة الإيرانية/ لبنان، مقابلة أجراها الباحث، بئر حسن، 2015/11/27.

- جنكيز أورأوغلو، مدير المركز الثقافي التركي في لبنان، مقابلة أجراها الباحث، وسط بيروت، 2017/3/10.

- محمد نور الدين، أستاذ جامعي متخصص في الشؤون التركية، مقابلة أجراها الباحث، بئر حسن، 2017/3/23.

- نعيم قاسم، نائب الأمين العام لحزب الله، مقابلة أجراها الباحث، حارة حريك، 2017/5/2.

ط- المواقع الإلكترونية

- أبو طالب ميادة، جليل بهرامي .. مرشد الإخوان في إيران الذي يقود الحرب ضد "نظام السيسي"، موقع الموجز، 2016/2/22، تاريخ الدخول 28 نيسان 2017، عبر https://goo.gl/kWiSRs

- اتفاق جنيف 1، مركز الجزيرة للدراسات، 2014/1/26، تاريخ الدخول 2016/8/16، عبر https://goo.gl/aArVxK

- أحمديان حسن، إيران وتركيا حسابات ثنائية وإقليمية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2016/8/22، تاريخ الدخول 2017/8/13، عبر https://goo.gl/9n89EQ

- أربع سنوات من عمر الأزمة السورية، روسيا اليوم RT، 2015/3/15، تاريخ الدخول 2017/3/2، عبر https://goo.gl/ki6kHt

- أردوغان: العملية العسكرية على سوريا صائبة وفي مكانها، النشرة، 2018/4/14، تاريخ الدخول 2018/4/14، عبر https://goo.gl/3JwJTA

- أردوغان: سأصلي في الجامع الأموي الكبير وأزور قبر صلاح الدين.. قريبا، 2012/9/6، تاريخ الدخول 2017/4/18، عبر https://goo.gl/xQJpGb

- أردوغان لا يستبعد اتصالات مستقبلية مع الأسد حول مسألة كرد سوريا، الميادين.نت، 2017/10/24، تاريخ الدخول 2017/11/24، عبر https://goo.gl/YSe9kx

- أردوغان وروحاني يتفقان لحل أزمات المنطقة، مركز الجزيرة للدراسات، 2016/4/16، تاريخ الدخول 2017/4/8، عبر https://goo.gl/S9YZ6E

- أردوغان يتهم إيران بتبني سياسات "طائفية" في سوريا، القدس العربي، 2015/12/27، تاريخ الدخول 2017/4/18، عبر https://goo.gl/ftMAbk

– الإندبندنت: أميركا تصطف مع إيران على حساب إسرائيل والسعودية، BBC، 2015/7/15، تاريخ الدخول 2017/11/1، عبر https://bbc.in/1fIdcWT

– البطنيجي عياد، قراءة في السياسة الخارجية الإيرانية: المحدد الاقتصادي الاقتصاد والطاقة النووية، منبر الحرية، 2010/9/21، تاريخ الدخول 2016/1/2، عبر https://goo.gl/Rfkn5Q

– البنك الدولي: الحرب على سوريا كبدت الاقتصاد السوري خسائر لا تقل عن 226 مليار دولار، وكالة الصحافة الفرنسية، 2017/7/11، تاريخ الدخول 2017/9/13، عبر https://goo.gl/FnMcuh

– "البوابة" تكشف أسرار التحالف التركي القطري لتدمير سوريا، موقع البوابة نيوز، 2016/5/19، تاريخ الدخول 2018/3/8، عبر https://goo.gl/pcHCCo

– البيان المشترك للقمة التركية الروسية الإيرانية حول سوريا، وكالة الأناضول، 2018/4/4، تاريخ الدخول 2018/4/4، عبر https://goo.gl/1yuzUo

– التبادل التجاري بين إيران وتركيا بلغ 8 مليارات دولار خلال 10 أشهر، وكالة ارنا، 2016/12/5، تاريخ الدخول 2017/1/30، عبر https://bit.ly/2teDHuX

– التبادل التجاري بين تركيا وإيران يرتفع 16% خلال 7 أشهر، ترك برس، 2017/7/6، تاريخ الدخول 2017/11/12، عبر https://bit.ly/2HSs42k

– التدخل الإيراني في الملف السوري، مركز الجزيرة للدراسات، 2012/8/11، تاريخ الدخول 2017/4/3، عبر https://goo.gl/3FsTqm

– الحاج سعيد، عن محدودية الدور التركي في معركة حلب، مركز الجزيرة للدراسات، 2016/12/12، تاريخ الدخول 2017/9/16، عبر https://goo.gl/v2TSvr

– الحميدي مهند، الاقتصاد التركي أكبر مستفيد من الأزمة السورية، إرم نيوز، 2015/8/6، تاريخ الدخول 2018/1/8، عبر https://goo.gl/Te3A3d

– الخارجية التركية: أنقرة ترحب بالعملية الثلاثية الأميركية الفرنسية البريطانية على سوريا، وكالة سبوتنيك، 2018/4/14، تاريخ الدخول 2018/4/14، عبر https://goo.gl/Qx5JDR

– الدوائر السياسية في إيران تنشغل بـ"عاصفة الحزم" وبالرد على مواقف أردوغان، CNN، 2015/3/27، تاريخ الدخول 2017/9/2، عبر https://cnn.it/2ta73dW

– الرئيس الإيراني حسن روحاني: العدوان على سوريا سيجر وراءه تداعيات خطيرة ومدمرة، الميادين.نت، 2018/4/14، تاريخ الدخول 2018/4/14، عبر https://goo.gl/DYJ2xy

– الصاوي عبد الحافظ، أثر العقوبات الاقتصادية على سوريا، مركز الجزيرة للدراسات، 2011/11/30، تاريخ الدخول 2017/9/14، عبر https://goo.gl/6Kg8Tf

– العتر محمد، من يشتري نفط "الدولة الإسلامية"؟ ساسة بوست، 2015/12/8، تاريخ الدخول 2017/1/28، عبر https://goo.gl/Fm4ASw

– المدهون رانية، تركيا وتدمير الاقتصاد العربي... سوريا نموذجا، ANN، 2014/1/16، تاريخ الدخول 2017/8/4، عبر https://goo.gl/wvDhyy

– إن حكومة جمهورية تركيا وجمهورية إيران الإسلامية تنشر الإعلان المشترك بينهما، رئاسة الجمهورية، 2014/6/10، تاريخ الدخول 2017/12/8، عبر https://bit.ly/1tZ4XoZ

– أهم الأسباب التي تعيق إنشاء تحالف تركي–إيراني، وكالة سبوتنيك، 2017/12/24، تاريخ الدخول 2018/3/1، عبر https://goo.gl/JuLE73

– إيران تخطط لرفع إنتاج النفط إلى 4.5 مليون برميل يوميا، العربية، 2017/9/10، تاريخ الدخول 2017/9/28، عبر https://goo.gl/3qB3Mu

– إيران تدعو لتبادل تجاري بقيمة 30 مليار دولار، وكالة أنباء فارس، 2016/3/6، تاريخ الدخول 2017/1/30، عبر https://bit.ly/2MzokX8

– باكير علي، الاتفاق النووي الإيراني في حسابات تركيا المستقبلية: الفرص والتحديات، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/8/11، تاريخ الدخول 2017/9/8، عبر https://bit.ly/2JIjcSC

– باكير علي، المسألة الكردية في التحولات التركية–السورية، العربية للدراسات والتدريب، 2012/8/22، تاريخ الدخول 2017/10/17، عبر https://goo.gl/2nev3v

– برزكر كيهان، العلاقات الإيرانية – التركية والأزمة السورية، الحياة، 2014/1/1، تاريخ الدخول 2017/3/18، عبر https://goo.gl/nzczyR

– بسام ليلى، بيري توم، الدور الروسي في سوريا تبلور في اجتماع مع الإيرانيين في موسكو، وكالة رويترز، 2015/10/6، تاريخ الدخول 2017/2/24، عبر https://goo.gl/ThA2Se

– بوتين وروحاني يؤكدان أن الضربة على سوريا تلحق ضرراً بالتسوية السياسية، وكالة سبوتنيك، 2018/4/15، تاريخ الدخول 2018/4/15، عبر https://goo.gl/YUtFCf

– بيع نفط إيراني بالليرة السورية...عربش: دعم رمزي ومعنوي لعملتنا الوطنية، موقع أخبار النفط والغاز السوري لحظة بلحظة، 2011/5/9، تاريخ الدخول 2017/8/13، عبر https://goo.gl/uGSAZd

– تأمل إيران بأن ترى المزيد من الخطوات للأمام في المحادثات النووية، رويترز، 2014/12/17، تاريخ الدخول 2017/12/6، عبر https://reut.rs/2tkGDXl

– ترابط شديد بين داعش ونظام أردوغان...وهذا ما يؤكده! موقع الحدث نيوز، 2017/3/11، تاريخ الدخول 2017/3/11، عبر https://goo.gl/9aGNFF

– ترحيب عالمي بالاتفاق النووي الإيراني، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/7/14، تاريخ الدخول 2017/8/3، عبر https://bit.ly/2JGNbKJ

– تركيا: "شبهات قوية" بوقوف دمشق وراء "كيماوي دوما"، سكاي نيوز بالعربية، 2018/4/8، تاريخ الدخول 2018/4/12، عبر https://goo.gl/FDxz9q

– تركيا: مبيعات صناعاتنا الدفاعية بلغت 6 مليارات دولار في 2016، CNN بالعربية، 2017/5/9، تاريخ الدخول 2017/6/1، عبر https://goo.gl/GUCekT

– تركيا والأكراد وداعش والنظام السوري والجيش الحر كلهم في عين العرب، 2014/10/8، تاريخ الدخول 2018/2/8، عبر https://goo.gl/R4z7Pc

– تركيا: 30% نمو التبادل التجاري مع إيران منذ رفع العقوبات، العربية، 2016/8/10، تاريخ الدخول 2017/1/30، عبر https://bit.ly/2t7SmZ0

– تسلسل 15 ساعة من الانقلاب الفاشل بتركيا، مركز الجزيرة للدراسات، 2016/7/17، تاريخ الدخول 2017/8/17، عبر https://goo.gl/cUYsNN

– تقرير التنمية البشرية للعام 2013، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية (UNDP)، 2013/3/14، تاريخ الدخول 2017/1/12، عبر https://goo.gl/6pS5Je

– تقرير قناة العربية عن قدرة تركيا العسكرية والمُصنفة السادسة عالمياً، 6 أكتوبر 2012، عبر https://bit.ly/2K0knvS

– تواصل الإدانات للعدوان الأميركي الغاشم على مطار الشعيرات، صحيفة تشرين السورية، 2017/4/9، تاريخ الدخول 2017/8/18، عبر https://goo.gl/xagvSe

– تورط المخابرات بشحن أسلحة للمتطرفين في سوريا.. سر تركيا أم أردوغان؟ روسيا اليوم، 2015/12/30، تاريخ الدخول 2017/8/17، عبر https://goo.gl/C8Y8tz

– توقعات بأن تسجل تركيا ثاني أعلى نسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وكالة دعم وتشجيعع الاستثمار التركية ISPAT، 2013/7/18، تاريخ الدخول 2017/8/27، عبر https://goo.gl/cTyJDu

– جاووش أوغلو: أمن إيران من أمن تركيا ومتفقون على وحدة سوريا .. وظريف: نرحب بتقارب أنقرة مع موسكو، CNN، 2016/8/12، تاريخ الدخول 2017/4/17، عبر https://goo.gl/zv8qKM

– جاووش أوغلو: غصن الزيتون تمنع توسع الإرهاب نحو أوروبا والولايات المتحدة، جريدة الوطن، 2018/4/7، تاريخ الدخول 2018/4/7، عبر https://goo.gl/Wd1xev

– جاووش أوغلو: لن ننسى دعم إيران ووقوفها إلى جانب تركيا، المنار، 2017/3/1، تاريخ الدخول 2017/3/1، عبر https://goo.gl/Ugo1e6

– جعجع: تدخل حزب الله بسوريا لن يجلب سوى الخراب للبنان، العربية نت، 2017/5/29، تاريخ الدخول 2016/6/18، عبر https://goo.gl/E3UECk

– حدادين غيث، معهد الحرب: مكاسب الأسد في حلب تغير معطيات الصراع، الحياة، 2016/2/8، تاريخ الدخول 2016/12/4، عبر https://goo.gl/j8JnM3

– حديث قائد القيادة المركزي الأميركية الجنرال جوزيف فوتيل، وكالة الأناضول، 2018/4/3، تاريخ الدخول 2018/4/9، عبر https://goo.gl/stLnTD

– حذر وتفاؤل بـ إيران ما بعد الاتفاق، الأخبار، 2015/7/15، تاريخ الدخول 2017/9/18، عبر https://bit.ly/2tiqnGi

– حراجي محمد، خمسة أعوام على الربيع العربي: إنجازاته وإخفاقاته ومستقبله، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الدخول 2017/10/12، عبر https://goo.gl/KgvNmS

– حميد صالح، وزير إيراني سابق: نسيطر على أربع عواصم عربية، العربية، 2015/4/2، تاريخ الدخول 2017/2/13، عبر https://goo.gl/rhdhvm

– خامنئي لأردوغان: أواصر قلبية بين تركيا وإيران، CNN، 2014/1/29، تاريخ الدخول 2017/2/13، عبر https://goo.gl/bgBEh2

– خدام منذر، تقلبات المواقف التركية من الأزمة السورية، الحياة، 2014/2/15، تاريخ الدخول 2017/8/8، عبر https://goo.gl/uycDLL

– خضري مصطفى، العلاقات الاقتصادية التركية الإيرانية "دراسة استشرافية"، مركز التفكير الاستراتيجي، 2015/12/23، عبر https://bit.ly/2Mxr2wi

– خطة العمل المشتركة الشاملة، فيينا، 2015/7/14، تاريخ الدخول 2017/12/9، عبر https://bit.ly/2LVcMfv

– داود أوغلو: تعاملنا مع إيران يمنع دخول الأجانب إلى المنطقة، روسيا اليوم، 2016/3/5، تاريخ الدخول 2017/12/15، عبر https://goo.gl/Tp4yPr

– دباغ باسم، تركيا ترحب برفع العقوبات الاقتصادية الغربية عن طهران، العربي الجديد، 2016/1/17، تاريخ الدخول 2018/2/1، عبر https://bit.ly/2JSf4M1

– درع الفرات.. عملية عسكرية متعددة الأهداف والجبهات، مركز الجزيرة للدراسات، 2016/9/8، تاريخ الدخول 2017/8/27، عبر https://goo.gl/QiNil2

– دلي خورشيد، تركيا والأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، 2011/5/17، تاريخ الدخول 2017/1/16، عبر https://goo.gl/uQvai4

– رزق هدى، أنقرة تراهن على تغيير في سياسة أوباما الإقليمية، الأخبار، 2014/11/7، تاريخ الدخول 2017/1/13، عبر https://goo.gl/sBwYo5

– روديي ألان، لماذا لا يزال الأكراد تحت سيطرة إيران رغم تحررهم في العراق وسوريا؟ المركز الفرنسي للبحث الاستخباراتي، 2017/9/9، تاريخ الدخول 2018/1/25، عبر https://goo.gl/NBrvMi

– روسيا تتهم الاستخبارات البريطانية بفبركة فيديو الهجوم المزعزم في دوما، RT، 2018/4/16، تاريخ الدخول 2018/4/16، عبر https://goo.gl/ezciQL

– روسيا تدعو إلى إغلاق الحدود بين سوريا وتركيا، BBC، 2016/3/1، تاريخ الدخول 2016/8/1، عبر https://goo.gl/aJxGox

– سفير روسيا بلبنان نرفض إبعاد حزب الله من الحكومة، مركز الجزيرة للدراسات، 2017/11/18، تاريخ الدخول 2017/11/20، عبر https://goo.gl/FeaXqM

– سوريا بين إيران وتركيا، الميادين.نت، 2013/11/2، تاريخ الدخول 2017/12/14، عبر https://bit.ly/2JS5YP6

– سوريا وإيران توقعان مذكرات تفاهم في مجالات الكهرباء والصحة والمياه، دي برس، 2012/7/27، تاريخ الدخول 2017/8/13، عبر https://goo.gl/XcbYq8

– سورية والعراق يتعرضان لهجمة كونية همجية خدمة لـ"إسرائيل"، سانا، 2017/3/3، تاريخ الدخول، 2017/8/4، عبر https://bit.ly/2JWlUAa

– شاشناك جوشي، الحرب في سوريا: ما هي أهمية معركة حلب؟ BBC، 2016/8/8، تاريخ الدخول 2017/9/17، عبر https://goo.gl/AT7Feo

– شعيب قاسم، المقاومة الواثقة والهلع الإسرائيلي، الميادين.نت، 2017/9/14، تاريخ الدخول 2018/2/1، عبر https://goo.gl/dqcsjg

– صدقيان محمد، العلاقات الإيرانية–التركية والأزمة السورية، مركز الدراسات الاستراتيجية في الشرق الأوسط، 2013/12/20، تاريخ الدخول 2017/10/16، عبر https://goo.gl/RBimgn

– صلاح مصطفى، تركيا وإيران: تقارب الأضداد ضد الأكراد، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2017/10/8، تاريخ الدخول 2018/3/1، عبر https://goo.gl/PU5yj1

– طهران تدعو أنقرة إلى الكشف عن خاطفي أصغري، 2011/1/3، الإمارات اليوم، تاريخ الدخول 2017/10/16، عبر https://goo.gl/tR5yUg

– طهران ترفض وساطة أنقرة لتحسين العلاقات مع واشنطن، مركز الجزيرة للدراسات، 2009/3/12، تاريخ الدخول 2017/11/16، عبر https://bit.ly/2JRr9AV

– ظريف: مستشارونا العسكريون في سوريا بدعوة من دمشق، BBC، 2018/4/4، تاريخ الدخول 2018/4/4، عبر https://goo.gl/2pzQtn

– عبد الرزاق سعيد، الاقتصاد التركي يسعى إلى المرتبة العاشرة عالمياً في 2023، الشرق الأوسط، 2017/8/28، عبر https://goo.gl/yc6Axz

– عبد العزيز حسين، درع الفرات بين الواقع والمأمول، مركز الجزيرة للدراسات، 2017/3/12، تاريخ الدخول 2017/7/15، عبر https://goo.gl/icgUXd

– عدد سكان تركيا يقترب من حاجز الـ 80 مليون نسمة، ترك برس، 2017/1/31، تاريخ الدخول 2017/8/8، عبر https://goo.gl/4nkeuJ

– عطوان عبد الباري، "الفدرلة" قد تبدأ بسورية ثم تركيا وإيران.. وأردوغان بلع الطعم مثل عرب "الثورة العربية".. والأكراد يريدون احياء معاهدة "سيفرز" التي وعدتهم "بوطن قومي" وألغاها أتاتورك.. وكوباني وأخواتها البداية، 2016/3/19، تاريخ الدخول 2018/2/1، عبر https://goo.gl/ZVReoq

– عطوان عبد الباري، تركيا تتراجع بعد أقل من أسبوع عن اتهاماتها لإيران بالطائفية وتقسيم العراق وسورية وتشييعهما.. لماذا إطلاق هذه الاتهامات في الأساس إذا كانت ستضطر للاعتذار عنها؟ وأين الخلل؟ صحيفة رأي اليوم، 2017/3/1، تاريخ الدخول 2018/2/18، عبر https://goo.gl/LsVkYT

– عقب تحريرها.. تركيا تقرر إنشاء بوابة جمركية مع مدينة عفرين السورية، يني شفق، 2018/3/28، تاريخ الدخول 2018/3/28، عبر https://goo.gl/VdxkyK

– علو أحمد، "الإستراتيجيا بين العسكري والسياسي"، مجلة الجيش اللبناني، العدد 246، بيروت، كانون الأول/ 2005، تاريخ الدخول 2018/6/19، عبر https://bit.ly/2N2mu0g

– عنكير عبد الكريم، العلاقات الإيرانية–التركية: نقاط الاتفاق والاختلاف (الحالة السورية) نموذجا، مركز المزماة للدراسات والبحوث، 2014/9/8، تاريخ الدخول 2017/1/19، عبر https://goo.gl/wgFkjf

– عيسى سنان، خريطة توزع السيطرة والنفوذ في سوريا، الأخبار، 2018/3/19، تاريخ الدخول 2018/3/19، عبر https://bit.ly/2LRws3C

– قديمي علي، الحرب السورية: نزيف إيران المستمر، BBC، 2018/3/1، تاريخ الدخول 2018/3/18، عبر https://goo.gl/he4f8E

– كارا غول إبراهيم، الدبابات سوف تصل الكعبة، يني شفق، 2015/8/12، تاريخ الدخول 2018/1/8، عبر https://bit.ly/2t2teDT

– كليب سامي، أردوغان والأسد من انتصر فعلاً؟ جريدة السفير، 2017/9/5، تاريخ الدخول 2016/12/8، عبر https://goo.gl/eRmFLq

– كور أوغلو برهان، ردود الأفعال الدولية ووجهة النظر التركية منها، مركز الجزيرة للدراسات، 2010/7/3، تاريخ الدخول 2017/11/3، عبر https://bit.ly/2JNQk7s

– لافروف: قلقون من أنشطة تركيا على حدود سوريا وأنقرة تجري محادثات مع داعش، موقع النشرة، 2016/2/10، تاريخ الدخول 2016/2/10، عبر https://goo.gl/qpob3x

– لافروف يبلغ كيري ضرورة عدم وصول إمدادات للمتطرفين بسوريا عبر تركيا، القدس العربي، 2016/5/9، تاريخ الدخول 2017/3/5، عبر https://goo.gl/CKRLSr

– لقاء حمد بن جاسم عبر برنامج الحقيقة على تلفزيون قطر، YouTube، 2017/10/25، تاريخ الدخول 2017/10/28، عبر https://goo.gl/nwN3g2

– محلي حسني، تركيا وتناقضات الصواريخ "الأطلسية"، الأخبار، 2012/12/17، تاريخ الدخول 2017/1/16، عبر https://goo.gl/TquyXF

– مخططات الولايات المتحدة في سوريا مآلها الفشل، الميادين.نت، 2017/7/2، تاريخ الدخول 2018/2/8، عبر https://goo.gl/P2rhm1

– مركز استخباراتي أميركي: احتمال تصاعد الحرب بالوكالة بين تركيا وإيران، ترك برس، 2018/2/14، تاريخ الدخول 2018/3/20، عبر https://goo.gl/XgBeU1

– مسار 12 عاماً من المفاوضات الإيرانية–الغربية، العربية، 2015/9/14، تاريخ الدخول 2017/4/18، عبر https://goo.gl/nPx8bC

– مصطفى وائل، الموقف التركي غير المسبوق والتساؤل الغربي الكبير، مركز الجزيرة للدراسات، 2009/3/3، تاريخ الدخول 2008/11/14، عبر https://bit.ly/2JW4UNI

– مطهري عزيز، إيران... تاريخ من التفاخر بالتدخل في شؤون دول المنطقة، الشرق الأوسط، 2017/11/4، تاريخ الدخول 2017/12/8، عبر https://goo.gl/SzXsLL

– مقدم آرشين، العلاقات التركية–الإيرانية: أخوة إسلامية أم تنافس إقليمي؟ مركز الجزيرة للدراسات، 2013/5/9، تاريخ الدخول 2017/4/1، عبر https://goo.gl/NeSX7F

– مؤسسة البريد التركية تقدم خدماتها للسوريين بمناطق "درع الفرات"، يني شفق، 2017/11/24، تاريخ الدخول 2017/12/18، عبر https://goo.gl/TMJS1S

– ناصر الدين زياد، الاستراتيجية الإيرانية للدفاع الاقتصادي، الميادين.نت، 2017/1/30، تاريخ الدخول 2017/9/0، عبر https://goo.gl/crPjVL

– نبذة عن الحرس الثوري الإيراني، BBC، 2016/3/8، تاريخ الدخول 2017/7/1، عبر https://goo.gl/h7Zf7l

– نحلة كارول، هل تستطيع أسواق النفط والغاز التكيف مع إيران الصاعدة؟ مركز كارنيغي، 2014/10/30، تاريخ الدخول 2018/1/12، عبر http://ceip.org/2JWBbEk

– نخول سامية، إيران توسع إمبراطورية إقليمية قبل الاتفاق النووي، رويترز، 2015/3/23، تاريخ الدخول 2017/8/2، عبر http://clc.to/ZyTVmQ

– نور الدين محمد، شركاء لا أجراء، جريدة الشرق، 2012/5/5، تاريخ الدخول 2017/1/18، عبر https://goo.gl/wE56rC

– وسائل إعلام تنشر صوراً لنجل أردوغان مع قياديين في "داعش"، RT، 2015/11/27، تاريخ الدخول 2017/7/2، عبر https://bit.ly/1HuUhLI

– يعالون: تركيا تساعد تنظيم داعش عن طريق تهريب النفط والأسلحة والبشر، موقع النشرة، 2016/1/27، تاريخ الدخول 2016/1/27، عبر https://goo.gl/nSSBHx

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

A- Books

- Dougherty (James), Pfaltzgraff (Robert), **Contending Theories of International Relations**, Longman, 5th edition, New York, 2001.

- Guzzini (Stefano), **Realism in International Relations and International Political Economy**, Routledge, New York, 2002.

- Toynbee (Arnold), **A Study of History**, Vol. 1-6, Oxford University Press, New York, 1988.

- Viotti (Paul), Kauppi (Mark), **International Relations Theory**, Longman, New York, 5th Edition, 2012.

B- Periodicals

- Al-Rawashdeh Mohammad, Abu Romman Ali, "The Impact of the Secular Traditions on the Development of the Turkish Political System" Research on Humanities and Social Sciences, Vol. 4, No. 6, 2014, p. 63

- Aras Damla, "Turkish-Syrian Relations Go Downhill", Middle East Quarterly, Vol. 19, No. 2, Spring 2012, pp. 41-50

- Aydin Mustafa, Aras Damla, "Political Conditionality of Economic Relations between Paternalist States: Turkey's Interaction with Iran, Iraq, and Syria" Arab. Studies Quarterly, Vol. 27, No. 1&2, Winter/Spring 2005, p. 31

- Ayoub Mohammed, "Beyond the Democratic Wave in the Arab World: The Middle East Turko – Parsian Future" Insight Turkey, Vol. 13, No 2, June 2011, p. 68

- Bishku Michael, "Turkey and its Middle Eastern Neighbors since 1945" Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, Pennsylvania, 1992, p. 68

- Carley Patricia, “Turkey’s Role in the Middle East” United States Institute Peace, December 2005, p. 1
- Cordesman Anthony, and Others, “The United States and Iran: Competition Involving Turkey and the South Caucasus” Center for Strategic International Studies, Washington, 4/8/2011, p.p. 12-13
- Ehteshami Anoushiravan, Elik Suleyman, “Turkey’s Growing Relations with Iran and Arab Middle East” Turkish Studies, Vol. 12, No. 4, December 2011, p.p. 643-662
- Kardas Saban, “Turkish-Iranian Energy Cooperation in the Shadow of U.S. Sanctions on Iran” Eurasia Daily Monitor, Vol. 7, Issue 144, 27/7/2010.
- Kibaroglu Mustafa, Sazak Selim, “Business as Usual: The U.S.-Turkey Security Partnership” Middle East Policy, Vol. 22, No. 4, winter 2015, p.p. 98-112
- Kinzer Stephen, “The Next Power Triangle: Why America’s future partners in the Middle East should be Turkey and Iran” American Prospect, June 13, 2010, p.p. 3-7
- Malka Hiam, “Turkey and the Middle East: Rebalancing Interests” Turkey’s Evolving Dynamics, Washington, March 2009, p. 44
- McCurdy Daphne, “Turkish-Iranian Relations: When opposites Attract” Turkish Policy Quarterly, Vol. 7, No. 2, summer 2008, p.p. 87-106
- Sinkaya Bayram, “Rationalization of Turkey-Iran Relations: Prospects and Limits” Insight Turkey, Vol. 14, No. 2, 2012, pp. 137-156
- Taspinar Omer, and Others, “Turkey and Iran: Assessing the New Regional Diplomacy” D.C: The Brooking Institution, Washington, 15/6/2010, p. 26
- Taymaz Erol, “Economic Cooperation for Stability in the Caucasus Prospects for Abkhazia–Turkey Economic Relations” Caucasian Center for Strategic Studies, Ankara, 2009, p. 5

C- Researches

- Larrabee Stephen, Nader Alireza, “Turkish-Iranian Relations in a Changing Middle East” National Defense Research Institute, 2013.

D- Websites

- Akyol Mustafa, “Turkey vs. Iran: The Regional Battle for Hearts and Minds”, Foreign Affairs, 21/3/2012, on 13/2/2016, in https://goo.gl/XgZhdD
- Aliriza Bulent, Flanagan Stephen, “The End of Zero Problems? Turkey and Shifting Regional Dynamics” Center for Strategic and International Studies (CSIS), 12/4/2012, on 13/2/2016, in https://goo.gl/d1UgWf
- Borger Julian, Iran, and Turkey’s secret talks on Syria revealed, The Guardian, 13/12/2016, on 28/1/2017, in https://goo.gl/BbyPrP
- Carmichael Salwa, Russian and Turkish involvement pushes Syrian Kurds into more isolation, Rudaw, 8/10/2015, on 18/8/2017, in https://bit.ly/2wjZ4O4
- Dorian Jones, Turkey-Iran Tensions on Rise, VOA News, 19/8/2015, on 1/3/2018, in https://goo.gl/e7dGdr
- Fisk Robert, Syrian war of lies and hypocrisy, Independent, 28/7/2012, on 18/1/2017, in https://goo.gl/VQBz6v
- Gursel Kadri, “NATO Patriot Missiles Show Turkey’s Military weakness” World Armed Forces Forum, 28/12/2012, on 13/2/2018, in https://goo.gl/WnjWVN
- Hersh Seymour, “The Red line and the Tate Line: on Obama, Erdogan and the Syrian Rebels” London Review of Books, 17/4/2014, on 13/1/2017, in https://goo.gl/2o3b7E
- Iran said to supply Syria with elite force, UPI, 28/8/2012, on 17/9/2017, in https://goo.gl/ES8yA4
- Iran nuclear talks start in Turkey, The guardian, 21/1/2011, in 12/8/2017, on https://bit.ly/2Mrqnwl

- ISIS loses two-fifth of its manpower in Syria and Iraq, ANF NEWS, 2/3/2017, on 24/6/2017, in https://goo.gl/uMNWuV
- Lis Jonthan, Turkey Blames Israel for Report It Leaked Intelligence to Iran, Source Says, Haaretz, 19/10/2013, on 17/1/2017, in https://goo.gl/WGNPMy
- Macfarquhar Neil, Iran Is Seeking Lebanon Stake as Syria Totters, The New York Times, 24/5/2012, on 17/8/2017, in https://goo.gl/ZSXiHt
- Meier Oliver, European Efforts to Solve the Conflict over Iran's Nuclear Programme: How Has the European Union Performed? EU Non-Proliferation Consortium, February 2013, No. 27, on 13/3/2018, in https://bit.ly/2JT5WKl
- Obama's Speech in Cairo, The New York Times, 4/6/2009, on 14/10/2017, in https://goo.gl/7XtSra
- Rubin Michael, Yes, Turkey has definitely become a rogue regime, American Enterprise Institute, 21/3/2018, on 17/4/2018, in https://bit.ly/2PbmXhS
- "Russia's Energy Plans for Turkey" Stratfor, 20/3/2012, on 25/4/2017, in https://goo.gl/AqfcEW
- Saleh Heba, Kerr Simon, Saudi Arabia to restart Egypt oil shipments, Financial Times, 16/3/2017, on 3/10/2017, in https://goo.gl/1rDDFi
- Schott Jeffrey, Economic Sanctions Oil and Iran, PIIE, 25/7/2006, on 1/2/2016, in https://goo.gl/Z3vx5D
- Shankar Tom, "U.S. Hails Deal with Turkey on Missile Shield" New York Times, 15/9/2011, on 18/1/2018, in https://goo.gl/LeVJkv
- Sharqieh Ibrahim, Tunisian s Lessons for the Middle East, Foreign Affairs, Sep 17 2013, on 3/9/2017, in https://goo.gl/Yvurtr
- Stein Aaron, "Turkish-Iranian Relations: From Friends with Benefits to It's Complicated", Insight Turkey, 1/10/2012, on 8/9/2017, in https://bit.ly/2JTqIJN
- The Crisis in Yemen, What you Need to Know, The New York Times, 21/4/2015, on 16/10/2017, in https://goo.gl/n5dhx4

- The World Bank in Islamic Republic of Iran, The World Bank, 1/4/2017, on 7/11/2017, in https://goo.gl/n240Wa
- The World Fact book, CIA, 15/3/2018, on 18/03/2018, in https://goo.gl/fwXu9
- Turkey has paid the heaviest price in the struggle against terror, Presidency of the Republic of Turkey, 12/1/2016, on 1/2/2018, in https://bit.ly/2IzNuBz
- Turkey's PM: NATO radar could be dismantled if conditions not respected, Atlantic council, 1/4/2012, on 1/8/2017, in https://goo.gl/MBk9er
- World leaders welcome Iran nuclear deal, AA, 14/07/2017, on 18/1/2018, in https://bit.ly/2JPOL8Z
- Yayboke Erol, Syrian Refugees in Turkey: Beyond Burden, Center for Strategic & International Studies, 31/8/2017, on 23/1/2018, in https://bit.ly/2eSked6
- Zenko Micah, The Big Lie About the Libyan War, Foreign policy, 3/3/2016, on 4/11/2017, in https://goo.gl/vBxeKY

الفهرس الأبجدي للمواضيع

أولا: الأسماء

(أ)

- إبراهيم قالن 121
- أبو محمد الجولاني 82
- أحمد داود أوغلو 27، 33، 50، 77، 78، 79، 80، 93، 101، 106، 113، 114، 116، 117، 119، 127
- أحمد قواس 86
- آدم غاري 136
- إدوار كار 9
- أرنولد توينبي 12
- إسماعيل الصفوي 20
- أليكساندر زاسبكين 68
- أمين هويدي 12
- أندريه كارلوف 130
- إيرول تايماز 108
- إيمانويل فيسيلي 66
- إينس كلاود 11

(ب)

- باراك أوباما 55، 85، 86، 108، 113
- بشار الأسد 57، 58، 59، 62، 63، 65، 66، 67، 68، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 81، 82، 89، 93، 94، 97، 120، 127، 132، 134
- بكير بوزداغ 68
- بلال الحبشي 81
- بندر بن سلطان 83
- بنيامين نتنياهو 71
- بولنت أراس 52
- بولنت تفنكجي 108
- بولند أجاويد 40

(ت)

- تانير يلديز 108
- تولغا تانيش 85
- توماس هوبس 8، 12

(ج)

- جاكسون ديهيل 80
- جمال كورسل 38
- جنكيز اوراوغلو 92
- جورج بوش 55
- جون كيري 87

(ح)

- حافظ الأسد 68

- حسن روحاني 65، 114، 119، 127، 133، 137
- حسن نصر الله 59، 68
- حسني مبارك 56
- حسين سلامي 75
- حمد بن جاسم 87
- حيدر مصلحي 75

(خ)

- خافيير سولانا 112

(د)

- دونالد ترامب 86، 102
- ديفيد بترايوس 85
- ديفيد هيوم 12

(ر)

- رجب طيب أردوغان 43، 77، 80، 81، 83، 84، 85، 92، 97، 98، 101، 102، 103، 107، 110، 112، 113، 116، 117، 118، 119، 121، 124، 128، 130، 131، 133، 134، 135، 137
- رضا بهلوي 35، 36
- رضا تكين 103
- روبرت فورد 126
- روبرت فيسك 74
- روح الله الخميني 18، 25، 38، 39، 40، 43
- رياض الأسعد 82
- ريتشارد سيلفرشتاين 102

(ز)

- زين العابدين بن علي 55

(س)

- سالار أبنويش 67
- ستانلي هوفمانو 10
- سعيد جليلي 65، 66، 114
- سلمان بن سلطان 83
- سليم الأول 88
- سليمان ديميريل 40
- سمير جعجع 68
- سيمور هيرش 86
- سيرغي لافروف 87

(ص)

- صدام حسين 98
- صلاح الدين الأيوبي 81

(ع)

- عبد اللطيف شنار 59
- عبد ربه منصور هادي 56

- عبدالله أوجلان 43، 124، 125
- عبدالله غول 51، 114، 127
- عدنان مندريس 26
- عصمت اينونو 26
- عقاب صقر 83
- علي أكبر صالحي 63
- علي أكبر محرابيان 107
- علي أكبر ولايتي 62
- علي خامنئي 62، 65، 67، 128
- علي رضا أصغري 101، 102
- علي شمخاني 66
- علي عبد الله صالح 56
- علي لاريجاني 112

(غ)

- غلام علي خوشرو 64

(ف)

- فتح الله غولن 131
- فلاديمير بوتين 73، 92، 130، 133، 137
- فلاديمير مينورسكي 132
- فون دير غولتز 15
- فون فاتل 12

(ق)

- قاسم سليماني 67، 72، 126، 127

(ك)

- كارل فون كلاوزفيتز 15
- كاثرين أشتون 114
- كريستوفر ستيفنز 85
- كنعان إيفرين 41
- كينيث والتز 10

(ل)

- لؤي المقداد 83
- ليدل هارت 15

(م)

- ماهر الأسد 77
- محمد باقري 125
- محمد بوعزيزي 55
- محمد جواد ظريف 66، 102، 114، 115، 117، 127، 131، 133
- محمد رضا بهلوي 18، 23، 36، 41
- محمد رياض الشفقة 82
- محمد مصدق 37
- محمد ناجي عطري 58
- محمود احمدي نجاد 59، 65، 102، 112
- محي الدين ابن عربي 51
- مصطفى كمال أتاتورك 26، 35، 36، 38، 53
- معمر القذافي 57، 85
- منوشهر متكي 50

- منى يعقوبيان 65
- مهدي بازركان 40
- موشه يعالون 85
- مولود جاويش اوغلو 102، 103، 116، 118، 131

(ن)

- نابليون بونابارت 61
- نجم الدين أربكان 29، 105
- نعيم قاسم 68، 69، 71
- نهاد زيبكجي 31
- نوري المالكي 73
- نيكولو ميكيافيلي 8
- نيكيتا خروشوف 38

(هـ)

- هاشمي رفسنجاني 42، 48
- هاكان فيدان 52، 129
- هانز مورغنثاو 9، 10، 13
- هنري كيسنجر 10
- هيثم مناع 82
- هيلاري كلينتون 112

(و)

- وليد المعلم 73، 123

ثانيا: الأماكن

(أ)

- "إسرائيل" 24، 49، 59، 60، 68، 69، 71، 72، 77، 93، 95، 99، 101، 105، 114، 128، 129، 137، 138
- أثينا 85
- إدلب 64
- آذربيجان 19، 27، 45، 47، 50
- آراك 111
- أرمينيا 19، 27، 50، 81، 93
- آستانا 64، 94، 126، 133، 140، 141
- اسطنبول 47، 91، 101، 107، 114، 117، 119
- آسيا 7، 19، 23، 24، 27، 46، 47، 48، 49، 50، 52، 62، 80، 95، 97، 104، 105، 106
- أفريقيا 21، 27، 33، 52
- أفغانستان 19، 36، 46، 50، 54، 67، 75، 95، 104
- إقليم كوردستان 125، 126
- أكجا قلعة 101

- الاتحاد الاوروبي 29، 49، 112، 113، 114، 130، 136، 137
- الاتحاد السوفياتي 21، 36، 39، 43، 48، 49، 50، 54، 95
- الأردن 61، 83، 90، 99
- الإمارات العربية 80، 109
- الإمبراطورية الصفوية 5
- الإمبراطورية العثمانية 5، 26، 31، 32، 35، 47، 80، 97
- الأناضول 34، 77، 90
- الباب 88
- البحر الأبيض المتوسط 24، 26، 46
- البحر الأسود 33، 46
- البحرين 55، 75
- البرازيل 113، 116
- البقاع اللبناني 70
- البلقان 27، 28، 33، 46، 80
- البوسفور 27
- الجزائر 26، 57
- الجزيرة 122، 123
- الجولان 58
- الحسكة 58
- الدردنيل 27
- الرقة 123، 124، 132
- الرياض 118
- الريحانية 85
- السعودية 19، 21، 22، 42، 56، 59، 63، 72، 80، 82، 83، 85، 93، 118، 119، 129، 130، 139
- الشام 95
- الشرق الأوسط 50، 51، 66، 75، 80
- الصبورة 86
- الصين 24، 44، 48، 60، 63، 72، 79، 104، 149، 152، 165
- العراق 19، 21، 26، 27، 37، 38، 41، 42، 43، 44، 45، 50، 54، 60، 61، 62، 67، 68، 73، 75، 76، 81، 84، 90، 92، 93، 95، 96، 98، 102، 103، 104، 107، 111، 116، 117، 125، 126، 130، 135
- الغوطة الشرقية 85، 137
- الفرات 88، 123
- القرم 26
- القسطنطينية 26
- القصير 68، 69
- القلمون 69
- القوقاز 19، 27، 33، 46، 49، 50، 51، 95، 106
- الكويت 42، 80
- اللاذقية 129
- ألمانيا 36، 48، 112
- المجر 26
- المغرب 81
- الموصل 90، 135

- النمسا 26
- الهند 46، 73
- الولايات المتحدة الأميركية 18، 24، 30، 37، 39، 41، 42، 43، 44، 48، 49، 54، 56، 59، 59، 75، 78، 82، 85، 93، 95، 100، 101، 102، 107، 109، 111، 112، 113، 114، 115، 118، 119، 121، 122، 124، 126، 128، 130، 131، 133، 136، 137، 140
- اليمن 33، 55، 56، 75، 84، 116، 117
- اليونان 27، 35، 93
- إمبراطورية الأكمينيين 18
- أنقرة 3، 29، 36، 42، 53، 61، 83، 87، 88، 89، 97، 98، 99، 100، 101، 104، 107، 109، 112، 114، 115، 117، 118، 119، 120، 121، 122، 124، 127، 128، 130، 131، 132، 133، 134، 137، 138، 140
- أوروبا 26، 27، 31، 45، 46، 47، 49، 52، 73، 90، 100، 105، 106، 107
- إيران 2، 3، 4، 5، 6، 7، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 30، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 54، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 70، 72، 73، 74، 75، 76، 79، 81، 87، 88، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 102، 103، 104، 105، 106، 107، 108، 109، 110، 111، 112، 113، 114، 115، 116، 117، 118، 119، 120، 121، 123، 124، 125، 126، 127، 128، 129، 130، 131، 132، 133، 134، 135، 136، 137، 138، 139، 140

(ب)

- باكستان 19، 37، 67
- بحر قزوين 18، 19، 22، 46
- بريطانيا 36، 37، 78، 83، 136
- بلغاريا 27، 33
- بنغازي 85

(ت)

- تبريز 47
- تركمانستان 19
- تركيا 2، 3، 4، 5، 6، 7، 18، 19، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 57، 59، 61، 64، 65، 67، 72، 73، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 102، 103، 104، 105، 106، 107، 108، 109، 110، 111، 112، 113، 114، 115، 116، 117، 118، 119، 120، 121، 122،

123، 124، 125، 126، 127، 128، 129، 130، 131، 132، 133، 134، 135، 136، 138، 139، 140
- تشاد 86
- تونس 33، 55، 62، 63، 81، 84

(ج)

- جرابلس 88، 121
- جسر الشغور 58، 77
- جورجيا 27

(ح)

- حلب 58، 61، 64، 67، 69، 88، 89، 90، 91، 93، 122، 129، 133، 135، 140
- حماه 58، 79، 86، 129
- حمص 58، 59، 69

(خ)

- خان شيخون 64

(د)

- درعا 58، 59، 81، 129
- دمشق 59، 60، 63، 65، 66، 67، 69، 74، 75، 78، 81، 82، 83، 96، 97، 98، 99، 129، 134، 137
- دوار النعيم 124
- دوما 58، 136
- ديار بكر 100
- دير الزور 61

(ر)

- راس العين 101
- روج آفا 123
- روسيا 22، 24، 33، 36، 44، 46، 47، 48، 60، 61، 63، 64، 72، 73، 74، 79، 87، 88، 89، 92، 93، 94، 100، 103، 106، 118، 119، 121، 124، 126، 130، 132، 133، 134، 135، 136، 140
- رومانيا 26

(س)

- سوتشي 94، 133
- سوريا 3، 6، 27، 33، 45، 54، 55، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 102، 103، 104، 107، 110، 114، 118، 121، 122، 123، 124، 125، 126، 127، 128، 129، 131، 132، 133، 134، 134، 137، 138، 140

(ط)

- طريق الحرير 19

- طهران 35، 36، 38، 40، 42، 44، 53، 61، 62، 63، 64، 66، 73، 75، 97، 98، 99، 101، 103، 109، 111، 113، 114، 115، 116، 117، 118، 119، 120، 127، 128، 129، 131، 132، 133، 138

(ع)

- عرسال 69
- عفرين 88، 91، 121، 123
- عين عرب 121، 122، 124

(غ)

- غازي عنتاب 91

(ف)

- فلسطين 65، 71، 75، 99
- فيينا 113، 115

(ق)

- قبرص 39، 93
- قره باغ 50
- قطر 56، 57، 59، 72، 73، 82، 83، 85، 89، 93، 126

(ك)

- كركوك 126
- كوباني 88، 121، 122
- كوريا الشمالية 24

(ل)

- لبنان 61، 65، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 75، 76، 92، 98، 99، 103، 113، 116
- لواء اسكندرون 86
- ليبيا 55، 56، 78، 81، 84، 85، 86، 100

(م)

- مالاتايا 100
- مصر 33، 55، 56، 57، 62، 65، 80، 81، 84، 99، 107، 130
- منبج 124
- موسكو 72، 88، 89
- ميدان تقسيم 83

(ن)

- نظنز 111
- نيجيريا 86

(هـ)

- هاتاي 83، 86، 91، 125

(ي)

- يوغسلافيا 50، 95

الفهرس

دليل المصطلحات الملخصة.....1

ملخص التصميم للرسالة.....2

مقدمة.....3

الفصل الأول: العلاقات الإيرانية–التركية من العمق التاريخي إلى التأثير الجيوسياسي.....7

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة.....8

الفقرة الأولى: الواقعية.....8

أولا: الواقعية التقليدية.....8

ثانيا: الواقعية الجديدة.....9

الفقرة الثانية: توازن القوى.....11

الفقرة الثالثة: الإستراتيجية.....14

المبحث الثاني: إيران وتركيا كدولتين محوريتين وقوتين إقليميتين.....18

الفقرة الأولى: إيران كدولة محورية وقوة إقليمية.....18

أولا: مميزات إيران الطبيعية.....19

أ–الموقع الجغرافي.....19

ب–السكان.....19

ج–الحضارة.....20

ثانيا: قدرات إيران.....21

أ– القدرة الاقتصادية.....21

1. النفط والغاز.....22

2. القطاع الصناعي.....23

3. القطاع الزراعي.....23

ب– القدرة العسكرية.....23

ج– القدرة السياسية.....24

الفقرة الثانية: تركيا كدولة محورية وقوة إقليمية.....26

أولا: مميزات تركيا الطبيعية.....27
أ- الموقع الجغرافي.....27
ب- السكان.....28
ج- الحضارة.....29
ثانيا: قدرات تركيا.....30
أ- القدرة الاقتصادية.....30
ب- القدرة العسكرية.....31
ج- القدرة السياسية.....32

المبحث الثالث: الخلفية التاريخية والجيوسياسية للعلاقات الإيرانية-التركية.....34
الفقرة الأولى: العلاقات الإيرانية-التركية من العمق التاريخي إلى الزمن المعاصر.....35
أولا: العلاقات منذ قيام الجمهورية التركية (1923) حتى انتصار الثورة الإيرانية (1979).....35
أ- مرحلة الصفحة الجديدة بين الدولتين حتى العام 1945.....35
ب- الدولتان معاً في المحور الغربي حتى العام 1979.....37
ثانيا: العلاقات منذ الثورة الإيرانية (1979) حتى الربيع العربي (2011).....39
أ- تعاون الضرورة حتى العام 1989.....39
ب- الوئام في ظل التنافس حتى العام 2003.....42
ج- عودة الإقليمية والتنافس المنضبط حتى العام 2011.....43
الفقرة الثانية: الأبعاد الدولية والإقليمية للعلاقات الإيرانية-التركية.....46
أولا: الاعتبارات الجيوسياسية.....46
ثانيا: الأبعاد الدولية للعلاقات الإيرانية-التركية.....48
ثالثاً: الأبعاد الإقليمية للعلاقات الإيرانية-التركية.....50

الفصل الثاني: الأزمة السورية من منظور السياسات الإيرانية والتركية.....54

المبحث الأول: الأزمة السورية في سياق أحداث "الربيع العربي".....55
الفقرة الأولى: الاضطرابات العربية بعد العام 2010.....55
الفقرة الثانية: سوريا بين الحراك الشعبي والحرب.....57

المبحث الثاني: الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأزمة السورية.....62

الفقرة الأولى: الإستراتيجية السياسية.....62
الفقرة الثانية: الإستراتيجية العسكرية.....65
أولا: التدخل الإيراني المباشر.....65
ثانيا: التدخل الإيراني عبر الحلفاء.....67
الفقرة الثالثة: الإستراتيجية الاقتصادية.....73

المبحث الثالث: الإستراتيجية التركية تجاه سوريا الأزمة السورية.....76
الفقرة الأولى: الإستراتيجية السياسية.....77
الفرة الثانية: الإستراتيجية العسكرية.....84
الفقرة الثالثة: الإستراتيجية الاقتصادية.....89

الفصل الثالث: العلاقات الإيرانية–التركية خلال الأزمة السورية (2011–2015).....95

المبحث الأول: عوامل التوتر بين إيران وتركيا خلال الأزمة السورية.....96
الفقرة الأولى: استنهاض الاختلافات الآيديولوجية والقومية.....97
الفقرة الثانية: الإجراءات التحذيرية المتبادلة.....99
الفقرة الثالثة: استثمار البعد الأطلسي من قبل تركيا.....100
الفقرة الرابعة: الضغوط الإيرانية المضادة.....101
الفقرة الخامسة: عودة التوتر عند تبدل موازين القوى.....102

المبحث الثاني: عوامل التعاون بين إيران وتركيا خلال الأزمة السورية.....104
الفقرة الأولى: إدارة العلاقات الاقتصادية.....104
أولا: العلاقات الاقتصادية قبيل "الربيع العربي".....104
ثانيا: تحصين العامل الاقتصادي.....107
ثالثا: آفاق العلاقات الاقتصادية.....110
الفقرة الثانية: الملف النووي الإيراني.....111
أولا: الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني.....111
ثانيا: الوساطة التركية في التفاوض حول البرنامج النووي.....113
ثالثا: تأثير الاتفاق على العلاقات الإيرانية–التركية.....115
الفقرة الثالثة: المسألة الكردية في الشمال السوري.....120

أولا: فدرالية الشمال السوري.....121
ثانيا: تأثير مشروع الفدرالية على العلاقات الإيرانية–التركية.....123
ثالثا: آفاق المشروع الكردي.....126
الفقرة الرابعة: القنوات السياسية المفتوحة.....127
الفقرة الخامسة: الحفاظ على الثوابت.....128
الفقرة السادسة: التدخل الروسي وقلب الموازين القوى.....129
الفقرة السابعة: المحاولة الانقلابية في تركيا.....131

المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية للعلاقات الإيرانية–التركية.....132
الفقرة الأولى: آفاق التسوية السورية في ظل التقارب الإيراني–التركي.....132
الفقرة الثانية: مستقبل العلاقات في ظل بوادر التسوية السورية.....135

خاتمة.....138

الملاحق.....141

ملحق رقم (1): اتصال أردوغان بالأسد 26 آذار 2011.....142
ملحق رقم (2): محضر لقاء الأسد مع أحمد داوود أوغلو بحضور المعلم 9 آب 2011.....147
ملحق رقم (3): خريطة توزع السيطرة والنفوذ في سوريا.....167

المراجع.....168

أولا: المراجع باللغة العربية.....168
ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.....184

الفهرس الأبجدي للمواضيع.....189

أولا: الأسماء.....189
ثانيا: الأماكن.....192

الفهرس.....197